د. عبد المنعم سعيد

الدين والدولة في مصر

الفكر
والسياسة
والإخوان المسلمون



للطباعة والنشر والتوزيع

الدين والدولة
في مصر

الفكر والسياسة والإخوان المسلمون

د. عبدالمنعم سعيد



اسم الكتاب: الدين والدولة في مصر (الفكر والسياسة والإخوان المسلمون).
المؤلف: د. عبدالمنعم سعيد.
إشراف عام: داليا محمد إبراهيم.
تاريخ النشر: الطبعة الأولى - مايو 2008
رقم الإيداع: 2008 / 9088
الترقيم الدولي: ISBN 997-14-4277-5

الإدارة العامة للنشر 21 ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
ت: 33466434(02)-33472864(02) فاكس:33462576(02) ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر publishing@nahdetmisr.com

المطابع 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت: 38330287 (02) - 38330289 (02) - فاكس: 38330296 (02)
البريد الإلكتروني للمطابع press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي 18 ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة - ص. ب: 96 الفجالة - القاهرة.
ت: 25908895 (02) - 25909827 (02) - فاكس: 25903395 (02)

مركز خدمة العملاء: (02) 25909827
البريد الإلكتروني لخدمة العملاء
customerservice@nahdetmisr.com
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية 408 طريق الحرية (رشدي)
ت: 5462090 (03)
مركز التوزيع بالمنصورة 13 شارع المستشفى الدولي التخصصي - متفرع من شارع عبد السلام عارف - مدينة السلام.
ت: 2221866 (050)

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

مقدمة

لا يوجد موضوع قدر «الدين والدولة» تتمحور حوله الحياة الفكرية والسياسية فى مصر المعاصرة. ورغم أهمية موضوعات أخرى مثل الثروة والسلطة، والوطنية والقومية، وثنائيات أخرى متعددة، إلا أن علاقة الدين بالدولة فى مصر تظل على رأسها من حيث تحكمها فى الحياة العامة للمصريين. ورغم صياغات متعددة للتعامل مع الدين والدولة فى دساتير مصر المختلفة منذ عام 1923 وحتى التعديلات الدستورية التى جرت خلال الفترة من 2005 وحتى 2007، إلا أن هذه الصيغ أصبحت فى حد ذاتها مصدرًا للتوتر السياسى والفكرى حينما بعثت مرة أخرى التساؤلات حول شكل الدولة المصرية ومحتواها وهويتها.

وربما كان سيكون ممكنا لمصر والمصريين التعامل مع قضية الدين والدولة بوسائل شتى كان منها أحيانًا القبول بقدر من «الغموض» البناء الذى يسمح لأطراف عدة فى الساحة السياسية المصرية أن تفسرها بالطريقة التى تيسر لها القبول بالدولة والتعامل معها. وكان ذلك هو ما حدث خلال الجزء الأكبر من التاريخ المصرى المعاصر منذ إنشاء الدولة المصرية الحديثة فى عام 1922؛ إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 فى نيويورك وواشنطن وما تلاها من غزوات أمريكية وغربية فى العالم العربى والإسلامى، والتصاعد المخيف للحركات الراديكالية الإسلامية والتوجهات الإرهابية لبعضها على مستوى العالم كله، والعلاقات التى جرت بين هذه التنظيمات مع منظمات مصرية مماثلة، كل ذلك أعاد قضية الدين والدولة مرة أخرى إلى مائدة البحث والسياسة المصرية وقد غطتها دماء وتطورات دولية بالغة العمق والتأثير.

والحقيقة أن قضية الدين والدولة فى مصر لم تكن مطروحة فقط على المستوى الفكرى أو النظرى أو حتى القانونى والتشريعى فقط، بل سرعان ما أصبحت جزءًا

من السياسة العملية اليومية. فمصر لم تكن فقط هى الدولة التى جرى فيها تجديد الفكرى الإسلامى على المستوى العالمى بتأثيرات الإمام محمد عبده ومن تبعه من المفكرين، بل كانت الدولة التى خرجت منها جماعة «الإخوان المسلمين» عام 1928، كما خرجت منها «الجماعة الإسلامية» وتنظيم «الجهاد» فى سبعينيات القرن العشرين، وتفرع عنهم بعد ذلك حركات مماثلة على مستوى العالم وأحيانًا تنظيمات عالمية. وبشكل ما كان ما يجرى فى مصر حول قضية الدين والدولة على المستويين النظرى والعملى له انعكاسات تتعدى الساحة المصرية إلى بقية العالم العربى والإسلامى.

وبالتأكيد فإن حركة التأثير لم تكن ذات اتجاه واحد من مصر إلى خارجها، بل أخذت فى كثير من الأحيان اتجاهات عكسية؛ فالعلاقة بين الدين والدولة فى العالم الإسلامى فى العموم كانت قضية محيرة عند طرحها على الدولة الحديثة القائمة على قاعدة المواطنة. وكان من الطبيعى أن تحاول أقطارٌ كثيرة فى العالم أن تقيم مواءمتها الخاصة التى تحقق للسياسة فاعليتها، وللمواطنين سلامهم الروحى؛ ومن ثم فقط تطورت الدساتير والقوانين بأشكال مختلفة، ومعها اندفعت حركات الإخوان المسلمين بين الاعتدال والمحافظة، كما ذهبت الحركات الراديكالية مذاهب شتى بين التشدد والإرهاب.

وخلال السنوات القليلة الماضية جرى نقاش ساخن فى مصر والعالم العربى حول كل هذه القضية، ورغم أنه لا يمكن القول أن النقاش قد أثمر توافقًا حول التعامل معها، فإن النقاش أثمر تحديدًا للقضايا والمواقف حتى بات لها ثلاثة جوانب رئيسية: جانب فكرى ونظرى وقانونى ودستورى يحدد الإطار الذى تدور فيه القضية وما يعترى الأفكار داخلها من تخوم وفوارق وتطابقات؛ وجانب عملى يمثل السياسة اليومية وما فيها من مواقف تتقدم وتتراجع، وتصوغ القضية وهى تمارس الصراع السياسى فى أشكاله المختلفة؛ وجانب ثالث يدور تحديدًا حول حركات الإسلام السياسى وخاصة جماعة الإخوان المسلمين.

وخلال السنوات القليلة الماضية شاركت فى هذا النقاش من منافذ شتى بعضها كان فى عالم الصحف، والبعض الآخر فى عالم الندوات والمؤتمرات، والبعض

الثالث كان فى عالم الفضائيات التلفزيونية، والبعض الرابع كان فى عالم الدراسة والبحث الأكاديمى سواء بصورة شخصية أو من خلال مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وهذا الكتاب يعبر فقط عن مجموعة المقالات التى كتبتها خلال السنوات القليلة الماضية فى صحف متعددة منها الأهرام القاهرية والشرق الأوسط اللندنية ونهضة مصر والمصرى اليوم القاهريتين والوسط الكويتية والتى تعاملت فيها مع موضوع الدين والدولة فى مصر من زوايا الفكر، والسياسة، وحركة الإخوان المسلمين.

وبدون المصادرة على قارئ الكتاب، فإن هذه المقالات قامت من نقطة مركزية وهى أن الآباء المؤسسين للدولة المصرية المعاصرة توصلوا إلى توافق لإنشاء دولة مدنية تقوم على المواطنة من ناحية، ولكنها لا تعادى الدين من ناحية أخرى. وبشكل من الأشكال كانت الدولة المصرية الحديثة نقطة وسطًا بين الدولة التركية الحديثة التى قامت ليس على فصل الدين عن الدولة، بل أيضًا العداء للدين نفسه؛ والدولة السعودية التى اعتبرت القرآن دستور الدولة ونظامها الأساسى. وبدون الدخول فيما آلت إليه التجربتان التركية والسعودية فقد كانت التجربة المصرية فريدة فى كونها فصلت الدين عن الدولة، ولكنها أبقت الدين داخل النطاق العام من خلال عملية اجتهاد الممثلين المنتخبين للأمة لكى يفسروه فى الإطار الثقافى والروحى والعملى لدولة مدنية تقوم على المساواة الكاملة بين كل مواطنيها.

هذه الصيغة التى قامت عليها الدولة المصرية الحديثة تعرضت لمحاولات عدة للشد والجذب فى أثناء العقود الماضية، ولكن منذ عقد السبعينيات أخذ البندول المصرى للتعامل مع قضية الدين والدولة يجذبها بشدة أو برفق اقترابا من الدولة الدينية. وكان هذا الجذب يجرى على الصعيد الاجتماعى أحيانًا، والثقافى أحيانًا أخرى، والسياسى فى كل الأحيان من خلال العنف أو من خلال الانتخابات. وبعد سنوات من استعارة حركة الإخوان المسلمين لمصطلحات الدولة المدنية وتعبيراتها، خرجوا فى شهر أغسطس 2007 بمشروع برنامج حزبى يقوم على إنشاء دولة دينية لكى تحل محل الدولة المصرية المعاصرة.

ولكن، وربما لحسن الحظ، أن ما طرح من جانب الإخـوان كان مجرد مشروع، ولم يلبث المشروع أن أصبح جزءًا من النقاش المصرى العام داخل وخارج حركة الإخوان. وهو لم يكن منفصلا عن نقاشات أخرى تجرى داخل مصر حول قضايا أخرى كثيرة بعضها يتعلق بالديمقراطية وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة النظام السياسى وبعضها الثالث يتعلق بالنظام الاقتصادى للبلاد. وهذا الكتاب هو جزء من عملية النقاش هذه حينما احتوى على تلك المقالات التى كتبتها مشاركا أحيانًا، وطرفًا أحيانًا أخرى، فى ذلك الحوار الوطنى الذى لا يوجد ما هو أهم منه فى اللحظة التاريخية المعاصرة. وهو مساهمة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء كل منها ينصب على زاوية من زوايا النقاش العام: الفكر والسياسة والإخوان المسلمين.

والله ولى التوفيق

د. عبد المنعم سعيد

القاهرة فى أول يناير 2008

ببليوجرافيا

أولاً: الفكـــر:

مراجعات فقهية هامة! ـ الأهرام العربى ـ 24 يناير 2004.

حديث «الديمقراطية الإنسانية»! ـ الشرق الأوسط ـ 1 أغسطس 2004.

سباق الإصلاح.. بين البيروقراطية والحركات الإسلامية! ـ الشرق الأوسط ـ 29 أغسطس 2004.

الإنسان الليبرالى! ـ نهضة مصر ـ 22 أغسطس 2004.

دولة «الهوية» ودولة «القيم»! ـ الشرق الأوسط ـ 6 يوليو 2005.

الحاجة إلى فكر جديد فعلاً! ـ الأهرام ـ 13 فبراير 2006.

التفتيش عن الأصولية! ـ الشرق الأوسط ـ 20 إبريل 2005.

التفتيش عن الأصولية مرة أخرى! ـ الشرق الأوسط ـ 4 مايو 2005.

البحث عن الفكر الأصولى! ـ الأهرام ـ 9 مايو 2005.

عندما يصبح «الأصولى» ديمقراطياً! ـ الأهرام ـ 23 إبريل 2007.

مأزق المناضل الأصولى! ـ الشرق الأوسط ـ 14 فبراير 2007.

عن الإسلام السياسى: محاولة لفك الالتباس عن الناس! ـ الشرق الأوسط ـ 29 يونية 2006.

المناظرة مع الإخوان المسلمين! ـ الأهرام ـ 7 نوفمبر 2005.

الاجتهاد هو الحل! ـ الأهرام ـ 28 نوفمبر 2005.

لماذا لا نعيش أحراراً؟ ـ الشرق الأوسط ـ 5 سبتمبر 2007.

ماذا جرى لحرية الاعتقاد؟ ـ نهضة مصر ـ 8 مايو 2007.

أسبوع المادة الثانية من الدستور ـ الأهرام ـ 5 مارس 2007.

الشعب مصدر السلطات! ـ المصرى اليوم ـ 3 مايو 2007.

السنة والشيعة والمرجعية الديمقراطية! ـ الأهرام ـ 5 فبراير 2007.

صور المستقبل المصرى ـ الأهرام ـ 7 مايو 2007.

مجتمعات للفتوى وأخرى للتشريع! ـ الشرق الأوسط ـ 30 مايو 2007.

هكذا ستكون الدولة الدينية ـ المصرى اليوم ـ 21 أكتوبر 2007.

ثانيًا: السياسة:

تقرير عن الانتخابات المصرية ـ الشرق الأوسط ـ 16 نوفمبر 2005.

تقرير آخر عن الانتخابات المصرية! ـ الشرق الأوسط ـ 14 ديسمبر 2005.

ليس بالطوارئ وحدها تحمى البلاد! ـ نهضة مصر ـ 8 مايو 2006.

مصر فى مفترق الطرق! ـ الأهرام ـ 20 نوفمبر 2006.

اكتشاف الإيمان فى مصر! ـ نهضة مصر ـ 5 أكتوبر 2006.

رسالة من مسيحى مصرى ـ نهضة مصر ـ 2006/1/16.

«الحق».. طائفى! ـ المصرى اليوم ـ 8 إبريل 2007.

نهاية الدولة المدنية فى مصر! ـ نهضة مصر ـ 4 ديسمبر 2006.

حوار لم يضل الطريق! ـ نهضة مصر ـ 13 مارس 2007.

أحزاب قوية وعفية ـ نهضة مصر ـ 17 فبراير 2007.

تصحيح أوضاع مصر! ـ الأهرام العربى ـ 26 نوفمبر 2005.

الخطوط الفاصلة! ـ الأهرام ـ 5 نوفمبر 2007.

بناء المصداقية أولًا! ـ الأهرام ـ 6 فبراير 2006.

الوصول إلى التقدم فى مصر! ـ الأهرام ـ 8 أكتوبر 2007.

مستقبل مصر بين الداخل والخارج ـ الأهرام ـ 16 يونية 2007.

ألم أقل لكم أيها السادة؟! ـ نهضة مصر ـ 14 أغسطس 2007.

الفتاوى الشرعية: هكذا ستكون الدولة الدينية ـ المصرى اليوم ـ 18 نوفمبر 2007.

أحوال مصرية مقلقة جدًا ـ نهضة مصر ـ 25 سبتمبر 2007.

الظهور السياسى الأول للجماعة الإسلامية!! ـ نهضة مصر ـ 22 مايو 2007.

أيمن نور وعصام العريان! ـ المصرى اليوم ـ 26 أغسطس 2007.

خرافة المعتدلين والمتطرفين! ـ نهضة مصر ـ 5 يوليو 2007.

أمريكا المفترى عليها! ـ المصرى اليوم ـ 22 إبريل 2007.

إخوان الحزب الوطنى الديمقراطى! ـ الأهرام ـ 28 نوفمبر 2006.

خواطر أخرى حول أسلمة الصراع! ـ الأهرام ـ 11 سبتمبر 2006.

لماذا اختلف الإسلاميون فى تركيا؟ ـ نهضة مصر ـ 11 سبتمبر 2007.

ماذا يفعل الأصوليون بالمسلمين؟ ـ الوسط الكويتية ـ بدون تاريخ.

ما الذى لا نعرفه عن إيران؟! ـ نهضة مصر ـ 17 يوليو 2007.

دروس ما جرى فى غزة! ـ الأهرام ـ 25 يونية 2007.

ضد الفوضى.. ودولة حماسستان! ـ الوطنى اليوم ـ 18 يونية 2007.

ثالثا: الإخـــوان:

لو حكم الإخوان المسلمون مصر! ـ الأهرام العربى ـ 3 ديسمبر 2005.

مراجعة جماعة الإخوان «المحظورة»! ـ الأهرام ـ 12 ديسمبر 2005.

مرة أخرى . . مع فكر الإخوان! ـ نهضة مصر ـ 24 نوفمبر 2005.

حكم جماعة الإخوان المسلمين ـ الوسط الكويتية ـ 18 أغسطس 2007.

حكومة الإخوان المسلمين! ـ المصرى اليوم ـ 19 أغسطس 2007.

دولة الإخوان الاشتراكية الإسلامية! ـ نهضة مصر ـ 4 أكتوبر 2007.

معنى الدولة المدنية لدى الإخوان المسلمين! ـ نهضة مصر ـ 8 يناير 2007.

دولة الإخوان الدينية فى مصر! ـ الشرق الأوسط ـ 26 سبتمبر 2007.

دولة الإخوان الدينية مرة أخرى! ـ الشرق الأوسط ـ 10 أكتوبر 2007.

الوجوه الخمسة لدولة الإخوان الدينية فى مصر! ـ الشرق الأوسط ـ 24 أكتوبر 2007.

السياسة الخارجية للإخوان المسلمين ـ نهضة مصر ـ 28 نوفمبر 2005.

الأمن القومى والسياسة الخارجية للإخوان المسلمين ـ نهضة مصر ـ 2 أكتوبر 2007.

اختبار جماعة الإخوان المسلمين! ـ نهضة مصر ـ 9 نوفمبر 2006.

عن دستورية شعار «الإسلام هو الحل» ـ نهضة مصر ـ 10 نوفمبر 2005.

قراءة فى مقدمة الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح ـ الشرق الأوسط ـ 18 يوليو 2004.

على من يشهر الإخوان السيوف؟ ـ نهضة مصر ـ 8 نوفمبر 2005.

ولاية الفقهاء! ـ نهضة مصر ـ 20 سبتمبر 2007.

ملاحظات على برنامج الإخوان المسلمين! ـ نهضة مصر ـ 31 مايو 2007.

لماذا يكذب الإخوان؟ ـ الوطنى اليوم ـ 2 يونية 2007.

رد الجماعة على بيان الحكومة ـ الأهرام ـ 26 فبراير 2007.

مراجعة الإخوان المسلمين! ـ نهضة مصر ـ 23 أكتوبر 2007.

بناء الدولة الوهمية! ـ المصرى اليوم ـ 23 سبتمبر 2007.

بيان جماعة الإخوان المسلمين ـ نهضة مصر ـ 27 فبراير 2007.

حزب الإخوان المدنى ـ نهضة مصر ـ 22 يناير 2007.

«الفزّاعة» حقيقية للغاية! ـ الوطنى اليوم ـ 16 أكتوبر 2007.

ماذا نفعل مع الإخوان المسلمين؟ ـ نهضة مصر ـ 15 فبراير 2007.

أولاً: الفكر

مراجعات فقهية هامة..!

يبدو أن ما يجرى الآن فى العالم العربى والإسلامى هو قدر هائل من المراجعة لأمور كثيرة من أول الأفكار وحتى النظم السياسية، بل وحتى فكرة الدولة ذاتها وما يحدوها من إشكاليات كبرى تم التغاضى عنها لسنوات طويلة ثم أصبحت ملحة إلى الدرجة التى لا بد من مواجهتها. ولكن ربما كانت أخطر أنواع المراجعة، وأكثرها أهمية، هذه التى جرت مؤخرًا داخل «الجماعة الإسلامية» التى قامت باغتيال الرئيس السادات فى مطلع الثمانينيات ووضعت الأساس لكثير من الأفكار «الجهادية» التى قادت فى النهاية إلى اللحظة التاريخية الكبرى التى جرت فيها أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، ومن بعدها لم يعد العالم كما كان.

هذه المراجعة الكبرى ربما لم تكن الأولى التى عرفتها مصر، ففى منتصف الستينيات وخلال أوج الفترة الناصرية الاشتراكية خرجت علينا الجماعات الماركسية والشيوعية المصرية بعملية مراجعة كبيرة لفكرها «الثورى» آنذاك الذى كان يرى ثورة يوليو الناصرية مجرد حركة فاشية تعمل لصالح الإمبريالية وأنواع مختلفة من القوى المضادة للتاريخ، وقادتها المراجعة إلى حل الحزب الشيوعى المصرى وكان ذلك سابقة غير معروفة فى العالم من قبل. ففى الدنيا كلها كان السائد هو أن الحركة الشيوعية وأحزابها المعبرة عنها هى المستقبل العظيم الذى تتوق إليه البشرية، وبالتالى لم يكن مفهوما آنذاك لماذا قرر الشيوعيون المصريون الخلاص من هذه النظرة المثالية.

وليس مفهومًا لماذا تجرى فى مصر بالذات هذه النوعية من المراجعات الجذرية لفقه الحركات الثورية، ولكن المرجح أن الثقافة السياسية للبلد لا تطيق الصدامات الحادة لفترة طويلة. وعلى أية حال ربما كان ذلك هو ما جرى للجماعة الإسلامية

فى مصر حينما أطلقت فى عام 1997 لأول مرة مبادرة وقف العنف، وبعد ذلك تتالت المبادرات، ولكنها خلال العامين الأخيرين أخذت منحى آخر وهو مراجعة الأصول الفكرية والفلسفية والدينية والعنف. وفى الأسبوع الثالث من شهر يناير 2004 بدأت صحيفة «الشرق الأوسط» فى نشر فصول من كتاب «استراتيجية وتفجيرات القاعدة - الأخطاء.. والأخطار» من تأليف وإعداد ثمانية من قادة الجماعة المعروفين منهم كرم زهدى وعاصم عبد الماجد وعصام دربالة وفؤاد الدواليبى وأربعة آخرون أقل شهرة. وفى هذا الكتاب فإن قادة الجماعة ينتقلون من نقد الذات سواء فيما تعلق بفكر الجماعة أو بعملياتها السابقة بما فيها عملية اغتيال الرئيس أنور السادات الذى اعتبروه شهيدًا، إلى تقييم ونقد تنظيم القاعدة الذى يعد أحد الروافد الناجمة عن فكر الجماعة السابق، ويضم حتى الآن بعضًا من عناصرها المتطرفة التى بقيت على ولاءاتها الفكرية القديمة.

وفى 12 يناير الماضى 2003 نشرت صحيفة الشرق الأوسط واحدًا من فصول الكتاب الذى لو أن قارئه لا يعرف شيئًا عن المؤلفين لاعتبره واحدًا من كتب العلاقات الدولية والاستراتيجية الكلاسيكية. فالكتاب يدعو صراحة إلى ما دعا إليه دوما كاتب من المدرسة السياسية الواقعية، مثلى، بضرورة الحساب الدقيق للقدرات العربية على حقيقتها وليس وفق ماتنتمناه، ومواءمة هذه القدرات مع الأهداف، والتخلص من الآفة العربية الذائعة والتى تقوم على حشد قدرات محدودة للغاية لتحقيق أهداف غير محدودة للغاية أيضًا. وربما كان لا يقل أهمية عن ذلك الدراسة الدقيقة لتوازن القوى وبالذات فيما يتعلق بقدرات الخصوم والخصوم المحتملين والعمل على منع تحولهم إلى جبهة واحدة ضدنا. ويلحظ مؤلفو الكتاب بصفاء كيف أن استراتيجية القاعدة قد أدت إلى توحد قوى عالمية كثيرة ضد العالم العربى والإسلامى لا تقع فيها الولايات المتحدة فقط - وهى ليست قليلة - ولكن يضاف لها العالم المسيحى فى أوروبا والأمريكتين وآسيا وإفريقيا واليهود وروسيا الاتحادية والهند وكينيا وتنزانيا والفلبين والدول العربية والإسلامية التى جرت على أراضيها عمليات إرهابية.

وبشكل ما تعود الجماعة إلى الأصول الأولى للتفكير الاستراتيجى حينما تطالب بالأخذ بأسباب النصر، وهو ما يحض على التفكير العقلانى الذى يقول بضرورة تحديد الأهداف بوضوح تام، والبعد عن الضبابية والأفكار العامة، ثم تحديد الأولويات والاختيار فيما بينها الأكثر إلحاحًا وتواءمًا مع الإمكانيات والقدرات. وربما كان أهم ما توصلت له الجماعة في مراجعتها ما تراه من تمايزات داخل العالم الغربى الذى لم تعد تراه مصمتًا وشرًا مطلقًا، وبالتالى فإن الجماعة لا ترفض فقط فكرة صراع الحضارات، والحرب الصليبية الدائمة، وإنما ترى أن الأفضل للإسلام التواصل والتعاون مع الحضارات الأخرى، وأن الحرب التى تشنها القاعدة من شأنها تقوية التيارات المعادية للإسلام فى العالم الغربى.

ولكن ربما كان أخطر الاختراقات الفكرية في الكتاب هى الموقف من الولايات المتحدة التى لا يراها أغلب الجهاديين إلا شرًا مطلقًا وكاملًا، وربما لم يتم إنشاؤه وتكوينه فى التاريخ إلا بغرض الإضرار بالعرب والمسلمين. وهنا فإن المؤلفين يرصدون شواهد عديدة ترفض من ناحية وجود حرب على الإسلام من جانب الغرب ومن جانب الولايات المتحدة خاصة، حينما تدخلت خلال الثمانينيات، إلى جانب المجاهدين الأفغان، عن طريق باكستان والمملكة العربية السعودية. ومنها أن أمريكا تدخلت خلال التسعينيات فى عدد من النزاعات الدولية وكان تدخلها العسكرى لصالح أطراف إسلامية كما حدث من الوقوف إلى جانب السعودية والكويت بعد قيام العراق البعثية باحتلال الكويت. والتدخل العسكرى الأمريكى الذى وضع حدًا للمذابح التى استمرت أربع سنوات وقام بها الصرب ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. وأخيرًا التدخل العسكرى الأمريكي مع دول حلف الأطلنطى الأخرى ضد يوغوسلافيا لإرغامها على وضع حد للتطهير العرقى فى إقليم كوسوفو ذى الأغلبية المسلمة.

ويخلص المراجعون من كل ذلك إلى أنه لا يوجد عداء أبدى بين المسلمين والأمريكيين، كما أن الولايات المتحدة - ومعها بقية الدول الغربية - لا يوجد لديها موقف مسبق من العالم الإسلامى، وإنما تتحرك فى كل واقعة حسب المصالح

والقدرات. ووفق هذا المنطق فإن الآباء المؤسسين للجماعات الجهادية المعاصرة خطوا خطوات واسعة نحو الاعتدال والفهم والتحديث للفكر الإسلامى المعاصر، وبطريقة ربما تفوق بكثير التيارات الإسلامية السائدة والمنطلقة من عباءة الإخوان المسلمين. ولكن هذا التحول لا يعفى أحدًا من ضرورة التفكير فى كيفية وصول هذه الجماعات لفكرها القديم، وما هى العملية النفسية والفكرية التى مرت من خلالها لكى تصل إلى مجموعة الحقائق التى توصلت لها؟ وهل كان من الضرورى أن تجرى كل هذه المواجهات والمصادمات التى سالت فيها دماء كثيرة، وضاع فيها عمر شباب نابه بين أسوار السجون حتى نصل إلى هذه اللحظة التى يطلع عندها الفجر ومعه الحقيقة؟! والأهم من ذلك كله، لماذا رغم كل هذه المراجعات وقوتها الفكرية وحتى الدينية لماذا يصر كثير من الشباب على الالتحاق بمثل هذه الجماعات فى أكثر حالاتها تطرفًا وعنفًا؟!

حديث «الديمقراطية الإنسانية»..!

بدأ الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح أطروحته فى مؤتمر «أولويات الإصلاح فى العالم العربى» الذى انعقد فى القاهرة بين 5 و 7 يوليو عام 2004 بالتحذير من صيحات الديمقراطية الآتية من الغرب لأنها من ناحية تعبر عن سيطرة رأس المال، ومن ناحية أخرى لأنها واقعة تحت تأثير الإعلام وإلحاحه. وبدلًا من هذه الديمقراطية المعيبة، طرح عضو مجلس الإرشاد فى جماعة الإخوان المسلمين ما أسماه بالديمقراطية «الإنسانية» تمييزًا لها عن ديمقراطية الغرب المتوحشة.

ولكن ما إن ندلف إلى تفاصيل الإصلاح السياسى المطروح من أهم الجماعات السياسية فى العالم العربى حتى نجدها تقوم أولًا على صندوق الانتخاب، وثانيًا على أساس «المواطنة». وثالثًا على النظام الديمقراطى من برلمان وأحزاب وتعددية كاملة، ورابعًا على المساواة الكاملة بين كل فئات المجتمع. ولا يكتفى رجلنا بذلك، وإنما يفعل ما يفعله كل سياسى أو فيلسوف ليبرالى غربى عندما يستشهد بالفيلسوف السياسى توماس هوبز، وليس واحدًا من الفلاسفة العرب، الذى حذر من علو شأن «الدولة» حتى تصير مثل الديناصور (الحقيقة أن هوبز تحدث عن الدولة التنين ولكن المعنى واحد على أية حال) على شأن الأمة، مما يستوجب تقوية الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.

وإذا كان الأمر كذلك فما هو الجديد من حيث الأدوات والآليات السياسية ما يجعل ديمقراطيتنا «إنسانية» أكثر من غيرها حيث لم يرد فى الأطروحة، ولا غيرها من الأطروحات، ما يقول لنا إنه سوف يتم التغلب على تأثير المال، والإعلام، بأساليب جد مبتكرة عن تلك التى تم اختراعها فى الغرب. ولعل قضية الاقتراب أو عدم الاقتراب من الفكر الغربى فى موضوع الديمقراطية لا يقلق كثيرًا، ولكن

ما هو أدعى إلى القلق أن المسكوت عنه فى الخطاب الإسلامى يجعل المسألة كلها تحتاج لمراجعة جادة؛ فلا يوجد فى الأدب السياسى الإسلامى الحديث مقدمة فى الديمقراطية «الإنسانية» يقول لنا ما الذى جرى فى الدولة الإسلامية السابقة على الدولة الغربية ومنعها من التوصل إلى هذا النظام السياسى. وإذا كان التاريخ ونقده وتقييمه ليس موضوعنا، فما هو التقييم استنادًا إلى المعايير المطروحة عاليه للتجربة «الديمقراطية» الإيرانية، والتجربة الديمقراطية الأفغانية فى ظل حكم طالبان، والتجربة «الإخوانية» فى السودان.

القضية هنا ليست تسجيل مواقف على نظم «ديموقراطية إنسانية» سابقة وحاضرة، وإنما أن الإنسانية تبدأ دومًا بالقدرة على نقد الذات، والقدرة على تقييم ما سبق وما لحق، والمراجعة لموضوع ملحّ على كل الساحات العربية والإسلامية، والتصريح بما خفى، لأنها تقوم على «الإنسان» الفرد صاحب المشيئة والإرادة الحرة؛ ولذا فإن التحذير من دولة توماس هوبز التنينية لا يكون من الخوف من الطغيان على «الأمة» وإنما الخوف من الطغيان على الفرد. وهنا تحديدًا ينفتح الستار عن أمور هامة مسكوت عنها وهى علاقة «الأمة» التى هى كيان جمعى تمامًا مثل الدولة، بالفرد، والأقلية من الأفراد الذين ينتمون إلى روابط أخرى عرقية ودينية. ولا ينفع هنا كثيرًا ما جاء فى القاعدة التى تقول فى الديمقراطية الإنسانية «أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا» لأن معنى ذلك أن «الأمة» قد قررت، وما على البقية من الجماعات السياسية والاجتماعية إلا السمع والطاعة.

القضية هنا لدى الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح هى بين الدولة والأمة، وليست بين الأغلبية التى تتغير طوال الوقت والزمن، والأقلية التى تتغير بدورها مع الموضوع والقضية، والتى تشكل صميم النظام الديمقراطى فى صورته الغربية المعروفة أو حتى فى صورته «الإنسانية» غير المعروفة، وإلا انتفى وجود الديمقراطية فى المقام الأول. فالصورة التى تبرز هنا أننا قد ننتهى من طغيان الدولة حتى نصل إلى طغيان الأمة، وسحق الفرد ومشيئته الحرة، خاصة وأنه سوف يبدأ النظام السياسى بالدولة التى ستقرر له قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه، ثم ينتهى بعد ذلك

بصناعة «الإنسان» و«صياغته الصياغة الربانية السليمة» وذلك كله من خلال التقاليد التعليمية لحركة الإخوان المسلمين.

ولذلك فربما لا توجد هناك صدفة أن الإصلاح التعليمى يقع على رأس «الإصلاح الشامل من المنظور الإسلامى». وعندما تبحث عن ذلك سوف تجد أن ما تحت هذا العنوان يمثل أركان النظرية الغربية فى التعليم المتصل باحتياجات المجتمع، والتعليم المستمر الذى لا ينقطع، والمشجع على الحوار، والقدرة على القول «نعم» و «لا» عندما يجب القول. وليت مثل هذا المنظور - إسلاماً كان أو غير إسلامىّ - كان مطبقًا فى الدول العربية الخليجية التى قام فيها الإخوان المسلمون بالفعل بقيادة العملية التعليمية منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف التسعينيات حينما اكتشفت هذه الدول أن أبناءها لم يتعلموا الكثير. ولم يكن ذلك بالضرورة لتقصير من معلمى الحركة، وإنما الفكر الإخوانى كانت له وجهة نظر فى الإنسان لا تؤدى بالضرورة لتحقيق القيم المذكورة أعلاه الخاصة بالعقل والحرية.

فالأصل فى النظرية الديمقراطية الغربية أن الإنسان غير مكتمل الفضيلة، وأن وظيفة المجتمع، والمجتمع السياسى تحديدًا، أن يوظف أفرادًا غير مكتملين من خلال القانون، والتفاوض الاجتماعى، والعمل من خلال ذلك لتحقيق التقدم الفردى والتقدم الاجتماعىّ معًا. أما نظرية الفرد الإنسان لدى الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح والفكر الإخوانى عمومًا فهى أن هذا الإنسان قابل للاكتمال من خلال «وضع حاجات الإنسان على أساس سليم» و«تهذيب اختياراته ورغباته» و«عدم الإلحاح عليه بالآلة الإعلانية الساحقة؛ كى يستبد به سعار الاقتناء والاستهلاك الذى لا يتوقف عند حد، ويدفع إلى ما لا تحمد عواقبه من أفعال». هنا فإن صاحب المشيئة الحرة، يتم تطعيمه من كل الأمراض الاجتماعية، وتعقيمه تمامًا من كل النوازع الشخصية، وتعليته تمامًا فى حالة من الاكتمال الأخلاقى.

والمشكلة هنا أن مثل هذا الإنسان الذى تمت صناعته وصياغته وتدريبه وتهذيبه ليس هو ذلك الإنسان الديمقراطى القابل للحوار، والاختيار، والتفاعل مع الآخرين من خلال عملية اجتماعية وسياسية ترى أن الرأى يحتمل دائمًا الصواب

والخطأ. وعلى العكس فإن مثل هذا الإنسان سوف يكون لديه حالة من الإحساس الخاص بالتفوق الأخلاقى على كل ما عداه، وهو فى سعيه الدائم إلى الاكتمال، والكمال، لن يرى فى الآخرين إلا ما يستوجب التغيير بوسائل سلمية أو وسائل قاهرة. فما حدث فعلا من خلال نظام طالبان فى أفغانستان هو أنهم حاولوا تصنيع الإنسان الجديد الذى لا يعرف الفتنة من الإعلام، أو من التعليم، أو من الشارع، وكان هذا الإنسان هو الذى خاض الحرب ضد كل الحركات «الإسلامية الإنسانية» الأخرى؛ لأنها لم تصل بعد إلى الحالة الكاملة للصناعة والصياغة. وبالتأكيد فإن الإخوان المسلمين ليسوا مثل طالبان، ولكن القضية ليست الحركة السياسية، وإنما هى المنهج، وطريقة التفكير، والإيمان بالوصاية على الإنسان حتى يعرف الطريق الذى لا طريق غيره!!.

سباق الإصلاح.. بين البيروقراطية والحركات الإسلامية..!

لن يقدَّر وجود للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية، ما لم تقتنع قوتان اجتماعيتان وسياسيتان؛ هما البيروقراطية والحركات الإسلامية، بجدوى التغيير ومضمونه الديموقراطى والرأسمالى، وباختصار المسار الذى تبنته الدول النامية خلال العقدين الماضيين للحاق بالدول الصناعية المتقدمة، وعبور فجوة التخلف التاريخى معها. فخلال العقود القليلة الماضية، وبرغم تعدد وتكاثر القوى السياسية المختلفة، من قومية وناصرية واشتراكية ووطنية محلية، وحتى أحيانًا ليبرالية، فإن القوى الحقيقية المؤثرة فى الحركة والفعل السياسى كانت فى جانب البيروقراطية، أو جهاز الدولة فى العموم، بجناحيه المدنى والعسكرى، والجماعات التى تنشط فى الساحة السياسية، وتنادى بتطبيق الإسلام وشرائعه فى الحياة العامة والخاصة، بجناحيها المدنى والعسكرى من جانب آخر.

وما لم تقتنع هذه وتلك بأن مستقبلها ومصالحها سوف تزدهر من جراء التوسع فى الحريات العامة، وحماية حقوق الإنسان، والنظم السياسية القادرة على تحقيق تداول مستقر وحيوى للسلطة، والاقتصاد الذى يفتح الآفاق لقوى السوق، فإن الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى سوف يبقى حلمًا طويل المدى، وعلى الأرجح أن الأحلام سوف تكون، فى معظم الأحيان، كوابيس وعواصف من عدم الاستقرار والفوضى.

فقد تضخمت البيروقراطية العسكرية والمدنية، ومنذ استقلال الدولة الوطنية العربية، فى معظم الدول العربية، لأسباب شتى، فى إطار المشروع الاقتصادى،

ودور الدولة ومؤسساتها فى الإنتاج والتوزيع، من خلال القطاع العام ومنظومة من القيم التى تعلى من أهمية تحقيق الكفاية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، فيما لعبت التهديدات الخارجية، وخاصة الصراع مع القوى الاستعمارية، والصراع مع إسرائيل، دورها فى تمدد أعداد العاملين بأجر لدى الدولة، حتى وصلت فى كثير من الأحيان إلى ثلث القوة العاملة فى البلاد، مشكلة بذلك أكبر قوة سياسية واجتماعية فى كل دولة عربية. وحتى فى دول الخليج العربية، والتى لم تكن الاشتراكية أبدًا ضمن مقوماتها الأخلاقية والسياسية، فالاقتصاد النفطى شهد نموًا موازيًا للجهاز البيروقراطى لإدارة مصادر الثروة النفطية، بحيث أصبحت وظيفة البيروقراطية الأساسية هى توفير الوظائف وتوزيع المزايا والمنافع فى المجتمع.

وفى أعقاب حربى الخليج الأولى والثانية توسعت المؤسسات العسكرية والأمنية ثم الإعلامية فى الدول العربية الخليجية، إلى الدرجة التى جعلت بيروقراطياتها تطاول، من حيث العدد والنوع والتأثير، ما كان موجودًا فى الدول العربية المشرقية والمغربية منذ وقت طويل.

ولم يجار البيروقراطية فى توسعاتها وامتداداتها الكمية والنوعية، قدر الحركات الإسلامية، التى تمددت هى الأخرى فى كل الدول العربية قاطبة؛ الاشتراكية والرأسمالية، العسكرية والمدنية، الملكية والجمهورية، الغنية والفقيرة.

ولم يستثن من ذلك حتى الدول العربية التى قالت منذ مولدها إن وظيفة حكوماتها هى تطبيق الشريعة الإسلامية، أو تلك الدول التى عرفت أحزابًا قوية، ذات سمات إسلامية تراثية وثقافية وفكرية، مثل حزب الأمة السودانى وحزب الاستقلال المغربى. وفى كل هذه الدول نمت وتطورت حركات، ادعت لنفسها دور القيادة الأخلاقية فى المجتمع، ثم بدأت بعد ذلك، مع انتقالها من الهامش إلى قلب الساحات السياسية، فى العمل من أجل انتزاع دور فى العمل السياسى بطريقة سلمية، على طريقة الإخوان المسلمين فى العديد من الدول العربية، وجماعة العدل والإحسان فى المغرب، والجبهة القومية الإسلامية فى السودان، أو بالعمل العنيف من قبل جماعات الجهاد المختلفة، والتى كانت آخر طبعاتها تنظيم «القاعدة» وفروعه الجهادية فى الدول العربية.

ورغم تسليم الدول العربية قاطبة بضرورة تقليص دور البيروقراطية، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، وحتى قيام بعضها بتوقيع اتفاقيات دولية، هدفها التوسع فى اقتصاد السوق بصورة عامة، مثل حالة الدول العربية الموقعة على إعلان برشلونة، والمنضمة إلى منظمة التجارة العالمية؛ فإن الجهاز البيروقراطى ظل على اتجاهه نحو التوسع، والتأثير السلبى على معظم عمليات التحول الرأسمالى والعولمة الاقتصادية، من خلال شبكة عنكبوتية من التعقيدات الإدارية.

وقد ناصبت هذه الشبكة قوى الإصلاح السياسى والاقتصادى، الفكرية والفعلية، العداء والخصام، سواء بشكل متعمد يهدف إلى الدفاع عن امتيازات الجهاز البيروقراطى والحفاظ على اختصاصاته الموروثة، أو عن طريق القصور الذاتى، واستمرار سياسات وإجراءات غير مواتية لطبيعة البيئة الاقتصادية الدولية ومقتضيات السوق الرأسمالية. ورغم أن وقائع العقود القليلة الماضية منذ استقلال الدولة العربية شهدت صداماً بين البيروقراطية والحركات الإسلامية، ولا يزال مستمراً فى بعض أشكاله حتى الآن، فإن العقدين الماضيين شهداً تقارباً غير قليل بينهما، لا يظهر فقط فى دخولها البرلمان ومشاركتها فى مجالات العمل المدنى الشرعية أو المشاركة فى الحكومة (مصر ولبنان والجزائر وسوريا والسودان والأردن واليمن والكويت)، ولكن، وربما كان الأهم، من المشاركة فى السلطة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، مع ملاحظة أن كلًا من الطرفين استند إلى ذات الطبقة الوسطى البيروقراطية والمهنية من سكان المدن والحضر فى العموم، مع الاستبعاد والنظر بعين الشك إلى كبار الرأسماليين ورجال الأعمال، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال المرأة وحقوق الإنسان، وطبقتى العمال والفلاحين فى العموم.

وربما كان الأكثر أهمية من كل ذلك، أن المنظومة السياسية والفكرية حول الماضى والمستقبل، والداخل والخارج، والنظرى والعملى، والسياسى والاجتماعى، وفى أحيان كثيرة الحلال والحرام، والصواب والخطأ، كلها تقاربت بطريقة لم يتم الوعى بها بشكل كامل حتى الآن. ولا يحتاج المرء إلى كثير من التدليل على ذلك إلا بزيارة لواحدة من المؤسسات الحكومية العربية، حتى يشهد التحول

الهائل فى السلوكيات الفردية، والنظرة للكون والتاريخ وأصول المسائل السياسية ونتائجها فى الخطاب العام، حيث نرى اندماجًا واقترابًا لا يقدره الكثيرون. ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة اتحاد قوة البيروقراطية والحركات الإسلامية، ولكنه يعنى أن كليهما قد بات معضدًا للآخر، من حيث التعامل مع القضايا المطروحة على العالم العربى، وفى المقدمة منها قضية الإصلاح والتطور السياسى الديموقراطى والاقتصادى الرأسمالى فى الدول العربية، وقضية التعامل مع العالم الخارجى على وجه العموم.

وإذا كانت الحال كذلك، فإن طريق التغيير إلى الأفضل، والأكثر تقدمًا فى العالم العربى لا بد له أن يعبر هذه الساحة البيروقراطية والإسلامية، وهى ساحة لها جانبها الفكرى المتمثل فى صورة الإنسان ودوره فى هذا العالم، والنظرة للتاريخ، وما جرى فيه، وصاحب المسئولية عن أحوالنا غير السارة الراهنة.

كما أن هذه الساحة لها جانبها العملى، والمتعلق بالأشكال العملية لتجاوز الواقع إلى ما هو مأمول.

والحقيقة أن البيروقراطية والحركات الإسلامية، كل منهما على طريقته، حاول التجاوب مع دعوات الإصلاح المختلفة من خلال إعلانات حكومية وبيانات سياسية متنوعة، وإلى حد عدنا نجد فى قواميس كليهما أفكارًا عن التعددية السياسية، وتداول السلطة، واحترام الحريات العامة، وذلك ما كان غائبًا عن أفكارهما الشائعة منذ فترة غير طويلة. ورغم أن النظرة الأولى لهذه الأفكار تدعو إلى التفاؤل، بإمكانيات التغيير الفكرى والعملى، فإن النظرة الثانية الفاحصة، والمتأملة لهذه الأفكار، تشير إلى أن الاقتراب من جوهر التغيير والإصلاح المأمول، لا يزال أمامه طريق طويل ووعر.

بل إنه، وعلى الأرجح، يعيد إنتاج النظم السياسية والاقتصادية الراهنة بأشكال وأسماء مستحدثة. ولكن كما قيل مأثورًا إن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة، والخطوة الأولى توجد دومًا فى مجال الفكر والأفكار!

الإنســـــان الليبــرالـــى...!

كل النظريات السياسية والاجتماعية والدينية التى نظّرت وحاولت «تصنيع» و«صياغة» الإنسان من أول دولة أسبرطة اليونانية، وحتى حركة الإخوان المسلمين المصرية، مرورًا بمحاولات خلق الإنسان المسيحى فى العصور الوسطى، والإنسان السوبرمان فى الفكر النازى، كلها انطلقت من الادعاء أن الإنسان غير كامل أخلاقيًا وبدنيًا، ومن الممكن تحقيق هذا الاكتمال من خلال التربية البدنية والأخلاقية. هذا «الإنسان الجديد» الذى تمت العملية التاريخية الكبرى لبنائه بأدوات سياسية واقتصادية، ودعائية بالطبع، هو الذى سوف يحقق فى النهاية للبشرية السعادة الأبدية فى الدنيا، وبالنسبة للإنسان المؤمن فى الآخرة أيضًا!.

فى الفكر الليبرالى فإن نقطة البداية جد مختلفة، فكل إنسان مكتمل فى ذاته بما فيها من عيوب ونواقص وأطماع وشجاعة ومروءة واستقلالية وتبعية، ومن خلال ذلك فإن لكل إنسان ما يميزه ويضيفه لتركيبة المجتمع. ومن خلال هذا التمايز، والتعدد اللانهائى بعدد الأفراد، تتكون التشكيلة الخلاقة لتقسيم العمل، والتكامل الاجتماعى، ومن المبادرة الفردية تتولد القاطرة التى تأخذ بالجماعة كلها إلى كل ما هو أرقى وأعلى. فى هذه الحالة فإن محاولة تصنيع الإنسان على القوة أو الإيمان هى محاولة ليس فقط مشكوك فى نجاحها دومًا، وإنما أيضًا هى محاولة للاقتراب من الكمال الذى لا يتصف به إلا الخالق سبحانه وتعالى.

ما يمكن تحقيقه دومًا بالنسبة للإنسان ليس صورة مثالية للقوة الروحية والبدنية، وإنما إتاحة الفرصة الأعظم للعقل الذى هو المميز الأول للإنسان بين سائر المخلوقات من خلال توسيع نطاق الاختيارات أمامه. ولا يحدث ذلك إلا من خلال المعرفة المستمرة والمتجددة، وربما يرى الكثيرون أن الإعلام فى البلدان

الديموقراطية مغرق فيما يغرى به الفرد من مواد استهلاكية، ولكن قنوات التاريخ وديسكفرى وعالم الحيوان والنبات وعشرات من القنوات الثقافية والرياضية هى فى النهاية تقديم المعرفة بأشكال شتى. وقد كان الظن فى الدول الديموقراطية أن انتشار التلفزيون والإذاعة سوف يغنى عن الكتاب، والكلمة المكتوبة فى العموم، ولكن القرائن تقول إن المكتبات تتوسع بدورها، وأعطى الإنترنت آفاقًا لا نهاية لها للحروف والكلمات المكتوبة.

المعرفة، وتعدد الاختيارات المستمر هو سبيل الفكر الليبرالى للتعامل مع الإنسان الفرد الذى لا ينبغى له أن يخجل مما ينقصه من ملكات، ولا حتى يخجل من خطيئته الأولى إذا كان هناك خطيئة من الأصل. وفى هذه الحالة فإن أبواب المعرفة الإنسانية واسعة اتساع الكون، ولا يمكن حصرها فى كتب مقدسة أو غير مقدسة، وفى كتاب أحمر أو كتاب أخضر يدعى الإلمام بكل ما آتاه الأولون والآخرون، وباختصار لا يمكن إرجاؤها للتلقين والحفظ وشرب التراث صباح مساء.

ليس معنى ذلك أن الإنسان الليبرالى ينصرف عن المعرفة الدينية، أو حتى المعرفة بأيويدلوجيات بعينها، وإنما كل ذلك جزء من اختياراته الخاصة التى تحقق له السلام الروحى والعقلى، ولكنها فى النهاية جزء من المعرفة العامة التى تساعده على الاختيار بين خيارات متعددة للسلوك الاجتماعى. ومن هنا جاءت فكرة التعددية الحزبية، والرأى والرأى الآخر، والانتخابات وتداول السلطة، فالعالم الليبرالى كله بما فيه الإنسان الليبرالى هو ممارسة للاختيار، أو بتعبير آخر ممارسة للحرية. وهنا تفارق الليبرالية الفلسفات الأخرى أن الإنسان الحر من التصنيع والصياغة والتركيب الإيديولوجى، ولكنه فى نفس الوقت الحاصل على كل المعرفة المتاحة فى عصره، يجنح إلى البناء، وتحقيق التقدم. وببساطة فإن ما يقول عنه الفكر الدينى أنه «الفطرة الأولى» للإنسان أو «المشيئة» سوف يتجه نحو الخير فى العموم، والقيام بمهمة العمران فى الأرض.

الثقة الليبرالية هنا فى الإنسان كبيرة، وهى الثقة المفقودة فى النظريات والأفكار الأخرى حيث الإنسان الناقص وغير المكتمل والقابل للإغواء والخطيئة هو مصدر

أساسى للشر. وفى الفكر الليبرالى فإن المعرفة، وليس غسيل المخ، هى التى ترشد الإنسان إلى الصواب الذى يتم تعريفه من خلال أدوات مجتمعية يقيمها الفرد بإرادته الحرة. ومن هنا فإن «المجتمع» ليس مجمعًا للنواقص والشرور الفردية، بل إنه حالة من الاتفاق والتوافق التى تم الدخول لها بالاختيار الحر. ولم يكن فلاسفة العقد الاجتماعى يعتقدون فقط فى العقد بين الحاكم والمحكوم، بل أيضًا بين المحكوم والمحكوم ليس فقط على طريقة اختيار الحاكم وإنما على قيام المجتمع السياسى، والقواعد والقوانين التى يقوم عليها، والأهم من ذلك كله طريقة تغييرها بالطرق السلمية. وما هو حلال وما هو حرام، وما هو عدل وما هو ظلم، وما هو مباح وما هو غير مباح، كل ذلك لا يوجد فيه مجال للتصنيع، ولا لقرارات مجلس قيادة الثورة، أو مجلس الإرشاد الأعلى، وإنما هو نتيجة للاختيار وممارسة الحرية!.

دولة «الهوية».. ودولة «القيم»..!

لا يكف السؤال عن أسباب الحالة العربية فى التخلف عن ركب التقدم العالمى عن الإلحاح، وعندما تكون المسألة هى المسيرة الديمقراطية، فإنها تصبح صداعًا دائمًا. ولا أظن أنه سوف يمكن فض أسرار الموضوع، دونما فهم لتطور الدولة المعاصرة، وساعتها سوف نكتشف أن الدول العربية ليست استثناء من القاعدة التاريخية، وكل ما فى الأمر أننا لا زلنا نعيش مرحلة تاريخية متأخرة، ربما نعتقد أنه آن أوان تجاوزها، ولكن الظروف الموضوعية لا تستجيب لهذا الاعتقاد، وتجعله محض مجموعة من الرغبات والتمنيات. وبالتأكيد فإنه لا توجد هنا محاولة لتبرير ما هو قائم، ولكنه بالأحرى محاولة للفهم تسمح بالتعامل مع أثقال عظمى، لا تكف عن تكبيل الأمة، ومنعها من الانطلاق نحو آفاق وصلتها شعوب كثيرة قبلنا.

وما جرى لدينا فى العالم العربى خلال القرن العشرين، لم يختلف كثيراً عما جرى فى أوروبا خلال القرن السابع عشر، وما جرى فى مناطق أخرى من العالم خلال القرون الثلاثة الفاصلة بين معاهدة ويستفاليا فى عام 1648 ونهاية الحرب العالمية الثانية فى عام 1945.

لقد كان أهم ملامح هذه المرحلة من تاريخ الدنيا هو ظهور «الدولة القومية»، أى الكيان السياسى الذى يربط بين أفراده من خلال مجموعة من التجارب التاريخية والعاطفية الدينية أو حتى بمحض التواجد فى المكان الجغرافى الواحد.

لقد كان هذا الكيان متجاوزًا للقبيلة والطائفة الدينية أو العرقية، ومؤكدًا على «الهوية» المتولدة من التفاعل الاقتصادى والسياسى، الذى ولد ما هو أكبر من مجرد

المصلحة المشتركة. وبينما كانت القصائد والملاحم تشدو بجماعة دينية أو عرقية أصبحت الأشعار الحماسية تشيد بالشعوب والأمم، وكان الاعتراف «الدولى» بالدولة هو فى حقيقته، اعترافًا بوجود شعب متميز له «هوية» مختلفة عن باقى الهويات الأخرى. وكانت معاهدة ويستفاليا فى جوهرها تأكيدًا على أن «الهوية» الوطنية، تعلو على هويات فرعية أخرى، لم يعد من حقها أن يكون لها صفات عابرة للقومية. ورغم أن ذلك خلق بالضرورة مشكلة «الأقليات»، فإن الحدود الجغرافية والسيادة الوطنية، خلقت هوية من خلال عمليات للانصهار الطوعى أو العنيف فى تجربة شعورية واحدة.

شىء من هذا جرى للعرب، بعد الحرب العالمية الأولى، حينما بدأ سعى «الدول» العربية للاستقلال، وبعد نصف قرن من نهاية الحرب، كان هناك أكثر من عشرين دولة عربية، لها مقاعد فى الأمم المتحدة، ومع المقعد علم ونشيد وطنى ومجموعة غير قليلة من الأشعار والأهازيج «الوطنية». ولأن الدولة ولدت من خلال عملية تصفية الاستعمار، فقد كانت التجربة الذاتية، وليس الاتفاق الجماعى بعد الصراع الإقليمى، كما جرى فى ويستفاليا، هو الذى شكل الرحم، الذى جاءت منه الدولة. وحتى وقت قريب، فإن حدود الدولة العربية ظلت معلقة بالخرائط الاستعمارية، وليس من خلال الصراع والتعاون والاتفاق الإقليمى. وبينما كانت القضية فى أوروبا وغيرها، هى تفصيل الحدود على الشعوب، فقد صارت القضية فى العالم العربى، هى امتداد الشعوب إلى الحدود، وأدى ذلك إلى تقوية الهوية فى الحالة الأولى، وإضعافها فى الحالة الثانية. ولم تكن هناك صدفة، أن نجد الهويات الأوروبية قد نزلت حتى دول وإمارات صغيرة، تنازعت وتصارعت فيما بينها، فإن الهويات الوطنية العربية، ظلت متنازعًا عليها من قبل هويات أعلى وأكبر، مثل الهوية الإسلامية والعربية. ولم تكن هناك صدفة فى أن أوروبا ولدت «الجغرافيا السياسية»، حيث يلتقى التاريخ والجغرافيا واستراتيجيات الحرب والهويات الوطنية مكونة «الدولة» الأوروبية، بينما بقى التاريخ وحده تقريبًا، أساسا لهويات عربية متعددة. ولما كان التاريخ ضعيفًا وقصيرًا فى كل دولة على حدة، ما عدا استثناءات

قليلة، فقد أدى ذلك إلى ضمور فى عضلات التطور السياسى، وبات القرن الحادى والعشرون ثقيلًا على الدولة العربية المعاصرة.

لقد أدى هذا الضعف فى «هوية» الدولة العربية، إلى خلق هوة بين العالم العربى وبقية العالم، خاصة المتقدم، والذى بدأ يدخل مرحلة جديدة من تطور الدول، قائمة على الانتقال من «الدولة ـ القومية»، أى التى تقوم على «هوية» مشتركة لمواطنيها، إلى دولة أو كيان سياسى يقوم على مجموعة من القيم المتعاقد عليها، على مستوى أصغر الكيانات السياسية، وعلى مستوى أكبرها.

وعلى سبيل المثال فقد جرى نقل السلطة الخاصة بتوقيع القيم المادية والمعنوية، على مستوى الدولة الأوروبية، حتى أصغر الوحدات من مدن وقرى وأقاليم؛ بينما كان يجرى تطبيق ما عرف بمعايير كوبنهاجن، على عمليات انضمام الدول إلى الاتحاد الأوروبى. هنا فإن القيم المشتقة من «اقتصاد السوق»، ومن «النظام الديمقراطى»، أصبحت هى وليست «الهوية»، أساس التقاء الجماعات البشرية، حيث يتم التعامل مع المستقبل، بدلًا من مواصلة الحنين إلى الماضى. هنا يحدث الالتقاء بين الأتراك، الذين وصلت جيوشهم العثمانية إلى أسوار فيينا، مع الألمان الذين وصلت جحافلهم حتى قلب باريس، مع الفرنسيين الذين وصلت مدافعهم حتى أبواب موسكو، عبر القارة الأوروبية بأكملها، فى كيان سياسى واحد. وربما يمكن فهم التصويت الفرنسى والهولندى على الدستور الأوروبى على أنه نوع من الاحتجاج الضرورى، الذى يعزز جدل العلاقة بين «الهوية» و«القيم»، والتى لا يبزغ الأخير من دون فترة صراع مع الأول.

ولكن أوروبا ليست موضوعنا على أية حال، وما يهمنا هو أن العرب، الذين لم يصلوا إلى مرحلة «الهوية» الكاملة بعد، أصبح عليهم فورًا التعامل مع مرحلة تاريخية جديدة، قبل أن تنتهى المرحلة السابقة عليها. ولا توجد هناك صدفة، فى أن التعامل العربى مع النقد الغربى لقضية «الديمقراطية» فى العالم العربى، ارتكن فى الأساس إلى المواجهة بين الداخل والخارج، والبحث عن طريق عربى ــ أو هكذا قيل ــ للديمقراطية.

ومن الناحية العملية، وسواء نظرت إلى القاهرة أو الرياض أو تونس، فإن النخبة السياسية، لا تبحث فى إصلاحاتها عن اتفاق على قيم مشتركة، بقدر ما تسعى إلى التأكيد على «الهوية» المشتركة، وفى لبنان فإنه رغم كل الأقاويل اللبنانية، فإن الغاية العظمى من الانتخابات الأخيرة، لم تكن ممارسة لصيغة ديمقراطية راقية، وإنما بحثًا عن هوية مشتركة من نوع ما، حتى ولو كانت هذه الهوية هى تكريس قيادة قادة العشائر وأولادهم. وبينما كان العالم المتقدم ينقل السلطة باستمرار إلى الوحدات السياسية الأصغر، من مدن وقرى وأقاليم، كان العالم العربى يبحث عن المزيد من المركزية فى السلطة، ويتخوف تمامًا من الفيدرالية والدول المركبة فى العموم، وعمليات الفصل والتوازن بين السلطات.

ومن الصعب تمامًا، البحث عن حل لهذه الإشكالية التاريخية، وهناك خشية مشروعة مما هو معروف بحرق مراحل التطور، وهناك تجارب دولية كثيرة فى التعامل مع الهوية والقيم معًا، ولكن الإشكالية لا تجد لها حلًا ما لم تتعرف عليها أولًا!

الحاجة إلى فكر جديد فعلًا!

لن تكون الديمقراطية كاملة الأركان فى مصر مالم يكن أمام المواطن المصرى بدائل فكرية متكاملة توفر فى النهاية سلسلة من الخيارات المتنوعة للسياسات التى تصلح لحالة من التفاوض الاجتماعى للاختيار فيما بينها بوسائل كثيرة منها التوافق على ماهو ضرورى، ومنها التصويت على ما هو لازم. ولن يصلح حال الحزب الوطنى الديمقراطى مالم يخرج من حالة الدراسة والمراجعة التى يمر بها إلا وقد بلور رؤية متكاملة يستطيع بها إلهاب المشاعر والأحاسيس الوطنية، وحشد المصالح الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يصبح خيارًا سياسيًا مقبولًا خلال الانتخابات المختلفة المقبلة سواء كانت تخص المحليات أو مجلس الشورى أو مجلس الشعب أو حتى الانتخابات الرئاسية. كما أنه لن يصلح حال الأحزاب السياسية المصرية الأخرى مالم تخرج من حالتها الراهنة المتمثلة بالشكوك والنزاعات الداخلية لكى تتوصل إلى رؤيا تحدد سبب وجودها فى المقام الأول داخل ساحة ممتلئة بالجماعات والأحزاب والحركات التى نسمع أصواتها وضجيجها وصياحها، ولكن أحدًا لا يعرف على وجه التحديد إلى أين تريد للوطن أن يكون؟

والحقيقة أن وجود جماعة الإخوان المسلمين داخل الساحة السياسية رغم حظرها القانونى هو الذى جعل هذا التحدى مضاعفًا على الأحزاب المصرية الشرعية والرسمية جميعها، فلم يحدث أن كان التحدى الفكرى والنظرى بهذا القدر من الحدة عندما تكون جماعة بعينها أكثر الجماعات وجودًا وتأثيرًا فى الشارع فى أبعاد متعددة، ولكنها فى ذات الوقت أقلها مشروعية وقانونية. ومن المدهش أن يكون الحال كذلك فى مصر ذات اللحظة التى تستقبل فيها القاهرة قادة فرع الجماعة الفلسطينى حماس ـ باعتبارهم ممثلين شرعيين للشعب الفلسطينى،

يفاوضون ويساومون، ويمارسون العلاقات الدولية والإقليمية، ويطرحون رؤى وسياسات، ويناورون ويداورون كما يفعل الساسة فى كل المجتمعات، ويبادلون الحزب الوطنى الديمقراطى الإيماءات والنظرات مودة وتقديراً!

ولكن هذه نقطة فرعية على أية حال، ولكن قيمتها هنا هى أنها ربما تؤشر لنا عن قادم الأيام والعلاقات والتفاعلات داخل الساحة السياسية المصرية حيث لايصير النظام السياسى نوعًا من الانقسام بين حكومة دائمة ومعارضة دائمة، وإنما بين رؤى وسياسات مختلفة. وهنا تحديدًا تصبح أهمية الفكر الجديد للحزب الوطنى الديمقراطى إذا ما قرر يومًا أن يكون جزءًا من عملية المنافسة الوطنية وليس حارسًا عليها، أو قائدًا لها بحكم التاريخ أو التقاليد، أو حتى العادة. والحقيقة أن مثل هذا التوجه ليس جديدًا تمامًا، فقد كان الإحساس بهذه الحاجة الفكرية هو ما دعا الحزب فى عام 2002 إلى دخول صياغات فكرية جديدة حاولت فى مجموعها الاقتراب من الفكر الديمقراطى فيما عرف بوثيقة المواطنة، ومن الفكر الاقتصادى الرأسمالى فى وثيقة الإصلاح الاقتصادى، ومن التبنى الفكرى لاستراتيجية السلام فى وثيقة مصر والعالم.

ولكن المشكلة مع صياغات الحزب الفكرية أنها ظلت فى معظم الأحوال جزئية ومتوترة ومترددة أحيانًا، واعتذارية أحيانًا أخرى، وباحثة عن زمن طويل قادم فى معظم الأحيان حتى ترسخ الشك فى إمكانية حدوثها فى أثناء حياة جيل بأكمله. وقد كان ذلك ممكنًا مادامت الأحزاب القائمة فى الساحة السياسية من النوعية التى كانت تعانى هى الأخرى من نفس السمات الفكرية، بل وكان ممكنًا أن يزيد عليها الحزب أنه فى النهاية هو الذى يعرف معنى الحكم والممارسة، ويحافظ على البلاد، وينقلها تدريجيًا حسب ما هو متاح من موارد وقدرات إلى مستويات أعلى من المعيشة. ولكن ذلك لم يعد ممكنًا بعد الطرح الفكرى الذى قدمه الإخوان المسلمون، والذى يتميز بالوضوح والبساطة والإلهام رغم أنه لايحتوى على فكرة واحدة يمكن الإمساك بها وتمس حياة الناس المباشرة ويمكن الاتفاق أو الاختلاف عليها وعلى فاعليتها فى الواقع العملى. ولم يحدث فى تاريخ الحياة السياسية للدول أن

نجح حزب سياسى؛ لأنه يعلن مدافعته عن قيم عامة مثل محاربة الفساد وضرورة الأمانة والاستقلال الوطنى وحماية الدين وتطبيق الشريعة دون أن يتحول ذلك إلى مشروع واحد تعرف حدوده المادية أو القانونية. والأخطر من ذلك أنه إزاء هذه العمومية المفرطة فإنه لايوجد طلب من أى نوع للبحث عن التفاصيل، وخلال المعركة الانتخابية الأخرى ذهب الكثير من المصوتين خلف مرشح الإخوان دون سؤال واحد عن معنى الدفاع عن واحدة من القيم الأساسية التى يعلنها الإخوان.

وحتى لايكون الكلام معلقًا فى الهواء فإن جماعة الإخوان - المحظورة أو غير المحظورة - لاتكف عن طرح محاربة الفساد كواحد من أهدافها الرئيسية باعتبار ذلك مفسدًا للبلاد، ومخالفًا للقيم الإسلامية الرفيعة، ولكن الطرح الإخوانى بعد ذلك لايذهب بعيدًا عن تربية المواطن على رفض الفساد باعتباره ذنبًا ومعصية تسبب قلة البركة فى الحياة الدنيا، والعقاب فى الحياة الآخرة، ولا نجد بعد ذلك شيئًا عن محاربة الفساد خلال تلك الفترة الطويلة بين الآن وحتى تتم تربية المواطنين على ما يكفى من السمع والطاعة والطهارة من الجشع، وهى فترة كما نعلم قد تطول كثيرًا وهذا إذا تحققت على الإطلاق. ولا نعرف أبدًا عما إذا كان الإخوان سوف يعدلون أن يلغوا أو يدعموا أجهزة مكافحة الفساد الحالية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات أو النيابة الإدارية أو جهاز الكسب غير المشروع أو قوانين غسل الأموال، وهل يفعلون ذلك من خلال قانون جديد أو من خلال حملة إعلامية أو من خلال تشكيل محاكم جديدة استثنائية تعدم الفاسدين فورًا أو تعطيهم مهلة للاستئناف والنقض؟!.

وما يجرى على الفساد يجرى على أمور أخرى كثيرة، وهنا تحديدًا يكمن البديل الذى يقدمه الحزب الوطنى الديمقراطى وغيره من الأحزاب المصرية حيث لا يكون الفكر السياسى مجرد تعبير عن مجموعة من الفضائل الأساسية وإنما تفصيل تطبيقها فى الفضاء الذى يستطيع الإنسان فعله بنفسه اختيارًا وليس من خلال عملية تدريب قسرية. وربما كان برنامج الحزب خلال الانتخابات الرئاسية وما بعدها من الانتخابات التشريعية جزءًا من هذا التفكير حيث وضعت الخطوات المطلوبة لتحقيق المراجعة الدستورية، والخطوات اللازمة للتغلب على الحزب الوطنى فى

صناديق الانتخابات، فلم يصوت الناس للإخوان لأنهم توصلوا إلى حل مشاكلهم وإنما لأن الإسلام هو الحل، ومن يستطع بعد ذلك أو يجرؤ على إثبات العكس؟!.

وهكذا فإن الحزب الوطنى الديمقراطى لايحتاج فقط إلى برامج عملية، وإنما يحتاج أيضًا لطرح القيم العليا التى تعبر عنها أو تهدف إليها؛ لأن هذه القيم تمثل المحركات العليا لتصويت الناس ودفعهم إلى ساحة العمل السياسى. وقد سبق لنا الحديث عن ضرورة بناء مجموعة من المفاهيم الأساسية تكون هى مصدر المراجعة الدستورية المنتظرة مثل: مواطنون لا رعايا، شركاء لا أجراء، وأحرار لا عبيد، وأغنياء لا فقراء، وكل هذه المفاهيم تمجد الحياة باعتبارها قيمة سياسية أساسية للإنسان حيث يكون العمران والتفاعل مع بقية البشر لبناء الحضارة والمعرفة؛ فقضية الإنسان ليست أنه يحيا لكى يموت بعد ذلك، وإنما لأن موضوع السياسة تحديدًا هو ما يفعله الإنسان خلال حياته لإسعاد نفسه وإسعاد الآخرين. وليس صدفة أنه الفكر السياسى للبلاد المتقدمة توجد فكرة مؤازرة الإنسان فى عملية السعى للسعادة والذى يتحقق من خلال عملية مستمرة لتحسين أحواله المادية والمعنوية.

هنا فإن فكرة تمجيد الموت تجد مقابلها فى فكرة تمجيد الحياة، وفكرة العودة إلى الماضى تجد مقابلها فى فكرة الذهاب إلى المستقبل، وفكرة القبول بالندرة باعتبارها نزوعًا نحو القناعة تجد مقابلها بالسعى نحو الوفر هو الوعد الاقتصادى باعتبارها اتجاهًا نحو السعادة، وفكرة التزمت لحماية الفضيلة تجد مقابلها فى الحرية الدافعة للإبداع، وهذه الأفكار ليست كما تبدو مجردة أو نظرية، بل إنها هى التى تعطى معنًى للإصرار على تشجيع الاستثمار، والبحث عن ملايين الوظائف، وهى التى تعطى رجال الأعمال مقاعد فى الوزارة فى الحياة العامة، وهى التى فى النهاية سوف تأخذ مراجعة الدستور إلى نتائجها المنطقية حيث نصل إلى دستور عصرى يتناسب مع أفكار عصرية.

ما نبحث عنه هنا ليس وثيقة من الوثائق التى اعتادت عليها مصر مثل الميثاق الوطنى فى الستينيات، أو ورقة أكتوبر فى السبعينيات، أو أى من تلك الوثائق الحالمة عن مصر عند نهاية القرن العشرين خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن

المنصرم، ولكن أن يكون هناك فكر ذائغ يشيعه الحزب بين أعضائه والمتعاطفين معه ويكون له مفكروه ومنظروه، وليس عيبًا أن يكون لهذا الفكر من يختلفون معه فذلك من طبائع الأمور، ولكن هذا الاختلاف هو ما يجعل الفكر فكرًا لأنه يعطيه إنسانيته، ويمنحه القدرة على جذب الجماعات السياسية التى لها مصلحة فى هذا الفكر، وفى هذه اللحظة يصبح الحزب حزبًا يختلف ويتفق ويتناقض وينسجم، ويستطيع المواطن أن يعرف سياساته الحالية والمستقبلية، بل ويعرف حتى لماذا يعطيه الناس أصواتهم ولا يعطونها للآخرين. وعندما يحدث ذلك فسوف تكون فى مصر حياة سياسية حقًا وليس مساحة من الضجيج بين من يحكمون ومن لا يحكمون.

التفتيش عن الأصولية!

تعجبت كثيرًا من مقال للأستاذ فهمى هويدى عن اليمن نشره فى جريدة الشرق الأوسط فى منتصف إبريل عام 2005، ولم يكن مصدر العجب اهتمامه بالبلد العربى، قدر العجب من عجبه من حالة الحرب غير المعلنة بين السلطات اليمنية وطائفة «الحوثيين» الأصولية، ودعوته للتدخل العربى الرسمى أو الأهلى لحل الصراع الدامى. فما جرى ويجرى بطول العالم العربى وعرضه خلال العقود الثلاثة الأخيرة لا يزيد ولا ينقص عما جرى ويجرى فى اليمن؛ فقد تختلف المشاهد، وتتنوع الأحداث، ويأتى ويذهب الأبطال من كل نوع وشكل ولون، ولكن الحقيقة الباقية تكون دومًا هى خروج الأصولية الدينية الراديكالية والمعتدلة على الدولة المعاصرة وهز شرعيتها وكيانها بقوة السلاح.

وللحق فإن الدولة العربية المعاصرة قد واجهت بعد الاستقلال من الاستعمار تحديات متنوعة لشرعيتها وقدرتها، جاء بعضها من أشكال مختلفة من التدخل الأجنبى العنيف وغير العنيف، وجاء أكثرها من نخب الاستقلال الثورية الحاكمة التى راحت تحت شعارات قومية وثورية وراديكالية تسحق العلاقة بين السلطة السياسية ومواطنيها وببساطة جوهر وجود الدولة ومبرر القبول بها. ولكن كل ذلك كان ممكنًا - كما جرى فى كثير من بلدان العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية - أن يكون فصلًا من فصول التاريخ التى بعدها تأتى الثورات الديمقراطية لكى تعيد القبول بالدولة وسلطاتها إلى قواعدها المؤسسية، وفى كل الأحوال تبقى شرعية السلطة هى التى موضع الاختبار، أما شرعية الدولة فتظل دائمًا فوق الشكوك والتساؤلات.

ولكن منذ السبعينيات بدأت الأصوليات الدينية الإسلامية فى هز كيان الدولة

العربية؛ مرة باسم الخلافة الإسلامية فى فقه المعتدلين التى لا يصح بعدها دولة ولا كيان سياسى، ومرة بربط شرعية الدولة بتطبيقها للشريعة الإسلامية بأقصى درجات التشدد، ومرة بإنشاء الدولة الجهادية التى لا تصح أحوالها ما لم تكن لها معركة فى فلسطين أو فى مدريد أو فى واشنطن أو فى القاهرة تقود فى النهاية إلى تغيير العرب والمسلمين والعالم.

وأيد كل هذه الأفكار جماعة من الكهنة الذين فتحوا حدود الحكمة لكى تخلط ما بين الإرهاب والمقاومة حتى اختلط الجهاد الأفغانى والجهاد الفلسطينى بأنواع مختلفة من الجهاد وصل بعضها إلى مكة المكرمة وبالقرب من حوائط الأزهر! مرورًا بعواصم وحواضر عالمية وعربية. وبعد أن نجح الكهنة فى نشر أفكارهم عبر الصحافة والكتابة والقول وبدأت الدولة العربية فى الانشقاق والانهيار خرجوا على الناس يتساءلون عن تدهور الأحوال، والصمت العربى عن الكوارث العربية، وقدموا الدعوة للحوار بين الدولة ومن رفعوا السلاح ضدها؛ مرة لأن المسألة فيها سوء تفاهم، ومرة اعترافًا بالأمر الواقع وحق الجماعات والفرق فى حمل السلاح، ومرة لأن الفرق الإسلامية المتنوعة تقوم بمهمة تاريخية هى المقاومة.

الأمثلة كثيرة وتاريخها طويل، وعندما خرجت الجماعات «الجهادية» فى مصر على الدولة وجدت من يبرر وجودها باتفاقية السلام مع إسرائيل، أى بنزع حق الدولة فى اتخاذ القرارات السيادية، وحقها فى اتخاذ قرارات الحرب والسلام. ولم يكن ذلك خلافًا فى السياسة ولكنه خلاف فى شرعية الدولة وحقها فى اتخاذ القرار، بل وحقها فى حمل السلاح. وأيامها جاءت الدعوة بضرورة الحوار مع جماعات «المجاهدين»، أو على الأقل مراعاة خاطر المعتدلين واقتسام السلطة معهم، أو تغيير المجتمع على طريقتهم حتى يتم رفع السيوف عن رقاب العباد ومؤسسات النظام السياسى. وتكرر الأمر بعد ذلك فى الجزائر، وكانت الحجة هذه المرة منطقية وهى عدم احترام الديمقراطية ونتائج انتخابات عام 1992، ولكن لم يكن مفهومًا أبدًا كيف يكون قتل 180 ألف جزائرى عودة إلى الديمقراطية، ولماذا تم الاحتجاج بهذا العنف على تزوير إرادة الشعب فى الجزائر، بينما كانت عمليات

التزوير تجرى بطول العالم العربى وعرضه دون إطلاق رصاصة واحدة حتى فى بلاد كان الرئيس يحصل فيها على نسبة 100% من عدد الأصوات. فالقضية لم تكن أبدًا الديمقراطية وإنما الدولة العربية الحديثة، وفى العراق كان العنف البعثى كافيًا للانتظار حتى تتم وراثة الدولة كلها من خلال قوات مسلحة تكون مهمتها جز رقاب ما تبقى من سلطات الدولة مع معارضة واضحة لحكم صناديق الانتخاب.

فتش فى البلاد العربية والإسلامية وسوف تجد الأصولية الإسلامية تدمر الدولة من أصولها، فأخذت دولة كاملة مثل أفغانستان وتم تدميرها قطعة قطعة، مرة بالتحرير، ومرة بالحرب الأهلية، ومرة بالحكم الطالبانى، ومرة باستضافة جماعات أصولية أكثر عنفًا وتشددًا أدت عملياتها الجهادية إلى احتلال البلاد كلها. وأخذت دولة كاملة فى إيران وأفقدتها عقودًا من التنمية، وأقامت داخلها من الأحقاد العرقية والطائفية ما يرشحها للانفراط الذى لا يمكن منعه إلا بحالة من الطغيان المذهبى جعل حتى فكرة الإصلاح الخاتمى شكلًا لا يمكن قبوله. وأخذت دولة كاملة هى السودان وقطعت فيها الشمال والجنوب بين مسلمين ومسيحيين، وكأن ذلك لم يكن كافيًا وتقليديًا بما فيه الكفاية فراحت تقسم غربه بين عرب وأفارقة، كما فعلت تمامًا فى العراق بين سنة وشيعة، وبين سنة أكراد وسنة عرب.

وحتى فى الدول العربية التى جعلت من الدين الإسلامى مصدرًا للشرعية نتيجة غياب دستور علمانى واعتبار القرآن دستور الدولة، أو نتيجة الاستناد إلى أصول هاشمية تاريخية، فإنها لم تنج من محاولات تقويض الشرعية ليس بالسياسة أو رفض ما هو قائم، وإنما من خلال الإرهاب المسلح. ولم يكن الإرهاب الذى جرى فى السعودية والمغرب وغيرها راجعًا لسوء توزيع الثروة والسلطة، وإنما كان راجعًا لأن الدولة الحديثة لم يعد ممكنًا القبول بها. وفى اليمن عرفت البلاد الحرب الأهلية بين الجمهوريين والملكيين، والحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، ولكن الحرب الأولى كانت حول شكل النظام السياسى، والحرب الثانية كانت حول الاختيار المذهبى، وسواء كان الأمر فى الحالة الأولى أو الثانية فقد كان الولاء للدولة باقيًا من جميع الفرقاء. أما هذه المرة فإن الأمر ليس مذهبيًا أو متعلقًا بنظام

الحكم وإنما يتعلق بشرعية الدولة وبقائها وولاء مواطنيها، وهل يكون للعلم أم للفكرة الأصولية؟

مرة أخرى فإن هناك أسبابًا كثيرة لأزمات الدولة العربية، يعود بعضها للتدخل الأجنبى وبعضها الآخر للديكتاتورية والطغيان، ولكن مكافحة هذه الأسباب تدخل فى باب الاستقلال الوطنى والحفاظ عليه، أو النضال من أجل الحرية والديمقراطية. ولكن معركة الأصولية الدينية معركة أخرى فهى معركة وجود الدولة وشرعية وجودها من الأصل؛ لأن الفضاء السياسى للدولة محدود، والفضاء السياسى للأصولية مطلق. وما بين المحدود والمطلق توجد واحدة من أهم معارك العرب السياسية، ومن يحب اليمن واليمنيين، عليه أن يقف مع الدولة التى لها وحدها الحق الشرعى فى حمل السلاح وعندما توجد الدولة تصبح الديمقراطية حقًا وواجبًا. تلك هى القضية!

التفتيش عن الأصولية مرة أخرى!

لم يكن ما تعجبنا منه عند الحديث عن «التفتيش عن الأصولية» هو الاهتمام باليمن؛ لأن هذا لم يكن موضوعنا كما هو واضح فى العنوان، بل كان فى غياب الفطنة عن شيوع القصة وتكرارها ووحدة أصولها حتى ولو تعددت التفاصيل واختلفت وبدت الحواشى ليست شارحة بما يكفى للمتن فيما يتعلق بالأصولية التى كان المقال حولها. فحتى مع اعتماد قصة الكاتب التى استند فيها إلى مجموعة من روايات أصدقائه من اليمنيين، والتى بدأت كما هى العادة بتنظيم «الشباب المؤمن». وانتهت كما هى العادة أيضًا بجماعة تحمل السلاح على سلطة البلاد الشرعية؛ وما بين هذا وذاك جرت الهتافات الزاعقة «الموت لأمريكا»، ومطالبة بعض «العقلاء» بالوساطة بين الدولة وجماعة من مواطنيها على غرار التدخل الذى قام به عقلاء عرب آخرون بين السعودية - دولة - واليمن - دولة أخرى - إبان أزمة عام 1934، فتصبح الجماعات المسلحة دولة أخرى ولكن داخل الدولة هذه المرة!.

وكان ذلك تحديدًا، فالتجربة الأصولية فى العالم العربى والإسلامى تشهد أن الأصوليين فى فترات التكوين يتمتعون بنوايا «ديمقراطية» لا بأس بها، بل إن كلمات مثل المواطنة والمساواة سوف تتسرب فى غموض إلى القاموس الأصولى، ولكن ما إن يشتد الساعد، وتصبح الهتافات بالموت لأمريكا والغرب كافية لابتزاز أنواع كثيرة من العلاقات العملية؛ إذ بالسلاح والحق فى حمله واستعماله ومنافسة الدولة فى حقوقها الشرعية يصبح منطقة غير قابلة للملام. وسوف يجد هذا الموقف من يبرره، وإذا تجرأ أحد ووصف هذا بالإرهاب والخروج على الدولة عُدَّ ذلك اجتراء على حق المقاومة واستسلامًا للمنطق

الباغى؛ وتعجب المتعجب عليه بأن الرافضين ما هم إلا من أصحاب الهوى الأمريكى كما فى الوقت الذى يشعر بالإطراء؛ لأن أمريكا وأوروبا تطلب الحوار مع الإسلاميين!

وفى هذا الإطار ينصب اهتمامنا على الدولة العربية والإسلامية الحديثة التى ظهرت إلى العالم مع القرن العشرين ولا زالت إشكالياتها الكبرى مطروحة علينا مع بداية الألفية الثالثة دون حل أو إجابة. فقد حدث مع هذه الدولة ما حدث مع كل الدول التى نشأت فى العالم، بل طرح عليها ما طرحه أفلاطون فى كتابه «القوانين» فيما قبل الألفية الأولى حول مصدر القانون، وهل مهمة الناس هى إقامة الدولة أم معسكر حربى لتعبئة الموارد لمهام أسمى، وهل مهمة الدولة هى التشريع أو الفتوى، وهل إصدار القوانين هى عملية «سياسية» يدفع فيها الناس بعضهم بعضًا أم عملية تقوم على تفسير الإلهام وما اعتبر حقًّا مطلقًا بالضرورة. وبينما حمل الديمقراطيون وجهة النظر الأولى فقد حمل الثيوقراطيون والأصوليون وجهة النظر الثانية، وبين هذا وذاك حمل البيروقراطيون وجهة نظر ثالثة تعطى الدولة حق احتكار التشريع والفتوى، والسياسة والإلهام الذى رفع فى حالات خاصة إلى درجات قريبة من الوحى لدى رؤساء وأشاوس وقادة للثورة وزعماء للفورة.

ولأسباب كثيرة داخلية وخارجية تغيرت الدنيا والعالم العربى والإسلامى وفى غمار العولمة والتخصيصية فقد «البيروقراطى» كثيرًا من قوته، وعاد مشروع الدولة الحديثة مرة أخرى لكى يفرض خياراته الكبرى، وكما هى العادة فقد كان «الديمقراطى» يطرح مشروعًا لدولة المؤسسات التى يكون فيها الشعب مصدرًا للسلطات فى دولة وطنية لها حدودها ومنافذها المعلومة ومجالها فى نظام عالمى يقوم على الدول وتوازنات القوى بينها. وفى مواجهة ذلك أعاد «الثيوقراطى» مشروعه القائم على تحقيق الخلاص للناس فرادى وجماعات وازعا إياهم بأدوات السلطان نحو أمجاد لا تحد. وانطلاقًا من هذه النقطة تنوعت القصص وتعددت التفاصيل واختلط أحيانًا ما كان استراتيجيًا بما كان تكتيكيًا، وشحبت الفواصل أو تحددت أكثر بين المعتدلين والراديكاليين، وشهدت أربعة عقود اغتيال رؤساء وغزو دول وقيام

ثورات، ولكن جوهر المواجهة ظل كما هو حتى ولو تغيرت الأسماء ذات الرموز الموحية والوعود الخلابة على السماء أو فى الأرض.

وهكذا فإن قصتنا لم تكن عن اليمن إطلاقًا، ولا كان عجبنا حول الاهتمام بحالة عربية، وإنما كانت الدهشة قائمة على غياب الحكمة والعبرة من تجارب أفغانستان وإيران والسودان والجزائر ومصر وفلسطين ولبنان وحتى فى إندونيسيا وماليزيا وبقاع عالمية كثيرة جرى فى كلها تحت أسباب شتى قيام جماعات سياسية تحت راية الإسلام بخلق «سلطة» للتنظيم السياسى والاجتماعى تكون موازية لسلطات الدولة. وفى حالات أخرى جرى التوسع فى «الاستقلال» إلى درجة حمل السلاح، ومعه تم انتزاع سلطات قضائية، وخصخصة السياسة الخارجية والأمن القومى وقرارات الحرب والسلام. وفى حالات ثالثة عندما تم الوصول إلى السلطة والهيمنة على «السلطان» فقد باتت المهمة «تصدير الثورة» فى جانب وسحق المعارضة «المعتدلة» أو «المتطرفة» - حسب النقطة التى يضع فيها النظام نفسه وهى فى العادة متغيرة - وفى التجربة الأفغانية والإيرانية والسودانية دروس هامة فى هذا المجال.

وفى العلوم الاجتماعية فإن الحركات الراديكالية والتبشيرية منها خاصة لها نموذجها الخاص قبل الوصول إلى السلطة وبعدها، فمهما كان تطرفها العام فى العلاقة مع التيار العام فى الدولة الحديثة القائمة على سلطة الشعب فإنها لا بد أن تنقسم بدورها إلى درجات مختلفة من التطرف والاعتدال. وفى كل مرة يصل التطرف فى التفسيرات والأفعال إلى درجات أعلى فإنه ينتهى فى النهاية إلى توليد ما هو أكثر تطرفًا وتشددًا وعنفًا فى أدواته. ولعل التجربة الأفغانية كانت الأكثر نقاءً من كل التجارب عندما جرى التطاحن بين تيارات سياف وربانى وحكمتيار وأخيرًا طالبان التى سلمت نفسها فى النهاية إلى الملا عمر وأسامة بن لادن حتى حدث الانهيار الكبير وانتهى الأمر بالوقوع تحت الاحتلال الأمريكى ومعه حلف الأطلنطى كله. أما التجربة الإيرانية فقد تصور البعض أنها مثل الثورة البلشفية سوف تنتقل من الثورة إلى الدولة، ومن المحافظة الأيديولوجية إلى المرونة والاعتدال،

ولكن التجربة وصلت - مثلها مثل الثورة البلشفية فى النهاية أيضًا - إلى أنه لا مكان يتسع للمصلحين.

وفى مثل هذه التجارب جميعًا فإن محنة «المعتدل» قاسية؛ فتبريراته ودعواته الكثيرة لتفهُّم ما يجرى ضمن أطر قبلية أحيانًا، وتاريخية أحيانًا أخرى لا يفلح فى النهاية فى إخفاء آثار الكوارث العظمى سواء تلك التى حدثت أو تلك التى فى طريقها إلى الحدوث!.

البحث عن الفكر الأصولى!

لا أدرى شخصياً ما الذى سوف يقال عن الحوادث الإرهابية الأخيرة فى القاهرة، وعما إذا كان سوف يُرى أن جرح اثنين من الإسرائيليين فى ميدان عبد المنعم رياض سوف يكون داعيًا للفرحة التى ينغصها وجود عدد من المصريين الجرحى الذين تصادف وجودهم فى بلدهم مصر، أو أن إطلاق الرصاص من قبل الإرهابيتين نجاة وإيمان على أتوبيس يحمل فوجًا سياحيًا قد يكون إسرائيلياً سوف يكون باعثًا للسعادة التى لا يقلل منها إلا فشل العملية ومصرع الفتاتين. ولكن المهم فى الموضوع أن العمليات الإرهابية الأخيرة فى طابا والأزهر والمتحف المصرى ومسجد السيدة عائشة كانت كلها ناجمة عن اعتقاد القائمين عليها بمجموعة من المعتقدات التى تكونت من خلال أفكار ذائعة.

أولها قائم على أن يحل الفرد - أو الجماعة السياسية - محل الدولة فى اتخاذ قرارات النضال والكفاح، وباختصار السياسة الخارجية والأمن القومى. وثانيها ضرورة توسيع مسرح الالتحام مع إسرائيل والولايات المتحدة من فلسطين والعراق وأفغانستان إلى كل العالم الإسلامى بحيث تقوم كل مجموعة بواجبها حيث توجد وحيث تقيم. وثالثها أن خسائر الاقتصاد والسياحة وتهديد الأمن وقتل المصريين الذين تصادف وجودهم فى مسرح العملية العسكرية هو من قبيل التضحيات التى لا بد منها فى إطار نضال طويل، وربما كانت نوعًا من العقاب الإلهى على مواقف سلبية من الخطايا والمعاصى والتقاعس عن المشاركة فى «المقاومة». ورابعها أن المشاركين فى هذه العمليات الإرهابية «شهداء» عند ربهم يرزقون، وجزاء الشهادة كما هو معروف دخول جنات تجرى من تحتها الأنهار. وخامسها أن كل هذه العمليات مهما كانت درجة فعاليتها ونجاحها وفشلها هى جزء من مسيرة طويلة

تاريخية سوف تنتهى بالنصر المبين للمشاركين فيها حيث تقام مجتمعات مؤمنة حقق أصحابها الخلاص فى الدنيا والآخرة على مستوى الدول وعلى مستوى العالم. وسادسها أن الخطوة الأولى فى مسيرة الألف ميل هى تحقيق أقصى درجات الفوضى الأمنية بحيث تصير أفغانستان والعراق هما المثال الذى يعبر عن بحار من غياب النظام تسبح فيه أسماك العنف والإرهاب بحيث تكون قادرة على التخفى وراء الوجود الأجنبى مرة، وازدواج معايير الغرب مرة ثانية، والفجوة بين الفقراء والأغنياء مرة ثالثة، ـغياب تطبيق الشريعة على الطريقة الطالبانية مرة رابعة، وحتى غياب الديمقراطية «الحقيقية» مرة خامسة.

هذه المعتقدات الستة التى حركت حسن رأفت حسن بشندى وإيهاب يسرى وأشرف سعيد يوسف وأعدادًا كبيرة لشباب لا نعرفهم ترك بعضهم من قبل المدن المصرية فى السبعينيات لكى يسكن المغارات والجبال، وهو الذى ترك مصر ودولًا عربية أخرى وذهب إلى أفغانستان خلال الثمانينيات والتسعينيات، والآن فإن لدينا جيلًا جديدًا من الشباب قرر البقاء وممارسة العنف والإرهاب محليًا وحسب الموارد المتاحة من متفجرات ومسامير. ولكن هؤلاء كانوا دومًا جزءًا من تيار فكرى أكبر، فالتجربة الأصولية فى العالم العربى والإسلامى أقدم وأعمق من الخلايا والعائلات التى مارست العنف مؤخرًا حيث تشهد أن الأصوليين فى فترات التكوين يتمتعون بنوايا «ديمقراطية» لا بأس بها، بل إن كلمات مثل المواطنة والمساواة سوف تتسرب فى غموض إلى القاموس الأصولى، ولكن ما إن يشتد الساعد، وتصبح الهتافات بالموت لأمريكا والغرب كافية لابتزاز أنواع كثيرة من العلاقات العملية، إذ بالسلاح والحق فى حمله واستعماله ومنافسة الدولة فى حقوقها الشرعية يصبح منطقة غير قابلة للملام. وسوف يجد هذا الموقف من يبرره، وإذا تجرأ أحد ووصف هذا بالإرهاب والخروج على الدولة عُدَّ ذلك اجتراء على حق المقاومة واستسلامًا للمنطق الباغى والهوى الأمريكى.

وهكذا فإن ما رأيناه فى العمليات الإرهابية الأخيرة فى مصر ربما لا يزيد عن قمة جبل الثلج المخادعة عند سطح البحر، بينما ترقد تحتها قاعدة واسعة

جاهزة للاصطدام بسفن المستقبل لتحديد مصائر الدول والأوطان. وهذه القصة ليست مصرية خالصة، ومن يأخذ الحكمة والعبرة من تجارب أفغانستان وإيران والسودان والجزائر والسعودية وفلسطين ولبنان وحتى فى إندونيسيا وماليزيا وبقاع عالمية كثيرة سوف يجد الأحداث والسيناريوهات متكررة بطريقة مخيفة. كما أنه سوف يجد أن المعتدل فى محنة قاسية فى تلك الدول، أما المتطرف فإنه يجد جنته الموعودة عندما تعجز النخب السياسية عن تبنى - بالسرعة المناسبة - مشروعًا لدولة حديثة مصيرها فى مستقبلها وليس فى ماضيها، وبناؤها قائم على المؤسسات المنتخبة وليس على فتاوى مجالس مصلحة النظام، وأدواتها السياسة التى تناسب المصالح وليس العنف المناسب لصلاح نفوس طال بها الشوق للموت!

عندما يصبح «الأصولى» ديمقراطيًّا!!

قلت مرارًا وتكرارًا إن إصلاح السياسة فى مصر سوف يكون ممكنًا فقط عندما يتخلى الحزب الوطنى الديمقراطى عن تقاليد الاتحاد الاشتراكى داخله، ويتخلى عن اعتبار الديمقراطية «مسيرة» ممتدة و«مراحل» متعددة و«أبوابًا» تتلوها أبواب، و«خطوات» تجرى وراء خطوات أخرى؛ وعندما يكف التيار الإسلامى، وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة والمشروعة فى مقدمته، عن خلط الدين بالسياسة وقلب عملية التشريع إلى فتوى وطرح ما لا يمكن رده باعتباره صحيح الدنيا والآخرة؛ وعندما يقوم تيار ليبرالى علمانى مدنى حق يعرف كيف يقترب من الناس ويعبر عن مصالحهم ويقنعهم بفكرة التقدم الإنسانى. ولكن ما قلته وكررته لا يكفى ما لم يضف له ما يخص الأطراف الثلاثة، وهو أن العجز الديمقراطى فى مصر لا يعود فقط إلى موقف الحكومة وحزبها وإنما يعود إلى شبكة معقدة من الأسباب نؤكد على واحدة منها وهى أن المعايير الديمقراطية ينبغى لها أن تطبق على كافة أطراف السياسة المصرية وليس طرفًا واحدًا منها حتى يعرف الجميع أن الإصلاح ما هو إلا عملية تخصه كما تخص كل الآخرين. ولا يوجد فى الساحة السياسية المصرية من يحق له أن يجلس فى مجلس الواعظين والحكماء وموزعى النصائح ذات اليمين وذات اليسار، فالبيوت كلها - للأسف - من زجاج وخزف!.

وعلى سبيل المثال فإن النقد مشروع للتعديلات الدستورية الأخيرة التى قدمها الحزب الوطنى الديمقراطى، سواء كانت كلها أو كما ركز البعض على المادتين 88 و179، كما إنه مشروع تمامًا النقد على أساس رفض الخلط غير المفيد بين الأمن والسياسة، بل إنه يمكن التعجب وانتظار أحكام المحكمة الدستورية العليا لتحديد العلاقة بين المواد الأولى والثانية والخامسة من الدستور، ولا بأس حتى من تحميل

الحزب مسئولية كبيرة باعتباره الحزب الحاكم لعدد من العقود؛ ولكن كل ذلك لا يكتمل ما لم ننظر على الضفة الأخرى حيث المعارضة التى تستخدم المسدسات فى حسم خلافاتها، أو تعتمد على البلطجة فى عقد انتخاباتها، أو يطالب الجميع من أحزاب وجماعات سياسية بتدخل الدولة فى كل شىء، وفى حياة الناس من المهد إلى اللحد، ثم بعد ذلك يطالبونها بالحياد السياسى والديمقراطية والمشاركة!.

ولن تكتمل الصورة أبدًا ما لم تصل نزاهة التحليل إلى الطريقة التى يدير بها التيار الأصولى «الإسلامى» حديثه عن الديمقراطية التى كان حتى وقت قريب يعتبرها جزءًا من التراث الغربى «العلمانى» المنحل الذى لم تصله بعد هداية النظام الذى يقوم على «الولاية العظمى». والآن تغير الوضع، وأصبحت انتخابات موريتانيا، وخلافات الكونجرس الأمريكى مع البيت الأبيض بصدد العراق وغيرها من القضايا، وخروج شيراك من قصر الإليزيه، والخلافات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء فى أوكرانيا، كلها أفراح تتناقض مع «أتراحنا» وأحزاننا على أحوالنا الملطخة بالهباب. هنا كان المثقف «الإسلامى» على استعداد لبلع كل أنواع «الزلط» فى الأمثلة التى ضربها مادامت الرسالة فى النهاية هى النكاية فى حالة النظام المصرى؛ فهو على استعداد لاستبعاد استسلام السيدة نانسى بيلوسى رئيسة مجلس النواب للوبى الإسرائيلى مادامت المقارنة ستجرح فى الأحوال القائمة، بل إنه على استعداد لتجاهل إشارات سابقة عن دور الولايات المتحدة فى «الثورة البرتقالية» فى أوكرانيا، مادامت الرسالة فى النهاية سوف تؤكد على تقاعس المجالس المنتخبة والحسرة والحزن ولطم الخدود على فساد الأحوال.

كل هذه الأمثلة ديمقراطية بالفعل وتمثل نوعًا من السياسة يحتذى به تعبيرًا عن تداول السلطة والتوازن بين السلطات بل والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن أصولهم كما يظهر من حالة نيكولا ساركوزى ـ المرشح اليمينى فى الانتخابات الفرنسية ـ الذى له أصول يونانية. ولكن ـ وتلك هى المعضلة ـ أن أيًّا منها ليست النموذج الذى يطالب المثقف الأصولى بتطبيقه فى مصر، وعندما طرحت فكرة النص على «المواطنة» كتعبير عن هوية الدولة المصرية جرى صاحبنا إلى المماحكة

بأن قاعدة المساواة مقررة بالفعل فى الدستور، ولكنه كان نفسه هو الذى استبعد فكرة حرية الاعتقاد على أساس أنها لا تنطبق على «البهائيين»؛ بل وأكثر من ذلك كان هو الذى جرى وراء عقد اتفاق مع إيران لمنع «التبشير» الشيعى أو السنى بالتبادل بين بلدان الأغلبية السنية والشيعية، بغض النظر عن حرية الاعتقاد والمساواة بين الأفراد، وبغض النظر عما يعتقدون من مذاهب وفرق أو بغض النظر من أين جاءوا عربًا أو عجمًا. ومع التغاضى- فقط لأغراض المساحة- عن مشروعية قيام جماعة من الجماعات السياسية دون تفويض من أحد بالتفاوض مع دولة أجنبية - إيران - والوصول معها إلى اتفاق من ثمانية نقاط - كما ذكر الشيخ يوسف القرضاوى- حول العلاقة بين الشيعة والسنة، فإنه لا يوجد مبدأ ديمقراطى واحد يقول ببقاء أحوال الأقلية - السنية أو الشيعية- فى البلاد الإسلامية على ما هى عليه مهما كان شكل الجبهة المراد تكوينها بين العرب وإيران لمناهضة الولايات المتحدة فى المنطقة باعتبارها العدو الأول للجميع.

هذه الأمثلة المذكورة فى موريتانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأوكرانيا موضع احتفال من المثقف الأصولى مادامت توضع فى إطار التشكيك فى شرعية السلطة المصرية القائمة، ولكنه فى نفس الوقت سوف يتجاهل فورًا أن أيًّا منها لا يتناسب مع نموذجه الخاص الذى يقوم على أن «الإسلام» هو الحل. وعندما تداعى عدد من المثقفين فى أثناء نظر التعديلات الدستورية وطالبوا بإعادة النظر فى المادة الثانية من الدستور هبت قائمة المثقفين الأصوليين لا دفاعًا عن «الديمقراطية» فى صورتها الفرنسية أو الأمريكية أو الأوكرانية أو حتى الموريتانية، وإنما فى صورتها الإيرانية تحت حكم الخومينى أو صورتها السودانية تحت حكم الترابى. وكان المحتفل بالنماذج الفرنسية والأمريكية والأوكرانية هو ذاته الذى اتهم المثقفين بزرع الفتنة والطائفية؛ لأنهم تجاسروا على اقتراح دولة تكون قاطعة المدنية ولا يوجد فيها لبس أو اختلاط حول أن السياسة هى صناعة بشرية خالصة، وأن الناس بالفعل أعلم بشئون دنياهم.

وببساطة فإننا نحتاج نوعًا من «الأصالة الديمقراطية» لدى التيارات السياسية

كلها بحيث لا تستخدم الديمقراطية كطريقة للإحراج والإحباط والتدليس و«الغش السياسى»، أو الوصول للحكم باستبداد دينى اعتمادًا على استعارات من نظم سياسية واقتصادية لم تؤمن بها هذه التيارات يومًا ما، ولا هى على استعداد للدعوة إلى تطبيقها فى مصر. ولا يجوز على سبيل المثال أن يطرح أعضاء الإخوان فى البرلمان أعداد السائحين فى دولة الإمارات العربية للتدليل على فشل السياسة السياحية فى مصر، بينما يعلم الجميع أنهم لن يقبلوا إطلاقًا السياسة التى تعتمدها دولة الإمارات لجذب السائحين وفتح الأسواق بحيث تجتذب جنسيات وثقافات متنوعة هندية وروسية للبناء والترفيه. ولا يجوز اعتبار دولة «الخلافة الإسلامية» مجرد التعبير العصرى للإسلام والذى يماثل الوحدة الأوروبية بين دول وثقافات ومصالح متنوعة؛ لأن صاحبنا الأصولى سوف يكون أول من يدفع عند كل منحنى من منحنيات السياسة بالخصوصية الثقافية، والهوية السياسية، والذاتية الحضارية، التى لا تلتقى مع أحد إلا على طريقة الدولية الإسلامية لجماعات وحركات سرية وعلنية. كما لا يجوز اعتبار «النقاب» مجرد لبس قومى مثله مثل السارى الهندى؛ لأن هذا وذاك له تعبيرات مختلفة فى النظر إلى المرأة ومدى اعتبارها جزءًا من التراث الوطنى أو أنها أساس متحرك للفتنة والغواية. كما لا يجوز اعتبار هذا وذاك يدخلان فى نسيج نفس الدولة المدنية القائمة على المعرفة بالأشخاص فى هويات ووثائق وسجلات لا يصح معها الإخفاء أو التخفى.

وقد كنت ممن استبشروا خيرًا بالإعلان عن تكوين حزب مدنى للإخوان المسلمين، وظننت أن الحوار الوطنى قد أسفر فى النهاية عن صيغة جديدة للإخوان تقربهم مما يدعونه أحيانًا عن المشابهة مع الأحزاب المسيحية الديمقراطية حيث يكون الدين مرجعية للأخلاق العامة وليس للسياسة العملية. ولم أكن ممن انزعجوا بالإعلانات المتضاربة حول الحزب من قبل قياداته المختلفة، فالجماعة فى النهاية كائن سياسى حى يتأثر ويتفاعل مع التيارات السياسية المختلفة، ويصح عليه كما يصح عليها من الاختلافات وتباين الرؤى. ولكن المفاجأة وخيبة الأمل جاءت مع إعلان الجماعة أنها سوف تدخل انتخابات مجلس الشورى تحت شعار

«الإسلام هو الحل» وبنفس السيوف والرموز الدينية التى لا يمكن الاختلاف معها فى ساحة السياسة ويصبح معناها السياسى والعملى مرتبطًا بما يدور فى أذهان أصحابها من حلال أو حرام وليس بين الصواب والخطأ والممكن وغير الممكن كما يحدث بين بنى البشر.

وفى الحقيقة أن الدولة التى تقوم فيها السياسة على شعار «الإسلام هو الحل» لا تحتاج إلى ديمقراطية، ولا تحتاج إلى انتخابات، ولا تحتاج إلى برلمان، وإنما تحتاج إلى جماعة من الفقهاء وأهل الحل والعقد الذين يصطفيهم أمير المؤمنين أو مرشد الجماعة أو القائد الأعلى، ومعهم جماعة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تضرب الناس بالمقارع حتى يفيئوا إلى أمر الله حسب ما تحدد الجماعة وترى. وتلك هى المسألة، فمن أراد الديمقراطية فعليه تبنيها حقًا كما هى، ولا يأخذها مطية لأغراض ونماذج سياسية أخرى بينها وبين الاستبداد علاقات وثيقة!

مأزق المناضل الأصولى!

لم تعد الحياة سهلة فكريًا وأخلاقيًا - على الأقل - بالنسبة للمثقف المنتمى إلى الفكر الأصولى الإسلامى فى تعبيراته السياسية المختلفة بين الاعتدال والتشدد، وبين اليمين واليسار، وبين تنظيمات الإخوان المسلمين والتنظيمات «الجهادية» المتنوعة. ولمن لا يعلم من القراء فإن أصل الأصولية هو العودة إلى المنابع الأولى والوثائق الأساسية ذات الصفات المقدسة؛ وفى هذا لا تختلف الأصوليات الإسلامية عن غيرها من الأصوليات الدينية والأيديولوجية المختلفة. ولكن الاختلاف يأتى فى السياق التاريخى، وفى الأهداف والوسائل السياسية التى تتبعها حركات اجتماعية ويدعو لها كتاب ومثقفون.

فالأصولية الدينية الإسلامية ليست مجرد دعوة محافظة تعود للأصول من أجل صلاح الناس فى الدنيا والآخرة، وإنما هى حركة سياسية ثورية لقلب دولنا ومجتمعاتنا رأسًا على عقب، أو على الأقل وقف تطورها التاريخى فى اتجاه دول ومجتمعات مدنية وعصرية من خلال عملية تعبوية دائمة. وبهذا الشكل فإن الأصولية الإسلامية لا تختلف كثيرًا عن الفلسفات الشمولية المختلفة من حيث إدارتها للدولة والمجتمع من خلال التدخل الإدارى والاقتصادى وبالطبع الأخلاقى من جانب، ومن جانب آخر فإنها تقف موقف «الممانعة» إزاء كل المؤثرات الخارجية التى تغير مثل هذا المسار مثل تحقيق السلام فى الصراع العربى الإسرائيلى، أو إقامة علاقات وثيقة مع دول العالم الليبرالية - الديمقراطية أو حتى تلك المتمتعة باقتصاد سوق حقيقى، أو تلك الداخلة بقوة فى حركة «العولمة» فى العالم.

ولو سألت مثقفًا مناضلًا أصوليًا عن دول العالم التى يفضلها لكانت دولًا مثل فنزويلا - شافيز، أو كوريا الشمالية، أو كوبا حيث «الممانعة» مستمرة إزاء

النظام الدولى وتدخل الدولة المستمر فى حياة الناس، وبالطبع شكل من أشكال الديكتاتورية الشعبوية التعبوية التى تضع الدول والمجتمعات على أطراف أصابعها ليس من أجل التنمية أو المنافسة، وإنما من أجل أهداف كونية مثل تغيير النظام العالمى. وبالطبع فإن المثقف الأصولى المناضل سوف يشعر بحنو شديد على تجارب الأصولية الإسلامية المتنوعة التى جرت خلال العقود الأخيرة فى أفغانستان وإيران والسودان وفلسطين ولفترة قصيرة فى الصومال حيث تحولت النظرية إلى تطبيق، والكلام إلى واقع، والحركة إلى مستقر من نظم وقوانين.

وفى الحقيقة فإن المثقف المناضل الأصولى لم يشعر بمأزق إزاء ذلك كله حتى عندما وضح لكل من له عينان أن التجربة فاشلة من ألفها إلى يائها، فلا تنميةَ حدثت، ولا تحريرَ جرى، ولا وحدةَ تمت المحافظة عليها. فما دخلت الأصولية بلدًا إلا قسمته وعمقت من انقساماته القبلية (أفغانستان) والعرقية (السودان) والدينية (السودان أيضًا) والسياسية (فلسطين ولبنان)؛ وما دخلت بلدًا إلا وضعته فى حالة حرب مع طرف أو أطراف فى العالم فجمعت ما بين حالات الحرب الأهلية والحروب الدولية والإقليمية فى آن واحد.

كل ذلك لم يضع المناضل الأصولى فى مأزق، فقد كانت لديه طريقته فى تجاوز الأحداث والعبور عليها بعدد من الطرق منها - وأهمها فى الحقيقة - إلقاء اللوم على الآخرين فى العالم، سواء روسيا أو أوروبا أو الهند أو الصين؛ وما لم يكن لدى كل هؤلاء نصيب وحظ فإن فى الولايات المتحدة وإسرائيل ما فيه الكفاية من أول صراع كشمير وحتى صراع حزب الله مع الحكومة اللبنانية. وإذا كانت الحالة فجة كما هو الحال فى دارفور وفلسطين فإن اللوم سوف يقع فورًا على الجانب الآخر من الأصولية، فالحركات السياسية فى دارفور - حيث يوجد مسلمون وسنة - سوف يقع عليها اللوم حتى ولو كان عدد القتلى من أهلهم قد وصل إلى عشرات الألوف. وكل اللوم سوف يقع على عاتق منظمة فتح رغم أن الحكومة واقعة فى يد حماس التى كانت أول حكومة فى التاريخ تخلق لنفسها ميليشيات خاصة وهى فى الحكم، بالإضافة إلى ما كان لها فى المعارضة. وبينما

يتوزع اللوم فى الفشل بين أطراف أخرى غير الطرف الأصولى، يجرى رسم صورة مثالية لمنجزات الجماعة الأصولية بحيث تبدو إيران على رأس دول العالم فى التنمية البشرية والإنسانية والتكنولوجية. أما عندما يكون الفشل حادًا ولا لبس فيه مثل أفغانستان فإن المناضل الأصولى لديه دعوة دائمة للتفهم، سواء كانت للظروف القبلية أو الفكرية. ولم يشغل المثقف الأصولى باله أبدًا بنقد ما جرى ولا تقييمه، بل إن هناك قلة قليلة من المثقفين الإسلاميين فعلت ما فعله مثقفون أوروبيون شيوعيون إزاء التطبيقات الشيوعية المختلفة في الاتحاد السوفيتى والصين وألبانيا، وهذه القلة القليلة كانت فى معظمها خارج العالم العربى، أما الأصوليون العرب فقد ظلوا مناصرين لكل نظم وحركات «الممانعة» مهما ارتكبت من جرائم إزاء مواطنيها، ومهما ارتكبت من حماقات إزاء وطنها.

ولكن المناضل الأصولى يشعر بمأزق حاد الآن لم يكن يشعر به من قبل، وظهر هذا المأزق خلال المؤتمر الذى عقد فى الدوحة أخيرًا للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وما أعقبه من زيارات لعدد من المثقفين الأصوليين إلى طهران لتقريب وجهات النظر. كما ظهر هذا المأزق - وكل المآزق متصلة ومرتبطة - عندما انفجر الموقف فى العراق بالمواجهات بين «أصوليات» سنية وشيعية انطوت على القتل والتهجير وانتهاك المقدسات الإسلامية على الطرفين والذبح الفردى والجماعى لرجال دين على الطرفين. وكانت واقعة إعدام صدام حسين وما نتج عنها من أفراح فى إيران وفى دوائر حزب الله فى لبنان من ناحية، وحزن ومأتم واعتبار الرجل بطلًا وزعيمًا سنيًا للأمة وقائدًا لها فى دوائر الأصوليات السنية المختلفة بما فيها حتى منظمة حماس من ناحية أخرى، معبرة عن مأزق أخلاقى وسياسى وحتى دينى من الطراز الأول.

فقد بات واضحًا للمناضل الأصولى أنه لا توجد أصولية واحدة وإنما أصوليات متعددة كثيرًا ما ترتبط بأوضاع جيو - سياسية تنتزع من الأصولية صفاتها المقدسة وتغرقها فى مصالح دنيوية بحتة. ولأول مرة كان على الأصولى السنى أن يستمع إلى ما يقوله الأصولى الشيعى حول التفرقة بين السنة والشيعة فى بلدان الأغلبية

السنية؛ ويشاهد الاندهاش من تمجيد قائد سياسى قضى حياته فى ارتكاب الجرائم وعمليات القتل الجماعى والتعذيب ضد السنة والشيعة والأكراد والعرب. وفى نفس الوقت كان على الأصولى السنى أن يكتشف الأوضاع المزرية للسنة فى ظل دولة شيعية، ويرى بعينى رأسه ما الذى يمكن أن يفعله مقتدى الصدر الذى صفقت له دوائر «الممانعة» فى السابق عندما يتمكن من فرصة محاكمة وإعدام سجين أعزل.

وفى مثل هذا المأزق فإن المثقف المناضل الأصولى الممانع يكتشف فجأة أن مرجعيته الأصولية لا تحل مشكلة، ولا تخرج من مأزق، ولا تسترد حقوقًا، ولا تفلح معها كثيرًا نداءات الوحدة والتضامن فى وجه العدو المشترك. ولا تحل المشكلة تلك الأوصافُ التاريخية المطلقة للمثقف الأصولى السنى أن الشيعة قد عاشوا فى «كنف» السنة فى سلام ودعة، والعكس يقال من قبل الشيعى على السنى، وكما يقوله كلاهما عن المسيحى وأصحاب العقائد والملل والديانات والأعراق الأخرى. ومن هنا يصير مأزق الأصولى أكثر من مأزق؛ لأنه سوف يعانى من أزمة مصداقية دينية مع نفسه ومع الآخرين من أصوليات أخرى، ومن أزمة مصداقية سياسية بين الفكر والواقع. وهنا تبدأ مآزق من نوع جديد؟!

عـن الإســلام السياســى:
محاولة لفك الالتباس عن الناس..!

لم يحدث أن عكست حادثة حالة الالتباس التى تعيش فيها الأمة العربية قدر واقعة مقتل الزرقاوى وما تبعها من وقائع كان أهمها ـ فى ما يهمنا ـ قيام أربعة من أعضاء مجلس النواب الأردنى بالمشاركة فى «عرس» «استشهاد» زعيم القاعدة فى بلاد الرافدين. فمنذ فترة ليست بعيدة كان الرجل قد قام بواحدة من أبشع الأعمال الإرهابية التى قام فى واحدة منها بتفجير حفل زفاف فى أحد فنادق عمان، فانقلبت الزيجة إلى جنازة، ولم يبق من فرحة إلا أشلاء وأجساد وأرواح ممزقة. ولمن نسى فقد كان من بين المدعوين المخرج السورى الأشهر مصطفى العقاد الذى اشتهر فيلماه «محمد رسول الله» و «عمر المختار» باعتبارهما أفضل الأعمال الفنية السينمائية قاطبة التى تشرح الدين الإسلامى وتشيد بالمقاومة العربية والإسلامية ضد الاستعمار. ولكن الضربة جاءت فى مقتل، ومات المخرج ومعه عدد غير قليل من المناضلين الفلسطينيين الذين شاركوا فى المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل خلال فترات مختلفة.

وقد كتب عن الحادث فى حينه، ولكن مقتل الزرقاوى أعاده إلى الأذهان مرة أخرى لكى يكون مثالًا صافيًا نقيًا على الالتباس فى الذهن العربى حول قضايا المرحلة حينما طرح السؤال الجوهرى: إذا كان الزرقاوى شهيدًا يستحق عرسًا يهنأ فيه، وليس جنازة يعزى فيها، فماذا يكون حال هؤلاء الذين قتلهم زعيم القاعدة، سواء كانوا من أهل الأردن أو أهل العراق، وسواء كانوا من السنة أو الشيعة أو من أهل الكتاب، وهل يمكن اعتبارهم شهداء عند ربهم يرزقون، أم أنهم محض ضحايا ماتوا فى حوادث لا تختلف كثيرًا عن حوادث السيارات فى ميدان مزدحم؟

وإذا كان هؤلاء شهداء أيضًا، فهل معنى ذلك أنه من الجائز تمامًا أن يكون القاتل والمقتول شهيدين على قدم المساواة، أم أن ذلك نوع من استخدامات «العوام» - كما قال واحد من زعماء حركة الإخوان المسلمين فى الأردن - حيث تقتصر الشهادة فقط على المقاتلين لقوات الاحتلال الأجنبية؟

والحقيقة أن هذه الحالة من الالتباس ليست جديدة بالمرة، وهى حالة مصاحبة دومًا لحالات الفتنة الكبرى التى يختلط فيها الحق بالباطل حتى يغيب الفارق بينهما؛ وبعد وفاة الرسول ﷺ تقاتل عدد من المبشرين بالجنة فى ما بينهم حتى جاء التحكيم بالقرآن، فإذا الدماء تفيض أنهارًا ويستحيل معها دخول القاتل والمقتول فى النار. بل لعل ذلك هو التعريف الدقيق للفتنة حيث ينقسم الناس على الحق والباطل معًا، ويختلفون على الحس السليم، ويذهب كل منهم فى اتجاه شيعًا وأحزابًا، ولا يبقى بعد ذلك إلا عداوات وأحقاد وكراهية لآخر يعرف بأنه كل من ليس معنا. فالعالم لا ينقسم إلى «فسطاطين» يختلفان ويتناقضان على أمور شتى، ولكنه ينقسم إلى فسطاط فيه جماعة، وفسطاط آخر فيه كل من لم يلحق بالجماعة الأولى. وكان ذلك تحديدًا هو ما جعل المصريين فى طابا، والأردنيين فى الأردن، والعراقيين فى العراق، والسعوديين فى السعودية، والمسلمين فى كل البلاد الإسلامية، أهدافًا للقتل والتمثيل مثلهم مثل الأعداء الأمريكيين المحتلين للعراق، والأعداء الصهاينة المحتلين لفلسطين.

وهنا يظهر تحديدًا التناقض والالتباس الذى تقع فيه حركة الإخوان المسلمين ومن والاها من الكتاب والمفكرين، فبحكم الرغبة فى المشاركة فى العملية السياسية الرسمية السلمية فإنها تريد الوقوف وسط الناس، أو وسط فسطاط الأحزاب والأعراس والجنازات، وباختصار حياة الناس العادية؛ ولكنها فى نفس الوقت لا تريد أن تكون بعيدة عن الفسطاط الآخر الذى يمسك بالبندقية فى يد، والقرآن والشريعة فى اليد الأخرى. وهنا تصبح حقيقة الالتباس جلية فى أن تكون فى فسطاطين فى آن واحد، وتحاول التغلب على هذا الوضع الصعب الملتبس المتناقض من خلال سلسلة من التركيبات اللغوية، فإذا بها تجعل الغامض أشد غموضًا،

والملتبس أكثر التباسًا، وفى كل الأحوال فإنها لا تقول لنا من الشهيد حقًا، ومن صاحب العرس، ومن صاحب الجنازة، ومن القاتل ومن المقتول.

فالحقيقة التى لا مراء فيها أنه خارج فلسطين حيث لا تزال منظمتا حماس والجهاد الإسلامى تحافظان حتى الآن على حدود المعركة مع إسرائيل ضمن فهمها الاستراتيجى للقضية؛ فإن الغالبية الساحقة من عمليات الجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى فى العالم الإسلامى وجهت جهودها الرئيسية ضد المسلمين على كافة توجهاتهم وعقائدهم. وبإحصاء عدد العمليات المسلحة، وأعداد القتلى والجرحى والمخطوفين والمعذبين ومقطوعى الأطراف والمشوهين كانوا من العرب والمسلمين. وسواء كان الحال خاصًا بالجماعة الإسلامية المسلحة فى الجزائر، أو كان خاصًا بالجماعة الإسلامية المقاتلة فى الشيشان، أو بجماعة طالبان وحلفائها فى أفغانستان، أو الجماعات الإسلامية التى قامت بعمليات قتل وإرهاب فى مصر والسعودية وتركيا فإن أهدافها الرئيسة لم تكن عدوًا محتلًا، بل كانت دومًا ضد المواطنين المحليين بهدف إخضاع المجتمعات العربية والإسلامية لنمط معين من الحكم والتحكم الاجتماعى والثقافى لا يخضع للمساءلة أو التقييم.

وحتى تكون الأمور واضحة وغير ملتبسة فإن التأييد مطلوب لكل أنواع مقاومة الاحتلال الأجنبى، شريطة أن تكون هناك هيئة ما تلقى التوافق أو الإجماع بين المواطنين من ناحية، ولديها استراتيجية معلنة للكفاح وصورة للمستقبل تسمح بالمشاركة السياسية. ولا يكفى إطلاقًا أن يكون مشروع الزرقاوى المعلن هو مقاومة الاحتلال الأمريكى، ثم تكون النتيجة هى قتل العراقيين، والأردنيين، واعتبار البرلمان نوعًا من «الشرك»، ثم بعد ذلك يصبح الزرقاوى شهيدًا يستحق عرسًا يقف على أبوابه أعضاء منتخبون فى مجلس النواب الأردنى. وببساطة فإن الأصل فى مشروعات المقاومة هو حبها لشعبها وأهلها وناسها واستعدادها للدفاع عنهم ضد المحتل وضد كل الجماعات التى تحاول استغلال فترة التحرير لكى تصفى حسابات عرقية واثنية. وإذا حدث ذلك فإنه لا يعد أبدًا نوعًا من الممارسات الخاطئة أو المستنكرة - على حد تعبير كاتب مرموق - وإنما هى خيانة لا مراء فيها للأمة وخروج لا شك فيه عن الدين.

ولكن ربما كانت المعضلة الكبرى فى الفكر العربى أن السائد فى الجماعات السياسية القومية والإسلامية، وتعبيراتها الفكرية فى الصحف وأدوات التعبير المختلفة، هى أنها تكره الأعداء والمحتلين أكثر مما تحب شعوبها وأهلها. ولذلك فإن قيام الزرقاوى بقتل جماعة من الأمريكيين يكفى شفاعة له إذا قتل المئات من المسلمين، وقيام جماعة من الإرهابيين بقتل عدد من «اليهود» يعطيهم الحق فى القتل «الخطأ» لعدد أكبر من المصريين فى طابا. وحتى لو غاب «اليهود» والإسرائيليون كلية من شرم الشيخ أو من دهب فإن فضيلة المحاولة تغفر لهم قتل المصريين الذين تصادف وجودهم على أرض مصر!

وبصراحة فإن حالة جماعة الإخوان المسلمين فى الأردن تضع جماعات الإخوان كافة موضع الاختبار فى فك الالتباس بين المقاومة والإرهاب، وبين حرب التحرير والاستقلال ومعارك بناء الأوطان. إنها ساعة للفرز والتدقيق، للوضوح وليس للغموض، للبقاء ضمن فسطاط الناس أو العبور كلية إلى الفسطاط الآخر من دون التباس وبهلوانيات وأكروبات فكرية. وبصراحة فإن المرحلة لا تسمح بالتباسات تجعل القاتل شهيداً، والإرهاب مقاومة!

المناظرة مع الإخوان المسلمين!

لم يترك عدد غير قليل من قادة جماعة الإخوان المسلمين ساحة من الساحات الإعلامية إلا وعبروا فيها عن استعدادهم للمناظرة مع كل القوى السياسية الأخرى حول المشروعية السياسية والقانونية لشعارهم المشهور «الإسلام هو الحل». ولا جدال أن ذلك توجه حميد، فالمناظرة ليست بالتأكيد نوعًا من المشاجرة، بل هى دعوة للتوصل إلى كلمة سواء فى قضية جوهرية. وفى المجتمعات الديموقراطية فإنها واحدة من الوسائل التى تستخدم لتنوير الرأى العام، وشرح القضايا، واستجلاء ما غمض فيها. وفى المناظرات السياسية، والفكرية عامة، فإنه لا يوجد فائز وخاسر، ولا منتصر ولا مهزوم، وإنما يخرج الجميع من المناظرة ـ الأطراف والنظارة ـ فائزين ومنتصرين، يتقدمهم المجتمع الذى يكسب وجهة نظر راجحة، أو توجهًا مركبًا لم يتم التعرف عليه من قبل؛ وحتى إذا لم يصل الحوار إلى نتيجة فإن وجهات النظر المختلفة تكون أكثر وضوحا وجلاء أمام أصحابها ومعارضيها.

وبهذا المعنى فإننى، وأظن آخرين غيرى، يقبلون بالمناظرة سواء تمت على صفحات الصحف، أو فى وسائل الإعلام القومية والخاصة، أو كما نود امتدت أيضًا إلى القنوات التلفزيونية المعروفة بالدينية مثل قنوات المجد والفجر والهدى واقرأ.. وغيرها من الصحافة الدينية حيث يسود الفكر السياسى الدينى ويهيمن. وكما هو معروف فإن لكل مناظرة قواعد متعارفًا عليها وهى مفروضة ومقبولة من الجميع سواء كانوا من الإخوان المسلمين أو ممن يختلفون معهم، فكل المتناظرين متساوون أمام الله وأمام القانون وأمام الناس، ولا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى؛ والتقوى هنا هى سلامة الحجة وقوة البرهان. ولا تنجح مناظرة إلا إذا شعر جميع الأطراف بالندية الكاملة والاحترام الكامل من حيث قبول كل طرف

بالرجاحة العقلية للأطراف الأخرى، فلا يظن طرف أنه قد امتلك ناصية الحقيقة وإنما امتلك حق البحث عنها. كما لا يظن طرف أن بيده مفاتيح الجنة والنار يوزعها ذات اليمين واليسار، وأن هدف المناظرة ليس التوصل إلى هدف أسمى من الجميع يخص المجتمع كله، وإنما تحقيق الهداية لطرف على يد طرف آخر.

ولا يقل أهمية عن كل ذلك ضرورة تحرير القضية موضع المناظرة، والمرجعية المشتركة للمتناظرين والتى على أساسها يمكن الحوار والمناظرة، وطرح الرأى والرأى الآخر. فبدون التعريف الدقيق للقضية موضع الخلاف والتباين، وبدون وجود إطار مشترك يبحث الجميع عن مدى الاقتراب منه والابتعاد عنه، فإن المناظرة تصبح طحنا بلا طحين، ومباراة تسجل فيها الأهداف فى الفضاء والخواء. والقضية المطروحة للمناقشة والمناظرة ليست الإخوان المسلمين وفكرهم السياسى، ولا هى شكل العلاقة بين الدين والدولة فى دولة عصرية ديموقراطية، ولا هى سلوك الدولة ضد الإخوان وفيها الكثير الذى يرفض ويستنكر، ولا هى سلوك الإخوان ضد الدولة وفيها الكثير مما لا يستحب ولا يحمد؛ ولكن هى شكل الدعاية التى يطرحها الإخوان خلال الحملة الانتخابية الراهنة. وعلى وجه التحديد فإن المطروح للمناظرة ليس فقط شعار «الإسلام هو الحل» بل مجمل أشكال الدعاية التى تضاف إلى الشعار ومنها السيوف المشهرة والتى تعلوها عبارة «لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله»، والإشارة إلى الآية الكريمة بكلمة «وأعدوا» والتى تشير إلى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ - صدق الله العظيم.

أما المرجعية فإن ما يجمع الجميع من المتناظرين هو أنهم جميعًا مواطنون فى دولة مصر، يلتزمون بدستورها وقوانينها المنظمة للحياة العامة والحملات الانتخابية أيضًا، وهى التى على أساسها تجرى العملية الانتخابية للمجلس النيابى كما تتم عملية المناظرة ذاتها. وإذا كان ذلك يشكل المرجعية القانونية للحوار، فإن هناك مرجعية أخرى غير ملموسة بهذا الوضوح وهى التى تتعلق بالحرص على التجربة الديموقراطية الراهنة وتطويرها وتوسيعها إلى الدرجة التى تستطيع فيها إعطاء

الشرعية لحركة الإخوان المسلمين، وفك التناقض الراهن ما بين الاعتراف بوجود الإخوان كجماعة سياسية لا يمكن تجاهلها، وما بين كونها جماعة غير قانونية تجرى مطاردتها والعنت بأعضائها والموالين لها وبطريقة تتجاهل حقوق الإنسان فى أحوال كثيرة. وببساطة فإن جزءًا هاما من مرجعية المناظرة هو وجود المصلحة المشتركة بين المتناظرين فى أن تقوم ديموقراطية حقيقية فى مصر تحل معضلات كثيرة ليس هنا مجال لعدها ولكن معضلة الإخوان المسلمين هى واحدة من أهم ما فيها.

ومع الاتفاق على المرجعية القانونية والسياسية للمناظرة فإن المحاجة تكون ممكنة وهى تقوم بدورها على أسس قانونية وسياسية؛ فمن المؤكد أن دعاية الإخوان المسلمين كما بيناها تشكل مخالفة للقواعد المقررة للحملات الانتخابية والتى تحرم تمامًا رفع شعارات دينية. وبغض النظر عن رأى الإخوان المسلمين فى تشكيل لجنة الانتخابات والقواعد التى وضعتها، فإن الأساس، أو قواعد اللعبة، التى خاض مرشحو الإخوان الانتخابات على أساسها، هى واجبة الاحترام. ولما كانت هذه القواعد، فيما نعلم، لم تتضمن عقوبة على من يخالفها، فإن الإدانة الأخلاقية والمعنوية والسياسية للمخالفة واجبة، ودعوة الإخوان المسلمين من جانب الرأى العام للتراجع عنها مطلوبة وضرورية لحماية مستقبل العملية السياسية فى البلاد ممن يتصورون لسبب أو لآخر أنهم فوق القانون والقواعد المقررة.

فعندما وضع المشرع مثل هذه القواعد فإنه كان يستند إلى الدستور، والذى لم يقر فقط بأن الإسلام هو دين الدولة، وإنما أقر أيضًا بوجوب المساواة بين المواطنين مسلمين ومسيحيين وعدم التمييز بينهم على أساس من الدين، كما أقر أيضًا وبوضوح كامل على وحدة الأمة المصرية وضرورة صيانتها؛ ومن ثم فإن رفع شعار «الإسلام هو الحل» والادعاء بأنه ترجمة للمادة الدستورية التى تقول بأن الإسلام هو دين الدولة هو ليس اقترابا من الدستور وإنما هو اجتزاء منه كمن يعتمد عبارة «لا تقربوا الصلاة» فى القرآن دون استكمال للآية الكريمة. فالشعار هنا لا يتوجه إلى الأمة كلها وإنما إلى طائفة منها، وبهذه الطريقة فإنه يؤثر سلبا فى وحدتها فى زمن أطلت فيه رؤوس الفتنة برأسها فى مصر وفى المنطقة.

وبعد ذلك وفوقه فإن الشعار يمثل خطيئة سياسية ليس فقط لأنه يفرق بين المواطنين، وإنما أيضًا لأنه يطلق ما هو نسبى فى الدستور دون تفويض من الأمة. فالقول بأن «الإسلام هو الحل» يتناقض مع ما جاء فى الدستور بأن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع؛ فوجود المصدر «الرئيسى» يعنى وجود مصادر أخرى قد تكون ثانوية أو تكون قائمة على أساس من الاجتهاد الذى لا ينقضه نص. فما توافقت عليه الأمة فى الدستور يقوم على ضرورة مراعاة الأصول الإسلامية المعروفة فى الشريعة، ولكن المشرع كان يعرف أيضًا أن من دواعى الحق أن البشر أعلم بشئون دنياهم، وأن للضرورة أحكامها، وبالتالى فإنه لم يطلق الشريعة كمصدر «وحيد» للتشريع، لأن المعنى الوحيد لذلك هو إقامة دولة دينية تأخذ الأمة كلها إلى الطريق الذى ذهبت إليه أفغانستان وإيران والسودان من تعنت وتزمت وفرقة واستبداد.

ولكن شعار «الإسلام هو الحل» ليس معلقًا فى الهواء، وإنما هو محاط بالسيوف المشهرة والعبارات التى تدعو إلى إعداد العدة والتزود بالقوة، فعلى من تشهر السيوف وتعد العدة فى معركة انتخابية وليس معركة مع أعداء الأمة والدين والوطن؟. فقد كان الحس السليم الداعى إلى تقوية البناء الديموقراطى فى البلاد يقول بطرح شعارات تتحدث عن الشورى ووجوبها، وعن التراحم والتعاضد بين أفراد الشعب، والسعى المشترك من أجل التنمية لأن المؤمن القوى أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وإعداد الحجة وليس القوة للتفاعل مع قوى سياسية مصرية أخرى. ولكن جماعة الإخوان المسلمين تركت كل التراث الإسلامى الغنى ولم تجد إلا السيوف البتارة وآيات الحرب والنزال لكى تستخدمها فى معركة انتخابية سلمية يتنافس فيها الخلق المتساوون، بما فيهم مسلمون ومسيحيون، على الحفاظ على مصالح الشعب وسلامة أراضيه.

إن المجتمعات المدنية الحقة التى يكون فيها الشعب هو مصدر السلطات، ويتساوى فيها الناس أمام القانون، ويلتزم فيها الجميع بتبادل السلطة على أساس من صناديق الانتخابات لا تعرف فى المناظرات والحوارات والمناقشات والمداولات مناخ المعارك الحربية التى تشهر فيها السيوف، وتتضمن كلمات التهديد والوعيد.

ومثل هذا النموذج كان هو ما سارت عليه حركات الإخوان المسلمين فى أفغانستان والسودان، والحركات الإسلامية الشيعية فى إيران؛ ولكن كان هناك نموذج آخر فى تركيا والمغرب يقوم على احترام الحقوق المدنية. وفى الحالة الأولى جرى ما هو معروف مما لا يسر، وفى الحالة الثانية دخل الإخوان المسلمون إلى الساحة الرحبة للشرعية التى يتنافس فيها المتنافسون دون رفع لشعارات مطلقة، ولا رفع للقرآن على أسنة الرماح، ولا شهر للسيوف فى وجه المعارضين والمنافسين. والاختيار مطروح على الإخوان المسلمين فى مصر، وعليهم - وعلى غيرهم - سوف تقع مسئولية تاريخية كبرى للدخول بالبلاد إلى ساحة الديموقراطية الحقة، أو لا قدر الله بقاء الأحوال على ما هى عليه أو حتى تراجعها إلى ما لا نحب ونرغب.

الاجتهاد هو الحل...!

من بين الكثير من الحجج الواردة والمدافعة عن شعارات الإخوان ومناهجهم كانت هناك واحدة منها شائعة بقوة وصارت هى الحكمة الذائعة بذاتها ونصها. وكان جوهر ما ذاع هو أن مصر - والدول العربية أيضًا - جربت النظام الرأسمالى الليبرالى فى الفترة ما بين الحربين العالميتين، كما جربت النظام الاشتراكى والقومى خلال الخمسينيات والستينيات، وما بعد ذلك من زمن جربت خليطًا بين هذا وذاك. ولما كانت نتيجة كل ذلك هى الفشل الذريع - أو هكذا تقول الحجة - فإنه آن الأوان لاتباع المنهج الإسلامى فى الحكم لعله يكون أفضل من سابقيه وننجح مرة واحدة فى التعامل مع مشكلاتنا المزمنة التى استعصت على التجارب السابقة.

وهنا نجد أنفسنا فى مواجهة مخالفة تاريخية كبرى فى الماضى والحاضر حيث ظل المنهج السياسى الإسلامى مطبقًا منذ القرن السابع الميلادى وحتى مطلع القرن التاسع عشر حينما بدأت الدول ذات الغالبية الإسلامية تطعم قوانينها وقواعد الحكم فيها بسلسلة من القوانين والأحكام المقتبسة من الدول الأوروبية مع التأكد أنها لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية. ومن المعروف أن دولة الخلافة ظلت مستمرة من الناحية القانونية، والفعلية فى تركيا على الأقل، حتى عام 1924 عندما وصل القنوط واليأس بالأتراك من إمكانية التقدم واللحاق بالدول الغربية إلى إلغائها كلية. وفى العالم المعاصر، فإن الغالبية الساحقة من الدول العربية والإسلامية جعلت من الإسلام دينًا رسميًا للدولة، ومن الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع حتى ولو لجأت إلى مصادر أخرى للتعامل مع الواقع المعقد. ولكن ربما كان الأكثر نقاء فى التجارب الإسلامية هى تلك التى رفضت الاعتماد على مصادر التشريع الأخرى وأعلنت بشكل واضح اعتزامها اعتبار الشريعة المصدر «الوحيد»

للتشريع، ورفعت بغير مواربة شعار الإسلام هو الحل. وتم تطبيق هذه التجارب الإسلامية فى المملكة العربية السعودية، وأفغانستان، وإيران، والسودان، وكانت النتيجة لا تختلف فى كثير أو قليل من حيث التقدم والتطور والتنمية والمنافسة فى الإبداع والإنتاج، ولا حتى من حيث انخفاض مستوى الفساد؛ وبالتأكيد لم ترتفع فى هذه التجارب معدلات الحرية والديموقراطية وتبادل السلطة واحترام حقوق الإنسان عما هو عليه الحال فى البلاد الأخرى.

وفى حالات بعينها فإن التجارب كانت مرة للغاية، وفى دولة مثل إيران التى جسدت «الثورة الإسلامية» فى أعلى مراحلها، وحيث توجد موارد النفط والمساحة والسكان بغزارة، فإن الفساد والمحسوبية والأداء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى كان من البؤس بحيث هاجرت الطبقة الوسطى بمعدلات لا تقل عن تلك التى حدثت فى الدول الأخرى والتى لم تتبع المنهج الإسلامى فى الحكم كلية أو جزئياً بخلطه بمناهج أخرى. وقد بات معلوما للقاصى والدانى التجربة الأفغانية وما جرى فيها للنساء والأقليات - الإسلامية تحديدا شيعة وسنة - والشعب الأفغانى بصفة عامة من قهر وفقر وظلم، وما انتهت إليه التجربة كلها بوقوع الدولة فى يد حلف الأطلنطى. وربما كانت تجربة السودان القريبة منا هى المثيرة للاهتمام أكثر من غيرها حيث بدأت فى عهد الرئيس نميرى حيث قرر تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها، وشهدت الخرطوم جماعة المقطوعة أياديهم جزاء السرقة، والمقطوعة أيديهم وأرجلهم من خلاف لأسباب شتى. وبعد الانقلاب العسكرى لعام 1989 تزاوجت السلطة العسكرية المصممة على مقاومة الفساد مع الجبهة القومية الإسلامية التى قادها الدكتور حسن الترابى الذى كان واحداً من أقطاب حركة الإخوان المسلمين العربية.

هذه التجربة السودانية القريبة زماناً ومكاناً تحكى لنا وبتفاصيل مثيرة ومحزنة ما حدث عند تطبيق شعار «الإسلام هو الحل» عندما ساد الظن أن بمقدوره حل مشكلة الوحدة الداخلية فى السودان لما للإسلام من قدرة على إقامة العدل والمساواة؛ وحل مشكلة التخلف السودانى المريع والذى يجعله قريباً دوماً من حافة المجاعة مادام فى الشرائع الإسلامية التى يعرفها الإخوان جيداً ما يكفى لتحويل الندرة إلى

وفرة؛ وحل معضلة مكانة الدول الإسلامية فى العالم من خلال المؤتمرات الشعبية الإسلامية النشطة التى تضم كل الثوريين فى العالم وتقود حركتها المثابرة إلى هز عروش الطغيان فى الدنيا. وبالطبع فإن بقية القصة معروفة، فالجنوب السودانى لم يبتلع مسألة القدرة غير العادية للجماعة الإسلامية على تحقيق المساواة فى السلطة والثروة وقاد حركة مسلحة لم تفلح معها القوافل الاستشهادية الشعبية. وسرعان ما تبين أن المسألة لا تخص المسيحيين وغير المسلمين فى الجنوب وإنما تخص المسلمين فى غرب وشرق السودان الذين تمردوا لأنهم لم يهضموا قدرة الإخوان على القيادة الرشيدة. وظهر أن مركزية الثورة العالمية على الطغيان والشياطين الكبيرة والصغيرة لا يزيد عن تجمع هائل للإرهابيين يوجهون إرهابهم للجيران وغير الجيران. وأضاف السودان سببًا إضافيًّا للإرهاب حينما كانت جماعة الإخوان السودانية تحتضن كارلوس وأسامة بن لادن فى عاصمة واحدة، فلم يعد الاستبداد وحده هو السبب الرئيسى كما قال فضيلة المرشد العام لجماعة الإخوان فى مصر وإنما وجود جماعة مؤمنة فى السلطة. وانتهى الأمر بالجميع إلى سودان جاهز للتفكيك ولا تزيد آماله الوحدوية عن دولة كونفيدرالية ضعيفة الروابط، وتحتاج إلى عقود وأزمان طويلة حتى تتغلب على آثار حروب أهلية طاحنة، وإلى دولة متهافتة العلاقات الدولية بحيث لم يعد ما يحكمها مع العالم غير المعونات وجهود جمعيات الإغاثة المسيحية والبوذية.

وحتى لا يسىء أحد الفهم فإن فشل التجارب التاريخية البعيدة والقريبة يجب ألا يقع بالضرورة على أكتاف جماعة الإخوان المسلمين المصرية - المحظورة والمشروعة - لأن الحجة المشهرة حينئذ هى أن كل ما جرى قبل القرن التاسع عشر، وكل ما حدث فى القرن العشرين، كان نتيجة المؤامرات الأجنبية وبالطبع والتطبيق الخاطئ لمصادر ومقاصد الشريعة. وهنا تحديدًا نصل إلى لب القضية كلها، فالمبادئ الدينية والمثالية فى العموم لا تطبق نفسها بنفسها، وإنما يطبقها بشر لهم مصالحهم وأهواؤهم، وفوق ذلك لهم قدرات وكفاءات عقلية وذهنية لها القدرة على التقليد أو الابتكار، والمسايرة أو الإبداع. والفارق بين المجتمع الناجح والمجتمع الفاشل،

والمجتمع الموحد والمجتمع المفكك، والمجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف، والمجتمع الذى يعطى المعونات ويقدم الإغاثة والمجتمع الذى يأخذ المعونات والإغاثة، هو تلك القدرة على استخلاص التجربة الناجحة من المثال السياسى، والتطبيق الملائم للعصر والزمان من الشريعة الدينية أو ما يمكن تسميته بأنه «الاجتهاد».

ومن المدهش أن جماعة الإخوان المصرية - المحظورة والمشروعة معًا - لم تقدم الكثير الذى يقيم آفاق التجارب التى مارست وطبقت بقدراتها الخاصة شعار «الإسلام هو الحل». فلا عرفنا منها لماذا تخلف المسلمون حتى تكالبت عليهم الدول الأجنبية استعمارا واستغلالا، ولا عرفنا منها لماذا جرى ما جرى فى دول قريبة وبعيدة بعد تطبيق الشعار. ومن الجائز تمامًا للجماعة المصرية أن تتملص من التجارب الأخرى باعتبارها لم تشارك فيها، ولكن ما ليس جائزا فهو عدم القول لنا ذلك الذى سوف تفعله بطريقة مختلفة عن هذه التجارب. وذلك تحديدا هو الاجتهاد الذى يبدو أنه هو الحل الوحيد للتعامل مع مشكلات معقدة ومركبة لا يمكن الهروب منها بأحاديث المؤامرة الأجنبية، ولا الخلاص منها بإلقاء تبعاتها على جماعات مخالفة فى الرأى أو فى الاعتقاد. ومن حق الجمهور المصرى أن يسمع وقد أعطى ثقته لكثيرين من أنصار الجماعة -رغم ما هو واقع عليهم من حظر قانونى- اجتهادا حقيقيا يقيم ما سبق ويطرح ما سوف يلحق. فالقضية ليست مجموعات من الشعارات المرفوعة، والسيوف المشهورة، والكتب المقدسة، والبرامج العائمة الغائمة، وإنما هى الاجتهاد فيما أنزل الله وما عرف البشر اقترابا من مشكلات ومعضلات تم تعريفها وتدقيقها.

ولكن، وللحق، وحتى لا تختلط الأمور فإن مهمة «الاجتهاد» لا تخص الإخوان المسلمين وحدهم، فهى تخص الحزب الوطنى الديموقراطى، كما تخص كافة أحزاب المعارضة الكبير منها والصغير، والجماعات والحركات السياسية المختلفة سواء كانت حركة «كفاية» أو منظمات التغيير الأخرى. ففى خضم المعركة الانتخابية، والاتهامات المتبادلة بالتزوير أو بالتشهير، فإن فضيلة الاجتهاد والمناظرة السياسية تم الخسف بها لصالح المهاترة. وربما آن الأوان للعودة إلى الاجتهاد مرة أخرى!

لماذا لا نعيش أحرارًا؟

هناك عشرات الأسباب التى تقف وراء اختفاء الحرية فى بلد من البلدان ، وهذه الأسباب المتعلقة بالحكام والطغاة والمؤسسات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية يجرى ذكرها على كل لسان ، وفى أيامنا هذه يصرخ بها كل متحدث فى فضائية ، وكل كاتب فى صحيفة . ولكن هناك سببا وحيدا لا يتحدث به أحد وهو أن من يريدون الحرية يصمتون عندما يتعلق الأمر بحرية الآخرين سواء كانت هذه الحرية متعلقة بالحقوق السياسية أو الاجتماعية ، ولكن قبل ذلك وبعده حرية الاعتقاد .

فالحقيقة الثابتة طوال التاريخ الإنسانى هى أن الاعتقاد فى دين أو مذهب أو طريقة سياسية - أى أيديولوجية - هو مسألة ذاتية تمامًا تخص الإنسان وتاريخه وما يحقق له السلام الداخلى. وليس معروفا أبدًا لماذا أصبح المسلمون مسلمين ، والبوذيون بوذيين ، ولماذا انقسم المسلمون إلى شيعة وسنة وانقسم المسيحيون إلى بروتستانت وكاثوليك وفرق ومذاهب تحاربت لمئات الأعوام . وربما كان التفسير الوحيد هو ما جاء فى جميع الأديان والمذاهب أن الله جعلنا شعوبا وقبائل متنوعة ومتعددة حتى نتعارف ونتبادل الأفكار ، وإلا لكانت الإنسانية طبعة واحدة من الملائكة أو الشياطين .

وفى البلاد العربية جميعها ، سقطنا جميعًا فى الامتحان عندما اقترب الأمر دوما من حرية العقيدة ، أو عندما اقترب الأمر من حرية الانتماء إلى جماعة عرقية مختلفة حتى ولو اشتركت معنا فى نفس الدين وحتى فى نفس المذهب . وعندما كان صدام حسين يذبح الأكراد ويدفنهم فى الصحراء صمتت الأمة صمتا رهيبا أو تمتمت بالتعجب والرجاء؛ وكان وراء المسألة كلها هو التضامن مع نظام فاشى فى مواجهة مع الإمبريالية أو خوفا من الانفصال الكردى فتتفتت دولة العراق التى نريدها

موحدة. المدهش فى الموضوع أن الصمت العربى فى المسألة الكردية كان واحدًا من الأسباب التى قادت فى النهاية إلى الاحتلال الأمريكى للعراق، والاستقلال الفعلى للأكراد حتى ولو كان الإقليم الكردى لا يزال جزءًا من الفيدرالية العراقية التى لم تقم بعد.

وفى مصر تحديدا سقطنا فى أكثر من امتحان، عندما خص الموضوع الجماعة البهائية، وعندما اقتربت الحرية من موضوع تغيير العقيدة بين المسيحية والإسلام، وفى كل مرة كانت المصادرة على حرية العقيدة تفسر كما فسرت كل المصادرات من قبل على ضوء الاستعمار، وعما إذا كانت العقيدة عقيدة حقًا على ضوء عقيدة أو دين آخر. وما انطبق على مصر انطبق على غيرها من الدول العربية، وكان آخر الامتحانات التى سقطنا فيها جميعًا هى تلك التى تعلقت باليزيديين أو الأزيديين فى العراق، حسبما نشرت الصحف وتنوعت فى ذكر الأسماء، حيث جرت المجزرة لهم من قبل جماعات سنية متعصبة بينما وقف الجمع العربى متفرجا فى الوقت الذى فيه خرجت الحكايات والقصص عما إذا كانت هذه الجماعة من أتباع الشياطين أم لا.

وبالنسبة لى وحتى وقوع الواقعة لم أكن أعرف عن هذه الجماعة شيئا إلا اسمها الذى يتردد كلما جرى الحديث عن التنوع العرقى والمذهبى العراقى، ولكن مصرع 500 منهم فى المجزرة، ومصرع الكلمة والموقف العربى منهم، جعل موضوعهم فى مقدمة الأمور التى ينبغى التعرف عليها، والأهم إلى أى حد يضع هؤلاء الناس ومحنتهم مبدأ حرية الاعتقاد فى العالم العربى موضع الامتحان. وفى البداية فإن أكثر ما يدهش عند التعرف على الأزيديين أنهم جماعة دينية قديمة للغاية سبقت الأديان السماوية، ورغم توالى الرسالات عليهم عبر قرون فإنهم بقوا على ما يعتقدون رغم ذلك التحدى الفكرى والعقيدى الهائل الذى جاء خاصة مع الدين الإسلامى نحو الفكرة الأساسية فى المعتقد والمتعلقة بدور الملاك الطاووس فى العقيدة الأزيدية وإبليس فى الديانات السماوية الثلاث الذى رفض السجود لآدم. ولكن بغض النظر عن صحة المعتقد من عدمه، فإن النقطة الجوهرية هنا هى أن جماعة

من الناس بقيت على اعتقادها وتمسكت به حتى تحت الضغوط الكبيرة، والمذابح المتعددة، التى جرت خلال فترات مختلفة من التاريخ خاصة خلال الحقبة العثمانية وفى فترة حكم صدام حسين.

ورغم أن هذه الجماعة تعد من الناحية العرقية منتمية إلى الأكراد، فإنها ظلت متميزة عنهم بحكم العقيدة طوال التاريخ، حتى إنه بعد أن أقيم الإقليم المستقل الكردى فى شمال العراق منذ عام 1991 ظل الأزيديون تابعين لحكومة صدام حسين المركزية سواء كانوا فى جبل سنجار قرب الحدود السورية وعلى بعد 150 كيلومترًا من مدينة الموصل، أو فى إقليم شيخان على بعد 50 كيلومترًا شمال شرقى الموصل، حيث يوجد المقام المقدس للطائفة. وكان معنى ذلك أن هذه الجماعة التى تم الضغط عليها وعزلها وقتلها وتعذيبها قد بقيت لفترة أخرى تحت حكم صدام حسين، ولكنه عندما انتهى لم تنته معه آلامهم لأن تنظيم القاعدة كان قد وصل إلى العراق حاملا معه أصولية سنية متطرفة تذبح وتقتل لأقل الأسباب فى الاختلاف فكيف يكون الحال مع طائفة من «عبدة الشيطان» نفسه، أو هكذا كان التصور السائد!

والحقيقة أنه ليس معروفا الأسباب التى تجعل جماعة من الناس تعتقد فيما تعتقد فيه وتبقى منبوذة من العرب والأكراد، ومن المسيحيين والمسلمين واليهود، وهى أقلية لا يزيد عددها على 300 ألف نسمة مقسمين بين إقليمين ولا يوجد لها نصير أو حليف فى العالم، اللهم إلا من جماعات صغيرة موجودة فى سوريا وتركيا وأرمينيا وألمانيا منغلقة على ذاتها وخائفة طوال الوقت من بقية العالم، ولم تعرف فى تاريخها إلا الاضطهاد والعسف والمذابح. ولكن لهذا تحديدا كانت فكرة حرية العقيدة واحدة من أهم أعمدة الحرية فى التاريخ؛ فإذا كانت الحرية فى النهاية هى القدرة على الاختيار، فإن الأقوياء والأغنياء وأصحاب الأغلبية لديهم دائمًا قدرة كبير على الاختيار بين خيارات وبدائل متنوعة بحكم ما لديهم من موارد وما يمتلكون من عناصر القوة. ولكن كل ذلك يختفى ويتراجع، ولا يبقى منه الكثير عندما يكون المرء، أو الجماعة، من المهمشين والضعفاء والأقلية التى لا يفهم دينها أحد. وهنا تحديدًا تقاس فكرة الإيمان بالحرية عندما تقتضى الدفاع عن الضعيف

والمهمش والذى تختلف معه من البداية حتى النهاية حيث يكون الدفاع عن هؤلاء هو أول عتبات الدفاع عن الحرية الشخصية والسياسية لأعضاء الجماعة السياسية.

وتفاصيل القصة التى جرت للطائفة الأزيدية فى العراق كانت كاشفة فى جوانب متعددة، فقد بدأت عندما قامت الطائفة نفسها فى شهر أبريل برجم صبية عمرها 17 عامًا لأنها اتبعت نداء قلبها فأسلمت لكى تتزوج ممن أحبت؛ فكانت الطائفة كلها ضد فرد واحد أعزل لا يملك قوة ولا منعة لأن عقيدة الطائفة تمنع الانتماء إلى معتقدات أخرى. ولأن ذلك حدث فقد قامت جماعات إسلامية فورًا بذبح 23 فردًا من الطائفة فى طريقهم إلى العمل؛ وهنا مرة أخرى كانت الأغلبية بجبروتها وقوتها ترتكب الجريمة فى رجال عزل هذه المرة. ولأن ذلك لم يكن كافيًا فقد جاء تنظيم القاعدة لكى يفجر أربع عربات فى قرى عزلاء وغير مسلحة ولا يوجد فيها من يدعو إلى معتقدات الطائفة خارجها. ثم بعد ذلك نزلت أستار الصمت فى العالم العربى كما نزلت فى مرات سابقة، وكان فى الصمت بعض من موافقة ورضا لأن الملائكة والشياطين دخلوا إلى أطراف المعادلة؛ ومع كل ذلك وضعت الأسس الراسخة للطغيان والاستبداد. فمادام القوى مستبدًا وقاتلًا ومعذبًا للضعيف، فلماذا نستغرب عندما يجرى ما يجرى ممن كانت له الغلبة أو الأغلبية أو ببساطة المدفع والبندقية. إن حرية الإنسان تبدأ عند النقطة التى توجد فيها حرية أضعف الضعفاء!

ماذا جرى لحرية الاعتقاد؟

تقول المادة الأولى للدستور المصرى إن دولة مصر تقوم على مبدأ «المواطنة»، بمعنى أن «هويتها» تقوم على تجمع «مواطنين متساوين» فى المقام والقيمة الإنسانية والسياسية فى دولة تسمى جمهورية مصر العربية. والمادة 40 من الدستور تأخذ هذه القاعدة المحددة إلى دائرة التطبيق القانونى فتقول: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». لاحظ هنا أن الدستور وضع خمسة اختلافات ممكنة بين المواطنين لا يجوز التمييز على أساسها أمام القانون؛ ولاحظ هنا كذلك أن الدستور وضع فارقًا بين «الدين» و«العقيدة» فكلاهما ليس أمرًا واحدًا، وإنما هما أمران مختلفان تمامًا، ومع ذلك فإن كليهما لا ينبغى حدوث التمييز على أساسه أمام القانون. ولاحظ هنا ـ ثالثًا ـ أن النص كله قطعى لا يوجد فيه شك أو ظلال أو التباس، فالمواطنون متساوون أمام القانون مهما كانت الاختلافات بينهم، وسواء كانت موضوعية ـ الجنس أو الأصل أو اللغة ـ أو فكرية ـ الدين أو العقيدة ـ فلا يهم فى نظر القانون المصرى أن تكون أبيض أو أسود، عربيًا أو أعجميًا، تتحدث اللغة العربية الفصيحة أو اللاتينية المعقدة، أو تنتمى إلى الدين الإسلامى أو المسيحى أو حتى البوذى، أو تؤمن بالعقيدة الشيعية أو السنية أو الشيوعية؛ فمادمت مواطنًا مصريًا ولم ترتكب جرمًا يسبب تقييد حريتك العامة فإنك لن تخضع لقانون خاص بك يختلف عن القانون الذى ينطبق على الآخرين من أعضاء المجتمع.

والفارق بين الدين والعقيدة هو أن الأول يمثل حالة موضوعية وفكرية واجتماعية مستقلة تمامًا عن الفرد، بينما «العقيدة» و«الاعتقاد» فإن فيها عنصرًا غير قليل من الاختيار الفردى، وهى قد تكون جزءًا من الدين بحيث يعتنق الإنسان

مذهبا معينا كعقيدة داخل الدين الأشمل مثل أن تكون مسلما سنيا أو شيعيا أو مسيحيا كاثوليكيا أو أرثوذوكسيا، أو قد تكون اختيارًا خاصًا فلسفيًا أو فكريا مادام يخص الإنسان وخلاصه وسلامه الروحي. ولذلك فإن المادة 46 من الدستور تعيد التأكيد على الفارق بين «الدين» و«العقيدة» عندما تجعل الدولة حارسا لكليهما فتقول: «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية»، ومعنى ذلك أنه من حق «المواطن» أن يعتقد ما يشاء، ومادام لا يهدد النظام العام، فإن على الدولة أن تحميه من عسف من يختلفون معه فى «العقيدة» التى قد تكون دينًا أو مذهبًا أو فكرة، أما من يؤمنون بدين بعينه، فإن الدولة - وليس غيرها- سوف تكفل لهم «حرية ممارسة الشعائر الدينية». ومرة أخرى فإن النص قاطع وفاصل ومحدد وصريح وإن من حق المواطن فى مصر الاعتقاد فيما يراه، وأكثر من ذلك فإن الدولة تتعهد بحمايته فى ممارسة هذا الحق؛ أما فيما يخص «التشريع» أو إصدار القوانين، فإن ذلك أمر آخر يقتضى العودة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. وتلك قضية أخرى على أية حال، ولكن حسبنا هنا القول إن الدستور المصرى يفرق ما بين «الحقوق الأساسية» للمواطنين وضرورة احترامها وصيانتها بل وحمايتها، وما بين عملية التشريع للمجتمع والتى قد تتطلب توجها إسلاميا بعينه لا ينبغى له - وفقًا للقواعد الدستورية- أن يخل بالقواعد الأولى.

مناسبة هذا التأصيل الدستورى هى تلك الضجة الذائعة هذه الأيام فيما يخص المتنقلين بين الديانتين المسيحية والإسلامية حيث ارتج القول على كثير من الكتاب حتى بين هؤلاء ممن يعتبرون بين الصفوف الليبرالية المؤكدة دوما على الحريات العامة السياسية، ولكنهم ما إن يقترب أمر من الدائرة الدينية، والعقيدية، حتى نجد نوعًا من ارتجاج القول والتخوفات وحتى الرغبة فى التدخل والعبث فيما أحله الدستور وسمح به بل وقال إن الدولة سوف تدافع عنه. ولن نقول هنا إن الظاهرة محدودة للغاية فى بلد يبلغ عدد سكانه حسب الإحصاء الأخير 76 مليون نسمة ومن ثم لا يعتد بها ولا تستحق هذه الضجة، ولن نقول إن الظاهرة اجتماعية فى النهاية وارتبطت دوما بقضايا الحب والزواج والطلاق، وكلها شخصية لا ترتبط بالنظام

العام؛ فهذه وتلك تستحق البحث عن الأسباب والمعالجة التى تتعامل معها بشكل سلمى وهادئ ودون انفعال يخل بالقواعد العامة للدستور.

فأيا كانت طريقة المعالجة فإنها لا بد لها أن تستند منذ البداية إلى القواعد الدستورية المحددة أعلاه والتى لا يوجد فيها لبس أو تأويل ولا يجوز مخالفتها أو التلاعب بها من قبل موظفى الدولة وبيروقراطيتها التى أصبحت تنتهك الدستور وتعيد تفسيره وفق أيديولوجيات أحادية لم تعترف يوما بحرية الاعتقاد والعقيدة. وليس من حق موظفى الدولة منع مواطن من تحديد العقيدة التى يرغب فيها فى أوراقه الشخصية على أساس من المساواة بين جميع المواطنين الذين يمارسون نفس الحق، ما لم تقرر منذ البداية أن نزيل مثل هذه المعلومات من الأوراق الثبوتية للمواطن مثل بطاقات الشخصية والعائلية. بل إن الحقيقة هى أن الاستناد إلى الدستور هو الملاذ من الحساسيات الدينية والاجتماعية، فالعقيدة هى مسألة شخصية يحددها الإنسان تبعًا لقناعاته وما يحقق له التوازن والسلام الإنسانى، ومادام ذلك يخصه وحده، فإن ذلك لا يخص أحدًا آخر، فلا إكراه فى العقيدة أو الاعتقاد أو الدين، وعلى الدولة وفقا لذلك أن تحميه لا أن تنتهك حريته المحددة قطعا فى الدستور.

ولكن ربما كان ما يزعج فى الأمر أن كل هذه الأمور كانت تتم فى السابق بسهولة ويسر، وكان الإنسان المصرى يحدد عقيدته سواء كان مسلما أو مسيحيا أو بهائيا، ولكن البيروقراطية المصرية النشطة دوما ليس فى مجال تطبيق القانون والدستور، وإنما الأكثر نشاطًا فى تفسيرها وفق توجهات بعينها ترفض الصيغة المدنية للدولة القائمة على القانون والدستور. ومن ثم كثرت الحالات التى تعترض فيها البيروقراطية على الحريات الدينية والعقيدية الخاصة بالمواطنين، وهى مسألة تحتاج التفكير فيما جرى لبيروقراطية الدولة فى مصر، وهل هى التى تحكم الدولة أم الدستور والقانون؟!.

أسبوع المادة الثانية من الدستور

دعت كثرة من المنتديات والجمعيات المدنية والدينية إلى فتح باب تعديل هذه المادة بحيث تتأكد الصفة «المدنية» للدولة ـ أو على العكس ـ إبقائها على حالها للتأكيد على «هوية» الدولة وبقائها على حالتها الثقافية والحضارية. وحينما دعيت للمشاركة فى هذه الملتقيات فقد اعتذرت عنها جميعًا ليس فقط لانشغالى وانشغال مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بعقد حوار مصرى - تركى مع مؤسسة أبانت التركية حول «الإسلام والغرب والحداثة»- وبالتالى لم تخل أيضًا من مناقشة للمادة الثانية من الدستور بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- وإنما لأن المادة ليست مطروحة للتعديل؛ ومن ثم فإن اللغط حولها فى هذه المرحلة ليس من الأمور المحمودة، وكان الأفضل أن نوفر العقل والجهد من أجل «ضبط» هذه المادة من خلال التعديلات الواردة فى مواد أخرى.

ولم يكن معنى هذا الموقف أن المادة الثانية من الدستور لا تستحق النقاش وإعادة النظر، بل إنه كان ضروريًا أن تبقى فى اتساق مع باقى مواد الدستور وطبيعة الدولة التى نريدها؛ ولكن ذلك لا يكون إلا فى مناسبة أخرى يكون فيها الدستور كله موضع المراجعة والتغيير، وهو ما أظنه سوف يأتى فى المستقبل عندما يتبين حجم التناقضات الموجودة فى النص من ناحية، ومفارقتها للواقع من ناحية أخرى. وحتى يحدث ذلك فإن واجب الجماعة السياسية أن تحترم أولًا المرحلة الراهنة من التغيير السياسى فى البلاد، والقائمة على تعديل 34 مادة من الدستور لن تزيد ولن تنقص. وتحترم ثانيًا أن الدساتير هى حزمة من الحلول والصياغات الوسطى التى تبحث عن قاعدة مشتركة بين جماعات ومصالح جدّ متباينة ومتعددة. وتحترم ثالثًا أن فلسفة التغيير فى النهاية هى أن نحقق أكبر خطوة ممكنة إلى الأمام مع الحفاظ

على أعلى درجات الاستقرار السياسى فى البلاد فى نفس الوقت. وتحترم رابعًا ـ وأخيرًا ـ عامل الزمن الذى نحتاج الكثير منه حتى يجرى الحديث عن قضايا «وجودية» أساسية مثل الهوية والثقافة والحضارة وحقوق الإنسان وعلاقة الدين بالدولة، بينما لدينا أسابيع قليلة تفصلنا عن صياغة موادّ التعديل ثم الاستفتاء عليها.

ولكن ذلك كله لا يمنع استخلاص الدروس من النقاش الجارى الذى جرى بين فكرة قوامها أن النص على مصدر دينى للتشريع يُخلّ بفكرة الدستور ذاته باعتباره المرجعية الأساسية لكل التشريعات، كما يُخلّ بفكرة التشريع ذاتها التى تقوم على عملية سياسية لإصدار القوانين والتشريعات التى تنظم حركة المجتمع وعلاقته بالدولة؛ وفكرة أخرى قوامها أن دساتير العالم كله تعرف نوعًا من «المرجعية العليا» التى تحدد المسار الأخلاقى والهوية الخاصة بكل مجتمع، وقد حدث أن تكون «مبادئ الشريعة الإسلامية» هى تلك الموجودة فى المجتمعات الإسلامية. وبالطبع فإنه يوجد بين الفكرتين المتناقضتين فلسفيًا وعمليًّا كثيرًا من ألوان الطيف ومحاولات التوفيق أحيانًا، والتلفيق أحيانًا أخرى؛ ولكن القراءة المتأنية لا تخلو من وجود مساحة ممكنة للتلاقى. فالفكرة الأولى لا تستبعد أن يكون الإسلام أو مبادئ الشريعة جزءًا من عملية التشريع طالما أنها تتم من خلال الأطروحات التى تقدمها أحزاب سياسية لا تدعى لنفسها تمثيلًا مقدسًا للدين بالضرورة، كما أن الثانية لا تستبعد طالما أن الحديث هو عن «المبادئ» التى لا تختلف كثيرًا عن المبادئ الإنسانية العامة فإن الاختلاف والتنوع وارد بالضرورة فى الاجتهادات الخاصة بالسياسة العملية.

وبغض النظر عن الميول الفكرية والسياسية والأخلاقية لليبراليين من أمثالى والتى تميل إلى الفكرة الأولى، إلا أن مراقبة النقاش الذى يجرى فى مصر تشير إلى أن المشكلة ربما لا تكمن فى شكل وعلاقة الدين بالدولة وإنما تكمن فى طبيعة الدولة ذاتها. فالحقيقة المؤكدة أن استغلال الدين فى السياسية لم يكن فقط من قبل الجماعات الدينية المشروعة وغير المشروعة، المرضى عنها أو المغضوب عليها، وإنما تم من خلال الدولة ذاتها والقائمين عليها سواء كانوا من الخلفاء أو من الولاة، ومن الملوك أو من رؤساء الجمهورية، حتى بدون اللجوء المباشر للمادة الثانية من

الدستور أو ما شابهها من مواد. فجوهر الموضوع لم يكن دائمًا عما إذا كان الدين يشكل المرجعية للدولة أم لا، وإنما الحد الذى تتدخل فيه الدولة فى حياة الأفراد ومعتقداتهم، وعندما يحدث ذلك فإن الدولة لن تتورع عن استخدام الدين أو الأيديولوجية أو عبادة الفرد أو أيًا من أدوات السيطرة والهيمنة على حرية الأفراد وحقوقهم فى المساواة والإبداع.

ولعل ذلك تحديدًا كان هو المشكلة الأولى مع الدستور المصرى الحالى الذى كان يكرس لدولة مسيطرة ومهيمنة على حياة الأفراد باعتبارهم منتجين ومستهلكين ومفكرين ومتعلمين فى حدود ما تراه وما تقرره لهم الدولة من حدود وآفاق. وحسنًا فعلت التعديلات الحالية عندما تخلصت من أجزاء فى هذا الميراث ولو أنها سارت على نفس الطريق وتخلصت من الأجزاء الأخرى - نسبة العمال والفلاحين والصحافة القومية والمجلس الأعلى للصحافة- لكانت التعديلات نقلة كيفية فى الحياة المصرية. وبالمثل فإن المشكلة مع جماعة الإخوان المسلمين- المحظورة والمشروعة معا- لا تتعلق بتفسيراتها للمادة الثانية من الدستور والتى تجعلها أحيانًا تحل محل الدستور كله، وإنما بطبيعة الدولة التى تريدها ومدى حاجتها للتعبئة وإدارتها لحياة ومصائر الأفراد وحرياتهم الشخصية.

فربما لم تكن هناك صدفة أن الدستور الحالى قد وضع مهمة العمل على تحقيق «الوحدة العربية» باعتباره الترجمة العملية للفقرة الثانية من المادة الأولى من الدستور التى تقول بأن «الشعب المصرى جزء من الأمة العربية» وهى مهمة هائلة تقع على عاتق الدولة وكانت كافية فى أوقات سابقة لإقامة دولة تعبوية غير ديمقراطية من أجل تحقيق هذا الهدف. وكأن ذلك لم يكن كافيًا فقد جاء فى التعديلات التى اقترحتها جماعة الإخوان أن «الشعب المصرى جزء من الأمة العربية الإسلامية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة» وهى مهمة أوسع بكثير من المهمة الحالية الواقعة على الدولة المصرية.

ولا يقل عن ذلك أهمية فى بيان المعضلة السياسية للتعديلات الدستورية أن الإجـراءات العشرة المقترحة من قبل الجماعة للإصلاح السياسى فى مصر كما

وردت في بيان الرد على بيان الحكومة لم تتعلق إلا بالكيفية التى تكفل وصول الإخوان إلى السلطة أما تلك الخاصة بطبيعة الدولة المركزية فى مصر وهيمنتها على حياة الأفراد فقد بقيت على حالها. وربما لم تكن هناك صدفة أن رؤية جماعة الإخوان للتعديلات الدستورية طالبت ببقاء نصوص اثنتى عشرة مادة - من 34 مادة- أو أكثر من ثلث المواد على حالها كما كانت فى دستور الدولة الاشتراكية. وفى نفس الرد على بيان الحكومة سوف نجد أن مدخل الإخوان لفكرة الدولة يقوم على دولة «قلعة» تعمل على «تحقيق التنمية المتكاملة فى شتى المجالات» و«الاكتفاء الذاتى فى الاحتياجات الحيوية مثل الغذاء والكساء والدواء والسلاح» و«تنمية الصناعات الاستراتيجية واستخدام التقنيات الحديثة فى مجالات الصناعات الغذائية والكسائية والدوائية والتسليحية». وببساطة فإن الدولة سوف تقوم بكل ما قامت به الدولة الناصرية من قبل من أجل التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ ومعها تصنيع الإنسان- ويقال إعادة بنائه- على رؤى تحددها الدولة، قد تكون الاشتراكية فى الماضى أو رؤية بعينها للدين فى الحاضر، لا فرق!.

والحقيقة أن هذا الجانب المتعلق بمدى تدخل الدولة فى حياة الناس لم يلق ما يستحقه من نقاش لأن نقطة البداية كانت متعلقة بالدين ومدى تحقيقه للمساواة بين أفراد تباينت عقائدهم، ولكن المسألة كانت سوف تختلف كثيراً لو كانت نقطة التركيز هى حريات الأفراد وقدرتهم على المبادرة والتجديد فى السوق السياسية والاقتصادية والفكرية. وربما كان التقدير لما ورد فى المادة الثانية من الدستور مختلفاً، والمخاوف منها أقل، لولا الشكل المطروح للدولة سواء من قبل جماعة الإخوان أو جماعات محافظة أخرى بعضها موجود حتى داخل الحزب الوطنى الديمقراطى ذاته تطرح بقوة بقاء هيمنة الدولة على الإعلام والصحافة والصناعات الاستراتيجية والتخوف والتشكك فى قدرة السوق والمصريين على الحفاظ على وطن مستقر وآمن ومزدهر.

ومن المثير أنه رغم عبارات زاعقة وتهكمات على برنامج الحكومة فإن رد جماعة الإخوان لا يشير إلى مفارقة كبرى معها، فهى تريد من دولتها إصدار

أمهات الكتب بأسعار رمزية وإقامة معارض الكتب فى المحافظات وتنتج أفلامًا للأطفال وتطور وتقيم مراكز للشباب وتنشئ المدارس والجامعات والمستشفيات وحتى اتباع أسلوب «الشباك الواحد». وكل ذلك لا يختلف كثيرًا عن الأوضاع الحالية اللهم إلا أن المضمون سوف يختلف قليلًا وبدلًا من أن تصدر الدولة كتبًا قومية فإن الدولة الجديدة سوف تكون كتبها دينية، ولكن الدولة فى الحالتين سوف تقرر للناس ما سوف يقرءونه ويستمعون إليه ويشاهدونه ويعملون فيه ويستهلكونه كل يوم. وإذا قررت الدولة كل ذلك فإن المادة الثانية من الدستور سوف يكون لها معنى مختلف تمامًا عما لو كان الحال قائمًا على دولة غير تدخلية قائمة على المبادرة الفردية وحرية الناس فى ممارسة مواهبهم وقدراتهم التى أعطاهم الله إياها بحيث لا يصبح على الدولة إلا تنظيم هذه الممارسة وحمايتها من الشطط. تلك هى المسألة!.

الشعب مصدر السلطات!

هل يمكن لحزب أو لجماعة سياسية أن تقول مرة بأن «الإسلام هو الحل» ثم تقول مرة أخرى أن «الشعب مصدر السلطات»؛ فإذا كان ذلك كذلك فإن الأمر يحتاج إلى تفسير وتركيب وتحليل لم تقم جماعة الإخوان المسلمين به وهى تقدم برنامجها السياسى فى انتخابات مجلس الشورى. وبداية فإننى ممن يرحبون بوجود برنامج للإخوان؛ وثانياً فإننى ممن يرون ضرورة وضع هذا البرنامج تحت مجهر التحليل والتمحيص كما هو الحال مع البرامج التى تصدرها الأحزاب الأخرى لأن ذلك شرط ضرورى ليس فقط لنضج الإخوان وإنما لنضج الساحة السياسية كلها وخروجها من حالة العموميات إلى حالة الخصوصيات المعلومة والمحددة المتعلقة بنصوص واردة لها أول ولها آخر، وليس عبارات مرسلة ومجهزة للتعامل مع الفضائيات التلفزيونية وليس الرأى العام الحصيف.

ولكن برنامج الإخوان يبدو قادرًا على خلط الزيت بالماء بمهارة فائقة، فهو يقول لنا أولًا أن «الإسلام هو الحل»، وبعدها فإنك لن تعرف ما هى وظيفة السياسة ومؤسساتها بعد ذلك إذا كانت الأقلام قد رفعت وجفت الصحف بعد أن أصبح الإسلام حلًّا لكل المشكلات. صحيح أنك لن تعرف أبدًا ـ على مدى 73 صفحة من البرنامج ـ لماذا كانت الحلول المطروحة إسلامية أكثر من غيرها، وهل يعنى عدم إقامة شركة عامة تملكها الدولة للتليفون المحمول تنافس الشركات الخاصة ويستخدمها رجال البوليس والجيش أو إنشاء الكتاتيب مخالفة للشرع والشريعة سوف تستدعى عقابًا فى الدنيا قبل عقاب الآخرة. وإذا كان الحل الإسلامى موجودًا فما هو الداعى لوجود البرلمانات والانتخابات والقيام بالتشريع وسن القوانين، فما هو مطروح تبعًا لأن الإسلام هو الحل لا يحتاج أكثر من وجود لجنة عامة تتكون من فقهاء للفتوى والتفسير للبحث عن الحلول الجاهزة لكل المشكلات فى ثنايا الكتب المقدسة.

وقبل ذلك فإن برنامج الجماعة يقول لنا إن «المنهج الإسلامى» «يملك شريعة تمثل منهاجًا للبناء والتأسيس والتقدم والنهضة والإصلاح يحدد فيها الحلال والحرام فى التشريعات والمعاملات والأقوال والأفعال، كل ذلك يربط السياسة بالأخلاق، فيجعل الغايات نبيلة مشروعة ويلزم أن تكون الوسائل أيضًا نبيلة». و«هذه الشريعة تحدد التكاليف بين الفردى والجماعى والاجتماعى تمثل كمالا للشخص ونظاما للملك وسياجا للجماعة وسلطة تقيم حدود الله». ثم بعد ذلك يعود ليقول إن الإسلام يرفض السلطة الدينية (كما فى الدولة الثيوقراطية)، «فالدولة فى الإسلام دولة مدنية تضع الأمة نظمها ومؤسساتها، والأمة مصدر السلطات، والاجتهاد البشرى يضمن الإصلاح والتغيير والتحسين فى إطار ثوابت الشريعة ومرجعيتها الحاكمة لسلطات الأمة والدولة فى نسق فكرى متميز، فهى دولة مدنية قامت وتقوم لتنفيذ الشريعة التى هى فى لبها درء المفاسد وجلب المنفعة».

ومرة أخرى فإنه إذا كانت وظيفة السياسة هى العمل فى «إطار ثوابت الشريعة ومرجعيتها الحاكمة» فكيف يكون الشعب مصدر السلطات فى نفس الوقت؛ فكلمة مصدر السلطات هذه تعنى فى جوهرها درجة هائلة من حرية الاختيار بين سياسات متنوعة تحددها الأغلبية المتغيرة حسب الوقت والانتخابات وليس «ثوابت» سابقة على العمل السياسى، من ثم فإنه يتصور وجود أكثر من سياسة مطروحة إزاء موضوع بعينه وكلها لها نفس المشروعية. أما إذا كان الموضوع محكومصا بالثوابت فإن ذلك يحتم سياسة واحدة لا يوجد غيرها بل قد يعد الخروج عليها بحثًا عن سياسات جديدة نوعًا من الخروج على ثوابت الدين والملة. وذلك عين الدولة الثيوقراطية فهى ليست فقط الدولة التى يحكمها رجال الدين بل إنها الدولة التى تحكم بالدين نفسه حتى ولو تولاه رجال مدنيون. أما إذا تم «استخدام إنجازات المدنية الحديثة والتى لا تتناقض مع ثوابت الشريعة الإسلامية مثل الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية والتداول السلمى للسلطة عبر الانتخابات» فلماذا لا نقول فى هذه الحالة أن «الديمقراطية الغربية» التى اخترعت كل ذلك هى الحل!، أم أن القضية هى لصق الأمر بالدين وكفى!!.

السنة والشيعة والمرجعية الديمقراطية!

أعلم أن الطريق الذى سوف أسير فيه ممتلئ حتى آخره بالألغام التى تم بثها بعواطف تاريخية جامحة حتى باتت على شفا الانفجار إذا ما مسها إصبع أو قدم. وعندما تصبح قضية البشر ملتحفة بالدين والمذاهب والفرق والنحل، أو كل ما يمس المقدس فى العموم فإن التهاب المشاعر يشعل معه براميل بارود سياسية. ولكن القضية التى سنتعرض لها توًا ليست منبتة الصلة عما يجرى فى مصر هذه الأيام حول علاقة الدين بالدولة، وتفسير المادة الثانية من الدستور وما تعنيه من «مبادئ الشريعة الإسلامية» وعلاقاتها بالمواد الأخرى الخاصة بأن الشعب هو مصدر السلطات وحقوق المواطنة والاعتقاد. كما أنها بالتأكيد ليست منفصلة عما يجرى فى منطقتنا عندما بدأت الصراعات الداخلية - والخارجية أيضًا- يتم ترجمتها فى إطار من الخلاف المذهبى بين الشيعة والسنة وهو الأمر الظاهر فى العراق، وبارز فى لبنان، ولكنه خفى ومستور ومسكوت عنه فى بلاد عربية وإسلامية أخرى. وبشكل ما أصبح الموضوع معبرًا عن منظومة من التفكير يصطف فيها ما يجرى من أحداث حتى أن واقعة إعدام صدام حسين على الطريقة غير الإنسانية التى تمت عليها باتت نوعًا من الأحداث الفاصلة للعلاقات بين جماعتين من جماعات الأمة.

ومناسبة الحديث كانت انعقاد مؤتمر «حوار المذاهب الإسلامية» الذى انعقد فى الدوحة مطلع العام الماضى 2007 بالتنسيق بين جامعة قطر والأزهر وهيئة التقريب بين المذاهب فى طهران واللجنة الدائمة للمؤتمرات بوزارة الخارجية القطرية، وشارك فيه 200 عالم ومفكر من 44 دولة إسلامية ويمثلون السنة والإمامية والزيدية والإباضية. وقد قرأت معظم ما نشر عن المؤتمر من تفاصيل ومقالات، وكان واضحًا أن المؤتمر لم يكن واحدًا من تلك المؤتمرات التقليدية التى

انعقدت على مدى العقود الست الماضية منذ أن تبنى الأزهر الشريف جهود التقريب بين المذاهب. فمن ناحية غلب على المؤتمر الواقع السياسى الحالى فى المنطقة خاصة ما هو متعلق بالشأن العراقى حيث تجرى حرب أهلية بين السنة - العرب - والشيعة - العرب أيضًا - وصلت إلى مستويات عليا من الدموية لم تصل إليها حروب أهلية عربية من قبل. ومن ناحية ثانية ساد فى المؤتمر منطق «المصارحة» وهو فى القواميس الدبلوماسية والعربية خاصة يعنى أن يقدم كل طرف لائحة اتهاماته للطرف أو الأطراف الأخرى ومنها عرفنا أن كل الأطراف تشكو من «التبشير» الذى تقوم به الأطراف الأخرى، كما عرفنا أن الأغلبية لدى كل طرف لا تعطى حقوقًا للأقلية الموجودة والمرتبطة مذهبيًا بالطرف أو الأطراف الأخرى. فالقيود على الشيعة فى البلدان السنية معلومة منذ قديم الزمان، أما الجديد فقد كان الكشف عن حال السنة فى إيران التى يوجد بها 14 مليون سنى من بين 72 مليونًا هم عدد سكان إيران فإنه لا يوجد من بينهم سفير أو وزير أو محافظ أو حتى يسمح لهم ببناء مسجد فى مدينة طهران العاصمة حيث يعيش مليون من أهل الجماعة.

ومن ناحية ثالثة هى أن الفكرة الأساسية المنظمة للحوار، والداعية للمؤتمر، تقوم على أن الأمة العربية والإسلامية تواجهها تحديات هائلة قادمة من الغرب ومن الولايات المتحدة ومن إسرائيل، ومن ثم فإن الوحدة مطلوبة لأن التفرق فيه ضعف للجميع الذين سوف تتهاوى قدراتهم تحت الضربات القاسية فى أفغانستان والعراق وفلسطين والصومال وغيرها حيث تحتد محاولات الهيمنة والسيطرة. وبغض النظر عما تطرحه هذه الفكرة من أسئلة حول الواقع العالمى والأولويات فى ضوء حاجات الدولة الحديثة، فإن التسليم بها يقطع بأن المؤتمر لم ينجح من خلال توصياته فى السير فى الطريق المطلوب لتحقيقها، لا لسبب إلا لأن المؤتمر استند إلى عدد من المرجعيات غير الديمقراطية والتى تلامس الاستبداد أحيانًا وكلها كانت ملتحفة برداء الدين بينما الحديث كله فى السياسة.

فالمصارحة والمكاشفة لا تعنى فى المنطق الديمقراطى أن يقوم كل طرف بتقديم قائمة الاتهام أو الشكوى مما يقوم به الطرف الآخر، ولكنها تعنى أن يقوم كل

طرف بنقد الذات أولًا حتى يخلق الأجواء لأرضية مشتركة قادمة، ومن بعد الشكوى ثانيًا فإنه يعود إلى وضع المبادئ الإنسانية المشتركة ثالثًا كمعيار للحركة المقبلة. وفى إطار موضوعنا فإن الماضى بدا نوعًا من تحصيل الحاصل رغم أنه مستمر فى حاضرنا ومن المرجح أنه سوف يستمر فى مستقبلنا أيضًا. وبصراحة- طالما أن الأمر هو المصارحة- فإن العالم العربى والإسلامى لم ينجح أبدًا فى التعامل مع الأقليات سواء كانت أقليات دينية أو مذهبية أو عرقية، وكان ذلك راجعًا للتأكيد على فكرة «الرعية» فى فكر الاستبداد وليس فكرة «المواطنة» فى المرجعية الديمقراطية.

وحتى نوضح الفكرة فإن المؤتمر ألغى تمامًا الإرادة الفكرية للأفراد وحريتهم فى الاعتقاد وهى الحرية التى تقول بها القوانين والدساتير، وهو لم يكن على استعداد للمطالبة بالمساواة للجميع فى كل البلدان، وهو لم يكن على استعداد للمطالبة بحقوق المواطنة للشيعة والسنة التى تعطى كل من يعيش على أرض الدولة حقوقًا متساوية فى العبادة وبناء المساجد ودور العبادة وتولى الوظائف العامة. ولكنه كان على استعداد للمناداة والاتفاق بين العلماء الأجلاء على منع التبشير من قبل كل بلد فى البلد الآخر لمنع الفتنة. فالمنطق هنا يقول أن منع المعرفة، وفرض الوصاية، وتفادى التعرف على الأطراف الإسلامية الأخرى، هو الذى يمنع العنف بين الشيعة والسنة رغم أن الواقع يقول أن العكس هو الصحيح. فالعنف الحالى فى العراق وغيرها يعود لاعتقاد البعض السائرين على مذهب الغلاة والمتطرفين أننا لسنا إزاء دين واحد - كما يقول كل من حضروا مؤتمر الدوحة- وإنما إزاء دينين مختلفين ينفى كل منهما الآخر ويُخشَى اللقاء بينهما فى ضوء النهار.

هنا فإن الحل العالمى الديمقراطى يقول أن الدين جزء أساسى من حياة كل إنسان، ولكن الدين يظل أمرًا يخص كل إنسان على حدة، وعندما قال المصريون بأن الدين لله والوطن للجميع كانوا قد وضعوا أيديهم على لب المسألة الإنسانية. ومن الناحية العملية البحتة فإنه سوف يستحيل منع التبشير لأنه الآن عابر للقوميات والحدود الجغرافية وسوف ينتقل عبر شبكات الإنترنت والفضائيات التلفزيونية ولا

يوجد سبب يدعو إطلاقًا إلى أن يؤدى ذلك إلى فتنة إذا ما علم كل المسلمين – شيعة وسنة وغيرهم من المذاهب– أنه لا إكراه فى الدين ، وأن الله كرم «بنى آدم» بالعقل والمساواة ، وفى النهاية حقه فى اعتقاد ما يراه مناسبًا لسلامه الروحى دون وصاية وفرض من أحد.

وللحق فإن ما جرى لدينا فى مؤتمر الدوحة لا يختلف كثيرًا عما جرى فى عام 1648 فى أوروبا عندما اتفقت الدول الأوروبية فى وستفاليا على أن تصبح كل دولة صاحبة السيادة على رعاياها بحيث يمتنع التبشير والتدخل باسم الأقليات الدينية فى شئون الدول الأخرى. وكان ذلك المؤتمر هو الذى وضع النهاية لحرب الثلاثين عامًا التى دارت فى أوروبا بين الجماعات والدول التى تبنت المذهب البروتستانتى وتلك التى ظلت على تبنيها للمذهب الكاثوليكى. ولكن مؤتمر وستفاليا لا ينبغى له أن يكون النقطة التى يقف عندها المسلمون المعاصرون بعد أن مر عليها قرابة خمسة قرون ، فقد وجد الأوروبيون أن حل مشكلات الصراع بين الدول حول الدين لا يمنع الصراعات داخل الدول لأسباب دينية أو غير دينية ولا بينها لأسباب تخص الدنيا أو أسباب تتعلق بالآخرة.

لقد كانت المرجعية الديمقراطية هى التى حلت مشكلة الصراع داخل الدول وما بينها لأنها من خلال المساواة والمواطنة حلت من حيث الجوهر قضية التمييز القائم على قاعدة الأغلبية والأقلية. فتكوين الدول لا يقوم على أساس الغلبة وإنما على أساس المشاركة بين مواطنين على قدم المساواة. ومن هنا فإن الحديث الأبوى لبعض كتاب وعلماء السنة فى دول الغالبية السنية عن كيف عاش الشيعة فى سلام فى «كنف» الدولة، والمقابل له عن سعادة السنة فى «كنف» الدولة الشيعية؛ ليس فقط غير مؤيد بالوقائع التاريخية وإنما أيضًا لا يقدم حلًّا لمشاكل الواقع الذى يريد الجميع تجاهلها طالما بات كل طرف مسئولًا عن رعاياه ولا ينبغى له أن ينظر عبر الحدود للمشاركين معه فى المذهب. كما لا يحل المسألة ذلك القول المتردد حول أن الظلم الذى تتعرض له الأقليات هو ظلم يتعرض له الجميع من قبل حكومات استبدادية؛ وهكذا – كما يقال– فإن المساواة فى الظلم عدل.

ولكن المساواة فى الظلم ظلم بين، والحقيقة أن الأقليات الدينية والمذهبية تتعرض للظلم ثلاث مرات، مرة بحكم الواقع السياسى، ومرة بحكم الواقع الاجتماعى، ومرة ثالثة بحكم ما يقوم به الغلاة والمتطرفون فى السلطة وخارجها للحكم على الأقلية الدينية والمذهبية باعتبارها ليست فقط خارجة عن الشرع وإنما خارجة عن الوطن أيضًا. وقد اعترف مؤتمر الدوحة بظاهرة الغلو والمغالاة والتشدد ولكنها بعد الاستنكار والرفض بقيت معلقة دون حل رغم أنها هى التى أوصلتنا إلى النقطة الدامية التى وصلنا إليها. ولم يكن هناك حل لأنه طالما كان الحديث جاريًا بين المُطْلَقَات فإنه يستحيل منع بعضها من الوصول إلى أكثر درجات الجنون الذى نشاهده الآن داميًا فى العراق. الديمقراطية هى الحل أيها السادة!.

صور المستقبل المصرى

لن تذهب إلى مكان يتجمع فيه جمع من المثقفين، أو ساحة يحضرها جماعة من رجال الفكر والسياسية، أو مناسبة يلتقى فيها من يلتصقون بالشأن العام بشكل أو بآخر، إلا وسوف تجد السؤال عن مستقبل مصر حاضرًا وملحًا وصريحًا فى معظم الأحوال هو: «احنا رايحين فين؟»، تلك هى المسألة التى تطرح بكل ما فيها من شك، وأحيانًا بما فيها من اتهامات عن الغموض فى حياتنا سواء كان مقصودًا أو غير مقصود. ويجب أن أعترف أننى كثيرًا ما شعرت بالمفاجأة -رغم التكرار- كلما جاء السؤال، وفى أحوال كثيرة لم يكن التفكير بحثًا عن إجابة، وإنما ذهب الفكر إلى ما وراء السؤال من إجابات يعرفها السائل. ورغم ذلك تظل قضية المستقبل المصرى على أصالتها الخاصة، ولا يمكن لمجتمع أن يتطور، ويبحث فى وسائل تطوره ويحسنها، ما لم يكن لديه صورة ما عن الدولة والمجتمع الذى يريد الوصول إليه، وصورة ما عن الحاضر وما يجرى فيه اقترابًا أو ابتعادًا عن الهدف. ولعل مشكلة السؤال الكامنة ليست معرفة الإجابة وإنما اختيار واحدة من الإجابات المطروحة على الساحة المصرية، ففى الحقيقة فإنه لا توجد لدينا صور واحدة عن المستقبل المصرى، وإنما مجموعة من الصور التى تختلط فيها الآمال والطموحات بالأحلام والكوابيس.

وقبل أن ندلف إلى قراءة فى هذه الصور، فربما يكون مفيدًا أن نطرح المنهج الذى سوف نتبعه، وهو فى الحقيقة ذات المنهج الذى نستخدمه فى مقالات هذه الصفحة أو فى غيرها. فلا توجد خشية هنا من التعليق أو إبداء الرأى فى مقالة أو آراء مكتوبة لكاتب أو لحزب أو جماعة، وفى هذه الحالة فإننا نلجأ إلى التخصيص وتحديد العنوان واسم صاحب الاتجاه بصراحة؛ وساعتها فإن واجبنا أن نحدد ما نرد عليه فى نصوص

ومقتطفات لا لبس فيها ولا التفاف. أما إذا كان ما نعرض له نموذجًا للتفكير فإننا فى هذه الحالة نلجأ كما يفعل الأكاديميون إلى ما يسمى النموذج المثالى أو النمط الصافى أو باللغة الإنجليزية Ideal Type وفى هذه الحالة يمكن الجمع بين أكثر من رأى وموقف. وعلى سبيل المثال فإننى عندما طرحت فى هذا المكان قضية «الأصولى» الذى يصبح «ديمقراطيًا» ويضرب الأمثلة من الدول الديمقراطية، ويتمسح بجدران الكونجرس ويقف على أبـواب قصر الإليزيه، ويستعير من تجارب أوكرانيا وموريتانيا، وعما إذا كان ذلك يعبر عن توجه أصيل نحو الديمقراطية؛ فقد كان «النموذج» الذى بنيته متعدد الأركان بما كان فيه من مقال لكاتب، ومواقف لقادة فى التيار الإسلامى عبروا عنها فى مقابلات صحفية وتلفزيونية، ومواقف لتيار جماعة الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب وفى الرد على بيان الحكومة. وفى هذا النموذج المطروح لم يكن هناك مهاترة تبحث عن مدى «التدجين» السياسى أو مدى الهوى الأمريكى أو الإيرانى، وإنما كانت هناك مناظرة حول أصالة الفكرة الديمقراطية لدى نموذج فكرى ذائع فى بلادنا وممتلئ بالتناقض السياسى والتهافت الفكرى وعاجز تمامًا عن مواجهة القضية فى قلبها وليس فى حواشيها وهوامشها. وفى النهاية فإن هذا المنهج هو ما نستخدمه سواء كان الموضوع متعلقًا بجماعة الإخوان المسلمين - المحظورة والمشروعة معا- أو الجماعة الليبرالية المصرية، أو الحزب الوطنى الديمقراطى، فلا نستثنى أحدًا ولا نستبعد من الوقوع فى دائرة التساؤل والمساءلة!.

مثل هذا المنهج سوف نتبعه فى البحث عن صور المستقبل المصرى، وهو منهج لا يضع القضية منذ البداية على كتف الحكومة أو الحزب الوطنى الديمقراطى، ولكنه يضعها كما يجب أن تكون على عاتق الجماعة السياسية والفكرية فى البلاد وبعضها واقع فى الحكم وبعضها مقيم فى المعارضة، وكما هو متوقع توجد جماعة حائرة بين الطرفين ولها رؤيتها الخاصة لمستقبل الدولة. فهى ذات الجماعة التى لا تكف عن طرح السؤال، ولكنها لا تريد تحمل مسئولية الإجابة، وهى المحملة بالشك وهى تبحث عن اليقين، وهى التى لا تكف بحثًا عن المستقبل بينما موضوعها فى الحقيقة هو الحاضر.

تعالوا فى البداية نبحث عن «نموذج» صورة المستقبل والطريق الموصل إليه لدى المعارضة السياسية فى مصر، وسوف نجد صورا متعددة للبلد التى نريدها، فدولة الإخوان «الإيمانية» تختلف عن دولة الناصريين «المناضلة»؛ وهذه وتلك بعيدة بُعد السماء السابعة عن الدولة «الديمقراطية» التى يريدها الوفديون وأعضاء حزب الغد؛ وبالتأكيد فإن هناك صورًا للمستقبل المصرى حسب عدد أعضاء حركة كفاية الذين يعدون بالمئات. وفى هذه الصور المختلفة سوف تجد أشباحًا هائمة لشخصيات فيها الخمينى والترابى وحسن البنا وأحيانًا أسامة بن لادن، وبارز فيها سعد زغلول ومصطفى النحاس وحتى نصل إلى جمال عبد الناصر وصدام حسين وميشيل عفلق.

ولكن هذه الصور المتعددة، والمتنافسة فى أحيان والمتناقضة فى أحيان أكثر، سرعان ما تختفى ولا يبقى منها إلا رؤية للحاضر لا تعرف أبدًا كيف سوف ينجلى عنها الوصول إلى الهدف المطلوب والصورة المزعومة. فرغم المنافسة والتناقض سوف تجد مجموعة من التعبيرات الذائعة التى يتفق عليها الجميع فى الصحافة ومجلس الشعب والفضائيات التلفزيونية، فهناك «أزمة» فى البلاد، وحالة من «الاحتقان»، واتجاه نحو «الاستقطاب»، وتصاعد فى «العنف»، وباختصار اتجاه نحو كارثة من نوع أو آخر. وقد بلغت هذه التصورات حول المستقبل القريب لمصر من القوة حتى باتت هى اللغة المستخدمة فى الفضائيات العربية، بل إن بعضًا من الصحفيين والمراقبين الدوليين بات يستخدمها باعتبارها المعبر عن الأحوال المصرية.

المدهش فى الموضوع أنه فى الوقت الذى يسود هذا التصور وبزخم كبير داخل المعارضة المصرية فإن أعداد السائحين تتدفق على مصر كما لم يحدث فى تاريخها من قبل حتى وصلت لأكثر من ثمانية ملايين نسمة؛ وفى العام الماضى وحده أقبل على مصر من الاستثمارات الأجنبية يفوق ما ما جاءها خلال عقد التسعينيات كله؛ وخلال العامين الأخيرين فإن هناك تصويتًا بالثقة من قبل المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية فى الأحوال المصرية. فهل بلغ «العبط» بكل هؤلاء مبلغًا يجعلهم لا يعرفون الأحوال المصرية على حقيقتها، فلم يعرف من قبل أن السائحين والمستثمرين

والمؤسسات الدولية كانت بمثل هذا الجهل فعندما جرت «أزمة» مظاهرات الخبز خلال السبعينيات، و«أزمة» الأمن المركزى خلال الثمانينيات، و«أزمة» الإرهاب خلال التسعينيات كان كل هؤلاء يولون الأدبار ويتركون مصر وحدها لمواجهة «الأزمة». أم أن المسألة هى أن تعبير «الأزمة» و«الاحتقان» و«الانفجار» لا ينطبق على الأوضاع الراهنة وأن هناك أمرًا آخر لا يريد أحد تعريفه أو التعرف عليه لأن مصر أكبر وأعقد من ذلك النوع من التوصيفات الجاهزة.

هذه التوصيفات - على أية حال- تقوم على مجموعة من الادعاءات الجاهزة: أولها أن مصر كانت دولة ديمقراطية طوال تاريخها حتى جاءها العصر الحالى على مدى الربع قرن الأخير ففصل لها نظامًا خاصًا مستبدًا. وثانيها أن مصر كانت دولة غنية غارقة فى غناها ومواردها الفائضة حتى جاءها النظام السياسى المعاصر فأحال غناها فقرًا وقوتها ضعفًا. وثالثها أن مصر كان لها دومًا دور إقليمى نافذ ومؤثر حتى وصلت إلى وقتنا هذا فشحب دورها وتراجعت مكانتها. وبالطبع فإن أيًا من هذه الادعاءات الثلاث ليس لها أساس من الصحة، فعلى مدى أكثر من خمسة آلاف عام من التاريخ المصرى المكتوب لم تعرف مصر الديمقراطية، ولا عرفت تقاليدها، ولا ذاعت فلسفتها بين مفكريها؛ وحتى بالنسبة لما عرف بالفترة الليبرالية فى التاريخ المصرى - 1923 حتى 1952 - فإن مصر لم تعرف انتخابات نزيهة إلا فى سبع سنوات منها، وباستثناء انتخابات عام 1950 فإن أقلية من الشعب المصرى كانت هى التى تشارك فى الانتخابات، وفى وسط هذه الفترة برزت أكثر التيارات المصرية فاشية، ومن رحمها خرج نظام يوليو الذى لم يصل إلى «الديمقراطية السليمة» أو غير السليمة قط.

وفى الغالبية الساحقة من التاريخ المصرى كانت الدولة المصرية دولة فقيرة، وعلى مدى أكثر من ثلاثة آلاف عام منذ منتصف الألفية الثالثة من التاريخ المصرى كانت مصر تعانى من الفقر الذى جعل عدد سكانها يتآكل من قرابة عشرة ملايين نسمة حتى وصلت مع مطلع القرن التاسع عشر إلى مليونين ونصف من الفقراء والمعدمين. وكان الطلب الأساسى للساسة والمفكرين المصريين فى الأيام «السعيدة»

السابقة على ثورة يوليو «المجيدة» هى القضاء على «الفقر والجهل والمرض»، وكان الهدف الأسمى للمرشحين للمجالس النيابية هو القضاء على «الحفاء». أما بعد الثورة وحتى وفاة عبد الناصر فقد كانت الغالبية الساحقة من المصريين لا يزالون من الفقراء وغير المتعلمين، بل إن واحداً من مآسى الثورة كانت وجود 4 ملايين من عمال التراحيل الذين كانوا يعيشون فى ظروف أقل من إنسانية. ولا يختلف الأمر كثيراً عند الحديث عن «دور مصر الإقليمى»، فلم يكن هذا الدور قدرا لمصر على مدى ثلاثة آلاف عام من الفقر والغزو الأجنبى على اختلاف أشكاله ومنابعه.

وهكذا فإن الحديث عن «الأزمـة» و«الاحتقان» وانتظار الكارثة القادمة يستند إلى ادعاءات غير منضبطة وتحتاج إلى كثير من المناقشة. ولكن - عزيزى القارئ- إذا شعرت بنوع من العجب عند النظر لصورة المستقبل لدى المعارضة المصرية، فانتظر حتى تتعجب أكثر عندما تنظر فى صورة المستقبل لدى الحزب الوطنى الديمقراطى!.

مجتمعات للفتوى وأخرى للتشريع!

تنقسم المجتمعات إلى نوعين: واحد منها يقوم فيه الناس بالتداول والتفاوض فيما بينهم حول إقامة المشترك بينهم من مصالح مادية ومعنوية؛ وهى عملية مستمرة تتم فيها المراجعة دومًا فإذا ما اختل توازن أو قلت مصلحة أو انفلت عيار وضع الجمع سياسات وتشريعات جديدة تصحح المسار وتقوم المعوج وتوفر الطمأنينة والسعادة ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا. والثانية الأخرى رسم طريقها قبل أن يقوم المجتمع، وتحددت أقدارها قبل اجتماع الجمع فى كتب مقدسة تصير مهمة السياسة فيها هى التفسير لما غمض من شرع والفتوى فى المكتوب بحثًا عن الأصول والنوايا. وما بين هذه النوعية من المجتمعات أو تلك يجرى الاختلاف فى عالمنا العربى، ولا يوجد ما يصدق عليه الحالة قدر مصر المحروسة حيث يقع بين مجتمع التشريع ومجتمع الفتوى شعرة تشتد وترتخى، ولا يعلم أحد متى تنقطع، أو أن صبر المصريين فيه ما يكفى لشد وجذب إلى ما لا نهاية.

وقبل أسابيع كانت القاهرة واقعة تحت تأثير معركة التعديلات الدستورية التى قيل فى مادتها الأولى إن شرط «المواطنة» سوف يعطى الجميع على قدم المساواة حقًا فى التشريع والامتثال للقانون، وقيل أيضًا إن السلطة التشريعية سوف تحصل على مزيد من السلطات يقع فى مقدمتها مراقبة الموازنة العامة فى تفاصيلها وليس كلياتها. واختلف الناس واتفقوا وخرجوا ساخطين وراضين، ولكن المسألة كلها من أولها لآخرها كان حول إصلاح عملية «التشريع» فى الدولة وجعلها أكثر ديمقراطية. ولكن الأيام الأخيرة شهدت موجة أخرى من السياسة تختلف عما سبق، وكانت بدايتها ذلك الظهور السياسى الأول للمفرج عنهم من الجماعة الإسلامية بعد «المراجعة» الفكرية والمذهبية حينما شاركوا فى ندوة أقامتها واحدة

من جمعيات المجتمع المدنى. ومن بين الأفكار التى طرحتها الجماعة كانت فكرتها عن «الديمقراطية»، فهى ليست نظامًا سياسيًا يقوم على تداول البشر فى شئونهم العامة والمشتركة مع الحفاظ على نطاق الإنسان الخاص وحقوقه الأساسية فى الحياة والحرية، وإنما هى رقابة الناس على قيام الحاكم بتطبيق الشرع- «الإسلامى» بالطبع. هنا فإن الجماعة الإسلامية لديها صور نقية لما هو الشرع، وكيف يتلاءم مع شئون الحياة تطبيقًا للحدود والعهود، وهى التى عليها سوف يقع عبء التأكد أن الحاكم يقوم على تطبيق ما هو من صحيح الدين بالضرورة والذى يمثل خطًا فاصلًا بين الجماعة الذاهبة إلى جهنم لأنها لا تطبق الشرع، والجماعة الناجية من النار لأنها تطبقه. هنا لا وجود للسياسة، ولا لتدافع المصالح، ولا حتى لتعبيرات الهوى والمقصد، وإنما هنا السياسة عملية للإفتاء يكون فيها الحلال بين والحرام بين، ولا مجال لخلط ولا لمناطق رمادية ولا لناس أعلم بشئون دنياهم.

ولم يمض وقت طويل حتى خرج الإخوان المسلمون ببرنامجهم فى انتخابات مجلس الشورى والتى وضعوا فيها شعارهم أن «الإسلام هو الحل»، وفى مجتمعات التشريع فإن مثل هذا القول سوف يرد على التساؤل إذا كان الإسلام هو الحل فما فائدة التشريع والفصل المتوازن بين السلطات والانتخابات العامة والمجالس التشريعية. ولكن برنامج الجماعة حسم الموضوع عندما قال إن «المنهج الإسلامى» «يملك شريعة تمثل منهاجا للبناء والتأسيس والتقدم والنهضة والإصلاح يحدد فيها الحلال والحرام فى التشريعات والمعاملات والأقوال والأفعال، كل ذلك يربط السياسة بالأخلاق، فيجعل الغايات نبيلة مشروعة ويلزم أن تكون الوسائل أيضًا نبيلة». و«هذه الشريعة تحدد التكاليف بين الفردى والجماعى والاجتماعى تمثل كمالًا للشخص ونظامًا للملك وسياجًا للجماعة وسلطة تقيم حدود الله».

مثل ذلك الكمال يستحيل وجوده فى مجتمعات التشريع التى قامت من الأصل لاستكمال نقص الإنسان فى الحكمة بتكامل الجماعة وحصافتها، ولكنه جائز تمامًا فى مجتمعات الفتوى رغم أنه من الناحية العملية لا يمكن الجزم بأن تفاصيل البرنامج الإخوانى تحقق هذا القدر من النزاهة الإلهية. فإذا كان البرنامج يقوم على مرجعية

مشتقة من القرآن والسنة، ومن التاريخ الإسلامى كله حيث جرى تطبيق هذه المرجعية، فإنه لا يوجد دليل واحد على أن ما قدمه الإخوان من مقترحات وسياسات هو «إسلامى» فعلا. فمن يقرأ البرنامج بدقة سوف يجده تعبيرًا عن دولة ناصرية اشتراكية تقوم على التوسع فى دور الدولة، ولا تثق كثيرًا فى المبادرة الفردية، وكلاهما لا يتفق الفقهاء على أنه الصورة «الإسلامية» للدولة نصًا أو تاريخًا. فلا النص الإسلامى قال بهذا الحجم من القطاع العام والبيروقراطية الحكومية، ولا التاريخ الإسلامى - خاصة فى فترات الازدهار- قال منذ الخلفاء الراشدين وحتى الخلافة العثمانية بذلك الاحتكار للسلطة. والأهم من هذا وذاك أن مصر خرجت توًا من هذه الحالة من الدول، وسبقتها عشرات الدول الأخرى التى أدركت فساد مثل هذه النوعية من النظم الاقتصادية وعجزها عن تحقيق التقدم والتنمية «المتسارعة والمستدامة».

ولكن - وللحق- أن المسألة فى القاهرة قد باتت أعمق مما تقول به الجماعة الإسلامية أو جماعة الإخوان المسلمين، فثقافة «الفتوى» باتت هى الغذاء اليومى للجميع فى الحكومة والمعارضة وحتى مجلس الشعب الذى أعيته الحيل فى تأكيد صحة الفتاوى الخاصة بقانون نقل الأعضاء حيث اختلف أصحاب الفتوى على ما هو من صحيح الدين بالضرورة. وقد انشغلت الصحافة المصرية والرأى العام المصرى بالفتوى التى قال بها الدكتور عزت عطية-رئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر- عن «رضاع الكبير» والتى استند فيها إلى الأئمة ابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم، والشوكانى، والتى تقول بجواز قيام المرأة الموظفة أو العاملة بإرضاع زميلها حتى يمكنهما «الخلوة فى مقر العمل». وبغض النظر عن تراجع الرجل فى فتواه، فإن مثل هذه المراجع هى التى يعود لها الدارسون وغيرهم من غير الدارسين، وعلى أى الأحوال فإن هذه القصة لم يتراجع وهجها حتى حل محلها ما جاء فى كتاب للدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية والذى جاء فيه أن صحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم- كانوا يشربون بوله واستند فيها إلى ابن حجر العسقلانى والبيهقى والدارقطنى والهيثمى، وهؤلاء لا بد أن لهم باعًا طويلًا فى

الشرح والتفسير وفقه الحديث والسيرة. ومرة أخرى انشغل الرأى العام بقصة تبدو غير مستساغة وخارجة عن السياق الدينى، ولكنها فى النهاية تجعل الفتوى جزءًا أساسيًا ليس فقط من ثقافة السياسة وإنما أيضًا من ثقافة المجتمع. وبات على المصريين أن يتخيروا ماذا يفعلون بأجساد بناتهم عندما يقول لهم مفتى الديار أن ختان الإناث «مكرمة» فى الفقه أحيانًا، وواجبًا عند الشافعية أحيانًا أخرى، وتابعًا لمناخ البلد من ناحية ثالثة، أما فى العموم - حسب رأى المفتى- فهو مشروع.

وقبل ذلك وبعد ذلك فإن ما هو أكثر حيث يتقدم مجتمع الفتوى كل يوم خطوة، وبالطبع فإن هناك كثرة ممن يريدون استبعاد الحديث عن رضاع الرجال وبول الرسول - صلى الله عليه وسلم- وختان الإناث، وإنكار ما قيل فيه؛ ولكن المشكلة هى أنه فى مجتمعات التشريع فإنه لا ينبغى أبدًا استبعاد فكرة، أو إنكار حرية البحث العلمى وإبداء الرأى على المفتى أو رئيس قسم الحديث فى جامعة الأزهر. فماذا تفعل أمتنا فى هذه المعضلة التى لا يبدو لها حل؟!!.

هكذا ستكون الدولة الدينية!

الذين انتقدوا ما نسب إلى فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر حول جلد الصحفيين المتهمين بنشر الشائعات ركزوا على حجة واحدة وهى مدى اقتراب عالم الدين من السلطة السياسية ومجاراته لها؛ ولو كان شيخنا قد أفتى بأنه ينبغى جلد القائمين على الدولة أو صلبهم استنادًا إلى نصوص فقهية لحصل على قدر غير قليل من التصفيق. وما حدث أن أحدًا لم يهتم بالتداخل الشديد الذى جرى بين الدين والسياسة خلال العقود القليلة السابقة حتى بات المجتمع والدولة والمؤسسات المختلفة يطلبون الفتوى من أهل الفتوى فى القضايا الدنيوية المختلفة التى هى من صميم عمل البشر فى دولة مدنية. ولا أحد اهتم كثيرًا بشكل العقوبة التى نسبت إلى الإمام والتى تقوم على العقاب البدنى الشديد، وهى نوعية من العقوبات توصلت الأمم المتمدنة بعد قرون من التطور إلى تحريمها وإدانة ممارستها لأن تطبيقها كان جزءًا من زمانها وليس زماننا.

وبصراحة كاملة فإن القضية أكبر بكثير من تصريح قيل أو كلمة أذيعت، فالسؤال الذى ينبغى لكل المفكرين والكتاب فى مصر أن يتصدوا له هو عما إذا كنا نريد دولة دينية فى مصر يسيطر عليها رجال الدين، والفكر الدينى، والتاريخ الدينى، أم أننا نريد دولة مدنية يتداول فيها البشر فى شئون دنياهم. والحقيقة أننى لم أفهم أبدًا سر هذا الاستنكار لكلمات شيخ الأزهر- وهو استنكار بالمناسبة مشروع لو كان دعوة لعدم خلط الدين بالسياسة- بينما لم يجر استنكار لما جاء فى برنامج الإخوان المسلمين حول نفس القضية. فما جرى حتى الآن من نقد بالنسبة للبرنامج هو التركيز على لجنة كبار العلماء المقترحة والمنتخبة من رجال الدين لكى يكون لها السلطة العليا فوق المجلس التشريعى ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى الأمور القطعية ثابتة الدلالة- وهذه لم يحددها البرنامج، ولا طرح الفارق ما بين

ما هو قطعي وما هو نسبي، وما بين ما هو ثابت الدلالة وما هو مشكوك حاشا لله في دلالته- ولكن أحدًا لم يتطرق لكافة القضايا الأخرى المتعلقة بالدولة الدينية التي يقترحها الإخوان ومنها ما يسمونه «النظرية الإسلامية في مكافحة الجرائم» (ص 92-97) وهي نظرية تقوم من أولها إلى آخرها على تطبيق الحدود القائمة على العقوبات البدنية، والتي لا أعرف عما إذا كانت من الأمور القطعية ثابتة الدلالة أم أنها من الأمور التي يكون فيها قول للمجلس التشريعي المنتخب!.

فما جاء في البرنامج يتأرجح ما بين الميل للبحث عن مخرج من هذه العقوبات وتطبيقها من جانب آخر؛ فهو يقول على سبيل الحكمة «أنه كلما اشتدت العقوبة اشتدت إجراءات إثباتها مما يتيح الفرصة للمتهم للإفلات من العقاب»، كما يستشهد البرنامج بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم- كان يلتمس أبسط الأعذار لعدم تطبيق العقوبة حتى إنها لم تطبق كثيرا. ولكن المعضلة هنا أن المجتمعات الحديثة لا تريد لمجرم أن يفلت من العقوبة لأن ذلك جزء من النظام العام والحفاظ عليه وعلى أمنه، ولا يحل هذه المشكلة التركيز على التوعية وزيادة الوازع الديني لأن ذلك هو ما يجري حاليا بل إنه يجري في جميع المجتمعات من حيث تقوية الأخلاق ورفض الجريمة. ولكن الجريمة في النهاية تقع، كما يقر البرنامج، ولذلك يصل فورًا إلى أن تكون «الشريعة الإسلامية وحدودها (التي كان يبحث لها عن أعذار وصعوبات في السابق لعدم تطبيقها) هي المصدر الرئيسي لإصدار التشريعات» (ص 95).

ومن المدهش أن برنامج الإخوان استند في حججه إلى التاريخ الذي كان خير شاهد على أن تطبيق الحدود-التي لم تطبق كثيرًا كما قال أيضًا- جعل الدولة الإسلامية أقل الدول في عدد الجرائم(ص94). ولا أعرف شخصيًا متى كانت الدولة الإسلامية، أو أي من دول العالم في وقتها، كان لديها إحصاءات عن الجريمة. كما لا أعرف ما هي الدراسات الشرقية أو الغربية التي استند إليها البرنامج في التدليل على أن تطبيق الحدود سوف يحل مشكلة الجريمة في بلادنا (ص94)؛ ولكنني أعرف أن هذه سوف تكون طبيعة الدولة الدينية عند قيامها حيث يكون ضرب السياط هو أول المقدمات وليس نهاياتها، ولمن لا يعرف فعليه مراجعة التجربة في أفغانستان والسودان.

ثانيًا: السياسة

تقرير عن الانتخابات المصرية

انتهت الجولة الأولى فى الانتخابات التشريعية المصرية التى تم إجراؤها يوم التاسع من نوفمبر 2005، كما جرت انتخابات الإعادة فى الخامس عشر من الشهر نفسه. ولو أن هذه الانتخابات جرت خلال العام الماضى 2004، أو خلال الأعوام السابقة، لما كان الأمر يستحق التعليق لأن النظام السياسى المصرى، فيما عدا تحسينات طفيفة طرأت عليه خلال ربع القرن الماضى، كان محافظًا على سماته الأساسية من حيث القوانين الأساسية التى يعتمد عليها، ومن حيث الهيمنة الكاملة للحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم، وشكوى دائمة من قبل بقية أحزاب المعارضة المصرية من القهر الذى تتعرض له، والذى تلقيه بكامله على عاتق حزب الحكومة. ولكن الانتخابات التشريعية كانت مختلفة هذه المرة نتيجة تغير المناخ الخارجى، والبيئة الداخلية التى تجرى فى ظلها، فضلًا عن تصاعد التوقعات الديمقراطية بسبب التفاعل الذى جرى بين الداخل والخارج المصرى.

فمن ناحية لم يحدث فى التاريخ المعاصر أن أصبحت الديمقراطية كنظام سياسى بمثل الأهمية التى أصبحت عليها بعد التغيرات التى جرت على النظام الدولى، نتيجة سقوط الاتحاد السوفياتى وانتهاء الحرب الباردة، ولا يقل عن ذلك أهمية ذلك الزلزال الذى جرى فى العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 التى أعقبها مطالبة المجتمع الدولى كله للعالم الإسلامى، والعالم العربى خاصة بضرورة التحول نحو الديمقراطية. وعلى عكس ما هو ذائع بأن الولايات المتحدة كانت هى وحدها عبر مبادرات مختلفة المصرة على ضرورة هذا التحول بالحق والباطل معًا، فإن الغالبية الساحقة من الدول الديمقراطية الصناعية، ومعها الغالبية الساحقة من المنظمات الدولية المعبرة عن المجتمع الدولى

راحت تطالب ـ بطرق مختلفة ـ بضرورة التغيير فى عالم ظل على حاله لعقود طويلة منذ الاستقلال.

ولم تكن المطالبة دومًا بريئة، ولكنها فى كل الأحوال خلقت واقعًا من الصعب تجاهله، خاصة أن الدول العربية كما جرى العهد بها لم تعد صالحة للتعامل مع ضرورات العصر، وفى بعض الأحيان كان طغيانها مخجلا. فما بدا وكأنه الصورة المثلى للدولة والقائمة على المركزية، والتكامل والاندماج العضوى، والتدخل المستمر فى السوق السياسية والاقتصادية أسفر فى النهاية ليس فقط عن حالات سافرة من الطغيان، وإنما أيضًا أسفر عن حالات مرضية من الجمود. وكان نتيجة ذلك نوبات متفاوتة من التغيير حاولت فيها كل دولة أن تتعامل مع ظروفها الذاتية الخاصة التى تنوعت بين دولة عربية وأخرى. وكان نصيب مصر من ذلك هو التحرك من خلال المؤسسات القائمة بالفعل وليس من خلال خلق مؤسسات جديدة أو الثورة على المؤسسات القائمة. وهكذا كانت البداية ممثلة فى المطالبة بتعديل المادة 76 من الدستور المصرى والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، وبعد إجراء التعديل جرى إصدار سلسلة من القوانين والإجراءات المكملة لها، وبناء عليها تمت الانتخابات الرئاسية بطريقة تنافسية فى شهر سبتمبر الماضى، وبعدها دخلت عملية التغيير إلى الانتخابات التشريعية.

والحقيقة أن هذه الانتخابات لم تكمن أهميتها فى استجابتها للظروف الخارجية والداخلية المحيطة بمصر، أو فى أنها أول انتخابات لا تشهد تدخلا أمنيًا مباشرًا، أو فى أنها أول انتخابات يشرف عليها القضاء بشكل كامل، أو فى أنها أول انتخابات جرت مراقبتها من خلال الجماعات المدنية المصرية، أو فى أنها أول انتخابات تجرى من خلال صناديق شفافة؛ ولكن أيضًا فى تعبيرها عن قائمة الأعمال السياسية المصرية التى باتت تشمل إعادة النظر فى الدستور المصرى أى فى أسس النظام السياسى المصرى كله. وكان ذلك فى حد ذاته يمثل نقلة كيفية فى التفكير السياسى المصرى انتقل فيه من التغيير لجزئيات صغيرة إلى شمولية التغيير الذى يعاد فيه صياغة التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتقييد سلطات رئيس

الجمهورية، وإعادة توزيع السلطات بين مركز الحكم فى القاهرة وأطرافه فى الأقاليم، والبحث عن طرق جديدة للانتخابات تكفل تمثيلا أفضل للأحزاب السياسية والمرأة والأقليات.

ولكن مثل هذه العملية فى الواقع لا تحدث كما هو مقدر لها نتيجة أن الواقع لم يتمّ تشكيله وفقًا لتصور فكرى بعينه، وإنما من خلال تاريخ طويل من الممارسة. ولعل العقبة الأولى أمام التغيير كمنت فى ضعف الثقة فى العملية السياسية ذاتها، وبعد تاريخ طويل من الاغتراب عن المشاركة، لم يكن هناك ما يكفى من الإغراء لكى يغير الشعب المصرى من سلوكياته. وخلال معركة الانتخابات الرئاسية شارك 23% فقط ممن لهم حق التصويت فى الانتخابات، أما الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية الحالية فلم يشارك فيها إلا 24% ممن لهم حق التصويت، وهى نسبة لا تختلف كثيرًا عن النسبة التى شاركت فى الانتخابات النيابية عام 2000. ومعنى ذلك أن عملية التغيير قد فقدت أهم عناصرها وهو الشعب الذى هو مصدر السلطات من ناحية، وهو المقرر للسياسات العامة من خلال اختياره بين المرشحين ومبادئهم وأفكارهم.

ومما عقَّد المسألة، وربما كان ذلك هو العقبة الثانية، أن الأحزاب والحركات السياسية المطالبة بالديمقراطية وتغيير الدستور لكى يوائم النظام السياسى الديمقراطى كانت أكبر الخاسرين فى اليوم الأول للانتخابات. وبالتأكيد فإن هذه الأحزاب، والحركات السياسية، فى اليمين واليسار لم تدرك حجم رأس المال السياسى المتاح لملايين من الناس فشل الحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتذابهم، وكانوا فى حاجة ماسة لمن يجتذبهم بقوة الشعار، وقدرة القيادة، وتقديم البديل الذى يلتف حوله الناس كما حدث فى مجتمعات أخرى. وببساطة، وسواء كنت فى حركة كفاية أو فى حزب الوفد، داخل حزب التجمع الوحدوى الديمقراطى أو فى الحزب الناصرى، أو فى حزب الكرامة تحت التأسيس أو فى حزب الغد بعد التأسيس، فقد تفرغ الجميع للطم الخدود وضرب الصدور ولوم الحزب الوطنى، لأنه لم يبذل جهدًا كافيًا لإدخالهم إلى مجلس الشعب من خلال العمل على هزيمة مرشحيه! وكما هى العادة فإن من

تابع المعركة الانتخابية وجد أن عددًا غير قليل من قيادات المعارضة قد تفرغ تمامًا للقاءات الصحافية، وإلقاء التصريحات فى الفضائيات التلفزيونية العربية والمصرية تاركة جماهيرها بدون قيادة.

والحقيقة أن كثيرًا من المنظمات المدنية قد أشارت إلى وجود عدد ملموس من التجاوزات التى قام بها الحزب الوطنى، ولكن هذه التقارير أيضًا أشارت إلى أن هذه التجاوزات لم يكن لها طبيعة منتظمة أو تعبر عن سياسة متعمدة. وربما كانت النتائج ذاتها فى الجولة الأولى تشير إلى محدودية هذه التجاوزات، حيث لم يحصل الحزب الوطنى الديمقراطى إلا على 28 مقعدًا من 164 مقعدًا، وكان عليه أن يدخل فى معركة للإعادة فى أغلبية المقاعد التالية. وكان الأهم من نتائج الحزب الوطنى الديمقراطى ما جاء فى نتائج حركة «الإخوان المسلمون» - المحظورة قانونيًا والمشروعة سياسيًا! - والتى نجحت فى اقتناص خمسة مقاعد، والدخول فى معركة الإعادة فى 42 مقعدًا، وهى نتيجة تدل على قدرة تنظيم خرج عدد من قادته من السجن قبل الانتخابات بفترة محدودة، فى استغلال رأس المال السياسى المتاح فى المجتمع لصالح أهدافه وبرامجه، وهو ما فشلت فيه الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى!

تقرير آخر عن الانتخابات المصرية!

انتهت الانتخابات المصرية كما تنتهى كلُّ الأمور فى السياسة وغير السياسة، وفى كل مرة فإن السؤال القائم دومًا هو، ثم ماذا بعد ذلك؟ وهل يوجد فيما جرى ما يدعو إلى التفاؤل أو أن المسألة برمتها تدعو إلى اليأس والقنوط؟ والحقيقة أنه كان بوسع المتفائل أن يجد فى المشهد الراهن فى السياسة المصرية ما يدعوه إلى الحماس بأن ما بدأ فى 26 من فبراير 2005 بطلب الرئيس حسنى مبارك من مجلسى الشعب والشورى تعديل المادة 76 من الدستور، كان بداية لرحلة طويلة من التغييرات الدستورية والقانونية التى أتاحت تنافسًا لم يكن موجودًا، ومشاركة لم تكن متاحة، وفتحت الباب مع نهاية المعركة الانتخابية النيابية لعملية إصلاح دستورية أكثر عمقًا من كل ما سبق. بمعنى آخر، فإننا كنا إزاء نقطة على الطريق لها ما قبلها، ولها ما بعدها، ولا ينبغى الحكم عليها فى هذه الحالة المبكرة من المسيرة!

وبشكل ما، فإن المتفائل سوف يجد ما انتهت إليه الأمور مشجعًا للغاية، لما سوف يأتى بعد ذلك من إصلاح، فقد كان الفوز الخامس للرئيس المصرى ضمانة لاستمرارية تشرف عليها شخصية ناضجة، عاصرت التحولات العظمى للسياسة المصرية، وقادرة بما تتمتع به من ثقل تاريخى أن تأخذ السفينة المصرية حتى ميناء آمن. كما أن عملية التحجيم التى تعرض لها الحزب الوطنى الديمقراطى من خلال الأصوات الفعلية التى حصل عليها، والزيادة التى جرت للمعارضين فى مجلس الشعب، وحالة الفحص الكبرى الجارية داخل المجتمع المصرى من خلال تمدد إعلامى لم يتيسر من قبل، كل ذلك يخلق حالة توازنية جديدة، لا تملك فيها السلطة القدرة على الاعتراض، كما لا تملك الحق فى ممارسة الجمود الذى كان آفتها خلال السنوات القليلة الماضية.

ولكن المتشائم لن يقل أبدًا حماسًا فى التعامل مع الأحداث، وهو يشير إلى أن أوراق اللعبة السياسية تفرقت وتجمعت، وأعيد ترتيبها بكافة الطرق من تعديلات دستورية وانتخابات تشريعية وغارات إعلامية استمرت طوال الليل والنهار، ولكنها انتهت تمامًا كما بدأت. فالرئيس لا يزال رئيسًا فى موقعه، والوجوه الرئيسية لا تزال جالسة على كراسيها، وتوازن القوى فى مجلس الشعب بقى على حاله، حيث تستطيع السلطة المصرية تمرير القوانين بأغلبية الثلثين، التى ترغب فى تمريرها بنفس الطريقة التى كان عليها الحال فى الماضى، وأدت إلى تمرير التعديل الدستورى للمادة 76 بالطريقة التى تم بها. وإذا كان هناك من تغيير جرى فقد كان فى الممارسة نفسها، التى أدت إلى طوفان من العنف، والابتزاز السياسى، والبلطجة، وضياع هيبة الدولة، وانقسام القضاء، واختفاء أبسط درجات الحياد الإعلامى والسياسى من ساحات الصحف والتلفزيون. وإذا كان كل ما جرى قد جرى تحت أعين الكافة، فما هو الخير من تعديلات دستورية وقانونية مقبلة، خاصة بعد أن قررت الأغلبية الساحقة من المواطنين البقاء بعيدًا عن حالة من حالات الحروب؟!

ولكن بعيدًا عن حالتى التفاؤل والتشاؤم، وكلاهما حالة متطرفة من التوجهات والسلوكيات، فإن الديناميات المؤثرة فى السياسة المصرية تبدو بالفعل مبشرة بقدر ما هى منذرة. فالبيروقراطى المصرى الشهير قاد عملية منضبطة للتغيير لم يكن أبدًا مرحبًا بها منذ البداية، ونجح وسط حملة دعائية واسعة أن يوحى بتغيير تنافسى فى الانتخابات الرئاسية، وجرت عملية التفصيل القانونى بالطريقة التى تمت بها بحيث جعلت المادة 76 من المواد العجيبة بين دساتير العالم المتحضر بالطبع. وبعد ذلك استخدم القانون واقترب منه وابتعد حسب تغير الفصول فى الجولات الانتخابية، وعندما حمى الوطيس تمامًا مع الجولة الثالثة أسفر الاتحاد الاشتراكى العربى عن أنيابه الوطنية، ولم يعد أمام الديمقراطية متسع كبير. وببساطة كان البيروقراطى حانقًا؛ لأن قواعد اللعبة الانتخابية كادت تتغير بفعل النجاح النسبى لمعارضة الإخوان المسلمين، واندفعت الشكوك والهواجس لكى تبدد سماوات «أزهى عصور الديمقراطية» التى طالما رفع شعارها الأمين العام للحزب الوطنى. وعندما انتهت

اللعبة الانتخابية لم يصل إلى إدراك الحزب أن الأمر ليس لعبة على الإطلاق، وأن الجمهور لم يعد جاهزًا لتلقى نفس العرض والرواية حتى لو تغير الإخراج تمامًا.

ولكن الثيوقراطى المصرى كان يشعر بنشوة بالغة من البداية إلى النهاية، فبينما كان يبحث عن ثغرة تتيح له مجرد التواجد على سطح الحياة السياسية، إذ الأبواب تفتح على مصاريعها، ويجد نفسه وقد حصل على عدد من المقاعد لم يكن يحلم بها. وكان أبرز نجاحات الثيوقراطى أنه قام بإعادة تعريف الحياة السياسية من جديد؛ فلم تكن المعركة الانتخابية بين اليمين واليسار، ولم تكن بين أنصار السلام وجماعات الحرب، ولا كانت المعركة بين من يريد تدخل الدولة فى الاقتصاد ومن يريد إبعادها عنها، وإنما أصبحت المعركة حول الإخوان المسلمين ونصيبهم ونفوذهم فى السياسة المصرية قبل أن تجف أحبار الجولة الأولى للانتخابات. وبشكل ما بدت جماعة الإخوان «المحظورة» فى مصر أشبه بطائر العنقاء الأسطورى الذى ينهض من الرماد، معلنًا زوال عهد وظهور عهد جديد؛ فلم يعد بمقدور أحد، حتى الحزب الوطنى الديمقراطى أن يفرض مواقفه على الأحزاب الأخرى، وهى فى يدها ليس فقط حقوق المساءلة، وإنما القدرة على الانسحاب والاستقالة الجماعية، وخلق أزمة سياسية ودستورية تضغط على حلوق الجميع. وفوق ذلك كله، فإن جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة» سوف تفرض على الجميع فى المجلس النيابى الحضور والمشاركة، وهى مهمة ثقيلة على الحزب الوطنى الذى فضل أعضاؤه كثيرًا إبقاء المقاعد فارغة!

وربما كان أكثر النماذج السياسية حيرة وإحباطًا ذلك الديمقراطى الذى ظن أن فكرة الديمقراطية قد صارت هى المرجعية السياسية الأساسية فى البلاد. وبعد عقود من اعتبار «المشاركة» و«الانتخابات» و«تداول السلطة»، والدعوة إلى انتخابات حرة نوعًا من التشبه بالمجتمعات الغربية المنافقة التى تحكمها «البورجوازية»، والتى يبعد تراثها عن تراثنا بُعْد السماء السابعة، فإن ارتقاء الفكرة الديمقراطية إلى مرحلة التطبيق فى مصر من خلال الانتخابات الرئاسية والنيابية كان اعترافًا لما للفكرة من حيوية وقدرة. وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة، فقد بدا أن رياح

الديمقراطية قد وصلت أخيراً إلى بر مصر تعصف بسكون النيل وهو فى طريقه المعتاد الذى لا يتغير من المنبع إلى المصب. ولم يكن ذلك هو ما حيَّر الديمقراطى، وإنما كان ما حيَّره أن أصحاب الفكرة الديمقراطية تساقطوا الواحد بعد الآخر، ولم يخسر الديمقراطيون فى أحزاب المعارضة فقط، بل خسر معهم الديمقراطيون داخل الحزب الوطنى نفسه. وهكذا أصبحت المفارقة جلية أكثر من أى وقت مضى، فقد نجحت الفكرة الديمقراطية، ولكن أنصارها رسبوا فى الامتحان، وأفضت العملية كلها بنفسها إلى حالة يرتفع فيها صوت الثيوقراطى والبيروقراطى لأسباب مختلفة. ومن يعرف التاريخ فلن يجد فى ذلك حالة غريبة أو استثنائية، فقد ظهر البيروقراطى والثيوقراطى من قلب الديمقراطية وحدهما فى الساحة تقريباً، بينما بقى الديمقراطى يلعن الديمقراطية التى جاءت فى غير موعدها حيث بقى الجمهور الحقيقى مراقباً ما سوف تفضى إليه أحداث الزمن!

ليس بالطوارئ وحدها تحمى البلاد!

اختلفت مع الظن أن قانون الطوارئ يحمى البلاد من الإرهاب فى الأحوال التى نعايشها الآن حيث لا تختلف المعدلات الإرهابية عن المعدلات الأخرى التى تواجهها دول أخرى، بل إن هناك بعضًا من شواهد على أن تطبيق القانون الاستثنائى بتوسيع دائرة الاشتباه لا يحل كثيرًا المشكلة بل إنه فى بعض الأحوال قد يفاقمها.

كما اختلفت أيضًا مع الذين يظنون أن الإرهاب هو نتيجة لغياب الديمقراطية فى مصر، أو وجود حالة من الاحتقان السياسى فى البلاد، فلا يوجد دليل واحد على أن الجماعات الإرهابية المختلفة تريد زوال الاحتقان السياسى أو أن زواله سوف يقلل من تصميمها على العمليات الإرهابية، وبالتأكيد فإن الديمقراطية أو مجالس «الشرك» النيابية من المؤسسات المفضلة لدى الجماعات الملهمة بأفكار السادة أسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوى وأيمن الظواهرى. فهذه الجماعات جميعها صريحة كل الصراحة، وأمينة كل الأمانة؛ لأنها تريد تغيير مجتمعنا كلية من صورته الحالية «الشريرة» إلى صورة أخرى «طاهرة»، وهى على استعداد لتحقيق ذلك بالقول والقلب واليد، الأمر الذى يعنى استخدام القوة المسلحة أو الإرهاب.

ليس معنى ذلك بالطبع أن الديمقراطية مطلوبة، وأن زوال الإتقان السياسى مرغوب، ومن المؤكد أن كليهما مع التنمية والإنجاز يزيدان من مناعة الدولة والنظام السياسى فى مواجهة الإرهاب. ولكن ذلك واقع على المدى الزمنى البعيد نسبيًا، وسوف يكون مهمًا عندما يتعافى المريض ويخرج من غرفة الإنعاش، أما والحالة الآن هى أن لدينا خطرًا حالًا لا يمكن تجاهله ومن الواجب مواجهته من خلال الدولة والمجتمع معًا. وكما بينا فى مقالات سابقة أن أصل الموضوع فى الإرهاب هو التحول الذى جرى فى الإنسان المصرى لكى يكون له بُعد واحد هو الدين بحيث أصبح مع

الغلو هو العنصر الحاكم فى العلاقات مع الآخر، والعلاقات مع الدولة والناس والعالم كله. فقد تآكلت روابط الوطنية والمهنة والجيرة والصداقة والعائلة والقبيلة والموطن والأفكار الإنسانية المشتركة حتى لم يبق منها سوى الدين فقط، ومدى الغلو فيه، كعنصر حاكم حازم يقرر العدو والصديق، والخصم والشريك. وحتى لا يسىء أحد الفهم فإن المقصود هنا ليس رفض الدين أو التدين، فكلاهما عنصر أساسى فى تكوين الإنسان وضميره وسلامه الذاتى فى مواجهة قضايا الوجود ولكن المعضلة تحدث عندما يصبح الدين هو المحدد الوحيد للسلوك الإنسانى وعلاقة الإنسان بالآخرين.

لقد حدث تحول الإنسان المصرى عبر فترة طويلة من الزمن امتدت خلال العقود الأربعة الماضية، وليس من السهل تتبع أسبابها المعقدة، ولكن حسبنا القول أن هناك مشاركة بين المجتمع والدولة فى النصيب والقسط. وخلال التسعينيات نجحنا فى المواجهة مع الإرهاب نسبيًّا لأنه تجاوز الحدود مع حادث الأقصر، ولأن كل القوى الحية فى المجتمع، وخاصة المثقفين، يواجهون الإرهاب بوسائل شتى كلها تحاول إيقاظ الأبعاد المختلفة للشخصية المصرية. ولم يكن هناك صدفة فى أن الجماعات الإرهابية المختلفة ناصبت الجماعة الثقافية من الأدباء والفنانين العداء بدرجة لا تقل عن عدائهم لجهاز الشرطة.

مثل هذه الحالة مطلوبة الآن وبشدة، فقد فقدت الجماعة الثقافية والسياسية تماسكها بسبب فشل النظام فى إتمام عملية التحول الديمقراطى بالسلاسة الواجبة، وبسبب وجود خوف مزمن على المستقبل المصرى، وبسبب عدم التوافق على أجندة إصلاحية مناسبة. وقد أضيف إلى ضعف التماسك المصرى الخلافات الحادة على قانون الطوارئ وطريقة تطبيقه التى ولَّدت شعورًا باستمرار الحالة الاستثنائية للبلاد دون نجاح حقيقى فى مواجهة الإرهاب. ومن المدهش أن الدولة التى أصرت على تمديد حالة الطوارئ كانت قد توقفت عن تطبيق القوانين العادية التى تمتلكها بالفعل، والتى كانت كفيلة بمنع حالة التحول إلى البعد الواحد فى المجتمع المصرى. فقد تركت الدولة الطرق العامة لكل من يضع فيها لافتات دينية لم يكن القصد منها هداية البشر بقدر ما كان الهدف منها بيانًا سياسيًّا، كما كان الهدف منها تعويد الدولة

على كسر القانون. وتركت الدولة كافة مصالحها الحكومية لكى يتم فيها تجاهل المساجد والإصرار على الصلاة فى الطرقات وأمام المصاعد لكى يحدث الشلل فى المصالح والعمل. وتركت الدولة الميكرفونات التى تخرج من المساجد مهما تنوعت طرق معرفة مواقيت الصلاة لأن المعرفة ليست هى القضية وإنما الإعلان السياسى عن البعد الواحد هو القضية.

وتركت الدولة الطرق العامة ليتم إغلاقها فى ساعات صلاة الجمعة رغم وجود مساحات كثيرة داخل المساجد نفسها لأن المطلوب هو الإعلان عن إسقاط هيبة الدولة لصالح هيبة المتحكمين فى الحركة من أنصار البعد الواحد. وهكذا فإن الأمثلة كثيرة عجزت فيها الدولة عن تطبيق القانون العادى والطبيعى الذى يكفل هيبتها ويمنع عنها عملية قولبة الإنسان ذى البعد الواحد الذى يتحول عند احتدام الحالة إلى قرار بالهجوم على المناطق السياحية أو الكنائس أو المسيحيين أو المسلمين الذين لا يشاركونه تشدده الدينى ويرون أن الدين لله والوطن للجميع. وكما عجزت الدولة عن حماية الأبعاد المتعددة للشخصية المصرية عجز المجتمع أيضًا عن القيام بمهمته فى حماية نفسها فى المسكن والحى والنادى حيث جرت عملية منظمة لتغيير العلاقات والتقاليد الاجتماعية بحيث ينغلق الناس على أنفسهم فى جماعات منفصلة يتم تسخين تعصبها بأساليب شتى. ومن الوسائل الشائعة كراهية الآخر فى الدين ومخاصمته، واعتبار المرأة حالة مستمرة من الفتنة والإثم والمعصية، والنظر للعالم من حولنا كمصدر دائم لمؤامرة لا تنتهى.

ومن الجائز أن يدور الحوار والسجال والخلاف حول قانون الطوارئ، ولكن المؤكد أن المجتمع سوف ينجح فقط عندما يكون قادرًا على تطبيق قوانينه الطبيعية العادية، وتقاليده التاريخية ذات الأبعاد المتعددة، التى تقوم على احترام النظام العام، واحترام الآخر فى الدين أو العقيدة، والاعتراف بالمواطنة المتساوية للجميع دون استعلاء أو عقدة تفوق. وبصراحة فإننا لن ننجح بالطوارئ فيما فشلنا فيه بالقوانين العادية فى الحالات العادية لأن فى هذه القوانين توجد هيبة الدولة وقدرتها.

مصر فى مفترق الطرق!

كان الفيلسوف إدموند بيرك هو الذى قال إن كل ما يحتاجه انتصار الشر هو ألا يفعل الرجال الأخيار شيئًا؛ وكان أدولف هتلر هو الذى قال إنه من السهل أن تقع الكتلة العظمى من الأمة ضحية كذبة كبيرة أكثر من واحدة صغيرة؛ وقبل هذا وذاك كان العالم إسحق نيوتن قد قال إذا كنت قد رأيت بعيدًا فلأننى وقفت على أكتاف العظماء. وإذا وضعنا كل هذه الكلمات على بعضها البعض فيما يخص مصر فإنها تقول لقد آن الأوان لكل الرجال الطيبين والأخيار أن يقولوا قولًا وأن يفعلوا أمرًا فى مواجهة أكاذيب عظمى تبدو فى ظاهرها كأنها الحق بينما هى الباطل بعينه، وساعتها فإن الوطن سوف يكون قادرًا على الارتفاع على أكتاف العظماء لينظر إلى بعيد حيث المستقبل الباهر.

ولا يفوت على أحد أن مصر تمر بمفترق طرق هام وصلته لأنها أرادت ذلك، ولأن العالم والإقليم حولها تغير بأقدار تأخذها إلى حيث وصلت. ومهما سوف تقول السجلات عن العام الماضى فقد دار التاريخ دورته ووصل بنا من رفض كامل «للمس» بالدستور، إلى تعديل مادتين، حتى وصلنا إلى ضرورة إعادة تعديل التعديل للمادة 76 ومعها -كما قيل- ثلاثون مادة أخرى. ولكن ما لم يدركه كثيرون هو أن الجدار الصلب الذى كان واقفًا فى مواجهة التغيير والنظر إلى بعيد قد انشق وامتلأ بالثقوب والشروخ ولم يعد ممكنًا أن يبقى الحال على حاله أو يستمر مع بعض التجميلات والتحسينات.

فالتحديات التى تواجهها مصر تتطلب بنية سياسية قوية لا يوجد على شرعيتها شائبة واحدة لأن القرارات المقبلة صعبة، وسوف تتطلب من الدولة قرارات قاسية. وفى لحظة ينتقل فيها الشرق الأوسط بأكمله إلى حالة مزمنة من الفوضى

سواء بسبب السلوكيات الخاطئة - والإجرامية أحيانًا - للولايات المتحدة وحلفائها، أو بسبب ما تقوم به نوعيات مختلفة من الأصوليات الإسلامية الراديكالية، والإرهابية أيضًا. وخلال العقود الثلاث الماضية سقط من المصريين قرابة 1400 مصرى ضحية العمليات الإرهابية غير الجرحى والتكاليف المنظورة وغير المنظورة للأمن وتكلفة الفرصة البديلة لكل ذلك. ولكن ما لم يقل خطورة عن الإرهاب كان الحركة الواعية من قبل جماعات وحركات سياسية ودينية فى مصر لفصل مصر عن عصرها وتدمير مجتمعها المدنى ودولتها الحديثة. وحدث ذلك تحت ظل الكذبة الكبرى التى تضع كل ما تقدم تحت راية الدين الإسلامى الحنيف، وبطريقة تخلق الازدواجية فى إدارة المجتمع بعد أن بدا أنه ليس متاحًا ما حدث فى بلدان أخرى فى خلق ثنائية سياسية وعسكرية. ولم يكن العمل على تحويل النساء من الحجاب إلى النقاب وخلق النقابات والاتحادات الموازية والتصرفات التى تجرى فى الطرقات العامة والأحياء والمبانى الحكومية وشركات توظيف الأموال إلا أشكالًا مختلفة لتحدى الدولة المدنية.

مثل هذا التحدى ذى الصفات الخارجية والداخلية فى آن واحد، يتصل بها تحديات أخرى لا تهم فقط الحزب الوطنى الديمقراطى الذى بدأ النظر فيها وفحصها ودراستها، وإنما تهم كل القوى السياسية فى البلاد. وعندما ننظر إلى حالة العمل والبطالة والطاقة والمياه والسكان فإننا نجد العامل الأساسى فيها هو البشر الذين يتزايدون حاليًا بما مقداره 1.8 مليون نسمة؛ أى ما يقارب عدد سكان الإمارات العربية المتحدة تقريبًا وثلاثة أمثال سكان دولة قطر الوافدين والأصليين معًا. ووفقًا لكل التقديرات المتفائلة بمحاولات تنظيم الأسرة أو المتشائمة بشأنها فإن مصر فى كل الأحوال سوف تصل خلال الجيل الحالى إلى قرابة 100 مليون نسمة. وقد يبدو هذا الرقم مهولًا - وهو كذلك - ولكنه عندما يوضع فى بلد تبلغ مساحته مليون كيلو متر مربع، ولديه شواطئ تزيد على 2500 كيلومتر ولديه تجربة فى الزراعة تصل إلى خمسة آلاف عام، وتجربة فى الصناعة وفى الدولة الحديثة تصل إلى قرنين، فإن مثل هذا العدد من الناس لا ينبغى له أن يدعو إلى اليأس إذا ما ارتفع معدل النمو لكى

يواجه ليس فقط عدد السكان وإنما أيضًا تحسين حالة هؤلاء بصفة مستمرة بحيث يصيرون شعبا فى دولة متقدمة خلال فترة معقولة.

وهنا تحديدًا تكمن الإشكالية المصرية، فمعدلات النمو المرتفعة أى أكثر من 7% سنويًا- وهو ما اقتربنا منه بالفعل- سوف يعنى خلق ضغوط عالية على مصادر الطاقة المتاحة والتى سقفها الاحتياطيات الباقية والمتواضعة لمصر من البترول والغاز الطبيعى، والمياه التى سقفها هو 55 مليار متر مكعب من المياه تتيحها لنا اتفاقيات مياه النيل. ومع هذا وذاك فإن التنمية سوف تغير من طبيعة نظرتنا إلى البنية الأساسية التى تغيرت إلى الأفضل خلال العقدين الماضيين ولكنها وجدت على أحسن تقدير لكى تخدم اقتصادًا يبلغ ناتجه الإجمالى 100 مليار دولار، ولو أصبح هذا الرقم ثلاثة أمثاله حتى تدخل مصر على أعتاب التقدم فإننا سوف نحتاج إلى ثلاثة أمثال طاقة البنية الأساسية الحالية بما فيها من طرق ومطارات وموانئ ووسائل المواصلات والاتصالات. وربما كان الأهم من هذه البنية تلك النوعية من البشر والتعليم القادرين على التكيف مع اقتصاد بهذا الحجم وإلا فإن النمو لن يكون مصاحبًا له ارتفاع فى معدلات التشغيل بل ولعلنا ساعتها سوف نكون مضطرين لاستيراد العامل الماهر من الخارج.

وهنا نصل إلى لب المعضلة التى أصبح على الحزب الوطنى الديمقراطى والحكومة مواجهتها وهى أنه لكى تحل مشاكل مصر التى نعرفها فلا يوجد حل لها سوى تحقيق معدلات عالية من النمو والتنمية بحيث يحصل كل مواطن مصرى على فرصة عمل لها أجر يكفى لحياة كريمة. ولكن تحقيق ذلك ليس نزهة بسيطة وإنما عملية شاقة أصعب ما فيها أنها تخلق مشكلات إضافية وجديدة وتحتاج إلى مواجهات حاسمة. وبينما يكون على الحزب والحكومة أن يواجه هذه المعضلة فإن القوى الراديكالية الإسلامية لا تنشغل بها على الإطلاق، فلا يوجد لها وجهة نظر فى قضايا الطاقة والتشغيل والمياه والتنمية فى العموم اللهم إلا مجموعة من أحلام اليقظة والعبارات بالغة العمومية أو إقناع المجتمع أن بركة وصولهم إلى السلطة سوف تكفى وحدها لحل مشاكل مصر كلها. ومن المدهش أن أحدًا لم يطالب هذه القوى أبدًا

أن تقدم سياسات واضحة، بل إنها حتى نأت عن تأييد وطرح السياسات التى قامت بها جماعات مشابهة فى دول أخرى، بل إنه فى خارج قضايا الأخلاق العامة، والمحاولات المستمرة لإحراج الحكومة، فإن أنصار التيار الدينى فى البرلمان لا تكاد تعرف لهم موقفًا محددًا من سياسات الحكومة، فلا تعرف إذا كانوا يؤيدون قوانين المساكن مثلًا أو يعترضون عليها، ولن تعلم أبدًا ما هو موقفهم من سياسات الضرائب وهل يريدون زيادتها حتى ولو لنصرة فلسطين أو يريدون تخفيضها حتى ولو قل ما هو متاح للتعليم أو الصحة أو الأمن القومى.

وهنا تكتمل الدائرة التى على الحزب الوطنى والحكومة مواجهتها، وهى حالة ليست جديدة على الدنيا ومفتاحها المعروف فى دول العالم الأخرى هو «الشرعية» التى تعطى للحزب الحاكم القدرة على اتخاذ قرارات صعبة وجذرية. وخلال أكثر من ربع قرن تصرفت الدولة المصرية ليس وفقًا لما تحتاجه البلاد وإنما استجابة لما يقع عليها من ضغوط، وفى أحيان كثيرة قامت الدولة بالنظر إلى الناحية الأخرى- كما هو الحال بالنسبة للدروس الخصوصية فى التعليم على سبيل المثال- لأن التكلفة السياسية للعلاج سوف تكون باهظة. وحتى عندما تحركت الدولة كما حدث مع شركات توظيف الأموال فإن حركتها البطيئة جاءت بعد أن عم الخراب كثيرًا من الأسر المصرية.

مثل ذلك لم يعد ممكنا القبول به، فقد تغيرت مصر كما تغير العالم، وما كان مقبولًا به فى الماضى لم يعد مقبولًا فى الحاضر وبالتأكيد فى المستقبل. وربما لم يتعرض الحزب الوطنى الديمقراطى للاختبار كما يتعرض هذه الأيام، فالحقيقة هى أن الحزب ظل يتصرف خلال الثمانينيات والتسعينيات كما تصرف أسلافه خلال الفترة التى تلت ثورة يوليو ونظامها السياسى، وكان ذلك رغم الاعتراف بوجود التعددية السياسية ممثلة فى الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدنى المختلفة. ولكن التطورات التى جرت منذ انتهاء الحرب الباردة عالميًا، وبالتأكيد بعد أن بدأت عملية الإشراف القضائى على الانتخابات اعتبارًا من عام 2000 فقد أطلق ذلك عيار الحراك السياسى والاجتماعى الذى جعل الصيغة السابقة ليست فقط غير

مقبولة ولكنها أيضًا ليست ممكنة. وخلال الشهور الأخيرة كان واضحًا أن الحزب يعرف تيارين: واحد منها يرى أن الحزب لا يزال من حيث جوهره مثل الاتحاد الاشتراكى العربى ولا يوجد أمامه ما يدعو إلى تغييرات أساسية فى البنية السياسية للبلاد، والثانى أن عصور الحزب السياسى الواحد أو الرئيسى أو القائد قد ولت وراحت وأن التحديات المطروحة تحتاج إلى شرعية شاملة وكاملة للتعامل معها. وإذا كان التحليل المذكور أعلاه صحيحًا، فإن خطوات الحزب المقبلة عندما يطرح تعديلاته الدستورية على مجلس الشعب والأمة المصرية سوف يحدد ما إذا كانت استجابة الحزب قائمة على الإصلاح أو المحافظة على ما هو قائم؟!.

اكتشاف الإيمان فى مصر!

ربما لا يوجد بلد فى العالم وشعب عرف الإيمان بالله الواحد القهار، وعرف أن الإنسان مصيره إلى حساب فى الحياة الآخرة، قدر المصريين الذين عرفوا أول الطرق إلى التوحيد، وفى بلادهم ولد النبى الرسول موسى وعاش وتربى فى بلاط سلطانهم؛ وكانت مصر دون غيرها من البلدان هى التى لجأ لها المسيح عيسى ابن مريم عليه أفضل السلام مع والدته العذراء المكرمة؛ ومن مصر تزوج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومن يومها كان الأنصار من المصريين هم عماد الدولة الإسلامية وعامود فقهها.

ومن قديم الزمن، وحتى قبل أن يكون الزمان زمانًا أى تاريخًا مكتوبًا ومعلومًا، كانت فكرة الإيمان بقوة عظمى محركة للبشر ومحددة لنظامهم الأخلاقى قد سيطرت على المصريين. ولم يجد أهل وادى النيل مشكلة فى اعتناق المسيحية ومن بعدها الإسلام لأن الدين كان مستقرًا كمعتقد ونظام للحياة. ولمن زاروا دولًا إسلامية كثيرة سوف يجدون أن الدين الإسلامى تحول إلى مجموعة من الشعائر الجامدة، أما فى مصر فقد بقى الدين نظامًا للحياة، ونوعًا من الاحتفال بالعلاقة بالله، فتحولت كافة المناسبات والأعياد والمواسم إلى مزيج من العبادة والاحتفاء. ولمن لا يعرف عليه أن يقضى شهر رمضان المعظم خارج البلاد حتى يكتشف علاقة مصر بدينها.

وربما كانت مصر دون غيرها هى البلد التى لم تعرف الانقسامات المذهبية الكبرى، فقد كان هناك وَلَهٌ وحب لا يحد لآل البيت بقدر ما كان هناك تعظيم لمريم العذراء، كما كان هناك ولاء لقواعد السنة المشرفة. وانتقل المصريون بسهولة ويسر بين مذاهب السنة والشيعة دون معرفة دقيقة بالفروق بينهما لأن المصريين

تمسكوا بالأصول التى تجمع ولا تفرق بين الفرق والنحل. وشهد المصريون بتعجب الانقسامات والحروب المذهبية؛ لأن الدين أصبح من قواسم الشخصية المصرية بسماتها التاريخية والحضارية، وكان ذلك كافياً للغاية لكى يجمع كل المصريين على قلب رجل واحد أدى فى العصور الحديثة إلى قيام الدولة المصرية.

كان ذلك هو الحال فى مصر طوال العصور، وكان ذلك هو ما عاشت عليه مصر وحاربت من أجله طوال قرون، حتى جاءت الجماعات الأصولية الإسلامية بدءا من حركة الإخوان المسلمين وحتى كل من تفرعوا عنها لكى يعيدوا اكتشاف الدين من جديد. وبقدر غير قليل من التعالى، والاعتقاد بالاقتراب من حقيقة الدين الحنيف دون غيرهم، بدت الجماعات وكأنها تقود الأمة كلها لمعرفة الدين التى لم تكن تعرفه من قبل. وبدأت القصة كلها من خلال إضافة اسم الإسلام والمسلمين على كل سلوك سياسى، فالجماعة ليست مثل كل الجماعات الأخرى التى لها موقف إزاء القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة، ولكنها هى «الإخوان المسلمون» وكأن بقية الجماعة المصرية ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين. وعندما يقدم الإخوان اقتراحا يرد عليه ما يرد على كل المقترحات الأخرى من خطأ أو صواب أصبح اسمه «الإسلام هو الحل». وهكذا أصبح الإسلام والمسلمون نوعًا من الاحتكار السياسى الذى يفرق ولا يوحد ويجزئ ولا يجمع، لأنه فى حقيقته لا يزيد عن علامة تجارية يستخدمها بعضنا دون أن يرد عليها حق النقد والمراجعة والمساءلة.

هذا التصنيف الجديد للإيمان ـ الذى يبدو فيه إيمان المصريين وكأنه إيمان ناقص بينما الإيمان الذى يأتى به الإخوان أو غيرهم من الجماعات المشابهة أو الأكثر ترددًا هو الإيمان الحقيقى ـ يفرض على مصر معضلة سياسية من الدرجة الأولى. وبالطبع من حق الجميع مراجعة ما يقوم به الحزب الوطنى الديمقراطى من إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية أو حتى ما لا يقوم به من إجراءات ويتقاعس فيه من إصلاحات. ولكن مراقبة ومراجعة الحزب الوطنى لا تعنى السكوت عن الجماعات الأخرى وما تقوم به فى الحياة السياسية المصرية لأن بعض ما تقوم به يمس الحياة السياسية فى صميمها.

هذه النقطة الجوهرية هى قلب عملية الإصلاح السياسى فى مصر والتى تكاد تقوم على إصلاح النظام السياسى عند قمته حيث لا يحدث تداول السلطة ولا تجرى انتخابات تشريعية نظيفة ولا يحدث توازن حقيقى بين السلطات. ولكن النظام السياسى ليس القمة فقط وإنما هو كافة الأطراف المشاركة وما يجرى منهم من سلوكيات. ومن العجيب أنه جرت مراجعة دقيقة - عن حق - لكل الاختلالات التى تم ارتكابها فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية السابقة، ولكن أحدًا لم يهتم بعد ذلك بما قامت له القوى السياسية الأخرى من تسميم للمناخ السياسى، وما رفعته جماعات من سيوف ومصاحف تعيد اكتشاف الدين فى شعب متدين كوسيلة للممارسة السياسية.

وبالطبع فإنه من حق كل القوى والجماعات السياسية أن تتخذ ما تشاء من مرجعيات سياسية وأخلاقية، ولكن من يريد العيش فى مجتمع مدنى، ومن يقول إنه لا يريد نظامًا ثيوقراطيًا، فإن عليه الابتعاد عن الزج بالدين فى الحياة السياسية. فما يطرح علينا فى النهاية يجب أن يكون واضحا أنه اجتهاد بشر، وتصورات إنسانية، يصدق عليها ما يصدق على كافة الجماعات السياسية من خطأ وصواب. وإذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى مطالبًا بتغييرات جوهرية فى مواد الدستور حتى تستقر الديمقراطية فى البلاد، فإن الإخوان المسلمين والحزب الوطنى الديمقراطى مطالبان معًا بأن تكون المادة الثانية من الدستور واضحة وضوحًا تامًا فى أنها لا تعنى أبدًا وجود دولة دينية. لقد تم اكتشاف الدين منذ وقت طويل فى مصر، ولا يحتاج المصريون لإعادة اكتشافه مرة أخرى!

رسالة من مسيحى مصرى

قلت مرارًا وتكرارًا إن الأحوال السياسية فى مصر لن يصلح حالها، وتصبح الديمقراطية ممكنة، ما لم يتخلَّ الحزب الوطنى الديمقراطى عن تراث الاتحاد الاشتراكى العربى، ولم تعرف جماعة الإخوان المسلمين التقاليد المدنية والديمقراطية، ولم تنجح الأحزاب والجماعات الليبرالية فى خلق مشروع للمستقبل المصرى يصلح لكى يلهب عقول المصريين جميعًا. ولذلك فإن تقديم النقد والتقييم لجماعة الإخوان هو جزء من عملية مركبة تمس كافة اللاعبين فى الساحة السياسية المصرية؛ وهذه المرة فإن النقد والتقييم جاء فى رسالة من مسيحى مصرى أضناه القلق من سلوكيات الإخوان أو بعضهم ربما يكون مفيدًا وضعها تحت نظرهم دون ذكر الاسم لأننى لم أحصل على إذن من صاحبه بالنشر. وللعلم فإن الأقواس الموجودة فى الرسالة وضعها صاحبها، وسوف أنشرها كما هى بما فيها من أخطاء لغوية دون تحرير أو تعديل.

الأستاذ الدكتور عبد المنعم سعيد

بعد التحية راجيًا لك كل خير

كما سبق وكتبت لك مرارًا حول مقالاتك عن الإخوان المسلمين حيث لمست اهتمامك وتحليلاتك لهذا الحدث والأسئلة التى طرحتها عليهم للإجابة عن شعارهم الذى رفعوه أثناء الانتخابات لأنك تريد الاطمئنان إلى توجهاتهم.

فى أول جلسة لمجلس الشعب وكما ورد فى الأهرام تأخرت الجلسة لمدة ساعة لإصرار نواب الإخوان على تأدية صلاة الظهر جماعة ولا اعتراض على ذلك فقط مطلوب من رئاسة المجلس وضع ذلك فى الاعتبار مستقبلًا.

وقد وصلتنى نشرة تصدرها أسرة دينية إسلامية فى إحدى الكليات الجامعية قد تساعد على معرفة التوجهات الحقيقية للجماعة. كانت نشرات هذه الأسرة منحصرة فى التوعية الدينية وحض الطلبة على التمسك بشعائر الدين مع نشرها لموضوعات دينية مختلفة وآيات قرآنية وأحاديث، ولكن حدث تغير جوهرى هذا الأسبوع فصدرت نشرة الأسرة وتحت اسم الأسرة كتب (طلاب الإخوان المسلمين) مما يعنى أن نشاط الإخوان أصبح علنى ومن المؤكد أنه قد تم التصريح به وإلا ما كانت النشرة صدرت وعليها هذه العبارة (عقبال الأحزاب الشرعية)

ثم دعنا نتجول فى هذه النشرة وسأقتطف منها أجزاء:

تحت عنوان مقومات الإصلاح الناجح والمقصود هنا الإصلاح السياسى (سأنقل كلامها حرفيًا):

1- أن يكون المنطلق إيمانيًا عقائديًا.

2- ألا يحمل مشروع الإصلاح إلا الصالحون (يا ترى من سيحدد الصالح من الطالح؟).

3- أن تكون بوابته الحرية ومنهجه الشورى وسناده العدل (استخدام لفظ الشورى وليس الديموقراطية).

وفى الجزء الخاص بالإخوان والأقباط:

1-لهم حق تولى المناصب من الدولة (أنا لم أفهم كلمة من لأنها كانت مفروضة أن تكون فى).

2-الحكم الإسلامى لا يرغم المسيحيين على أمر يخالف دينهم الإسلام (أيضًا لم أفهم دينهم الإسلام أم دينهم المسيحية إلا إذا كان المقصود بدينهم دين الحكم).

3-لا تقام عليهم الحدود إلا فيما يعتقدون حله كشرب الخمر (لا أدرى لماذا يوصمون المسيحية بأنها تحلل شرب الخمر هل هو نوع من الدعاية السوداء ثم والأهم أنه سيكون هناك تطبيق للحدود فى القرن الواحد والعشرين).

فيما يخص حقوق المرأة السياسية:

لها كل الحقوق عدا رئاسة الدولة (بالتالى فبالنسبة لى أنا المسيحى ليس لى الحق بغض النظر أنى لو ترشحت أنجح أو لا أنجح)

تحتوى النشرة أيضًا هجوم شديد على عبارة «لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة» وشعار «الدين لله والوطن للجميع» وبالتالى الهجوم على الدولة العلمانية ورددت نفس المقولات عن الغرب وحكم الكنيسة فى القرون الوسطى الأمر غير الموجود فى الإسلام وأنقل نص عبارة أرى أنها مهمة جدا

«وبذلك وجب على كل مسلم أن يعمل على إقامة دولة الإسلام والمسلمون آثمون جميعًا حتى يتحقق الحكم الاسلامى ويلزم المسلم فى ذلك:

1-إنكار الوضع المنحرف المخالف للشرع وأضعف الإيمان القلب (لا أعرف كيف سيكون أقوى الإيمان).

2-العمل على إعادة الحياة الإسلامية والحاكم الاسلامى (فلنأخذ بالنا من المنطوق الحاكم وليس الحكم الاسلامى).

ثم ذكرت النشرة الدولة التى نريد:

1-تحكم بالإسلام.

2-تقوم على البيعة (البيعة وليس الانتخاب).

3-يوجد فيها علماء متخصصون فى كل فروع العلم يقدمون النصح ويأمرون بالمعروف ولا يخافون فى الله لومة لائم ويكون منهم (فلندقق فيما هو آتى) يكون منهم هيئة أو محكمة دستورية تعرض عليها مشاريع القوانين حتى لا يصدر منها ما يتعارض مع الإسلام (أليس هذا هو مصلحة تشخيص النظام الإيرانية).

4-الحاكم فيها عالما بالشرع متمكنا من معرفة الأحكام حتى الاجتهاد.

5-دولة عالمية لا عنصرية ولا إقليمية (أيضًا لم افهم كيف تكون حكومة فى مصر وهى عالمية ولا إقليمية).

6-جولة تقيم من الأرض أحكام السماء وتحقق بين الناس أوامر الله.

وبالنشرة أيضًا صفحة كاملة عن «من نحن» وهى تعريف جماعة الإخوان المسلمين يصورها على أنها شهيدة تعسف الحكومات.

أعتقد بهذا يكون الكلام واضح

مع جزيل تحياتى وأمنياتى الطيبة لنا جميعًا.

انتهت الرسالة، وإذا كانت هناك حاجة إلى تعليق فهو من جانب جماعة الإخوان المسلمين، وعما إذا كانت هذه النشرة خرجت من كوادرها، وإلى أى حد تعبر عن فكرها، وهل ما جاء فى النشرة يعبر فعلًا عن الفكر «المدنى» للإخوان؟

«الحق»... طائفى!

يريد بعضنا فى الساحة السياسية أن يلغى كلمة «المساواة» من القاموس السياسى المصرى، فإذا نطق بها أحد فلا بد وأنه «طائفى» يسعى إلى فرط عقد الأمة وفك وحدتها التى عاشتها آلاف السنين وعاش فيها المسيحى فى «كنف» المسلم، والشيعى فى «كنف» السنى دونما مشكلة ولا معضلة ما بين القول والفعل، والمثال والواقع. والمدهش أن واحدًا من كتابنا اعتبر حديث «المساواة» و«المواطنة» فى الحقيقة نوعًا من الجرح الذى يستحق التطهير والتنظيف من التقيحات والصديد و«قطع الطريق على المزايدين ودعاة الفتنة، الذين يسوقون المرارات ويشيعونها بين الناس».

وفى البداية وحتى لا تختلط الأوراق ويقطع الطريق على المنافقين، فإن القضية لم تكن أبدًا أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، فقد كان هذا هو ما توافقت عليه النخبة السياسية المصرية من المسلمين والمسيحيين عند وضع الدستور المؤسس لقيام الدولة فى صورتها الحديثة عام 1923. وفى هذا لم تكن الصيغة المصرية بعيدًا عن تلك الصيغ التى ارتضتها دول أخرى جعلت الأرثوذوكسية الشرقية معبرة عن الأمة اليونانية، مع صيغ مشابهة وجدت فى دول أخرى مثل الدنمرك أو إسبانيا والسويد ونيبال. والحقيقة أن ذلك لم يكن مؤسسًا للهوية فلابد أن الهوية كانت موجودة قبل وجود الدساتير، وإنما كان تجسيدًا واعترافًا بواقع؛ ولكن الاعتراف بهذه الحقيقة أمر، وما جاء بعد ذلك حول اعتبار «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع» أمر آخر وهو ما ورد بعد ذلك فى دساتير «ثورة يوليو» ولم يرد مثله فى دساتير دول أخرى تتبنى المواطنة أساسًا لنظامها السياسى. وقد كان ممكنًا أن يكون ذلك إضافة أخرى للتأكيد على الهوية، ولكن الواقع كان أمرًا آخر؛ فالكتاب الإسلامويون ومنهم هؤلاء الذين يبكون «عقدنا الذى انفرط» هم أول من

يسقط كلمة «المبادئ» حينما يتحدثون عن المادة الثانية من الدستور، وفى التطبيق العملى سرعان ما يجعلون المادة الثانية تحل محل الدستور كله فيصير الأمر السياسى كله إفتاءً وليس تشريعًا؛ كما أن كثرة منهم تصمم على أن الواقع شاهد على المساواة بالفعل وأنه لا يوجد ما يقلق أو يبعث على الإزعاج إلا هؤلاء الذين لا يكفون عن الحديث عن المساواة والندية فى وضع التشريعات وفى تطبيقها سواء كان الأمر متعلقًا بدور العبادة أو بتولى المناصب العامة. فهؤلاء متهمون بإيقاظ الفتنة (التى لعن الله من أيقظها بالطبع!) وتجاوز الخطوط الحمراء (التى لا يعرف أحد من وضعها ولكن التهديد وصل على أية حال!).

هذه الحالة من إنكار الواقع لم تكن موجودة فقط فيما يخص علاقة المسيحيين بالمسلمين، بل إنها امتدت إلى العلاقة بين السنة والشيعة، وعندما اجتمعت جماعة التقريب بين المذاهب فى الدوحة مؤخرًا لم يكن الاتفاق بين الطرفين قائمًا على تحقيق المساواة السياسية بين الشيعة والسنة أيًا كانت الأغلبية، وإنما قام على اتفاق الطرفين على منع «التبشير» لمذهبه حيث توجد الأغلبية للمذهب الآخر. لم يبحث أحد عن «حرية الاعتقاد» ولا بحث أحد عن حقوق المواطنة، ولا بحث أحد عن المساواة، ولا بحث أحد فى التاريخ عما جرى بين الأغلبية والأقلية وما قامت عليه من تمييز وتعصب. وعندما جرى الحوار التلفزيونى على شاشة الجزيرة فى قطر بين الرئيس هاشمى رافسنجانى والشيخ يوسف القرضاوى كان السؤال الذى لا يجيب عليه أحد هو من الذى بدأ الفرقة بين المذهبين؛ لأن أحدًا لم يكن لديه الشجاعة، وربما الرغبة، للاعتراف بطغيان الأغلبية التى جعلتها تستبعد الطرف الآخر وتضعه فى مكانة أقل من المواطنة الكاملة.

وقامت الديمقراطية فى بلاد العالم من أجل القضاء على استبداد الأقلية وديكتاتورية الأفراد، ولكن الديمقراطية الحقة القادمة من التجربة التاريخية أضافت إلى ذلك وقف طغيان الأغلبية على الأقلية عددًا أو حظًا، فنظفوا الجروح بالمساواة الكاملة!

نهاية الدولة المدنية فى مصر..!

الدولة المدنية هى الدولة التى يتوافق مواطنوها - وليس رعاياها- على نظام للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين المحكومين وبعضهم البعض، تحدد طريقة اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع. وهى دولة يوجد فيها دستور مكتوب أو غير مكتوب، وتقوم على سيادة القانون الذى يتساوى أمامه كل المشاركين فى بناء الدولة. وهى تقوم على مصالح مشتركة - الأمن والرخاء والبقاء- يتم التفاوض عليها بصورة مستمرة وتتغير مع تغير الزمن. وبهذا المعنى فإن الدولة المدنية هى دولة إنسانية تقوم على ما فى الإنسان بكل ما فيه من قوة وضعف، وخير وشر، وهى تحاول من خلال الجماعة السياسية والنظام السياسى أن تخرج من الإنسان أفضل ما فيه، وتقاوم أو تحد مما هو أسوأ فى الإنسان.

وبهذا المعنى فإن الدولة المدنية تقف على نقيض من الدولة الدينية حيث تقوم هذه الأخيرة على نصوص سابقة على فهم ووجود الجماعة ذاتها، وتصبح العملية السياسية كلها نوعًا من التفسير والاجتهاد لما كان معلومًا من النصوص بالضرورة. فالدولة الدينية ليست فقط الدولة التى يحكم فيها رجال الدين، فلعل ذلك واحد من بعض مظاهرها التاريخية، ولكن الجوهر هو أن البشر لا مجال لديهم لتقرير مسارات حياتهم التى تم تقريرها سلفا. وفى هذه الدولة فإن الوظيفة الأساسية للنظام السياسى هى تحقيق «الخلاص» أو «الاكتمال» للإنسان بتخليصه من شروره من خلال عملية للسيطرة والقمع الأخلاقى. وفى الدولة المدنية فإن التنوع والاختلاف بين الناس هو أساس فكرة التداول فى السلطة والسياسات والآراء والفنون بأنواعها، أما فى الدولة الدينية فإن الوحدة، والصفوف المرصوصة، والقوالب المعلومة، هى من مواصفات الدولة المثالية؛ وفى الحالات

النادرة للاختلاف فى الاجتهاد- الذى ليس مقبولا فى كل الأحوال- فإن ذلك يكون من قبيل الرحمة.

وعندما قامت الدولة المصرية المعاصرة فى النصف الأول من عشرينيات القرن الماضى فقد ارتضت الجماعة المصرية صيغة الدولة المدنية التى يكون فيها الشعب مصدر السلطات، ويتساوى فيها المواطنون أمام القانون، وينظم أعمالها دستور يكون هو أساس التشريع ومراقبة القوانين والسلطات. وفى هذه الدولة أصبح للمؤسسة الدينية التى تضم رجال الدين مكانة استشارية، أما مبادئ الدين الإسلامى فأصبحت واحدة من المصادر الأساسية التى يستند عليها المشرع عند التشريع الذى ظل عملية مدنية من أولها إلى آخرها قائمة على التفاعل بين القوى السياسية المدنية المختلفة. وقد ظلت هذه الصيغة مقبولة من جانب كافة القوى السياسية المختلفة، وحتى جماعة الإخوان المسلمين التى طالبت بدولة دينية - بالمعنى المشار إليه- فى الماضى مع إحياء دولة الخلافة الإسلامية أصبحت هى الأخرى تقول بأن ما تسعى إليه هو الدولة المدنية.

ولكن ما يحدث فى مصر الآن فهو عملية تقويض الدولة المدنية من أساسها؛ وفى الوقت التى يقول فيه الجميع إنهم يسعون لإقامة الديمقراطية السليمة التى تؤكد وتدعم من الدولة المدنية المصرية، فإن الواقع العملى يقول إن هناك عملية تدريجية لدفن هذه الدولة من أساسها. وبينما تشمر الجماعة السياسية كلها عن ساعدها من أجل تعديل الدستور المصرى لكى يكون ملائمًا للعصر، وأكثر كفاءة فى تداول السلطة والسياسات، ويوسع مساحة الحرية والعقل والإبداع؛ فإن هناك عملية مقابلة تجرى تفاصيلها كل يوم لإفساد ذلك كله حيث لا يبقى للجماعة السياسية قدرة على التشريع والتداول فى القوانين والقرارات، وإنما يحل محلها عملية للإفتاء تقوم على التفسير لما جاء فى النصوص المقدسة وبأكبر قدر ممكن من التزمت. ولا يكاد يطرح موضوع على الساحة المصرية مهما كانت أهميته صغيرة أو كبيرة حتى تحوله جماعة منا إلى قضية فقهية يعتبر فيها كل فريق رأيه هو الإسلام بعينه، ومن خالفه فقد خالف الإسلام والشرع وما هو معلوم من الدين

بالضرورة حتى ولو لم تعرف أبدًا ما هى علاقة كل ذلك بالقضية المعروضة. وللحق، فإن هذا المسلك لم يعد مقصورًا على ما اعتادت جماعة الإخوان المسلمين القيام به، بل أصبح جزءًا من الخطاب العام الذى تزايد فيه أحزاب عدة بما فيها الحزب الوطنى الديمقراطى.

وعندما أبدى السيد فاروق حسنى وزير الثقافة رأيه فى قضية الحجاب، فإن المواجهة معه لم تقتصر أبدًا على رأيه فى الحجاب، وإنما مدها كثرة إلى موقف من الإسلام ذاته وحتى من الأمن القومى، واختفى من الساحة حوار أو مناقشة حول حدود الحرية الشخصية وعلاقتها بالفضيلة التى هى موقف توافق اجتماعى عام. وفجأة أصبحت القضية هى تفسير مدى الحدود المتعلقة بتغطية المرأة لصدرها وهل هى ممتدة إلى ما هو أبعد أم أن فى ذلك وحده ما يكفى، وببساطة لم تعد الجماعة السياسية تناقش وضعًا اجتماعيًا، وإنما أصبح عليها الاجتهاد فى تفسير النصوص حتى ولو أصرت كل الأطراف أن ذلك ما هو معلوم فى الدين بالضرورة وهو قول لا يسمح بعد ذلك بنقاش أو تداول.

وربما كانت قضية السيد فاروق حسنى ملتبسة بسبب حكمه القيمى على من ترتدى الحجاب، ولكن القضية كلها تصبح أكثر وضوحًا عندما تداول مجلس الشورى قانونًا يخص المعاشات وقضى بأن يحصل الرجل الأرمل على معاش زوجته المتوفاة شريطة - ضمن شرائط أخرى - ألا يكون متزوجًا من أخرى. إلى هنا، فإن ما لدينا هو قضية اجتماعية بالأساس، وجاء القانون لينظمها بين البشر حسب مصالحهم، ولكن ما جرى فى مجلس الشورى فقد كان أمرًا آخر حيث احتج أعضاء فى المعارضة والحزب الحاكم أيضًا على أساس أن ذلك يعد مخالفة لشرع الله لأنه يقيد حق الزوج فى الزواج حتى أربع زوجات وبالتالى فإنه يستطيع الحصول على معاش كل واحدة تتوفى منهن. وفجأة أصبحت القضية هى مخالفة الشريعة الإسلامية ومنها صارت مخالفة للدستور، وكما هى العادة مانعة لما هو معلوم فى الدين بالضرورة وهو حق الزوج فى الزواج من أكثر من زوجة، ويحقق المساواة - غير المطلوبة- بين الرجل والمرأة فى المعاش؛ لأنه لو كان الزوج يحصل على

معاش واحد لزوجة واحدة فإن ذلك يجعله مثل المرأة التى لا تستطيع الجمع بين أكثر من معاش لأنها - بالطبع -لا تستطيع الجمع بين أكثر من زوج.

هنا فإن المسألة واضحة تمامًا فلم يكن فى النص إطلاقا ما يمنع تعدد الزوجات، ولا يزال من حق كل زوج أن يجمع باقة من النساء كما يشاء، ولكن الموضوع متعلق أساسًا بالمعاش الذى يعنى الموارد المتاحة فى زمن بعينه. ولم يكن معروفًا أبدًا أنه فى ظل الدولة الإسلامية كان لديها من الأجهزة التى تنظم موضوع المعاشات وربطها بعدد زوجات - وأرامل - كل زوج فقد كان المسلمون فى كل عصورهم أعلم بشئون دنياهم فى هذه النقطة إلا فى عصرنا هذا الذى بات على الدولة والحكومة ومجلسى الشعب والشورى الحكم بمنح المعاش بحيث يتناسب طرديًا مع عدد مرات زواج المسلم. وبالتأكيد فإن للقضية وجهًا يتعلق بسيطرة الدولة على مسألة المعاشات، ولو أنها لم تتدخل فى القضية كما هو الحال فى البلاد المتقدمة حيث يشترى كل إنسان وثيقة للتأمين والمعاش حسب احتياجاته واجتهاداته الدينية من شركات التأمين وبالتالى تخرج الدولة ومؤسساتها من عمليات التفسير والإرهاب الدينى المستمرة ويتقلص المجال العام المسبب للخلاف وتقويض الدولة المدنية ويزيد من المجال الخاص حيث يوجد الدين.

ولكن تدخل الدولة المبالغ فيه لم يكن المفسدة الوحيدة فقد قادت إلى مفاسد أخرى فى المقدمة منها عملية تقويض الدولة المدنية فى مصر. وفى الحقيقة أنه لو استمرت الأحوال على ما هى عليه، فإنه لن يوجد موضوع واحد لا يتحول إلى قضية فقهية تتبارى فيها الدولة والجماعات والقوى السياسية فى تحديد ما هو معلوم من الدين بالضرورة وليس العمل وفق ما يحقق المنفعة العامة وحيث توجد المصلحة التى يحددها البشر. وعندما يحدث ذلك فسوف يكون علينا جميعًا إعلان وفاة الدولة المدنية؛ وإذا كان الحال كذلك فلماذا كل هذه الجلبة حول الديمقراطية وتعديل الدستور؟! ولماذا لا نسلم البلاد كلها إلى الأزهر، أو دار الإفتاء، أو مجلس إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، أو مجلس شورى الجماعات الإسلامية- لكى يفتوا لنا فى أمور دنيانا؟! فساعتها ربما يكون اختلافهم أكثر رحمة من الحالة الحالية التى يجرى فيها قتل الدولة المدنية كل يوم وذبحها من الوريد إلى الوريد!.

حوار لم يضل الطريق!

جرى حوار خصب فى مصر حول أمور شتى ولكن جوهرها تعرض لطرق موضوعات جرت العادة على تجاهلها وغض البصر عنها وفى المقدمة منها كانت علاقة الدين بالدولة. ولو أن مثل هذا الحوار جرى منذ فترة كافية لكان ممكنًا تأثيره الإيجابى على التعديلات الدستورية، ولكن قصر المدة، وحساسية الموضوع ربما أجلا فائدته إلى حين. فالحقيقة أن المادة الثانية من الدستور - والخاصة بأن الإسلام هو دين الدولة وأن «مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع»- سوف تظل معنا موضوعًا للمناقشة والمجادلات الفقهية حتى يتبين أبعادها التطبيقية والعملية على ضوء التعديلات الجديدة خاصة تلك المؤكدة على «المواطنة» باعتبارها حجر الزاوية فى هوية الدولة ونظامها السياسى من خلال التراكم القانونى لأحكام المحكمة الدستورية العليا إزاء قضايا بعينها فى الواقع المعاش.

وربما كان جائزًا أنه لم تكن هناك حاجة إلى ذلك النقاش الدائر على ضوء أن «المواطنة» كان لها وجود فى الدستور الحالي لولا أن مواد الدستور عادة لا تنفصل فى الواقع عن حقيقة السياسة المحيطة بها. وخلال العقود القليلة الماضية فإن واقع نمو الحركات الأصولية والراديكالية العنيفة والمسلحة، واتجاهات المغالاة والتشدد والمحافظة داخل حركة الإخوان المسلمين، بدأت تلقى بظلالها على تفسير هذه المادة حتى باتت تجعل هذه المادة هى البديل للدستور كله بحيث لا يبقى بعدها إلا عملية الإفتاء فيما قالت به النصوص.

ولذلك فإنه ليس صحيحًا ما قال به الأستاذ فهمى هويدى فى مقاله المنشور بالأهرام يوم الثلاثاء 27 فبراير2007 بعنوان «حوار ضل طريقه» والذى أشار فيه إلى قلة من المثقفين يشيعون «البلبلة بين الناس» لأنهم وضعوا المادة الثانية من

الدستور موضع الفحص والدراسة ليس على أساس تفسيراتهم للمادة ولكن وفقا لتفسيرات الجماعات الأصولية المختلفة التى جنحت بها إلى تغيير الطبيعة المدنية للدولة. وليس صحيحًا أن المتحدثين الخائفين من «الدولة الدينية» انطلقوا من «أن تنظيم القاعدة هو المتحدث الشرعى الوحيد باسم الإسلام، وأن حكومة طالبان هى المثل الأعلى فى التطبيق الإسلامى، وبالتالى فإنهم اعتبروا أن تاريخ الإسلام بدأ مع تسعينيات القرن الماضى بالملا عمر، و«صاحبيه» أسامة بن لادن، وأيمن الظواهرى، كما أن رسالته نزلت فى كابول وقندهار وليس فى مكة والمدينة». وليس صحيحًا أن هؤلاء المناقشين «اختزلوا التجربة الإسلامية فى هذه الرموز والخبرات» ولم يروا فى الإسلام «سوى كابوس خوفهم، ومن ثم لم يقصروا فى تخويف الناس وترويعهم منه!».

كل ذلك ليس صحيحًا بالمرة، فقد قام هؤلاء الناس بواجبهم فى المساهمة فى عملية الحوار فى التعديلات الدستورية ليس فقط فيما تعلق بالمادة الثانية من الدستور وإنما كل ما تعلق بالجوانب غير الديمقراطية. وعندما جاءت المراجعة إلى علاقة الدين والدولة كانت التجربة الأفغانية واحدة من المرجعيات، ولكنها لم تكن أهمها. فقد كان هناك أولًا الأغلبية الساحقة من زمن الدولة الإسلامية منذ تحولت إلى ملك عضود حتى نهاية الدولة العثمانية، ومن ثم مثَّل التاريخ المعمل الأول لكيفية استغلال الدين من قبل البشر للسيطرة والهيمنة والإقفار حتى أن دولًا تقلص عدد سكانها بسبب التخلف والاستبداد.

وكان هناك ثانيًا التجارب «الإسلامية» المعاصرة التى طبقتها إيران والسودان ولازالت تطبقها تحت شعارات ونظريات إسلامية أصولية قادت هذه البلدان إلى هاوية التقسيم فى الحالة الثانية وجحيم الديكتاتورية الذى سيطر على الحالة الأولى.

وكان هناك ثالثًا تجارب الجماعات الإسلامية الأصولية والمسلحة التى قدر لها أن تسيطر على مناطق بعينها من دول عربية أو إسلامية كما هو الحال فى الجنوب اللبنانى بواسطة حزب الله، وفى الجزائر حيث عاثت الجماعات المسلحة فسادًا وشرًا باسم الدين والإسلام.

وكان هناك رابعًا تاريخ الجماعات المصرية الأصولية المسلحة وغير المسلحة في مصر والكيفية التي أدارت بها علاقاتها بالمجتمع من حيث سعيها المستمر لتدمير كل مظاهر الحداثة في المجتمع.

وكان هناك خامسًا المواقف العملية التي اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بالمرأة والأقباط وحرية الفكر والتفكير. وكان هناك سادسًا موقف المثقفين «الإسلاميين» المعتدلين وغير المعتدلين من مظاهر التطرف ونزعات العنف والإرهاب حيث مالوا دومًا للبحث عن المبررات وإلقاء اللوم على الدولة العربية أو الإسلامية وإذا عز اللوم جرى البحث عن سبب لدى الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي قليل من الأحيان اتخذ اللوم للجماعات الأصولية أشكالا قليلة من اللوم والعتاب ولكنه لم يصل أبدًا إلى تحرك سياسي أو فقهي مضاد.

وهناك سابعًا ذلك الموقف المضاد لحرية الاعتقاد والعقيدة والذي تجسد في الموقف من المسيحية والأقباط والبهائية وغيرها من المعتقدات والتي ترجم إلى فرض الجزية أحيانًا والمنع أحيانًا أخرى. وحتى عندما اجتمع عقلاء الأصوليين من الشيعة والسنة في الدوحة مؤخرًا فإنه لم يخرج منهم موقف إنساني ديمقراطي داعٍ إلى تحقيق المساواة في المجتمعات الإسلامية بحيث يحصل الشيعة على كامل الحقوق السياسية في بلاد الأغلبية السنية، ويحصل السنة على ذات الحقوق في بلد الأغلبية الشيعية؛ وإنما جرى الاتفاق بين طرفي الأصولية على منع «التبشير» الشيعي- حيث الأغلبية سنة- والسني- حيث الأغلبية شيعة- لمنع «الفتنة» وكأن حرية الاعتقاد قد باتت موصولة بإرادة الأصوليات الشيعية والسنية.

فلم يكن صحيحًا أبدًا أن القاعدة كانت وحدها هي المرجعية للحوار الذي جرى، بل كان قاعدة طويلة من التاريخ والفكر والممارسة والخطاب السياسي. وهي قاعدة لا تستحق فقط البحث والدراسة الجادة من المفكرين الليبراليين، بل إنها واجب أيضًا على المفكرين الإسلاميين الباحثين عن دور للدين في عالم اليوم!

أحزاب قوية وعفية

لن تقوم للديمقراطية قائمة فى مصر ما لم يكن لدينا أحزاب قوية وعفية؛ ولن تنتهى حالة الاستقطاب الحادة بين الحزب الوطنى الديمقراطى وجماعة الإخوان المسلمين - المحظورة والمشروعة - ما لم يكن هناك أحزاب أخرى قوية تخفف من حالة الاستقطاب؛ ولن تكون هناك انتخابات نظيفة ما لم يكن هناك أحزاب تحمى صناديق الانتخاب؛ ولن يكون هناك مناقشات وحوارات جادة حول مستقبل مصر التى نريدها ما لم يكن هناك أحزاب تعيش السياسة صباح مساء وتمتلئ كوادرها بالحيوية والعلم والرؤى.

وكم تمنيت إبان الانتخابات النيابية التى أجريت خلال شهر نوفمبر 2005 ألا يقبل الحزب الوطنى الديمقراطى المستقلين العائدين له بعد الانتخابات حتى يقوى الحزب بالجماعة التى بقيت معه وحصلت على 32% من مقاعد المجلس، وتقوى الساحة السياسية بعدد هائل من السياسيين الذين يقوون أحزابًا قائمة أو ينشئون أحزابًا جديدة. كما تمنيت - ولا زلت - على لجنة الأحزاب أن تحل نفسها أو لا يجد مجتمعنا حاجة إليها، أما إذا كان ذلك لا بد منه فليكن ذلك للسماح بأحزاب جديدة، وليس منع أحزاب قائمة. وببساطة تمنيت دومًا أن تكون مصر «دولة طبيعية» لا تخترع فيها أوضاع حزبية لا يوجد لها مثيل ولا مقابل فى دول العالم الأخرى.

ولكن الحديث عن هذا الشأن ليس فقط لترديد التمنيات وإنما لطرح أفكار حول الموضوع الزاوية فى الإصلاح السياسى خاصة بعد النظر إلى الحالة الحزبية فى مصر؛ فإذا هى مزرية تتردد فيها حالة عميقة من اليأس والنغمات التى لا يكل فيها ولا يمل التكرار. فأحزاب المعارضة المصرية، ما كان فيها رسميًا أو ذلك الذى فى دور التأسيس الدائم، لا تتوقف أبدًا عن لوم الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره

مصدر ظلمها وتعاستها وغياب بختها. أما صاحبنا الحزب الوطنى الديمقراطى، فإنه لا يكف عن لوم الأحزاب وقلة حيلتها وانصراف الناس عنها باعتبارها نتيجة طبيعية لغياب الرؤية وفقر السياسة.

والحقيقة أن لكل طرف حجة، وكما كان نجاح الإخوان المسلمين فى الانتخابات التشريعية دليلًا على أنه فى ظل الظروف والقوانين الراهنة يستطيع المجد - المحظو_ر - أن يحصل لنفسه مكانًا «شرعيًا» فى الحياة السياسية؛ فإن رفض السماح لهم بحزب حتى ولو كان مدنيًا ناصعًا نقيًا وكل ما هو غير مستحب فى دولة حديثة يضع مكانة الجدية هذه موضع التساؤل. ولكن ما يعنينا الآن فهو الأحزاب الأخرى والتى نظن أن سبب فشلها وقلة حيلتها وهوانها على الناس هو غياب رؤية تشد الناس إليها من جانب، وعدم توافر طبقة سياسية محترفة للعمل السياسى اليومى من جانب آخر.

والرؤية لمن لا يعلم ليس البرامج التى تفخر الأحزاب بوجودها وهى لا تزيد عن كونها مجموعة من الأهداف المرصوصة التى لا يوجد لها حصر، ولا مدفوع فيها ثمن. الرؤية هى القضية المركزية التى تشد الناس إلى بديل آخر عن «التنمية والاستقرار والفكر الجديد» لدى الحزب الوطنى ومقولة «الإسلام هو الحل» لدى جماعة الإخوان. الرؤية هى مرجعية ينظر من خلالها الناس إلى قضاياهم، وتوفر لهم بدائل للتعامل معها. الرؤية هى التى تحدد أى مصر نريد، وأى مصر نريدها أن تكون فى المستقبل المنظور وكيف يكون حالها إذن أو بعد غد. الرؤية ليست كلامًا ورديا، ولا هى من قبيل الأوهام، وإنما هى صياغة لطرق يزعم حزب وجماعة أنه الموصل للسلامة الوطنية والأرضية المشتركة التى تلم من يسكن الوطن.

الطبقة السياسية المحترفة لا غنى عنها لحياة حزبية فاعلة، وربما كان واحدًا من أسباب نجاح جماعة الإخوان «المحظورة» هو وجود جماعة سياسية محترفة متفرغة لديها القدرة على إدارة العمل السياسى رغم كل القيود، والعمل الدعائى رغم كل حصار. وحتى الحزب الوطنى الديمقراطى لا يوجد فيه طبقة سياسية محترفة وإنما جماعات متطوعة يصبح عملها الحزبى من باقى وقتها ومن فتات عملها. ولعل ذلك يفسر موقع رجال الأعمال فى الحياة الحزبية المصرية ليس فقط

لأنهم يدفعون تبرعات لعدد من الأحزاب، وإنما لأنهم يستطيعون العمل الحزبى بينما تنمو ثرواتهم فى نفس الوقت. وتكون النتيجة أن العمل الحزبى يظل ناقصًا، أما الأعمال فتتعرض للمخاطرة.

وفى العالم كله توجد حفنة من السياسيين أصحاب الرؤى، ولكن إلى جانبهم توجد مجموعة من المحترفين والمنظمين للسوق السياسية الذين يحولون الرؤى إلى أفكار وبرامج عمل ودعاية وفوق ذلك أصوات للناخبين ساعة الانتخابات. وإذا كانت الرياضة والفن وحتى قراءة القرآن والموعظة، وبالطبع القضاء والمحاماة والهندسة والزراعة والصناعة قد صارت احترافًا فلماذا لا يكون هناك احتراف فى السياسة أيضًا. وإذا كانت الرأسمالية والاستثمارات لم تنجح وتنمو وتزدهر إلا عندما تم الفصل بين طبقة المنظمين وأصحاب المال، فلماذا لا يحدث الفصل أيضًا فى السوق السياسية. المدهش أنه عندما عرضت فكرتى هذه على قادة أحزاب بدا عليهم العجب، ولم يسأل أحد كيف تتم هذه العملية، وهل يمكن تمويلها، ومن أين نأتى بكوادرها، وكيف ننظمها كما يتم تنظيم أصحاب المهن المختلفة. كل ذلك يحتاج إلى تفكير، وهناك واقع يجب مراعاته، ولكن الحقيقة التى يجب أن نعرفها هى أنه لن يصلح حزب سياسى فى مصر ما لم يكن له رؤية بديلة، وجماعة سياسية محترفة قادرة على تسويقها، وساعتها ربما لن يهم كثيرًا ما يفعله الحزب الوطنى الديمقراطى أو حتى جماعة الإخوان، محظورة كانت أو مشروعة؛ لأنه ساعتها لن يكونا وحدهما فى الساحة السياسية المصرية.

تصحيح أوضاع مصر..!

قلت مرارًا إن الخطوة الأولى فى إصلاح مصر هى أن تعود الدولة المصرية إلى الأحوال «الطبيعية» و«العادية» التى يتم فيها الخلاص من الأوضاع الاستثنائية التى تجعل بلادنا فى ناحية وبقية بلاد العالم الأخرى فى ناحية أخرى. وكررت ونددت كثيرًا بأمور استأثرت بها أوضاعنا السياسية دون بقية بلاد الدنيا مثل وجود نسبة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة، وتبعية الصحف القومية لمجلس الشورى، ونص الدستور على سياسات عامة وليس القواعد العامة للحكم، بالإضافة إلى منصب «المدعى العام الاشتراكى» الذى ينافس السلطة القضائية. ولم أفهم أبدًا لماذا لم تهتم دول العالم الديمقراطية الأخرى بعمالها وفلاحيها، ولم لا يكون لديها «صحف قومية» ومجلس شورى يملكها، ولم تصل حكمة الزعماء والقادة لوجود منصب المدعى الاشتراكى حتى بعد سقوط الاشتراكية منذ وقت طويل.

ومن هذه الأمور الشاذة وغير الطبيعية هو وجود تصور أن حزب الغالبية – الحزب الوطنى الديموقراطى – لا بد أن يحصل على 90 % من مقاعد البرلمان أو ما يقاربها لكى يعد الحزب فائزًا فى الانتخابات «العامة». ورغم أن مثل هذه النسبة لا تحدث لا فى البلدان الديمقراطية ولا فى البلدان التى تسير على طريق الديمقراطية، وهى لا تحدث إلا فى الدول شبه الديكتاتورية أو المتمتعة بدرجات خاصة من الظروف الاستثنائية، فإن الإصرار على تحقيقها من جانب الحزب الوطنى عكس اعتقادًا بأن عدم تحقيقها هو الشهادة على الهزيمة فى الانتخابات. وبعد أن حصل الحزب الوطنى الديمقراطى على قرابة 38 % من المقاعد فى الانتخابات التشريعية لعام 2000 سارع إلى ضم المستقلين المنشقين عنه مرة أخرى لكى تقفز نسبة مقاعد

الحزب إلى 88 % وتعود الأوضاع الاستثنائية غير الطبيعية مرة أخرى ويحرم الحزب والحياة السياسية من ممارسات طبيعية تتعدد فيها اتجاهات الناس واختيارهم ويحكم على النظام السياسى كله فى داخل البلاد وخارجها بأن الديموقراطية لا تزال بعيدة عن شاطئ النيل. المدهش أنه فى ذلك الوقت كان عدد مقاعد الحزب الوطنى تتفوق تفوقًا ساحقًا على كل المعارضة الحزبية المشروعة وغير المشروعة، والمحظورة وغير المحظورة، وكان بوسع الحزب أن يحصل على أغلبية مريحة عند عرض كل القوانين التى يرغب الحزب فى عرضها، وحتى لو لم يتم تعديل المادة 76 من الدستور والخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية فقد كان بوسع الحزب وبسهولة بالغة الحصول على أغلبية الثلثين لمرشحه فى الاستفتاء الرئاسى بسبب المكانة التى يتمتع بها الرئيس مبارك. ومع ذلك فقد أصر الحزب على الحصول على نسبة من المقاعد لا تعرفها بلاد العالم المحترمة من خلال ضم المستقلين الذين تركوا الحزب ثم تحدوه ونافسوه فى انتخابات عامة لأسباب تخص «الهيبة» والإصرار على بقاء أوضاع غير طبيعية ولا تعرفها بلدان العالم الديمقراطية.

وقد تكرر الأمر بحذافيره خلال الجولة الأولى من الانتخابات النيابية التى أجريت فى نوفمبر 2005، فقد حصل الحزب على 69 مقعدًا فى هذه الجولة أى أكثر من ضعف ما حصلت عليه القوة الثانية فى البرلمان وهى جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة». بينما لم تحصل جميع أحزاب المعارضة المختلفة إلا على ستة مقاعد. وفى أى بلد من بلدان العالم الديمقراطى فإن تحقيق هذه النتيجة سوف يعد فوزًا كاسحًا، ولكن فى مصر المحروسة أصبحت أشبه بالهزيمة المروعة التى تستدعى هرولة الحزب لكى يستعيد الشرف الرفيع من خلال المستقلين الذين مازالوا يحبون الحزب الوطنى حتى يصبح عدد المقاعد التى حصل عليها الحزب الوطنى 112 مقعدًا وهو الرقم الذى يشعر الحزب أنه يتلاءم مع مقامه فى الدولة الديمقراطية المفصلة على المقاس المصرى الاستثنائى الذى لا يوجد له مثيل فى بقية دول العالم. ومن المرجح تمامًا أن يكون ذلك هو العرف السائد فى الجولتين الثانية والثالثة من الانتخابات، وبالتالى تحرم مصر من فرصة حقيقية لتطبيع أحوالها السياسية لكى

تكون دولة طبيعية لا تتمتع فيها الأحزاب بقدرات خارقة على التفوق على كل الأحزاب الأخرى مجتمعة.

المدهش فى الموضوع أن ذلك ليس هو موقف الحزب الوطنى الديمقراطى وحده بل بقية المعارضة المصرية، ومعها طابور طويل من الصحافة والإعلام. فتقلص الاكتساح النسبى للحزب الوطنى الديمقراطى لا يعد نوعًا من عودة الأمور إلى طبيعتها فى بلد تحاول الممارسة الديمقراطية الحقة حيث تسود أحجام معقولة للأحزاب حسب التمايزات بين المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما دلالة على انهيار الحزب وفشله الساحق. وهكذا فإن حزب الأغلبية المصرى تتم إدانته حزبيًا ودعائيًا لأنه أولًا «يزور» الانتخابات، ولأنه ثانيا لم ينجح نجاحًا ساحقًا حتى يصبح نصيبه من المقاعد أربعة أمثال مقاعد المعارضة وليس مثلين فقط كما تجرى فى أحسن الأحوال فى البلدان «العادية» التى لم تشملها عناية الرحمن بالمواهب المصرية الخاصة والاستثنائية. وتظهر هذه الحالة بقوة فى قناة الجزيرة فى قطر والتى تجمع كل هاتف وزاعق بحالة التزوير والبلطجة فى الانتخابات المصرية والتى يتم إلصاقها فورًا فى الحزب الوطنى الديمقراطى، ثم بعد ذلك تعجز تمامًا عن تفسير فوز جماعة الإخوان المسلمين - المحظورة والمشروعة معا!- بعدد غير متوقع من المقاعد فتدفع بحدوث انهيار فى الحزب الوطنى الديمقراطى.

وإذا كان لأى من ذلك دلالة فهو أن هناك توافقا ما بين قطاعات من الحزب الوطنى الديمقراطى، خاصة شرائحه المتمسكة بالتقاليد التاريخية للاتحاد الاشتراكى العربى والتى قوامها أن خسارة مقعد من البرلمان لا تعنى أقل من خسارة الشرف والسيادة القومية والوطنية، وبين قطاعات من المعارضة التى استنامت لقواعد اللعبة السياسية التى تعطى أغلبية ساحقة للحزب الوطنى فى البرلمان ثم بعد ذلك تعطى غالبية للمعارضة فى ساحة البكاء القومى على الديمقراطية لتى سفحت براءتها. وما بين هذا وذاك ينصب سرادقات العزاء والندب والعويل فى الفضائيات العربية والمصرية التى تشكك فى إمكانيات ميلاد ديمقراطية حقيقية مادام الحزب الوطنى عاد فى النهاية إلى قواعده بضم المستقلين إليه.

مثل هذا التمسك بحالة الشذوذ والاستثناء السياسى هو الذى يعرقل طريق التطور الديمقراطى المصرى، وهو الذى يضع العقبات فى طريقه. فما حدث بالفعل هو أن حالة الانفتاح التى اعترت النظام السياسى المصرى بعد تعديل المادة 76 من الدستور قادته إلى الطريق المعتاد فى الدول الديمقراطية والتى تعكس بطريقة متزايدة واقع القوى السياسية الموجودة فى المجتمع بالفعل. ولذا فإن ما حصل عليه الحزب الوطنى يعكس قوته الحقيقية فى الشارع السياسى وهى قوة غير قليلة، وسوف يحسده عليها طابور طويل من أحزاب الأغلبية فى العالم. ولأول مرة فإن هذه القوة «الحقيقية» صار بمقدورها أن تتفاوض وأن تتفاعل مع قوى سياسية حقيقية أخرى وليس مجرد قوى فضائية تلفزيونية لا تأثير لها فى الواقع الفعلى. وبدلًا من أن يسعى الحزب الوطنى لضم المستقلين الذين برهنوا على قدرة غير عادية على التخلى عن الحزب، بل والسعى لهزيمته، فإن عليه أن يتعلم فنونًا جديدة فى السياسة.

الخطوط الفاصلة..!

الوضوح هو أكثر ما تحتاجه الحياة السياسبة المصرية؛ والغموض والالتباس والتأرجح بين المعانى يقفون بين العقبات التى تمنع التطور الصحى للنظام السياسى المصرى. ومن الجائز أن التقدم الذى حققته حكومة الدكتور أحمد نظيف خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة- طبقا لما جاء فى العديد من التقارير الدولية وآخرها تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادى الدولى- كان راجعًا إلى أن بوصلة التغيير ظلت واضحة فى اتجاهها نحو إقامة نظام السوق الاقتصادية القائمة على التنافس بين مستهلكين ومنتجين. وربما كان هذا الوضوح داعيا فى بعض الأحيان إلى شدة الهجوم الإعلامى والسياسى عندما تكون الأهداف واضحة والتصويب ممكنًا على وزراء وقضايا؛ ولكنه مع ذلك كان أدعى لتصحيح المسار عندما يهدد الاحتكار المنافسة، وعندما تظهر قطاعات شعبية فقيرة ليس بوسعها انتظار نتائج عملية هى بطبيعتها طويلة المدى.

ولكن ما كان ممكنًا فى مجال الاقتصاد كان دومًا صعبًا فى دنيا السياسة، فالكل يريد العدالة، والجميع يرغب فى الحرية، والجميع يقف إلى جانب الفقراء ومحدودى الدخل، ولا يوجد من له حماس قليل تجاه كل ما يخص الأمن القومى، وكل من هب ودب له فى الديمقراطية نصيب وحظ. وعندما يصير «الكل فى واحد» فإن النتيجة الطبيعية هى أن يفتش الجميع فى ضمائر الجميع، وينقسم المجتمع لدى أفراد وأحزاب إلى أخيار وأشرار، وأنبياء وخونة. ولا يحل هذه المعضلة سوى وضوح الرؤى من خلال برامج محددة ليس حول المبادئ، وإنما حول السياسات فى جوانبها التشريعية والقانونية، وجوانبها المالية والاقتصادية، وموقعها من التطور العام للمجتمع.

ولحسن الحظ أن بعضًا من هذا فى طريقه إلى الحدوث فى مصر، فالحزب الوطنى الديمقراطى يضيف وثائق جديدة إلى وثائق سابقه، وكلها تعكس تطورا معيبا يقوم على اختلاف السرعات بين التقدم الاقتصادى والتطور السياسى. وفى المقابل فإن جماعة الإخوان المسلمين- المحظورة والمشروعة معا- خرجت على المجتمع بعد تردد طويل ببرنامج حزبى على قدر من التفصيل لسياسات وبرامج كلها تقوم على هدم قواعد الدولة المصرية الحديثة منذ قيامها فى عام 1922. وكما توارد فى الصحف فإن أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والجبهة الديمقراطية يعدون معًا وثيقة للخلاص المصرى لا يعرف أحد بعد عما سوف تحتويه. وحتى يحدث ذلك، وحتى يتم قياس مدى التأثير على المجتمع المصرى، فإن وضوحًا يأخذ شكل خطوط فاصلة قد بات يقينيًا بين الحزب الوطنى الديمقراطى من جانب والجماعة من جانب آخر، وتتيح للمجتمع القدرة على الاختيار حتى يظهر اختيار ثالث فى يوم من الأيام.

وأول الخطوط الفاصلة يقع بين الدولة المدنية من جانب، والدولة الدينية من جانب آخر، ومهما كانت التحفظات الموجودة على النظام السياسى المصرى الراهن ومدى ديمقراطيته، فإنه فى النهاية يضع سلطة إصدار القوانين فى يد ممثلى الشعب حيث تجرى عملية التشريع بين بشر يجرى عليهم ما يجرى على البشر من إنسانية الصواب والخطأ، وبشرية المراجعة والتقييم. وعلى الجانب الآخر، ومهما كانت البهلوانيات الفكرية والمناورات السياسية فإن برنامج الإخوان يقوم على دولة دينية يتحكم فيها مجلس دينى للفتوى وليس للتشريع فى كل الأمور قاطعة الثبوت والدلالة التى يقررها هكذا رجال الدين أيضًا. وهنا فإن الدولة ليس لها وظائف خدمة مصالح الشعب المتغيرة، وإنما للدولة وظائف دينية لا يحددها أبناء الوطن وحدهم، وإنما فى قرارات الحرب والسلام، تحددها أمة إسلامية مترامية الأطراف ممتدة من المحيط الأطلنطى حتى المحيط الباسفيكى.

الخط الفاصل الثانى ينطلق فورًا من صورة الدولة، فعندما تكون مدنية فإن فضيلة الاختيار تصبح ممكنة، فالإنسان وعقله وتعليمه وثقافته تعطيه القدرة

على التمييز والتقدير والاختيار بين بدائل واختيارات سواء في السوق السياسية والاقتصادية. أما في الدولة الدينية فإن القضية لا تكون اختيارًا شخصيًا للناس، وإنما هي اختيارات بين مذاهب الفقهاء قد تضمحل عندما ينجح واحد منهم في التغلب على الآخرين بالسيف أو بالذهب. وإذا كانت هناك شكوى- مشروعة- من تقاعس الحزب الوطني الديمقراطي في رفع الحالة الاستثنائية عن مصر- فإن عليه أن ينظر مليًا في برنامج الجماعة لكي يجد فيها من جانب عملية قسرية- عقلية وبدنية- لإعادة قولبة وتشكيل الإنسان المصري وغسيل عقله؛ ومن جانب آخر عملية قاسية للهيمنة الاقتصادية من خلال دولة ذات بيروقراطية هائلة وتحكم في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

والخط الفاصل الثالث يأتي منطقيًا، فحينما تكون الدولة مدنية، واختيارات المواطنين لها قيمة ونصيب، فإن دعم الحياة ورفع مستوى المعيشة والتقدم العام للمجتمع ماديًا ومعنويًا يستدعي فورًا العمل من أجل السلام. وهنا فإن الحزب الوطني الديمقراطي لا يعني بالسلام تجاهل ضرورات الأمن القومي القادمة من تحديات خارجية، ولكنه يتعامل معها كما تتعامل معها الدول المدنية في العالم من خلال تقوية عناصر القوة الذاتية، والعمل على زيادة الحلفاء وتقليل الخصوم والأعداء، وإقامة توازن القوى الذي يكفي الردع ويدفع الخصوم للتعاون. وعلى الجانب الآخر فإن جماعة الإخوان لا تطرح سياسة لحماية الأمن القومي، وإنما سياسة للصراع والحرب مع الخارج وفي المقدمة منه إسرائيل والولايات المتحدة والغرب في عمومه. هنا فإن هدف سياسات الأمن القومي لحزب الإخوان المنتظر لا يكون هدفها -بعد استبعاد الإرهاب -«حماية المصالح الوطنية»، وإنما وضعها في «نطاق مصالح الأمة العربية والإسلامية» غير المتفق عليها، مما يفتح الباب لصراعات جديدة للبحث عن اتفاق يقوم على سحب الاعتراف من إسرائيل حيث تصبح «الكيان الصهيوني»، و«بذل كافة الجهود للوصول إلى حل جذري وعادل للقضية الفلسطينية، يضمن لجميع الفلسطينيين داخل وخارج الأرض المحتلة حقهم في إقامة دولتهم وعاصمتها القدس على كامل تراب فلسطين

التاريخية». هذا الوعد يعنى مباشرة إزالة دولة إسرائيل من الوجود، وهو ما يعنى فورًا استئناف الصراع والحرب بين مصر والدولة العبرية فى ظل توازنات قوى غير متكافئة يعترف بها برنامج الجماعة. وتكتمل هذه الصورة عندما لا يكون العداء فقط لإسرائيل، وإنما معها «المشروعات والخطط الأمريكية المتتالية للشرق الأوسط»؛ وفوقها اعتبار تمركز القوات الأجنبية فى مناطق الخليج والبحر الأحمر(حيث توجد أساطيل لكل الدول الغربية تقريبا) والعراق(حيث توجد قوات تحالف لأكثر من عشرين دولة منها اليابان وأستراليا والمملكة المتحدة وإيطاليا) ولبنان (حيث توجد قوات دولية)؛ وكل ذلك «يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومى المصرى وانتهاكا للأمن العربى، وتهديدًا لأمن دول الجوار الإسلامية (أى إيران لأن تركيا عضو فى حلف الأطلنطى)!».

الخطوط هنا واضحة وفاصلة، ولكنها أيضًا مترابطة فى برنامج متكامل، فالدولة المدنية ليست منفصلة عن اقتصاد السوق والبحث عن السلام ودعم الحياة؛ والدولة الدينية ليست بعيدة عن الدولة التدخلية التعبوية الساعية للمواجهة والحصول على الشهادة. وبشكل ما فإن كليهما يشكل منظومة فكرية وروحية وأخلاقية متكاملة قد تبدو مقلقة فى بعض جوانبها؛ لأنها بالغة الحدية والوضوح ويمكنها أن تؤدى إلى استقطاب غير محمود فى المجتمع. وربما كان ذلك داعيا لدى بعضنا للبحث عن طريق ثالث، وتوليفة أو تركيبة أخرى من الفكر السياسى، أو الاقتصاد المختلط، ولكن حتى هذه اللحظة فإن هذا الطريق لا يزال فى علم الغيب، ودرجة تأثيره فى دعم الوضوح أو تأكيد الخلط والغموض لا يزال فى نطاق المجهول. وما يهمنا فى هذه اللحظة هو استمرار الوضوح والخطوط الفاصلة بين الأفكار والرؤى ووضعها فى الإطار العالمى لتقدم الأمم والدول. فلا نحن أول الدول ولا آخرها التى تبحث عن طريق طال البحث عنه للخروج من ظلمات التخلف إلى نور التقدم، ولا نحن أول الأمم ولا آخرها التى طال بها التردد والوقوف دائمًا فى تقاطعات طرق.

وبصراحة كاملة فإنه لا يوجد فى العصر الحديث دولة واحدة متقدمة تقوم

على أسس دينية؛ ومن بين الدول الخمسين الأولى فى تقرير التنافسية العالمى، أو كل التقارير المماثلة الأخرى التى تفحص التقدم فى عالمنا، لا توجد دولة واحدة تقوم على السيطرة والهيمنة الكاملة للدولة على الاقتصاد أو معظمه وإنما تقوم على اقتصاد السوق. فالدول العشر الأولى فى التنافسية هى الولايات المتحدة وسويسرا والدنمرك والسويد وألمانيا وفنلندا وسنغافورة واليابان والمملكة المتحدة وهولندا. ومن بين الدول الصاعدة فى العالم فى آسيا أو أوروبا الشرقية أو أمريكا الجنوبية لا توجد دولة واحدة استطاعت التقدم بينما تضع نفسها فى موضع صراعات تاريخية ودينية. والحال الغالب على هذه الدول جميعها هو تجنب الصراعات كلما أمكن، والبحث عن السلام كلما كان متاحًا، والطرق على كل الأبواب من أجل التعاون والترابط فى تكتلات إقليمية أو عالمية. وفى حالتنا فإنه يستحيل أن تأخذ مصر شعبًا وحكومة موقفًا يزايد على مواقف الشعب الفلسطينى نفسه الذى تشير كافة استطلاعات الرأى العام الموثوق بها إلى أن غالبيته تقبل حل الدولتين القائم على الاعتراف المتبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودى، وفلسطين كدولة للشعب الفلسطينى بعد قيام دولة فلسطينية والتوصل لحل دائم لكافة مشاكل الصراع. تلك هى الحدود، وهذه هى الفواصل!!

بناء المصداقية أولًا..!

قلت مرارًا، وسوف أقول تكرارًا، إن إصلاح الأحوال فى مصر وخروجها من صفوف الدول النامية إلى مراتب الدول المتقدمة لن يحدث ما لم يتحول الحزب الوطنى الديمقراطى من حزب الدولة إلى حزب ديمقراطى مستقل ومتكامل الأركان؛ وما لم تتغير جماعة الإخوان المسلمين لكى تكون أقرب إلى النموذج التركى للإخوة وأبعد عن النموذج الإيرانى والطالبانى للجماعة، وما لم تنقلب أحوال الأحزاب والجماعات الليبرالية المصرية من الحالة الشفوية الإذاعية الإعلامية إلى حالة سياسية تصل إلى الناس حيث يوجدون وباللغة التى يعرفونها ويفهمونها. وهذه المرة، فإن الحديث سوف يكون عن الحزب الوطنى الذى تلقى دروسًا غير قليلة خلال الانتخابات الأخيرة كان أكثرها مرارة أن النصيب الفعلى للحزب من مقاعد مجلس الشعب تواضع من 38% فى انتخابات عام 2000 إلى 32% فى انتخابات عام 2005، ونصيبه من الأصوات لم يزد عن 2.7 مليون صوت فى الأخيرة، ومهما تحدث الحزب عن كونه حزبًا للأغلبية، فقد بقى ما يقرب من ثلاثة أرباع الشعب المصرى بعيدًا عن صناديق الاقتراع.

وبطريقة غير مباشرة فإن الحزب حصل على درس إضافى من الانتخابات الفلسطينية المجاورة، فلم يثبت فقط أن الأحزاب التى تبقى فى السلطة لفترة طويلة سرعان ما تفقد شعبيتها إذا ما بقيت الوجوه والسياسات على حالها؛ ولكن ثبت أيضًا أن حالات الخواء والفراغ السياسى الناجم عن فقدان المصداقية السياسية والاقتصادية والأخلاقية سرعان ما ينقل الرأى العام إلى قوى بديلة تأخذ أكثر المواقف تطرفًا وتضع الكيان السياسى كلّه فى مأزق داخلى وخارجى.

ولعل مفتاحَ الدروس كلها والتى على الحزب البحث عنه والتعامل معه لكى يفتح

أبوابا مغلقة، ويعبر حواجز عالية، هو مدى المصداقية التى لدى الحزب فى الشارع السياسى والتى لا بد من استعادتها خلال فترة زمنية قليلة. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، وحتى تأتى الانتخابات التشريعية فى عام 2010، والانتخابات الرئاسية فى عام 2011، فإن نتائج الانتخابات المصرية فى الحالتين لن تختلف كثيراً عما جرى فى فلسطين. فخلال هذه الفترة فإن الساحة الداخلية المصرية، وحتى الساحة الخارجية العالمية، لن تسمح، ولن تقبل، بالممارسات التى قفزت بالحزب من 32 % من المقاعد إلى 72 % منها عندما جرى ضم «المستقلين» الذين قامت دعايتهم على الاستقلال عن الحزب الوطنى؛ وأغلقت الطرق والمسارات حتى لا يزيد نصيب المعارضة مجتمعة عن 27 % من مقاعد المجلس التشريعى. وببساطة فإن المصداقية تعنى أولًا الصدق مع النفس والقبول بالنتائج والحقائق كما هى لا كما يتم تركيبها من عناصر متنافرة ومتناقضة؛ كما أنها ثانيا تعنى الصدق مع الآخرين بمسار ديمقراطى حقيقى لا توجد فيه ألعاب بهلوانية قانونية لإبقاء الأحوال على ما هى عليه كما جرى فى عملية تعديل المادة 76 من الدستور؛ وأخيرا، فإنها تعنى القبول من قبل الرأى العام الذى أضناه التعب من عمليات طويلة للتسويف والتأجيل والانتظار.

والحقيقة أن هناك عدداً من البدايات المشجعة لدى الحزب الوطنى الديمقراطى نحو استعادة قدر من مصداقيته جاءت من تغييرات فى أمانته العامة ومكتبه السياسى لكى يقترب من تغيير للأجيال السياسية؛ ولكن – وكما هى العادة – بقيت شخصيات تكلف الحزب غاليا لأنها ارتبطت بذات السياسات التى تعود بالحزب إلى أزمنة الاتحاد الاشتراكى العربى القديمة، ولا ترى فى السياسة إلا عملية لإدارة الهيمنة والسيطرة والتحكم. ومن المدهش أنه لا يوجد حتى الآن داخل الحزب أجهزة مستقرة لقياسات الرأى العام تنظر فى أمر الثمن السياسى الذى يدفعه الحزب، وحتى الثمن الاقتصادى الذى تدفعه الأمة، بسبب استمرار شخصيات بعينها.

وبالتأكيد فإن تشكيل الوزارة الجديدة للدكتور أحمد نظيف تمثل بداية مشجعة أخرى؛ لأنها تمثل سياسات متسقة وجديدة تأخذ البلاد على طريق النمو وإنتاج

الثروة والانطلاق بها نحو آفاق لم تعرفها مصر منذ فترة طويلة. وربما سوف تعانى الوزارة الجديدة من شكوى الرأى العام نظرًا للآلام التى يتحملها فى هذه المرحلة، أو لأن نتائج النمو لم تصل بعد للأقل حظًا فى المجتمع، أو لأن البعض منا يفضل أن يدير ثروة المجتمع مستهلكوها وليس منتجوها؛ ولكن الوزارة لن تعانى أبدًا من فقدان المصداقية؛ لأنها أوضحت للمجتمع دوما المسار والثمن الذى يحقق نقلة كيفية فى الحياة الاقتصادية وليس مجرد وضع مسكنات على جروح غائرة.

ولكن تغيير القيادات فى الحزب، والتغيير فى الوزارة ومنهجها، على أهميتهما لا يكفيان لبناء مصداقية الحزب، ليس فقط لأن هناك تراثًا طويلًا فى فقدان الثقة، وإنما أيضًا لأن هناك شواهد يومية تفقد الثقة فى الحزب ولا يفعل معها شيئا. لقد وعد الرئيس مبارك بالتحقيق فى «التجاوزات» التى حدثت فى الانتخابات الأخيرة وصورتها وروجتها أجهزة الإعلام بالصوت والصورة، ولكن حتى هذه اللحظة فإن الذين قاموا بالتحقيق كانوا هم الذين قاموا بالتجاوزات، وبعد شهرين تقريباً من نهاية الانتخابات لم نعرف أبدًا من كان السبب فى منع الناخبين من الوصول إلى صناديق الاقتراع، وماذا جرى حقًا خلال الجولة الثالثة فى الانتخابات. وبصراحة كاملة فإنه ما لم تتغير علاقة أمين عام الحزب الوطنى - ورئيس مجلس الشورى أيضًا - بلجنة الأحزاب، والصحف القومية، فإن حديث الحزب الوطنى عن قواعد «اللعبة الديمقراطية» سوف يظل بعيداً عن المصداقية، وسوف يظل الحديث مستمرًا فى داخل وخارج مصر عن نوع من الإصلاح التجميلى وليس الحقيقى. وبصراحة أكثر فإنه ما لم يأخذ الحزب وأعضاؤه عملية التعديلات الدستورية، أو تغيير الدستور بالجدية اللازمة، والانفتاح اللازم على الرأى العام، فإن الشعور العام سوف يظل متراوحًا ما بين الشك واليقين بوجود ملعوب قادم يجعل الأوضاع فى النهاية كما كانت دائمًا.

والحقيقة أن الرأى العام المصرى يطلب من الحزب نقلات كيفية وسريعة لكى يبدأ من جديد إعادة الاعتبار له فى الانتخابات القادمة. وقد كان الحزب الوطنى الديمقراطى أول من وضع فى قانون الأحزاب أن يكون للحزب برنامج متميز،

ولكن برنامج الحزب نفسه ظل دومًا خليطًا من برامج مختلفة ذات اليمين وذات اليسار. ويستطيع الحزب أن يحفر لنفسه مكانًا فى ساحة الأفكار المصرية إذا ما قدم برنامجًا واضحًا متطلعًا إلى المستقبل للتحول الديمقراطى الذى لا لبس فيه ولا تدرج يستهلك أجيالًا بأكملها؛ وإذا ما قدم دستورًا ديموقراطيًا متسقًا فى الفلسفة والأحكام، وفى المقدمات والنهايات؛ وإذا ما وضع قواعد للعبة يحترمها قبل الآخرين، ولا يصير أبدًا طرفًا فيها وحكمًا فى نفس الوقت كما حدث مع اللجان الانتخابية الرئاسية والبرلمانية. وحتى تتوفر الأجواء اللازمة لاستعادة المصداقية فى هذا الاتجاه فإن على الحزب أن يسعى لرفع حالة الطوارئ عن البلاد ليس فقط لأنها طالت أكثر مما ينبغى، وإنما لأن مصر لا تقل كفاءة عن بلاد أخرى تتعرض لنفس ما نتعرض له من خطر للإرهاب وتكافحه بوسائل ليس من ضمنها تحويل زمن البلاد كله إلى أحوال طارئة.

والحقيقة أيضًا أن قائمة أعمال المصداقية أمام الحزب طويلة، وفى بعض الأحيان فإن هناك التباسات كبرى يحسن فيها وجود حساسية بالغة لاتجاهات الرأى العام الذى هو فى النهاية مصدر المصداقية السياسية لكل الأحزاب بما فيه الحزب الوطنى الديمقراطى. ولقد أمسكت كثيرًا عن التعليق على قضية الدكتور أيمن نور ليس فقط لأنه لا يجب التعليق على أحكام القضاء، وإنما أيضًا لاقتناعى بأن للقضية جوانب جنائية لا يجوز تجاهلها. ومع ذلك فإن وجود حالة من الإدراك العام لوجود جوانب سياسية للقضية لأن الدكتور أيمن نور كان منافسًا فى انتخابات الرئاسة، ولأن حزبه «الغد» هو من أحزاب المعارضة يجعل من حسمها بسرعة جزءًا أساسيًا من عملية بناء المصداقية التى نتحدث عنها. ولذلك فإن إحالة القضية بالسرعة الواجبة إلى محكمة النقض هو جزء من مسار العدالة التى تنجز وتحسم ما هو ملتبس وتعيد للحزب مصداقيته فى إقامة دولة القانون.

ولكن ربما يكون جوهر عملية بناء المصداقية هو رؤية الحزب لنفسه كواحد من الأحزاب المصرية المنافسة على حكم البلاد، وليس حزبًا قائدًا ومهيمنًا فى ساحة قومية كما هو الحال فى عدد من الدول العربية «الشقيقة». ولعل واحدًا

من الإشارات على ذلك أن يكون للحزب صحيفة جيدة ناطقة باسمه ومدافعة عن سياساته وأفكاره وخطواته حيث إنه من الثابت أن صحيفة «مايو» لا تقوم بهذه الوظيفة. وبسبب هذه الحالة حدث الالتباس غير المفيد لمصداقية الحزب الذى يبدو وكأنه قد احتكر الصحافة «القومية» لصالحه وهو الأمر غير الصحيح على إطلاقه. ولكن المصداقية فى النهاية إدراك وقبول واعتقاد، ويستطيع الحزب أن يفك الالتباس عن الحزب والصحافة القومية عندما تكون له أدواته الخاصة، وعندما يبتعد بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة عن الصحف القومية ويطلقها متحررة من القيود والولاءات والإغراءات التى لم تعد تفيد الحزب كثيراً من ناحية، وكلفت الصحافة ما هو أكثر من ناحية أخرى. والحديث عن الإصلاح في مصر متصل ومستمر!!

الوصول إلى التقدم فى مصر!

أعرف أن حديث التقدم فى مصر ليس من الأمور المحببة للناس عامة، والطبقة الوسطى المصرية خاصة، فالكل فى بلادنا الحبيبة لا يريد إلا حديثًا مستمرًا عن المشاكل اليومية من البطالة إلى الغلاء إلى الدروس الخصوصية إلى المناطق العشوائية وحتى نصل فى النهاية إلى الفقر وأمراض الكبد الوبائى. ولكن الحديث الكثير ولطم الخدود سخطًا وغضبًا وحزنًا لم يحل أبدًا أيًا منها، ولم يحل المعضلات أيضًا إلقاء تبعة القضية كلها على أكتاف الحكومة والحكم باعتبارهما الجهة الفاسدة وغير القادرة على فعل شيء، فرغم أنه يصعب على أية حكومة أن تفعل شيئًا حقيقيًا لمجتمعها وهى تحمل على عاتقها هم سبعة ملايين من الموظفين، فإن المشكلة الكبرى فى مصر هى أننا غير متفقين على ضرورة التقدم، كما أننا غير متفقين على طريقة الوصول إليه، وكل ما تفعله الحكومة حاليًا هو الاجتهاد بقدر العلم والطاقة وفى هذا الإطار حققت إنجازات محسوسة، ولكنها غير كافية لتحقيق النقلة الكيفية المطلوبة من التخلف إلى التقدم.

فكما قلنا من قبل إن الوصول إلى التقدم سوف يعنى ضرورة استمرار معدلات التنمية على صورتها المرتفعة - 7 % فأكثر-لفترة زمنية لا تقل عن عقد ونصف؛ وهو ما يستحيل تحقيقه والحفاظ عليه ما لم يتوافر توافق مصرى عام على القبول بالحل الذى قبلته الأمم التى سبقتنا على الطريق من حيث التحول إلى اقتصاد السوق وإطلاق المبادرة الفردية، ودعم القطاع الخاص، وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية، وكل ذلك ليس من قبل الحكومة، وإنما من قبل الشعب.

ولكن ما يجرى فى مصر أمر مختلف تمامًا، فرغم التجربة الاشتراكية المرة التى عشنا فيها والتى لا زلنا ندفع ثمنها حتى الآن؛ ورغم التجارب الاشتراكية الأكثر

مرارة والتى عاشتها دول أخرى ودفعت ثمنها في انهيارات اقتصادية واندحار إمبراطوريات وتفكك دول؛ فإن الغالبية منا - بما فيها جماعات يعتد بها داخل الحزب الوطنى الديمقراطى-لا تزال تريد دولة متحكمة فى السوق، ومهيمنة على عمليات الإنتاج والاستهلاك، وتتفاعل مع الاستثمارات الأجنبية على أساس من التوجس والاتهام وباعتباره عملية مكروهة لا بد منها فى بعض القطاعات. ولكن هذا أمر، والدخول فى العولمة والسوق الاقتصادية العالمية أمر آخر لا نحبه ولا نرغب فيه، لأنه من ناحية يدخلنا فى منافسات صعبة، كما أنه ربما يجعلنا نتعامل مع من لا نحبهم والأرجح أنهم لا يحبوننا أيضًا من ناحية أخرى، ومن يعلم فقد نحقق تقدمًا لا نستطيع بعده لوم العالم كله على تخلفنا وقلة حيلتنا.

وعندما فتح الله على جماعة الإخوان المسلمين بوضع برنامج حزبى، لم يكتف بإقامة «ولاية الفقهاء» وحل الدولة المدنية فى مصر وإقامة دولة دينية مكانها، ولكنه مع هذا وذاك أقام دولة اشتراكية كاملة الأركان تنتفخ فيها الحكومة ويتحكم الجهاز البيروقراطى المتورم. ويمكنك تخيل الصورة لو حسبت عدد الموظفين الذين سوف تضيفهم استثمارات الحكومة فى الخدمات بالطريقة التى تسمح بزيادة عدد الموظفين، والمشروعات والبرامج القومية العملاقة، وبناء قاعدة للصناعات الاستراتيجية، والتوسعات الهائلة فى مجال الإعلام- بعد تطهيره بالطبع من كل فاسد- فضلًا عما هو متوقع من زيادات هائلة فى الأجهزة الأمنية والعسكرية للتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية والخارجية وممتدة من تطهير مصر من الفساد فى الداخل وتطهير المنطقة - الخليج والعراق ولبنان وفلسطين- من الاحتلال الأجنبى فى الخارج.

كيف يحدث التقدم إذن إذا كان التوافق المصرى العام لا يزال هو التمسك بكل أهداب الأوضاع التى كانت مسئولة عن التخلف فى المقام الأول بما فيها التقاعس عن حشد المدخرات الوطنية ودفعها فى اتجاه التنمية والاستثمار وهى التى كانت واحدة من أهم مفاتيح التقدم فى الدول الآسيوية. فمادام جرى العرف أن الدولة هى المستثمر الأول، فقد كان طبيعيًا أن تكون هى المتحكمة فى البنوك وشركات التأمين، ومادام ذلك كذلك فقد تقاعس الناس عن المشاركة والمبادرة والادخار.

وهكذا كان ضروريًا أن يكون فصل بين الأوعية الادخارية المختلفة وسلطة الدولة بحيث تستقل البنوك وشركات التأمين، ومنذ فترة قصيرة أعلنت الحكومة اليابانية عن خصخصة هيئة البريد الوطنية ليس فقط حتى تحصل على خدمة بريدية أفضل وأسرع، وإنما أيضًا حتى تستطيع تعبئة واستثمار مدخرات وطنية أكبر، وفوق كل ذلك تحصل الخزانة العامة على ثمن هائل للهيئة قدره ثلاثة تريليونات من الدولارات.

وفى الصين، حيث كانت مثل كل البلدان الاشتراكية العقيمة قد وضعت قطاع التأمين فيها فى يد شركة واحدة هى «شركة شعب الصين للتأمين» التى أدارت القطاع بالطريقة التى تجعله لا يضيف الكثير للاقتصاد الصينى. ومنذ عام 1983 بدأت الصين فى إطار عملية التحديث فيها تغير فى أوضاع شركتها من خلال فصلها عن الحكومة وتقسيمها إلى شركات متنافسة من ناحية، وتحرير التشريعات من ناحية أخرى، والأهم تفتح الأبواب لشركات التأمين العالمية والأمريكية العملاقة اعتبارًا من عام 1992 التى أضافت الخبرة والتكنولوجية لسوق التأمين فى الصين. وفى عام 2003 أصبحت هناك 56 شركة تأمين خاصة وأجنبية وعامة مرخصة للعمل فى قطاع التأمين فى كل المجالات سواء ما تعلق منها بالحياة أو السيارات أو الصحة، أو الممتلكات التى تمثل الثورة العقارية للمجتمع. وبعد أن وصل سوق التأمين الصينى إلى هذه المرحلة جرى طرح الشركة القابضة للتأمين الصينية للاكتتاب العام فأصبحت شركة مساهمة خاصة. وكان الأهم من كل هذه التفاصيل أن قطاع التأمين فى الصين صار واحدًا من أذرع تعبئة المدخرات الوطنية، فلم يعد مجرد حفنة من الموظفين يقوم عملهم على ابتزاز وثائق التأمين على السيارات وعلى الحياة بل صارت صناعة متكاملة لجذب المدخرات واستثمارها فى استثمارات حقيقية تحقق عوائد مرتفعة.

ولحسن الحظ أن بعضًا من هذا يجرى فى مصر الآن وبناء على جهد مقدر من وزارة الاستثمار والعاملين فى قطاع التأمين حيث استفادوا كثيرًا من التجربة الصينية، فقد كانت نقطة البداية متشابهة حيث لن تزد نسبة مساهمة القطاع من

الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الخمس الماضية (منــذ 2002-2007) عن 0.8 % بينما هى فى الدول الرشيدة تمثل ضعف ذلك على الأقل. وبناء على ذلك بدأت عمليات هيكلة وتحديث القطاع وتجديد تشريعاته، وتطوير الأداء الرقابى، مع فتح الأبواب للمنافسة، لأن القضية لم تعد من يملك سوق التأمين، وإنما من هو القادر على جذب المدخرات واستثمارها وتحقيق أعلى عائد منها عبر سلسلة من عمليات التأمين وإعادة التأمين.

مثل هذا التطور جديد على مصر بشكل عام، وهو تطور على أية حال يلقى مقاومة هائلة لأنه يعنى المنافسة، كما يعنى العمل الشاق، كما يعنى، وهو الأهم بالنسبة للبيروقراطية، التخلى عن وظائف ودرجات وفساد وأشكال اجتماعية فارغة وفاسدة فى آن واحد. وهى ذات المقاومة التى يلقاها واحد من أهم شروط التقدم وهو أن تعيش مصر فى سلام وأمن، وفى منطقة تعيش فى سلام وأمن أيضًا. ولو عدنا إلى الصين مرة أخرى لوجدنا أن واحدًا من أهم منجزاتها الاقتصادية والاجتماعية أنها حدثت وسط حالة من التصالح مع عالمها؛ وخلال السنوات الأخيرة لم تتجنب بكين فقط، المواجهة مع واشنطن التى كانت مصابة بداء حماقة المحافظين الجدد، بل إنها لعبت دورًا محوريًا فى تهدئة الأوضاع فى شمال شرق آسيا، وحل المشكلة النووية الكورية، وفوق ذلك قامت بتسوية أوضاع حدودية مع عدد من الدول المجاورة بكرم حاتمى.

والحقيقة أن مصر كانت من السباقين فى هذا الاتجاه عندما قام الرئيس السادات بزيارة القدس فاتحًا بذلك أول بوابة لمصر على طريق التقدم، ولكن هذه البوابة لم تلبث أن تصبح هدفًا لجماعات قومية ودينية تعمل بكل الطرق على إغلاقها بأشكال شتى، أو على الأقل الشعور بالخجل والعار لما حدث فيها. وخلال الشهور الأخيرة، ومنذ أعلن الرئيس الأمريكى عن نيته لعقد لقاء الخريف للعمل من أجل السلام فى المنطقة، تحركت قوى كثيرة تشكك أولًا فى عقد المؤتمر، وبعد أن بات ممكنًا عقده راحت نفس القوى تؤكد على فشله، وعندما بات مطروحًا أن يصل يهودا ألمرت ومحمود عباس إلى نوع من إطار الحل، أصبحت المعزوفة فورًا أن أى حل لا

يبدأ بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضى فلسطين عام 1948 لا يعد حلًا على الإطلاق، كما لو كان الوضع الراهن للاجئين هو الوضع الأفضل.

على أى الأحوال فإنه ربما لا يوجد جديد فى كل ذلك، ولكن الجديد هو أن الجماعة المصرية الفكرية والسياسية راحت تعتبر قضية السلام قضية أمريكية يطلب الفشل فيها احتفالاً خاصًا للتأكيد على الفشل الأمريكى المستمر من العراق إلى فلسطين. ولكن القضية ليست أمريكية فى أساسها، فالأرض المحتلة عربية، والواقعون تحت الاحتلال عرب، والذين يعانون كل يوم من العنت والظلم هم أهلنا فى فلسطين. ولا يقل عن ذلك أهمية أن قضية التقدم فى النهاية هى قضية مصرية خالصة نحن وحدنا الذين سوف نحصل على عائدها ونحن وحدنا الذين سوف ندفع تخلفنا إذا ما حدنا عنها. وللموضوع تفاصيل كثيرة.

مستقبل مصر بين الداخل والخارج

بمراجعة الكتابات التى تناولت مستقبل مصر يمكن استخلاص أربعة نتائج هامة: أولها أن مصر فى العموم تتقدم ببطء شديد على جبهات شتى خلال العقود الثلاثة الماضية، وإذا سارت مصر بنفس المعدلات خلال السنوات المقبلة فإن المحصلة النهائية سوف تكون شعبًا أفضل صحة وتعليمًا وعلمًا ومعرفة، ولكنه لن يكون بين شعوب الدول المتقدمة خلال المستقبل المنظور. وثانيها أن الشعب المصرى سوف يكون أكثر اتصالًا بالعالم من خلال قنوات متعددة اقتصادية واتصالية وحتى اجتماعية من خلال الهجرة والسفر، وباختصار سوف يكون أكثر «عولمة». وثالثها أن القطاع الخاص، وربما الرأسمالية المصرية ككل سوف يتزايد نفوذها ونسبة مشاركتها فى الاقتصاد القومى، ولكن ذلك لن يعنى غياب سيطرة وتحكم الدولة فى السوق وفى الرأسمالية أيضًا. ورابعها أن التطور السياسى المصرى يسير فى اتجاه حالة من الاستقطاب السياسى بين الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب القائد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وفى نظر البعض خلال العقود الخمس الأخيرة، وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونيًا ولكنها الحاضرة شرعيًا فى مجلس الشعب والشارع السياسى. وهذا الاستقطاب لا يدور فى حقيقته حول السياسات العامة بقدر ما هو استقطاب يدور حول طبيعة الدولة ودورها فى المجتمع وعلاقتها مع العالم ومركز الفرد والإنسان فيها.

أسباب ما وصلنا إليه ليست موضوعنا هنا، فلا يزال أمامنا الكثير لاستكشاف ما سوف يجرى ويكون استنادًا إلى الواقع الذى نعيشه والقوى المحركة له، ما ظهر منها وما خفى. وأعترف أن المهمة ليست بالسهولة التى يتوقعها البعض، فالتفاصيل أكثر إلحاحًا من الكليات، والضباب والغيوم حاجبة وراءها ضوء الشمس، وهناك

دومًا ما يكفى من اللغط والضوضاء والضجيج ما يخفى الأصيل والجاد؛ وأكثر من ذلك هناك دومًا موضوعات دورية تشغل الفراغ العام. انظر مثلًا إلى ذلك الحديث المعاد حول عروبة مصر الذى جعل فريقًا من المصريين يدافع عن العروبة بحرقة بالغة وكأن المادة الأولى من الدستور المصرى لا تقول إن مصر جزء من الأمة العربية وتعمل على تحقيق وحدتها، وفريقًا آخر يهاجمها وكأن الوحدة العربية مقبلة على الأبواب تأخذ من مصر عفتها التاريخية؛ ولو نظر كلا الفريقين على الواقع العربى حولنا لاستلقى كلاهما على قفاه من الضحك أو على وجهه من البكاء!. وانظر أيضًا إلى ذلك الجدل والوقت الذى خصصته الصحف والفضائيات التلفزيونية فى أعقاب تصريحات الرئيس الأمريكى جورج بوش حول الديمقراطية فى مصر وحثه على الإفراج عن الدكتور أيمن نور- فك الله حبسه- حيث انفتحت أبواب جهنم الصحفية والإعلامية حول إمكانية أن تقوم دولة غازية وغير أخلاقية بقيادة التطور الديمقراطى فى العالم؟!.

لقد جرى هذا الاهتمام بالعروبة والتصريحات الأمريكية فى الوقت الذى كانت تجرى فيه انتخابات مجلس الشورى فى مصر، وفى الوقت الذى طرحت فيه برامج سياسية جادة من قبل الحزب الوطنى وجماعة الإخوان بينما قاطعت أحزاب جادة أخرى العملية السياسية كلها. وبشكل من الأشكال فقد بدا أن «الخارج» العربى والدولى يفرض نفسه على «الداخل» المصرى الذى يقع على عاتقه فى الأساس مهمة التطور والتغيير فى مصر. فالحقيقة الثابتة فى التاريخ الإنسانى كله هو أن الانتقالات الكبرى فى تاريخ المجتمعات، بما فيها التغير فى النظم السياسية من الاستبداد إلى الديمقراطية، لا تحدث إلا من خلال القوى السياسية الداخلية التى تتوافق على نظام بعينه عبر حوار أو صراع طويل. وحتى فى الدول التى عبرت الجسر بين النظامين فإنها سرعان ما تكتشف أن الديمقراطية ليست عملية انتخابية فقط ولكنها عملية سياسية ومجتمعية واقتصادية فى آن واحد. وفى معظم دول أوروبا الشرقية الحديثة الديمقراطية يجرى الحديث الآن ليس عن الديمقراطية وإنما عن «نوعية الديمقراطية» وهى قضية تستحق مقالًا خاصًا يكون معنيًا أيضًا

بنوعية الاستبداد؛ فما يربط كلا الموضوعين ليس فقط مدى مساحة الاختيار والتكافؤ بين المواطنين وإنما القدرة على الإنجاز.

ومع ذلك فإن الخارج يصبح فى كثير من الأحيان من الداخل عندما يمتزج بتفاعلات سياسية، فما يجرى فى المحيط والبيئة الإقليمية لا يخلق ضجيجًا داخليًا فقط، وإنما أيضًا ينطوى على انحيازات فكرية وسياسية. فلا يمكن لمصر أن تغمض عيونها عن تلك الحالة الضاربة الفوضى فى الإقليم الذى نعيش فيه حيث تقوم قوى سياسية ترفع الدين الإسلامى شعارًا، والجهاد الدينى علامة، بتدمير الدولة العربية الحديثة أو ما بقى منها فى بعض الأحيان. ويكفى حتى تدرك فداحة الموقف أن تنظر فى العراق وتشاهد تدمير المساجد والمراقد والحسينيات تحت شعارات ونداءات جهادية، وقيام حزب الله بشل الدولة اللبنانية كلها وتخفيض مناعتها إلى الدرجة التى بزغت فيها جماعات «فتح الإسلام» و«جند الشام» لتدخل فى مواجهات عسكرية مباشرة مع الجيش اللبنانى. ويحدث ذلك بينما تقوم المحاكم الشرعية بمنع كل أنواع البحث عن الاستقرار فى الصومال، وتقوم «حماس» بفتح غزة بينما تقوم بتصفية «شهداء الأقصى» بعد تدمير الأجهزة الأمنية الفلسطينية وفرض الاستسلام عليها وإعلان ذلك مماثلًا لفتح مكة التى بكى عند أستارها كل الزعامات الفلسطينية قبل شهور قليلة!!.

ما يجرى فى فلسطين – على أى حال– ليس موضوعنا، ولكن تأثير محاولات تدمير الدولة والسلطة والأمن والنظام العام، وسيادة ثقافة الملثمين والمقنعات، سوف تفرض تحديات بالغة على النظام السياسى المصرى بجناحيه فى الحكم والمعارضة. فما يجرى درس للبيروقراطية الحكومية والحزبية أن أساليبها العتيقة فى الحكم والسياسة لم تعد نافعة بل إنها فى النهاية تفقد المجتمعات حيويتها السياسية والمدنية وتحولها إلى قطعان جاهزة للديماجوجية والشعوذة الدينية. وهو درس واختبار أيضًا لقوى المعارضة التى تستخدم الدين رداء أو مرجعية من أنها تأخذ البلاد عن وعى أو غير وعى –كما فعلت حماس والمحاكم الشرعية وحزب الله وإمارة العراق الإسلامية– إلى الطريق الذى لا يرجع منه أحد.

وإذا كان الإقليم يعطى دروسًا ويفرض اختبارات، فإن العالم وليس تصريحات جورج بوش، لا يتركنا فى حالنا. فالحقيقة أن الانتقادات الموجهة للنظام السياسى المصرى ليست قادمة فقط من الولايات المتحدة، وإنما هى قادمة من الاتحاد الأوروبى وجميع الدول الأوروبية فرادى ومجتمعة، كما أنها قادمة من العديد من المنظمات العالمية الرسمية وغير الرسمية ذات الثقل والتأثير فى الحكم على الدول والشعوب. ومن السهل بالطبع أن نرفض ذلك كله، وأن ندفع بحقوقنا السيادية فى إدارة بلادنا، بل من الممكن أن نشكك فى كل مصدر أو دولة أو جماعة، ولكن ذلك لا يحل معضلة أن مصر كلها أصبحت وسوف تكون -كما أسلفنا - أكثر عولمة يومًا بعد يوم. ولمن لا يعلم فإن الاستثمارات الأجنبية التى تذهب إلى بلدان العالم - بما فيها مصر- يدخل فى تقييمها وحجمها حالة النظام السياسى ومدى «نوعية الديمقراطية» و«نوعية الاستبداد» فى البلد المعنى. ولا يحدث ذلك بالنسبة لمصر فقط، ولكنه يحدث لكل دول العالم تقريبًا سواء كانت دولًا كبرى بحجم روسيا والصين أو دولًا صغرى بحجم تونس وبورما.

وفى العام الماضى فإن حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر بلغت ستة مليارات من الدولارات، وفى العام الحالى تقول المؤشرات إننا سوف نتجاوز ثمانية المليارات، ولكن الآمال المصرية المستقبلية والتى تحافظ على معدلات النمو المرتفعة وتحل مشكلة البطالة وتستجيب للزيادة السكانية يجعلنا نحاول الوصول إلى ما وصلت له إسرائيل - 14 مليار دولار فى العام الماضى- أو ما وصلت إليه دبى فى السياحة - 15 مليون سائح- بدلًا من ثمانية فى مصر. وفى الوقت الراهن فإن استثمارات المصريين فى البورصة المصرية بلغت فى المتوسط 60 % من حجم المعاملات، و10 % للعرب، و30 % للأجانب، وهى نسب صحية فى عمومها وعلينا أن نحافظ دومًا على القيادة المصرية، ولكن استمرار وزيادة الرقم المطلق - وليس الوزن النسبى- للاستثمارات الأجنبية يجب أن يظل هدفًا مصريًا حتى للحفاظ على المعدلات الحالية للتقدم المصرى. وحدث ولا حرج على الحجم المتزايد

للعلاقات الاتصالية بين مصر وعالم أصبحت قيمه مستندة إلى الديمقراطية واقتصاد السوق من خلال تليفون المحمول وحتى القنوات الفضائية.

كل هذا «الخارج» يدخل إلى مصر ويصبح جزءًا من تفاعلاتها الداخلية، وهو يلح عليها ويطرق بابها بقوة ليس فقط لأنها دولة هامة ولها من اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية ما لا يقل أهمية عن جغرافيتها السياسية، ولكن لأن ذلك هو ما يحدث فى العالم كله. فرغم حرائق الشرق الأوسط المتعددة، وأزمات العرب المستمرة، فإن العولمة تدعم كل يوم بفعل التطور التكنولوجى الذى لا يتوقف، والنمو المضطرد فى الاقتصاد العالمى تجارة وسياحة واستثمارًا، والدخول الطوعى لأمم وشعوب وجماعات إلى ساحات واسعة للتقدم الإنسانى. وربما لم تكن هناك صدفة أنه تم التوصل إلى حلول لمشكلات كوريا الشمالية النووية، أو للمشكلات العرقية فى أيرلندا الشمالية، أو حتى تسوية التوترات الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن حول نشر الدروع الصاروخية من خلال رادارات دفاعية مشتركة، أو حتى طرح تسوية مؤلمة لإقليم كوسوفو المسلم تقضى باستقلاله. فالعالم لم يعد لديه وقت كثير لكى يضيعه فى مماحكات تاريخية، وطالما أن المستقبل الأوروبى سوف يضم الجميع إلى الاتحاد الأوروبى سواء كانوا من الأيرلنديين الكاثوليك أو البروتستانت، والصربيين الأرثوذكس والسلوفانيين الكاثوليك والبوسنيين المسلمين؛ فما هى المشكلة فى وجودهم فى وحدات سياسية مستقلة ديمقراطية يعيش فيها الناس أحرارًا فى أوطان حرة؟!. والحديث متصل!.

ألم أقل لكم أيها السادة؟!

عندما تكون غائبا عن الوطن فإنه لا يوجد ما يشغلك عنه، وبشكل ما فإن وسائل الاتصال الحديثة تجعلك أكثر التصاقا به، ومتابعة لما يجرى فيه، ويمكن أن يحدث ذلك ليس كل يوم وإنما كل ساعة من خلال شبكة الإنترنت التى يوجد فيها جميع الصحف ووسائل الإعلام المصرية والعربية، وكذلك فيض من الصحف والمواقع والمدونات التى لا تترك شاردة ولا واردة إلا ذكرتها. وعلى سبيل المقارنة فقد كان ذلك مسافة كبيرة بين الآن وعندما كنت فى الولايات المتحدة للدراسة حيث كان يمكن الاطلاع على صحيفة الأهرام فى مكتبة الجامعة وبعد أسبوعين من صدورها، بينما كنت أقرأ الصحيفة ذاتها من مدينة بوسطون كل يوم فى الساعة الخامسة من مساء اليوم السابق لصدورها فى القاهرة بسبب فروق التوقيت بين مصر والساحل الشرقى للولايات المتحدة.

والحقيقة أننى لم أندهش قيد أنملة حينما حملت الأنباء منذ ثلاثة أسابيع نبأ اكتشاف تنظيم جديد لتنظيم القاعدة فى مصر، كان يخطط لعمليات إرهابية كبيرة تردد أن مكانها مترو الأنفاق أو محطات القطارات. تحت عنوان «بداية الإرهاب» وقد أشرت سابقاً إلى أن الظروف الإقليمية الحالية والمستقبلية تشير إلى أن الإرهاب سوف يدخل مرحلة جديدة أقوى وأعنف من سابقتها. كما طلبت الدولة والمجتمع بالتأهب لهذه المرحلة من الإرهاب العنيف. وجاءت هذه الاكتشافات مؤكدة - للأسف- على صدق التحليل الذى لم يكن فيه معلومات غير معروفة وإنما قراءة صادقة للواقع الإقليمى والمحلى.

فليس سراً على أحد أن الجماعات الأصولية الإسلامية بشكل عام والإرهابية منها بوجه خاص تشعر بأنها إزاء لحظة تاريخية لانتصار أفكارها بعد فشل

المشروع الأمريكى فى العراق، ومن ثم كانت هجماتها الكبرى فى أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين والصومال، حيث تخلق أولًا ازدواجية فعلية فى السلطة ثم تحاول الاستيلاء عليها ثانية. إن هذه القوى نجحت نجاحًا كبيرًا فى الخلط بين أهدافها ووسائلها وفكرة المقاومة ضد إسرائيل والولايات المتحدة بحيث أصبح كل من يعارضها متهمًا بالعمالة للإمبريالية والصهيونية. وقد بات هذا الأمر شائعًا ليس فقط بين جماعات المعارضة فى مصر والعالم العربى، وإنما أيضًا فى كثير من الدوائر الحكومية التى تصورت أنها يمكنها معارضة الإخوان المسلمين فى الداخل، والتعاون مع حماس التى قامت بانقلاب مسلح على السلطة الوطنية فى الخارج.

وليس سرًا على أحد أيضًا أن هذه الجماعات تناصب مصر والدولة فيها العداء فى كافة أدبياتها، ويخطئ من يظن أن ذلك راجع للنظام السياسى الحالى، بل لأن الدولة المصرية كانت أول الدول الحديثة والمدنية فى المنطقة، أى النقيض الحقيقى للدولة الدينية التى يريدونها. ولذلك لم تكن هناك صدفة أن جميع الجماعات الأصولية المعتدلة والمتطرفة اصطدمت بالنظام المصرى الملكى والجمهورى، وكافة العهود من فاروق إلى عبد الناصر إلى السادات إلى الرئيس مبارك. يضاف إلى ذلك أن النظام المصرى كان النظام الوحيد الذى نجح خلال التسعينيات فى كسب الجولة ضد الإرهاب بإجراءات أمنية واقتصادية وسياسية وإعلامية اتحد فيها المثقفون والطبقة الوسطى فى مواجهة الخطر الأصولى. وأخيرًا فإن مصر هى حجر الزاوية الذى ستتحدد عنده معركة الأصولية فى المنطقة، فمن الممكن أن تكسب هذه الجماعات جولات فى لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان، ولكن المعركة لن تصل إلى نهايتها فى مصر.

المعضلة هنا أن الجبهة الداخلية فى مصر لا تزال غير مهيأة لمواجهة الخطر، فحتى هذه اللحظة فإن الحزب الوطنى الديمقراطى، وبقية الأحزاب المدنية المصرية لم تدرك خطورة المسألة بالقدر الذى تستحقه. ولا يزال الخلط الإعلامى جاريًا بين المقاومة والإرهاب إلى الدرجة التى صار فيها كل إرهاب يعد مقاومة ودفاعًا عن الأمة. وفوق ذلك كله فإنه لم يحدث إدراك حقيقى حتى الآن لخطورة الأوضاع

على الحدود بين مصر وغزة، والأنفاق التى تم حفرها من قبل جماعات فلسطينية متعددة لكى تستخدم أولًا فى توتير العلاقات المصرية- الإسرائيلية وفرض توقيت للصدام على مصر، وثانيًا لتهريب المخدرات والمهاجرين من أوروبا الشرقية وحتى الصين، وثالثها تهريب السلاح من وإلى مصر، ورابعها وهو الأهم من كل ذلك خلق نافذة للتدريب والهرب بين العناصر الإرهابية فى مصر و«جيش الإسلام» الموجود فى غزة. هذا التنظيم الأخير قام بتدريب أحد الإرهابيين الذين قاموا بعملية ذهب، كما أنه التنظيم الذى يعتقد أنه استقبل قائد «القاعدة» الذى هرب إليه من مصر بعد الاكتشافات الأمنية الأخيرة.

لقد جاءت الاكتشافات الجديدة لكى تقول إن أمن مصر فى خطر، وما لم تستعد كل المؤسسات المصرية السياسية وغير السياسية فإن مصر سوف تواجه مشكلة عظمى لا تقل عن تلك التى واجهناها خلال التسعينيات. فما حدث خلال ذلك الوقت أن الأجهزة الأمنية استغرقت وقتًا لكى تعرف درجة التعقيد والتنوع التى أصبحت عليها الجماعات الإرهابية، كما أن المؤسسات المدنية وبالذات على جانب المثقفين احتاجت وقتًا أكثر لكى تدرك أن معركة الجماعات الإرهابية ليست مع السلطة بقدر ما هى مع المجتمع. وعندما وصل الإدراك إلى مكانه على كافة الأصعدة بات ممكنًا دحر هؤلاء الإرهابيين من خلال وسائل شتى كان منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق التى يأتى منها هؤلاء، وكان منها زيادة الكفاءة الأمنية، وكان منها الحملة الثقافية التى توجهت نحو القلوب والعقول لكى تغير موقف المجتمع من ظاهرة مدمرة.

نتيجة ذلك كان النجاح، وتحرير مصر من الإرهاب، وهذه المرة يحتاج الأمر منا ليس فقط إلى اليقظة، فلا يقل عن ذلك أهمية أن هناك متغيرات كثيرة قد جرت على الحالة ولا تحتاج فقط التعامل معها، فما أسوأ أن تحارب نفس الحرب مرتين بنفس الطريقة!

الفتاوى الشرعية:
هكذا ستكون الدولة الدينية

الصدق يوجب الاعتراف بالخوف الشديد مما سوف يأتى به الغد من فتاوى شرعية، وأحيانًا يتملكنى الرعب من أن تصير الكتابة هى الأخرى واقعة فى دائرة الفتوى، وقديمًا عرفت البشرية محاكم التفتيش التى تفتش فى صدور الناس، وحديثًا قامت الدول الشمولية كلها على بناء الإنسان الجديد الذى يكون أحيانًا اشتراكيًّا وأحيانًا أخرى مؤمنًا. ومنذ فترة ليست بعيدة جرى حوار فى الأردن الشقيق عما إذا كان القتلى من الإرهابيين فى عملية إرهابية جرت فى أحد فنادق الأردن من الشهداء أم لا، وكانت هناك فتوى قاطعة أنهم ذاهبون مع الصديقين إلى جنة الخلد. وأيامها التبس الأمر على، فلم أكن من هؤلاء الذين يعرفون فى الفتوى، ولم أعرف كيف يمكن أن تحل هذه المسألة فى دولة معاصرة حيث ظننت أن الدماء التى انهمرت فى الفندق بريئة تمامًا، وكان العرس الذى جرى تفجيره يبدو واضحًا أن فى الأمر جريمة، ولكن الفتوى جاءت فى ذلك الوقت مفاجئة تمامًا. وبالطبع، وكما هو الحال فى كل الأوقات، كانت هناك فتاوى مضادة قالت بنفس القطع إن الإرهابيين ليسوا من الشهداء، وساعتها التبس الأمر تمامًا بأكثر مما جرى منذ مغادرتى القوات المسلحة المصرية عام 1974 بعد انتهاء فترة تجنيدى حيث كانت المسألة الواضحة على مدى أربع سنوات من التجنيد والمشاركة فى الحرب هى إما النصر أو الشهادة فى مواجهة عدو إسرائيلى يحتل الأراضى المصرية، أما أن يكون المرء شهيدًا لأنه قتل عددًا من الأردنيين أو المصريين أو العراقيين فقد أصابت ما اعتقدته باضطراب شديد.

وأعترف أن اضطرابى زاد تمامًا بعد هجمة الفتاوى الجديدة حول المصريين

الذين أُزهقت أرواحهم على الشواطئ الإيطالية حيث قال مفتى الديار المصرية إنه ليس فى الأمر شهادة؛ ولكن الفتوى أثارت زوبعة كبرى من هؤلاء الذين يكيدون للدولة المصرية التى تسببت من وجهة نظرهم فى ذهابهم فى سفن مثقوبة. وكانت العاصفة من القسوة حتى أصدر مجمع البحوث الإسلامية فتوى أخرى باعتبارهم شهداء عند ربهم يرزقون، وهو ما سوف يجعل الأمر كله عند الذهاب إلى إيطاليا اختيارًا بين الحسنيين: فإما الفوز بالنعيم الإيطالى عند النجاة؛ أو الشهادة وهى بدورها نعمة كبرى عند الموت، آسف الاستشهاد. ونتيجة هذا الاختيار فإن السواحل الإيطالية واليونانية وغيرها من السواحل الأخرى سوف تصبح مزارًا للشباب المؤمن فى سفن تنوعت أشكالها للحصول على ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على بال بشر سواء فى البلد الأوروبى أو الجنة، فربما كان القصد من الفتوى أنهما فى الأمر يستويان. والحقيقة أننى لم أعرف عما إذا كان هذا الحكم سوف يصدق على جميع الضحايا عند السواحل الإيطالية أم أنه سوف يصدق فقط على المسلمين دون غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، أو سيصدق فقط على المسلمين من أهل الجماعة أم أنه سيعم الجميع بمن فيهم الشيعة جعفرية كانت أو إثنى عشرية أو العلوية أو كانوا من الرافضة فى العموم.

ولحسن الحظ، وحسب كل الثقات، فإن اختلاف أهل الفتوى فيه رحمة بالمسلمين، ولكن الرحمة كانت جائزة عندما كان المسلم يختار بين أهل الفتوى من هو أحق بالاتباع، ولكنها لم تعد ممكنة لأن الموضوع كله بات مرتبطًا بالسياسة والإعلام والمصالح والأهواء وليس بالعلم والتقوى، وحيث ينقسم الناس والفقهاء بين السلطة والمعارضة وغالبية صامتة تريد دوام مصالح العباد. ولأن ذلك أصبح كذلك فإن الدولة المعاصرة خرجت من الموضوع كله برفض الدولة الدينية التى تقوم على الفتوى وإقامة الدولة المدنية التى تقوم على التشريع حيث يتداول الناس فى الأمر الذى فيه يختلفون وفى أمور دنياهم الذين هم أعلم بها ويخرجون بعد ذلك بحكم قابل للتطبيق وليس له قدسية وقابل للتعديل والتبديل. وربما كان تنازع الفتاوى فى أمور الشهادة وغيرها فاتحة لعيون بعضنا الذين يستسهلون خلط الدين والسياسة فتفسد السياسة والدين معًا، ومعهما تنزل البلاد والعباد إلى هاوية لا قرار لها!

أحـوال مصرية مقلقة جدًا

عندما تكون خارج مصر فإن إحساسك بالقلق عليها يزداد بأضعاف ما يكون عليه الحال وأنت داخلها، وخلال الفترة الأخيرة، كان هناك الكثير الذى يقلق. كان الأمر فى البداية هو حكم المحكمة بحبس أربعة من رؤساء التحرير، وبالطبع فإنه لا يوجد لدينا تعليق على مضمون ما جاء من حكم محكمة؛ لأنه لا يجوز أن نشيد بقضاء مصر العادل وقتما نريد ثم بعد ذلك نتهمه بالعمالة للسلطة وقتما نريد أيضًا. ولكن ما هو خارج الحكم هو الأكثر أهمية فقد جاء إشهارًا بواحدة من أكثر حالات الخداع التى عرفتها مصر، وهو أن القانون قد بات يمنع الحبس فى قضايا النشر كما شاع فى المحروسة خلال الشهور الماضية واحتفلنا به باعتباره إنجازًا للحكم ونقابة الصحفيين والأمة المصرية كلها.

ويبدو أن الخدع لا تأتى فرادى أبدًا، فلم تكن هناك خدعة فقط فى مسألة حبس الصحفيين فى قضايا النشر، فقد كانت هناك خدعة أيضًا فى الطريقة التى تمت بها صياغة قضية الصحافة كلها على ضوء الحكم حيث اعتبرت جماعة كبيرة من الصحفيين أن هناك هجمة واسعة ضد الصحافة وحرية النقد والتعبير. والحقيقة أن أيًا من ذلك لم يكن موجودًا، فما كان لدينا إنما كان حرية كبيرة فى السباب بات البعض الذى يعترف بها يسميها «تجاوزات» وهى لم تكن كذلك. وفى النهاية لم تكن لدينا صحافة تعلم القارئ وتنوره بالمعلومات والتحليلات، وإنما كان لدينا منشورات تقوض نظام الحكم وتقضى على هيبة الدولة ومكانتها. ولم يكن ذلك انتصارًا لبرامج ديمقراطية لدى أحزاب سياسية فى الساحة المصرية، ولم يكن ذلك تأييدًا لمرشحين لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات القادمة عام 2011، ولا كان ذلك وقوفًا إلى جانب تصورات بعينها لحل المشكلات المصرية المختلفة. ما كان لدينا إنما

كان هجومًا وكفى، مغموسًا فى قصص عن «التوريث» و«الفساد»، وتسابقًا فى رفع سقف الاتهامات والمزايدة بالقول واللفظ الغليظ والسوقية الحارة. وبصراحة أكثر كان لدينا سباق على سوق السخط والغضب فى مصر بين من يريدون أرباحًا من الصحافة حتى ولو اشتعل الحريق فى السوق بائعين ومشترين، ومنتجين ومستهلكين.

ولكن كل ذلك أمر والحبس أمر آخر، والحديث عن نقد الحكومة والحزب الوطنى أمر والتحضير لحرب تحرير شعبية أمر آخر، والتخلص من الخديعة واجب فى كل الأحوال على الجانبين انطلاقًا من الاعتراف بما جرى ونقد الذات سواء داخل الحكومة والحزب الوطنى الديموقراطى التى خدعت الناس بحكاية إلغاء قانون حبس الصحفيين فى قضايا النشر، أو داخل المعارضة والجماعة الصحفية التى خدعت الناس بدورها بحكاية حقوق التعبير والنقد و«التجاوزات» غير المقصودة.

ولكن ما جرى فى الصحافة لم يكن هو وحده الذى يقلق، فقد جرى ما جرى بينما قامت الحكومة بحل جمعية المساعدة القانونية وهى التى كانت تقوم بمهمة نبيلة وهى الدفاع عن المظلومين. ومن الجائز أن يكون لدى الحكومة أسبابها ودوافعها الصحيحة، ولكن عندما يحدث ذلك فى وقت يعاد فيه النظر فى قانون الجمعيات الأهلية، ويوضع فيه رؤساء تحرير صحف رهن الحبس، وتقوم الحكومة بإلغاء إفطار جماعة الإخوان الذى يجرى كل عام منذ عقود، فإن الأحوال فى مصر تصير مقلقة للغاية. المدهش أن ذلك يحدث فى الوقت الذى تبدو فيه الحكومة وكأنها تحقق إنجازات كبيرة على الصعيد الاقتصادى تلمسها يوميًا مع أداء البورصة المصرية التى تعدت 8500 نقطة، وفى قوة الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار، وفى زيادة الاحتياطيات القومية لكى تصل إلى 30 مليار دولار، وفى زيادة الاستثمارات الأجنبية لكى تصل إلى 11 مليارًا، والسياحة إلى عشرة ملايين سائح. مثل هذه الإنجازات ينبغى لها أن تعطى الحكومة والحزب الوطنى نفسًا أكبر وأطول، واستعدادًا أعظم لمزيد من الانفتاح السياسى، والأهم القيادة السياسية بحيث تقود الحوار الوطنى نحو المرحلة القادمة من الإصلاحات السياسية.

ولكن مثل ذلك لم يحدث من الحكومة والحزب الوطنى بينما الخطر الرئيسى قد أطل برأسه بطريقة صريحة كما لم يطل من قبل عندما أطلقت جماعة الإخوان برنامجها نحو الدولة الدينية فى مصر، والذى يقضى على المساواة والمواطنة وكل المبادئ المتعلقة بالدولة المصرية الحديثة منذ تأسيسها عام 1922. هذا البرنامج لا يطرحه الإخوان مثلما طرحت أحزاب سياسية أخرى برامجها من أجل التاريخ أو من أجل «الكلام»، فهذا البرنامج -على ضوء القوة السياسية للإخوان- مطروح من أجل التنفيذ والتطبيق. ولذلك فإن القلق يكون عاصفًا لأن كل أنصار الدولة المدنية ليسوا فقط ممزقين ومفتتين، وإنما متحاربون أيضًا.

وحتى تكون الأمور واضحة فإننى لم أكن أبدًا من الذين وافقوا على معالجة موضوع الإخوان بالطرق الأمنية، كما كان لى رأى واضح رافض للمحاكمات العسكرية، فالمعركة مع الإخوان ودولتهم الدينية الفاشية سوف تكون فى ساحة السياسة وليس غيرها. وإذا كان السيد محمد حبيب نائب المرشد العام للإخوان قد صرح بأن جماعته على استعداد فقط للتغيير فى الجزئيات فى البرنامج بناء على نصح المفكرين والعلماء وأصحاب الرأى، أما الكليات فلا سبيل إلى تغييرها، فإن المعركة السياسية مع الإخوان هى فى قلب الكليات وليس فى هوامشها.

تلك هى المعركة الحقيقية التى انصرف عنها الجمع الصحفى والسياسى إلى معارك أخرى قد يكون لها أهميتها، ولكن لا توجد معركة أهم من تلك التى تدور حول مستقبل مصر، وعما إذا كانت تمضى فى عصرها وتقدمها أو تعود إلى الخلف وعصور الظلام. بل إن هذه المعركة هى التى سوف تحدد مستقبل حرية الصحافة فى مصر، فمهما قال لنا الإخوان عن إيمانهم بهذه الحرية الآن، فإن الأمر ساعة تطبيق برنامجهم سوف يكون فى يد ولاية الفقهاء أو مجلس الإرشاد أو جماعة بأسماء أخرى ستكون مهمتها الأساسية الحكم على الأفكار والنوايا، ولمن لا يعرف عليه مراجعة ملف أفغانستان وإيران.

الظهور السياسى الأول للجماعة الإسلامية!!

أوردت الصحف المصرية كلها خبر الظهور السياسى الأول لأعضاء الجماعة الإسلامية بعد وقت طويل من الإفراج عنهم بعد قضائهم فترة العقوبة على ما ارتكبوه من جرائم خلال الثمانينيات والتسعينيات من جانب، وبعد قيامهم بمراجعة فقهية لمواقفهم السياسية والدينية السابقة، فى حادثة لم تتكرر - فيما نعلم - من قبل بين هذه الجماعات «الجهادية». وكان مكان الظهور الأول فى جمعية مدنية أسسها وأدارها الدكتور محمد سليم العوا- وهو معروف بكونه فى مقدمة الإسلاميين المعتدلين أو المتنورين أو غير الجهاديين بالمعنى الشائع لدى الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وكفى- وخصصها للحوار وتبادل الرأى فى الشئون العامة. أما بالنسبة للتوقيت فقد جاء الظهور فى وقت قرب الإفراج عن أعضاء جماعة الجهاد الذين قضوا مدة العقوبة أيضًا فى السجون المصرية والذين أخذوا هم الآخرون بمراجعة المفاهيم السياسية والفقهية التى تخصهم بالنسبة للدين الإسلامى الحنيف.

وهكذا سوف يسجل التاريخ فى المكان والزمان المحددين أن الجماعة الإسلامية قد عادت إلى الظهور السياسى مرة أخرى معلنة عن آرائها وأفكارها بعد المداولة والمراجعة والتنقيح والتصحيح. وأثناء الحوار الذى جرى فى ندوة الحوار طرح أعضاء الجماعة كما ورد فى الصحف عددًا من الأفكار الجوهرية تعليقًا على ما سمعوه من المشاركين فى اللقاء. **وكانت الفكرة الأولى** عن فكرة الجماعة عن «الديمقراطية»، فهى ليست نظامًا سياسيًا يقوم على تداول البشر فى شئونهم العامة والمشتركة مع الحفاظ على نطاق الإنسان الخاص وحقوقه الأساسية فى الحياة والحرية، وإنما هى - حسب ما ورد فى الصحف- رقابة الناس على قيام الحاكم بتطبيق الشرع- «الإسلامى»

بالطبع. هنا فإن الجماعة الإسلامية لديها صور نقية لما هو الشرع، وكيف يتلاءم مع شئون الحياة تطبيقًا للحدود والعهود، وهى التى سوف يقع عليها عبء التأكد من أن الحاكم يقوم على تطبيق ما هو من صحيح الدين بالضرورة والذى يمثل خطًا فاصلا بين الجماعة الذاهبة إلى جهنم لأنها لا تطبق الشرع، والجماعة الناجية من النار لأنها تطبقه. هنا لا وجود للسياسة، ولا لتدافع المصالح، ولا حتى لتعبيرات الهوى والمقصد، وإنما هنا السياسة عملية للإفتاء يكون فيها الحلال بيّنًا والحرام بيّنًا، ولا مجال لخلط ولا لمناطق رمادية ولا لناس أعلم بشئون دنياهم. وبالطبع لم يكن هناك مجال للتفاصيل، ولا لتدارس خلافات المذاهب أو المدارس أو التفاسير، ولكن المؤكد أن العملية السياسية فى جوهرها هى عملية دينية من أولها لآخرها.

الفكرة الثانية التى نقلتها الصحف كانت عن التصدى لأقباط المهجر، وليس معلومًا كيف سيكون للجماعة الإسلامية قدرة للتصدى لأقباط المهجر وهم يقيمون خارج مصر، ولكن المرجح أن الكلمة هى غطاء لما يعتبر صوتًا عاليًا لأقباط الداخل نتيجة المساندة السياسية التى يحصلون عليها من الخارج، أو هكذا يعتقد من قبل الجماعة. وهى فكرة مكملة للفكرة الأولى التى تجعل الديمقراطية مجرد نظام لتطبيق الشرع وليس للتداول فى مصالح الأمة بكل طوائفها وجماعاتها. فبالتأكيد إن الجماعة الإسلامية سوف تواجه عند تطبيق مفهومها الأحادى الطابع بأن الأمة متعددة الأديان، وأن مصالح أصحاب المذاهب الإسلامية لا بد أن تؤخذ فى الاعتبار، وهنا تحديدًا سوف تتوقف الديمقراطية عن التمثيل لجميع أفراد الأمة وإنما تصبح تعبيرًا عن الأغلبية الميكانيكية ليس كما يتصورها المسلمون وإنما كما يتصورها أنصار الجماعة الإسلامية. وهنا كان الخلاف بين الدكتور العوا وأعضاء الجماعة، فهو مثله مثل جماعة المسلمين المعتدلين المتنورين يحلون قضية الديمقراطية من خلال اتباع مبدأ المساواة، حيث يتساوى المسلم والمسيحى فى الحقوق والواجبات بما فيها المساواة فى بناء دور العبادة أو حتى تولى المناصب العامة. مثل هذه المساواة لا تجد آذانًا صاغية داخل الجماعة الإسلامية لأن الحق يوجد فى جانب – هو الإسلامى بالضرورة– والباطل يوجد فى جانب آخر يشمل كل ما هو ليس إسلاميًا.

الفكرة الثالثة التى جاء بها أنصار الجماعة الإسلامية كانت مطالبة الجماعات اليسارية والعلمانية بمراجعة أفكارها هى الأخرى كما فعلت الجماعة الإسلامية منذ سنوات وكما تفعل جماعة الجهاد الآن. والفكرة جيدة، والمثال الذى قدمته هذه الجماعة أو تلك مثال طيب ونبيل، فالقيام بالمراجعة خاصة ما تعلق بها من قتل للرئيس السادات وقتل المدنيين وإزعاج الرأى العام واحتكار الحق ورفض المجتمع، كل ذلك يعكس شجاعة فكرية تحمد وتقدر. والمطالبة بالمراجعة والتنقيح والتقييم المستمر للأفكار والأعمال والممارسات مسألة تحتاجها مصر كلها بما فيها ـ ليس فقط ـ الناصريون والماركسيون على تنوع جماعاتهم، بل أيضًا الحزب الوطنى الديمقراطى وكل أحزاب المعارضة. والحقيقة أن ذلك هو ما تقوم به الجماعات والمجتمعات الحية سواء كان التقييم للأفكار أو للمراحل التاريخية أو حتى للإدارات والقيادات التى تمسك بزمام الأمم والدول خلال فترة زمنية محددة. وخلال فترة محدودة غيرت ألمانيا من قيادتها – من شرودر إلى ميركل– وفرنسا –من شيراك إلى سيركوزى– وبريطانيا – من بلير إلى جوردون– ولن يمر وقت طويل حتى نجد ساكنًا جديدًا فى البيت الأبيض.

وفى مصر فإن كل هذه الجماعات تحتاج إلى مراجعة بالفعل، فلم يحدث أن مر الناصريون بمراجعة حقيقية لا للفترة الناصرية، ولا حتى للفترة التى تلتها وكان لهم حزب فيها، ولا حتى فكر أحد ماذا تعنى الناصرية خلال القرن الواحد والعشرين. ولم يحدث أن مر الماركسيون بأطيافهم المختلفة بمراجعة حقيقية، فلا جرت دراسة أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية، ولا جرى فحص لأسباب فقر هذه المجتمعات ولا للكيفية التى انهارت بها كأوراق اللعب، ولا حتى درس أحد معنى أن تكون يساريًا الآن وليس فى القرن التاسع عشر. ولم يحدث أن قام الليبراليون بهذه المراجعة، فلم يعرف أحد كيف نجحت جماعة من الضباط المتوسطى الموهبة والتعليم فى الإطاحة بنظام سياسى كامل، ولا عرف أحد أسباب تلك الغربة الواقعة بين المصريين والقيم الديمقراطية والليبرالية، ولا فهم أحد لماذا يكون فى بلد متواضع النخبة السياسية أن تنقسم الجماعة الليبرالية فيه إلى حزب

وفد وغد وجبهة ديمقراطية. أما مراجعة الحزب الوطنى فهى ضرورية وهى من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفاصيل كثيرة.

النقطة إذن واضحة وجلية، ولكن أمرًا واحدًا كان واجبًا على أعضاء الجماعة الإسلامية معرفته أن هناك فارقًا هائلًا بين مراجعتهم ومراجعة هؤلاء، فأىٌّ من هؤلاء لا يوجد على يده دماء أحد من المصريين، فلا قتلوا رئيسًا ولا فجروا قنبلة فى مقهى، ولا ذبحوا جماعة من السائحين، ولا دمروا الاقتصاد الوطنى. هم جماعة أخطأت وأصابت كما يفعل كل البشر، ومن كان فى الجماعات الإسلامية بلا خطيئة فليرمها بحجر. الأمر الآخر الذى كان على الجماعة الإسلامية أن تنظر فيه هو أنها وقد فكرت وراجعت طويلًا الأمور الشرعية والمرعية كان واجبًا عليها إلى جانب ما قالت به حول مدى شروط الجهاد والاستحلال والخروج على الحاكم أن تقول لنا شيئًا عن مشاكل البلاد الأساسية. فمن الواضح أن الجماعة كان لديها وقت طويل للتدبر حول أمور الشرع، وربما كان واجبًا عليها أن تتدبر قليلًا فى أمور الدنيا فتجد حلًّا لمشكلة التعليم أو لمعضلات الصحة أو تصل إلى سياسة ترفع الفقر عن البلاد والعباد أو للطريقة المثلى لإدارة البلاد بين المركزية واللامركزية، أو تفكر لنا فى إجراءات ترفع التنافسية المصرية فى العالم سواء من حيث إنتاج السلع والبضائع أو الأفكار والمثل. ففى غيبة الأمور المتعلقة بالحياة فإن الخوف قائم أن تقتصر حركة الجماعة على مراقبة كعوب النساء، والبحث عن طريقة للحجر على المسيحيين، والحركة فى اتجاه إعلان الحرب.

أيمن نور وعصام العريان!

لست ممن يتدخلون أو يعلقون على القضايا الجنائية أثناء النظر فيها أو بعد صدور الأحكام؛ وفى كل الأحوال فإننى ممن يؤمنون بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، وممن يعتقدون اعتقادًا جازمًا فى عدالة القضاء المصرى. ولكننى، وربما بحكم التخصص، ممن يقومون بالتقييم السياسى لأحوالنا العامة وما يجرى فيها، مع تحيز قيمى واضح للقيم الديمقراطية والليبرالية التى تقول بالدولة المدنية التى ينتج فيها الناس النصوص بعد التداول فى المصالح العامة، وليس الدولة التى تتحكم فيها النصوص بعد إبداء الفتوى فيها من قبل مجالس الإرشاد.

وانطلاقًا من هذا التحيز فإننى قلت بنظرية سياسية قوامها أن الديمقراطية سوف تكتمل فى بلادنا عندما تحدث تغيرات جوهرية فى القوى السياسية الرئيسية فى البلاد، حيث يتخلص الحزب الوطنى الديمقراطى من تراث الاتحاد الاشتراكى فيه، بما فيه العنت والقيد البيروقراطى؛ وحيث تعرف جماعة الإخوان المسلمين – محظورة كانت أو مشروعة– معنى الدولة المدنية الحقة، ومن ثم تبتعد عن تراث سيد قطب وتتعرف وتتبنى تقاليد أردوغان؛ وحيث تعرف الحركات والأحزاب الديمقراطية فن الاقتراب من الناس. وحينما يحدث ذلك كله، وهو ليس على الله ببعيد، فإن الديمقراطية سوف تكون نظامًا سياسيًا مصريًا خالصًا.

وفى الحقيقة فإن هناك حالة من المجاهدة والمعاناة تجرى لدى التيارات الثلاث للمساهمة فى هذا التحول، ومن ينظر إلى الحزب الوطنى الديمقراطى قبل وبعد عام 2002 سوف يجد تحولات جوهرية ربما لن تعجب ساسة الآن ولكنها سوف تكون موضع تقدير المؤرخين فى المستقبل. وبالنسبة للتيارين الآخرين يأتى هنا دور الدكتور عصام العريان والدكتور أيمن نور– فك الله حبسهما وأنار طريقهما– فالأول يمثل

تيارًا عصريًا داخل جماعة الإخوان يتفاعل مع التيارات الأخرى فى المجتمع تفاعلًا فكريًا جادًا يقوم على قاعدة أن الحكمة هى ضالة المؤمن يغشاها حيث كانت. وفى جولات كثيرة للحوار والجدل فى الندوات والمؤتمرات العامة والمحطات الفضائية التلفزيونية كان الرجل يتمتع بقدر من حسن الاستماع والمرونة التى تجعله على استعداد دائم للمراجعة ومبادلة الحجة بالحجة والاستنارة بالتجارب العالمية. ولمن يعرف التجربة التركية فى التطور السياسى سوف يلحظ أنه على أكتاف أفراد مماثلين لعصام العريان جرى التطور السياسى للجماعات والأحزاب الأصولية بحيث تفوز بالغالبية كفة الاعتدال والإصلاح وتتقلص جماعات التطرف والجمود والأصولية والسلفية التى ظلت لفترات طويلة جزءًا أصيلًا من تركيبة حركة الإخوان المسلمين.

والثانى الدكتور أيمن نور، كان أول من كسر الجمود عن التيار الليبرالى فى البلاد، ونجح خلال فترة قصيرة من الاقتراب من جماعات كبيرة من الشباب كانت حتى ذلك الوقت تعيش حالة من السلبية تجاه قضايا الوطن أو مرشحة للسير فى طريق التطرف. وحتى ذلك الحين فإن معسكر الليبرالية التقليدى ممثلًا فى حزب الوفد ظل يتقلص عامًا بعد عام معتمدًا على تراث تاريخى ولى وراح حتى نجح صاحب الغد فى تحريك البركة الراكدة، وبفعله هذا كان محفزًا لوجود قيادة جديدة لحزب الوفد ذاته، وفى نفس الوقت محفزًا لجماعات من المواطنين للبحث فى الطريق الليبرالى عن مصالح الوطن.

ومنذ ثلاثة عقود تقريبًا قال لى أستاذى الدكتور بطرس غالى إنه لكى تكون قويًا وقادرًا فإنه لا بد أن يكون حولك أقوياء وقادرون أيضًا. وفى ساحة السياسة المصرية فإن الإصلاح الجارى فى الحزب الوطنى الديمقراطى لن يكتمل إلا عندما يكتمل التطور والإصلاح فى الجماعات والحركات والأحزاب الأخرى. هذه الحقيقة باتت معلومة لكثيرين فى العمل السياسى، ولكن وللأسف فإن الساحة تفتقد هذه العملية بشدة لأن القادرين عليها لا يمكثون طويلًا فى ممارسة أدوارهم المقدرة. ولعل ذلك خسارة صافية، وربما كان ذلك قدرًا، وربما كان مرحلة، وعلى الأرجح أنه جزء من عملية نضج طويلة المدى ومن الجائز أنها طالت أكثر مما ينبغى. ومرة أخيرة هذا ليس حكمًا على أحكام أو تعليقًا على قضايا، وإنما هو تقدير سياسى من أوله إلى آخره لمن يهمه ولا يهمه الأمر أيضًا!

خرافة المعتدلين والمتطرفين!

فى مقال نشره الأستاذ فهمى هويدى فى صحيفة الدستور الغراء تحت عنوان «خرافة الإصلاحيين والمحافظين»، لفت نظرى أمران: **الأول** أن الأستاذ هويدى قد توصل بطريقة قاطعة أنه لا يوجد فارق فى الحزب الوطنى الديمقراطى بين إصلاحيين ومحافظين، فكلاهما ممن يتمرغون فى كنف السلطة ويدورون فى محرابها؛ وإذا كان هناك فارقا، فهو فارق جيلى، بين الذين هم فى السلطة بالفعل، وبين الطامعين فيها من الأجيال الجديدة. **الثانى** أن الأستاذ هويدى كان دومًا من هؤلاء الذين يطالبون بالتمييز بين المتطرفين فى الجماعات الإسلامية السياسية المختلفة، والمعتدلين منهم. وقد حث خاصة على استبعاد السيد أسامة بن لادن من تنظيم القاعدة ومن لف لفهما من الصورة السياسية «الإسلامية»، وطالب الجمع من القراء والمفكرين بالتركيز على الجماعة «المعتدلة» و«الوسطية» والمعروفة باسم الإخوان المسلمين ومن هم على شاكلتهم فى البلاد العربية الساعين للحكم من خلال الديمقراطية والوسائل السلمية، والذين لولا الاستبداد اللعين لأصلحوا ما فسد فى الأمة والجماعة.

وفى الحقيقة أننى كنت من الموافقين للأستاذ هويدى على هذا الرأى الذى يميز بين المعتدلين والراديكاليين المتطرفين والمغالين، خاصة وأننى كنت أظن أن ذلك راجع لإمساك صاحبنا بناصية الظاهرة السياسية التى تقول بأن التعددية هى الأساس فى العمل السياسى. ولذلك فإنه فى الدول المختلفة يجرى الحديث ليس فقط عن اليمين واليسار والوسط، وإنما عن تمايزات أعمق بين يمين اليمين ويسار اليسار، ووسط الوسط واليمين واليسار، وهكذا تقسيمات حتى تصل إلى جماعات صغيرة والفرد. ولا يصدق ذلك على الأحزاب السياسية فى البلدان الديمقراطية فقط بل إنه يصدق حتى على الحركات والأحزاب الإسلامية التى يمكن تسميتها بالمعتدلة

أو حتى الراديكالية. ولو نظرت إلى حركة الإخوان المسلمين ذاتها فإنه يمكن التمييز على أساس فكرى وحركى بين قوى إصلاحية ومحافظة وراديكالية، وفى داخل كل منها يمكن التمييز بين يسار ويمين ووسط حسب معايير مختلفة وهكذا.

ولذا فإن رفض الأستاذ هويدى لوجود مثل هذه التمايزات داخل الحزب الوطنى وهى موجودة ومعبر عنها فى مواقف كثيرة بعضها تعلق بالتعديلات الدستورية، وبعضها الآخر فى قوانين معروضة، وبعضها الثالث ارتبط بمواقف سياسية بعينها. فعلى سبيل المثال فإن الحزب تمايز خلال التعديلات الدستورية بين من يريدون تغيير الدستور كله، ومن يريدون تغيير بعضه، وجرى التمايز حول المادة 88 و179 من الدستور، وكان مدهشًا للبعض أن الالتقاء بين الحزب الوطنى الديمقراطى وجماعة الإخوان المسلمين حول المادة الثانية من الدستور كان أكبر من التلاقى بين الأغلبية والأقلية داخل الحزب الوطنى. وأثناء التصويت على رفع الحصانة عن عضوين من جماعة الإخوان فى مجلس الشعب فإن 130 عضوًا من أعضاء الحزب الوطنى غابوا عن التصويت، أما 19 فقد صوتوا ضده. والخلاصة أن الحزب الوطنى ليس كيانًا مصمتًا لا يعرف التنوع، بل إن هذا التنوع يمكن تقسيمه بين يمين ويسار، وإصلاحيين ومحافظين حسب معايير متنوعة، بعضها يخص الاقتصاد، وبعضها الآخر يخص السياسة، وبعضها الثالث يخص علاقة الدين بالدولة.

ولو أن المعايير التى استخدمها الأستاذ هويدى فيما يخص الحزب الوطنى تم استخدامها فيما يخص الراديكاليين والمعتدلين فى الأصوليات الإسلامية لتم استنتاج أنه لا يوجد فارق رئيسى بينها، وأنهم جميعًا يعبرون عن فكرة واحدة مسيطرة وما عداها لا يزيد عن تفاصيل. فكل الحركات الإسلامية، بما فيها المفكرون الإسلاميون من أمثال الأستاذ هويدى، يقسمون العالم إلى معسكرين أو فسطاطين أو جماعتين، يوجد الحق على جانب والباطل على الجانب الآخر. وسواء كان هذا الآخر هو الغرب أو الدولة العربية والإسلامية الحديثة أو حتى من ينافسها من جماعات وأحزاب مدنية، فإنها كلها لا يوجد لها حق شرعى أو أخلاقى فى الوجود. ولو تابعنا كتابات الأستاذ هويدى فإنه يقف مع جميع الحركات الإسلامية التى تقلب

الدولة العربية الحديثة رأسًا على عقب، فهو مع حزب الله ضد الدولة اللبنانية، وجماعة حماس ضد السلطة الفلسطينية، وهو مع الحكومة السودانية الترابية ضد بقية العالم. وهو يرى الحق كله فى تصرفات الدولة الإيرانية ولكنه يرى الخطأ كله فى تصرفات الدولة المصرية، وحتى عندما لا يعجبه ما تفعله حركات طالبان بصدد تعليم الإناث أو تدمير الآثار البوذية فهو جاهز دومًا بالدعوة للتفهم لأن الرجال لا يتعلمون فما هى المشكلة مع النساء وقد جرى من قبل تدمير آثار إسلامية وتغييرها فما هى العلة والمشكلة هذه المرة؟

وهكذا الأستاذ هويدى ماهر للغاية، فهو بارع فى التمسح فى كل التطورات الديمقراطية العالمية ويستخدمها للنكاية والمعايرة للنظم الاستبدادية لدينا، ولكنه لا يمد الخط أبدًا على استقامته لكى يكون استعدادًا للقبول بدولة ديمقراطية مدنية بالفعل. فهو يعض بالنواجذ على المادة الثانية بالدستور لأنها تجعل مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. ويفعل ذلك بعد أن يستبعد كلمة «المبادئ». وهو يشمر السواعد ويبدأ فى عد المسيحيين إذا ما جرى الحديث عن وضع قانون واحد لدور العبادة، والمعنى أن تبنى الكنائس حسب الأعداد المسيحية أما بالنسبة للمسلمين فالقاعدة مفتوحة تمامًا. وهو متحمس دومًا لأن «الإسلام هو الحل» وهو أول العناوين فى حكم الدولة الدينية حتى وهو يقسم صباح مساء أن ذلك هو جوهر الدولة المدنية.

فما هو وجه الاعتدال فى كل ذلك، وإذا كان ذلك هو الاعتدال فماذا يكون التطرف خاصة بعد الموقف الذى تم اتخاذه من انقلاب حركة حماس على السلطة وخروجها على النظام وجرائمها التى ارتكبتها سحلًا وقتلًا لقيادة الأمن الفلسطينى. ولكن مثل هذه الطريقة «الهويدية» فى الحكم لا يجب أن تكون هى المعلم لنا، فمعتدل هو كل من يرفض العنف واستخدام السلاح، ومعتدل كل من يعتبر الانتخابات أول الطرق للمسئولية السياسية وليس الطريق للاستيلاء على السلطة مرة واحدة وإلى الأبد وطريقة للتخلص من المسئولية، ومعتدل كل من يعتبر البشر متساوين فى الحقوق والواجبات، ومعتدل كل من هو على استعداد للمحاجاة والحوار فى الموضوع المطروح وليس باللجوء إلى إسرائيل وأمريكا للتهرب من النقاش!!

أمريكا المفترى عليها...!

لم أندم قط على اعتذارى عن واحدة من دعوات السفارة الأمريكية للقاء مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى؛ لأننى فى مثل هذه الحالات أكون منشغلًا بأمور أخرى ربما تكون أكثر أهمية. ولكن هذه المرة حرمت نفسى من الشهادة على واحدة من الوقائع السياسية العظمى التى شغلت الرأى العام المصرى خلال الأسبوع الماضى حول اللقاء الذى جرى بين الدكتور سعد الكاتتنى - قطب جماعة الإخوان المحظورة والمشروعة فى آن واحد والعضو المنتخب فى البرلمان المصرى- ومجموعة ممثلة للمجلس التشريعى الأمريكى. فكما هى العادة فى مثل هذه المنتديات، فإن الأعداد تكون كبيرة، فلا بد للسفارة من تمثيل كل القوى السياسية المصرية، ونخبة لا بأس بها من المسئولين والإعلاميين، وينتهى الأمر فى العادة بأن يقوم المصريون بالحديث مع بعضهم البعض، وإذا بقى وقت يجرى حديث هنا وهناك لا يزيد عادة على دقائق قليلة تكون فيها المجاملات والاستفسارات هى المسيطرة.

ولكن الأمر هذه المرة كان مختلفاً، فقد تحول الأمر على يد الصحافة القومية والحزبية والمستقلة إلى اتصالات بين جماعة الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية، وجرى النم عن الأغراض الأمريكية من الاتصال بالإخوان وأغراض الإخوان من الاستقواء بواشنطن. والحقيقة أن هذا المشهد لم يكن جديداً بالمرة، فالإخوان أنفسهم لا يكفون عن وصف الحكومة المصرية - وأيضًا الحكومات العربية- بأنها ألعوبة فى يد الولايات المتحدة؛ وهناك كتاب «إسلاميون» عندما تعييهم الحجة فإنهم يلجئون فورًا إلى اتهام خصومهم بأنهم أدوات أمريكية قلبًا وعقلًا ووجدانًا. وقد سبق الجميع الجماعات والأحزاب اليسارية - الماركسية وغير الماركسية- فى تصوير الولايات المتحدة باعتبارها مصدر الشرور فى العالم كله، فإذا قابلت شخصًا

فلا بد أن فى الأمر مؤامرة من نوع أو آخر. أما القوميون المتحمسون دائمًا لمقاطعة الولايات المتحدة برًا وبحرًا وجوًا وبضاعة وقولًا، فإنهم يجدون فيها من الشيطان مسًا إذا اقتربت من شخص أو آخر، أما الذين تواتيهم الشجاعة للقاء فلا بد أنهم من «المارينز» الأمريكيين المعتبرين، أو باختصار من «العملاء».

وهكذا أجمع الإسلاميون والحكوميون واليساريون والقوميون - كلٌّ على طريقته وفى التوقيت الذى يختاره - على تقديم الاتهام ورفع الاحتجاج على كل من يقترب من أمريكى، فما بالك لو كان الاقتراب من السفارة الأمريكية ومع وفد من الكونجرس، وبعضه لا بد أن له علاقة بشكل أو آخر بوكالة المخابرات المركزية أو بالمنظمات الصهيونية، حتى ولو كان هذا الوفد قد زار البرلمان المصرى فى الصباح! هنا فإننا لسنا إزاء جماعة وطنية من السياسيين المصريين الذين يخدمون وطنهم مصر، كل على طريقته، وإنما نحن أمام حالة من العفة السياسية التى يخدشها على طريقة عود الكبريت الذى يشتعل مرة واحدة - مع الاعتذار للفنان المصرى الراحل يوسف وهبى- كل اقتراب من أمريكى. وهكذا الحال حتى لو جاء الأمريكى فى مهمة رسمية للقاء الحكومة والأجهزة الشعبية المصرية التى تقول ليل نهار إن مصر وأمريكا لديهما علاقات يقال عنها إنها «خاصة» و«استراتيجية» حتى لو اختلفت السبل والطرق فى أحيان كثيرة.

المدهش فى الموضوع أن أحدًا لم يهتم بما جرى فى هذه اللقاءات البرلمانية الرسمية وغير الرسمية، وهل كان هناك اختلاف بين أقوال الدكتور الكاتتنى والدكتور مصطفى الفقى، كما أن أحدًا لم يعرف الأولويات التى أثارها الوفد البرلمانى الأمريكى عند مقارنتها بالأولويات التى أثارها المصريون. والواضح لمن يقرأ ومن يسمع أن هناك انقسامًا فى الطبقة السياسية الأمريكية عميقًا بشأن العراق وحادًا بشأن كل شيء آخر، فهل عكس الوفد الأمريكى هذا الانقسام، أم أنه لم يكن ظاهرًا؟ وفى كل الأحوال كيف يؤثر ذلك على السياسة المصرية سلبًا أو إيجابًا؟ وببساطة ماذا كان يريد الأمريكيون المنتخبون منا وما الذى فيه يتفق أو يختلف مع مصالحنا؟ والحقيقة أنه لا إجابة لأن الكل يركز على العفة وليس السياسة!!

إخوان الحزب الوطنى الديمقراطى!

إذا أردت الزواج فإنك لا تذهب إلى البنك وإنما إلى المأذون، وإذا رغبت فى العبادة فإنك لا تذهب إلى المسرح وإنما إلى الجامع أو الكنيسة، وإذا نويت على التعلم فإنك لا تذهب إلى المطعم وإنما إلى المدرسة أو الجامعة. والخلاصة هى أن لكل مؤسسة فى المجتمع وظيفتها، ولا ينبغى الخلط بين الوظائف والمؤسسات وإلا اضطربت أحوال الدولة وعجز المواطنون عن فهم ما يجرى فيها. وجريًا على هذا المنطق فإن وظيفة مجلس الشعب هى الرقابة والتشريع، أما الإفتاء فى أمور الدين فهو وظيفة مؤسسات أخرى خولها المجتمع هذه المهمة؛ منها دار الإفتاء، ومنها الأزهر الشريف، ومعه بالنسبة للمسيحيين الكنيسة المصرية فى كل مذهب.

وعندما قام مجلس الشعب بالتداول حول التصريحات المنسوبة للسيد فاروق حسنى وزير الثقافة فيما يخص مسألة «الحجاب» لم يكن أمامه مشروع بقانون حول منع «الحجاب» من المؤسسات العامة مثلًا، ولا كان أمامه قانون بمنع غير المحجبات من ممارسة الوظائف العامة أو السير فى الطريق العام. ولم يكن أمام المجلس «الموقر» بيان أو خطة أو سياسة لوزير الثقافة تمثل تحبيذًا أو تثبيطًا للبس الحجاب، وإنما كان أمامه عبارة عابرة لوزير الثقافة أوضح فيها رأيه فى مسألة الحجاب. وكان بوسع جميع أعضاء المجلس - إذا أرادوا - أن يدلوا بتصريحات مماثلة للصحف سواء اتفقت أو اختلفت مع الوزير، أو يتركوا الأمر كله لوسائل الإعلام لكى تتحاور وتتناقش فيه، وهى بطبيعتها - فى ظل الفضائيات القائمة- كثيرة ومتنوعة. ولكن ما جرى كان جلسة كاملة من المجلس النيابى تبارى فيها الأعضاء من الحزب الوطنى الديمقراطى ومن جماعة الإخوان المسلمين - المحظورة قانونًا والمشروعة واقعًا- فى إدانة الوزير وتصريحاته وفى المزايدة على من هو الأكثر

إسلامًا والتزامًا بالدين الحنيف من الطرف الآخر. وبينما كان رأى الوزير تعبيرًا عن نوعية من التفضيل حول زى شائع، فإن أعضاء مجلس الشعب من الحزب المشروع اتفقوا مع الجماعة المحظورة فى مساسها بالدين الإسلامى نفسه، ولم ينس واحد من الأعضاء التنويه بأنها تمس الأمن القومى المصرى. هكذا مرة واحدة بينما كان الوزير قابعًا فى منزله لا يملك شيئًا من أدوات التهديد سوى كلمة وقلم وريشة وفرشاة رسم!

وانقلبت الدنيا رأسًا على عقب، وأصبح البرلمان المصرى فجأة دارًا للإفتاء، وتبارى الجمع الذى توحدت صفوفه بين الحكومة والمعارضة فى التفسير للآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، وعندما امتد الأمر إلى أجهزة الإعلام، كان الاستحضار كاملًا لمخالفات دستورية تقرب الوزير من الخيانة العظمى. فقد تم اختزال المادة الثانية من الدستور فورًا لكى تعنى ضرورة الحجاب للمرأة حتى صار غيابه معصية ومخالفة دستورية صحيحة، وزاد على ذلك من زاد متهمًا المخالفين – وفى مقدمتهم الوزير بالطبع – بالدعوة للانحلال والفحشاء.

وبغض النظر عما جرى من تشويه وادعاءات لا أساس لها فى كلمات الوزير المنشورة على لسانه، فإن ما جرى فى مجلس الشعب كان كاشفًا عن حقائق سياسية كبرى يقع فى مقدمتها أن المسافة ما بين أعضاء فى الحزب الحاكم وأعضاء فى الجماعة «المحظورة» ليست بالاتساع الذى يتصوره كثيرون. وعلى الجانبين يوجد استعداد كبير للتسابق على اتخاذ الدين وسيلة للهجوم السياسى، أو استخدامه للمزايدة السياسية من خلال الفهم القاصر للدستور؛ فما جاء فى المادة الثانية من الدستور لم يكن يحمل دعوة للبس الحجاب أو لخلعه، وإنما دعوة لاعتبار «مبادئ» الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. و«المبادئ» هنا فى القضية المثارة تعنى الالتزام بالفضيلة التى لا يوجد ما يقطع بارتباطها بلبس الحجاب أو خلعه؛ ولذلك فإن واضع الدستور قد وضعها بوضوح فى إطار الحرية الشخصية التى كما لا ينبغى لها إذا زادت ارتكاب فعل فاضح فى الطريق العام، فإنه لا ينبغى لها كذلك إذا تزمتت أن تضع نقابًا أو لثامًا أو قناعًا يمنع السلطات العامة من التعرف عليها.

أما وجوب الحجاب من عدمه، أو اعتباره فريضة أو من المستحسنات، فإنها قضية فقهية متروكة لأهل الفتوى لإبداء الرأى، كما أنها متروكة للإنسان لكى يأخذ من الفتاوى ما يكفل له سلامه البدنى والروحى. وهى قضية على أية حال مختلف عليها بين أهل الفقه فى الفتوى، بالقدر المختلف عليها فى التطبيق العملى عبر الأجيال والعصور والطبقات الاجتماعية. ومن يرى شكل الحجاب وما يتضمنه على امتداد العالم الإسلامى كله لن يجد صيغة واحدة تحدده، وما جرى فى مصر خلال العقود الماضية كان استعارة من الدول الإسلامية الأخرى فى الخليج أو فى وسط آسيا أو بالعودة إلى العصور العثمانية للتقليد والاتباع.

ولكن ما جرى فى مجلس الشعب يصلح معملًا لمشاهدة أحوال المجتمع وتوجهاته المستقبلية، فالواضح أن المادة الثانية من الدستور على صورتها الحالية يجرى استخدامها كما لو كانت تعنى ليس «مبادئ» الشريعة الإسلامية، وإنما الدين الإسلامى ذاته وقد صار مجسدًا ومفسرًا على يد جماعات سياسية. وعند النظر فى قضية بعينها - مثل الحجاب هذه المرة - فإنها ليست موضوعًا للتداول بين ممثلى الشعب الذى هو مصدر السلطات، كما تنص المادة الثالثة للدستور، وإنما هى موضوع لتفسير القواعد التى جرى رسمها سلفًا فى النصوص التى تم تفسيرها بسماحة أحيانًا وتعسف فى كثير من الأحيان. وباختصار فإن مهمة المجلس التشريعى وأعضائه ليس التشريع، أو الرقابة، وإنما الإفتاء فى تطبيق النص على الحالة الموصوفة.

وبالتأكيد فإن الأخذ بهذا الاتجاه فيه تعسف كبير فى فهم وتطبيق المادة الثانية من الدستور، وهى المادة التى صارت جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة والمشروعة معًا» تستخدمها بحيث تلغى بقية الدستور بمواده التى تتعدى المائتين. وبعد أن تلغى بقية مواد الدستور، وخاصة المادة الثالثة التى تجعل الشعب وحده - وليس جماعة الإخوان المسلمين- مصدرًا للسلطات، والمواد الخاصة بالحريات الشخصية والعامة والتى من بينها اختيار الزى الفاضل والجميل، فإن الجماعة تنقلب لكى تجعل الحياة السياسية تنفيذًا لنصوص دينية تنتفى معها الدولة المدنية بما فيها حق الأفراد فى تحديد

الزى المناسب دون تحرر فاضح أو تزمت مقنع، أو حق الأفراد فى إبداء الرأى فى قضايا تخص الذوق العام أو الفضائل العامة.

ولكن ربما كان الأمر كله أعمق مما نرى، ومعبرًا عن تيارات لا تريد لعملية إعادة تشكيل النظام السياسى المصرى أن تحط على شواطئ ديمقراطية؛ وإنما تستقر على خطوط شمولية. فالمجتمعات الديمقراطية فى العموم هى مجتمعات باحثة عن التنوع والتعدد، ليس فقط فى التيارات السياسية والاقتصادية وإنما أيضًا فى الأذواق العامة. وفى المجتمعات غير الديمقراطية فإن المطلوب دومًا هو خلق حالة من القولبة الاجتماعية التى يتماثل فيها الناس بل ويصبحون طبعات منسوخة من بعضها البعض تحت رايات دينية أو أيدلوجية. وربما كانت الصين الشعبية إبان «الثورة الثقافية» حينما لبس الرجال والنساء زيًّا واحدًا وموحدًا، وأفغانستان تحت حكم طالبان حيث أطال الرجال اللحى لأطوال معلومة حددها النظام، ولبس فيها النساء الحجاب القريب من النقاب، هما الأمثلة النقية لحالة الاستنساخ غير الإنسانية التى جرت للأفراد ذكورًا وإناثًا.

ولعل ذلك يفسر هذه الحالة من الهياج العصبى المصاحب لقضايا «الحجاب» و«النقاب» والذى يأخذ منها إنسانيتها باعتبارها موضوعًا للاختيار والرأى، ويحولها فى الظاهر دائمًا إلى اختبار للإيمان والفضيلة بينما هى فى حقيقتها سعى دءوب لقولبة المجتمع فى أنماط سابقة التجهيز. وقد يبدو هذا الموضوع حالة فرعية وهامشًا على عملية إعادة تشكيل النظام السياسى ممثلًا فى التعديلات الدستورية المنتظرة، ولكنها فى حقيقتها ليست كذلك، فهى حالة تمثل الإطار العام والمناخ الذى يجرى فى ظله التغيير. وإذا كان وزير الثقافة لا يستطيع إبداء رأى فى قضية تتعلق بالأزياء المناسبة للفضيلة والجمال، ويجرى تصيد ما قال من كلمات وتحويله إلى عملية مزايدة على الدين من قبل أعضاء فى حزبه وأعضاء آخرين فى الجماعة المعارضة، فليس متوقعًا أن تكون التعديلات الدستورية مناسبة للآمال والطموحات التى كانت معقودة عليها. وإذا كانت هناك جماعة فى مصر تمتلك الحقيقة كلها، ولديها القدرة عند طرح كل قضية على تحويلها إلى قضية دينية قدم الإسلام حلها

بالفعل، فما هو الداعى للتعديلات الدستورية الديمقراطية، وما هى فائدة إعطاء المزيد من السلطات للبرلمان، وما هو المناسب فى تداول السلطة، وتداول السياسات، وماذا سيعود على الوطن من حرية جرى وأدها قبل أن تولد عندما كان الحل جاهزًا فى انتظار من يفتى فيه؟!

إن مصر مقبلة على مرحلة هامة من تاريخها، وهى مرحلة لا تتحمل نزع الصفة الإنسانية عن السياسة؛ لأن معنى ذلك ليس أننا سوف نسير على طريق الديمقراطية حيث التنوع والتداول والتفاوض بين البشر وفقًا لمصالح معلومة، وإنما معناه أننا سوف نسير على طريق الفاشية التى تخطط للإنسان من مولده حتى مماته لا تترك له رأيًا ولا زيًا ولا توجهًا ولا اتجاهًا!

خواطر أخرى حول أسلمة الصراع!

فى الساعة الثامنة من مساء يوم السادس من أكتوبر 1973 بدأت كتيبتنا 654 مقذوفات مدرعة مضادة للدبابات عبور قناة السويس قرب مدينة الإسماعيلية تحت قيادة المقدم جمال حفيظ ورئيس العمليات الرائد محمد عبد الوارث -أعطاهما الله الصحة والعافية - بعد أن نفذت المهمة الأولى التى أوكلت لها وهى المشاركة فى حماية قوات المشاة العابرة للقناة من هجمات العدو الإسرائيلى المدرعة. وقبل فجر اليوم التالى كانت جميع وحدات الكتيبة قد عبرت إلى الضفة الأخرى وبدأت فى تنفيذ العمليات الموكلة إليها، والتى بدأت بالمشاركة مع الفرقة السادسة عشرة مشاة فى توطيد دعائم رأس الجسر المصرى، ثم عند تطوير الهجوم مع بداية الأسبوع التالى للحرب لحقت الكتيبة بالفرقة الحادية والعشرين «مدرع»، ومع الأسبوع الثالث عادت الكتيبة مرة أخرى إلى الفرقة السادسة عشرة «مشاة» لكى تقوم بحماية مدينة الإسماعيلية من محاولة إسرائيل حصار الجيش الثانى وهو ما نجحنا فيه فى صباح يوم الحادى والعشرين من أكتوبر بعد تكبيد العدو خسائر فادحة. وخلال ثلاثة أسابيع من الحرب تمكنت كتيبتنا من تدمير 54 وحدة مدرعة، منها أربعون دبابة، و14 وحدة مجنزرة من نوعيات مختلفة. هذا العدد يمثل أكثر مما دمره حزب الله فى الحرب اللبنانية الأخيرة وفقًا للأرقام الإسرائيلية، وما يوازى ثلثى العدد وفقًا لأرقام حزب الله، وأكثر من نصف العدد الذى حددته مصادر الأستاذ الجليل رجائى عطية!

كان قد مضى على تجنيدى فى ذلك الوقت أكثر من ثلاث سنوات أصبحت بعدها رقيبًا فى وحدة الاستطلاع بالكتيبة ومسئولًا عن مراقبة احتمال استخدام إسرائيل للحرب الكيماوية. وعندما جاءت اللحظة التى انتظرناها طوال هذه الفترة

كنت ملازمًا لرئيس العمليات ومجموعته فى عربته الجيب، وما إن انتظمنا فى طابور العبور حتى غنت جماعتنا كلها نشيد بلادى بلادى لك حبى وفؤادى، وما بين فقراته المختلفة تصاعد الهتاف «الله أكبر». كنا ببساطة جماعة من المصريين المؤمنين الذين عقدوا العزم على تحرير الأراضى المصرية المحتلة؛ وعلى مدى ثلاثة أسابيع من الحرب لم يكن أحد يعرف عما إذا كان سيكون نصيبه من المعركة النصر أو الشهادة. ولمن عرف الخدمة فى القوات المسلحة المصرية سوف يعرف إلى أى حد سيطرة الطبيعة المتدينة للشعب المصرى على كافة طوائفه، فقد كانت الغالبية الساحقة من المقاتلين ممن يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون رمضان وتقوم بينهم وبين رب الأكوان جميعًا صلات روحية فصلتها التقاليد المصرية. ومن بين هؤلاء جميعًا كان هناك الرقيب محمد صادق النحيف القامة العميق الإيمان خريج كلية العلوم بجامعة القاهرة، وكان فى إيمانه قريبًا للمتصوفة، وعندما انتهت الحرب كان قد دمر وحده عشرين دبابة إسرائيلية، وحصل بعد الحرب على نجمة سيناء. ولو أضيف ما دمره رجلنا البالغ الإيمان، مع ثلاثة آخرين – منهم عبد العاطى صائد الدبابات– لكان ثلاثة من المصريين فقط قد دمروا قدر ما دمرته قوات حزب الله فى الحرب الأخيرة باستخدام نفس السلاح وهو الصواريخ المضادة للدبابات وخلال ثلاثة أسابيع فقط من العمليات العسكرية.

هذه القصة الطويلة ليس المقصود منها احتفالًا مبكرًا بالذكرى السنوية لحرب أكتوبر المجيدة، ولكنها تسجيل هام للإيمان الذى لا يتزعزع للقوات المصرية بالله والوطن وضرورة الدفاع عنهما بالحياة نفسها إذا اقتضى الأمر. لم يكن هؤلاء من الملحدين، أو من العلمانيين، أو كانت تشغلهم مشكلات أيدلوجيات أو عقائد، أو كانوا من المنظرين أو من الفلاسفة، كانوا مواطنين مصريين مؤمنين بالله ورسوله واليوم الآخر ويرفضون رفضًا قاطعًا استمرار احتلال إسرائيل للأراضى المصرية. هذا التسجيل بالغ الضرورة الآن؛ لأن هناك جمعًا من الكتاب والمعلقين يريدون لنا أن نعتقد اعتقادًا جازمًا أن كل الحروب العربية الإسرائيلية، وكل النضال الذى خاضه الشعب الفلسطينى بجماعاته المختلفة كان فترة فاشلة من حياتنا

حتى جاءت الجماعات المؤمنة لحركة حماس والجهاد الإسلامى وحزب الله لكى تخوض معركة جديدة لم تعرفها الأمة من قبل، ومن ثم فإن «أسلمة» الصراع سوف يحمل بشارة النصر الذى غاب كثيرًا عن أمة غاب عنها الإيمان أو على الأقل غاب عن قادتها وتنظيماتها السياسية.

هذه الفرية لا أساس لها فى الواقع، فلم يكن الإيمان ناقصًا فى يوم من أيام الصراع، ولا كان الاستعداد للتضحية غائبًا فى يوم من أيام المواجهة، ومن يحاول إقناعنا بغير ذلك يرتكب جريمة عظمى فى حق هذه الأمة ويزيف من حقيقة الخلافات السياسية حول طريقة إدارة الصراع مع إسرائيل من أجل استعادة الحقوق العربية المشروعة. والحقيقة أن الفارق بين المقاتلين المصريين والعرب، والمقاتلين من الجماعات «الجهادية» المختلفة ليس فارقًا لا فى الإيمان ولا فى الاستعداد للتضحية، وإنما هو فارق ناجم من أن الجماعات التى تطلق على نفسها أسماء إسلامية متنوعة تنتمى إلى حركات سياسية عالمية أو محلية تستهدف فى الأساس تغيير مجتمعاتها وعالمها، وصنعهما على صورة بعينها رسمتها وحددتها وطبقتها فى مجتمعات ودول. ومن ثم فإن «أسلمة» الصراع لا يعنى تحويل المقاتلين فيه من الإلحاد والكفر أو حتى الحياد الدينى إلى الإيمان، وإنما يعنى وضع الصراع كله فى إطار المشروع السياسى لهذه الحركات بكل ما هو معروف من خصائص سياسية واجتماعية وحضارية لهذه الجماعات «الإسلامية».

ولا توجد هنا أية نية للدخول فى تفاصيل المشروع السياسى لهذه الجماعات، أو التقليل من حجم التضحيات الشجاعة التى قدمتها، وإنما الهدف الأساسى هو التأكيد على أننا أولًا لا ندخل عصرًا جديدًا من الإيمان، وثانياً أن «أسلمة» الصراع بهذا المعنى سوف يعنى كارثة للحقوق العربية المشروعة. وحججنا على ذلك - والتى نرجو من الله ألا يهرب أحد منها - أن تاريخ «أسلمة» الصراعات بالمعنى المشار إليه يقول لنا بالنتائج الوخيمة التى تأتى على الشعب الذى يتبناها حتى لو تحققت بعض النتائج الأولية الناجحة. ومثالنا الأول على ذلك كان التجربة الأفغانية حينما تنافست الجماعات الأصولية على «أسلمة» الصراع، فكانت النتيجة أولًا

إجبار السوفيت على الرحيل، ومع النصر بدأت الحرب الأهلية فورًا بين جماعات «جهادية» مختلفة الأشكال والألوان حتى تم تسليم البلاد كلها لجماعة طالبان الظلامية لكى تطبق المشروع فى بلد واحد ذبح الشيعة بلا رحمة حتى تم الصدام مع الغرب كله، وانتهى الحال بأفغانستان المحررة لكى تكون تحت الاحتلال الدولى بأشكاله المتنوعة. وحاول صدام حسين «أسلمة» الصراع مع إيران باعتبارها حربًا للعراق مع «عبدة النار»، وبعد حرب تحرير الكويت أضاف إلى أعلامه عبارة الله أكبر.

ولكن أصولية صدام كانت ناعمة، فما إن انتهت حرب الغزو الأمريكى للعراق بالهزيمة حتى جاءت الجماعات الأصولية والجهادية الخشنة من كل حدب وصوب، وكان هدفها الأول هو قتل الشيعة تعصبًا بالجملة، وبسببها تم استنفار الأصوليات الإسلامية الشيعية هى الأخرى، وفيما بينهما بدأت الحرب الأهلية العراقية التى لم يعد أحد يستطيع تجاهلها. وفى السودان قامت الجبهة الإسلامية «بأسلمة» الصراع مع الجنوب، وانتهى الأمر بانتظار لحظة التقسيم التى باتت حتمية بعد حرب أهلية ضروس دمرت البلاد وانتهت إلى حروب فرعية فى الغرب والشرق السودانى ولكن مع مسلمين هذه المرة.

ولم يختلف الأمر كثيرًا لا فى فلسطين ولا فى لبنان، وما تحرر من أرض أعيد احتلاله من جديد فى غزة وفى جنوب لبنان، وشكل ذلك فارقًا هائلًا مع الأراضى المصرية المحررة التى بقيت على تحريرها طوال ربع القرن الماضى، وفى الحالتين كانت «أسلمة» الصراع ليس فقط فاتحة لعودة الاحتلال بل كانت بداية لتفكك الجبهات الداخلية وتصارعها نتيجة إصرار الجماعات «الإسلامية» على السيطرة الكاملة - إيران- أو ازدواجية السلطة فى بلد واحد كما كان الحال فى فلسطين ولبنان. وفى كل هذه الحالات كانت «أسلمة» الصراع سببًا فى تجمع العالم كله ضد البلد العربى المعنى، وانفضاض الرأى العام العالمى المؤيد لحركات التحرر الوطنى العربية؛ لأن العالم ليس على استعداد للقبول بحركات انعزالية تريد هندسة بلادها والدنيا بأسرها وفق رؤية خاصة بها تعتقد أنها وحدها تمثل الحقيقة المطلقة.

القضية إذن ليست قضية الإيمان أو التدين أو الاستعداد للتضحية من أجل الله والوطن، وإنما هى قضية المشروع السياسى لجماعة سياسية تعددت أشكالها وألوانها بين دول وحركات سياسية سلمية أو عنيفة. ومن يحاول أن يقنعنا بأن الإيمان الحقيقى لم يبدأ إلا مع ظهور حركة حماس وحزب الله لا يخالف الحقيقة التاريخية فقط، وإنما يتجاهل ما نراه فى الواقع حيث يكون الطريق إلى جهنم مفروشًا بالنوايا الطيبة والكلمات المعسولة والشعارات الحماسية. وجهنم هذه هى بلاد مقسمة، وأراض محتلة، وحدود محاصرة، وأحزاب متصارعة، وخلافات طائفية تقود إلى حروب أهلية، وضياع لسلطة وهيبة الدولة تحت رايات الميليشيات السياسية والعسكرية، وتعصب دينى وطائفى، وقهر للمرأة والأقليات. وكل ذلك بالنسبة لمصر مطلوب فهمه واستيعابه فى مرحلة يريد بعضنا إقناعنا فيها بأن الإيمان جديد علينا، وأن الاحتلال على يد الجماعات الإسلامية أفضل من التحرير على يد أنور السادات وجيش مصر العظيم.

لماذا اختلف الإسلاميون فى تركيا؟

لمن لا يعرف فإن الإسلاميين فى تركيا على تعدد أسمائهم من الفضيلة إلى الرفاه إلى السعادة لم يكن يختلفون كثيرًا عن الإسلاميين لدينا أو فى الدول العربية الأخرى. فبشكل أو آخر كانوا يقولون إن «الإسلام هو الحل»، ويطالبون بالانسحاب من حلف الأطلنطى، ولم يكن لديهم تعاطف مع فكرة اللحاق بالجماعة الأوروبية. وعندما وصل أربكان إلى السلطة كان أول ما فكر فيه هو خلق تجمع إسلامى من ثمانى دول إسلامية قائدة اقتصاديًا وفكريًا وسكانيًا لكى تقود العالم الإسلامى؛ وشكل ذلك فكرة أكثر طموحًا من الفكرة التى قامت عليها منظمة المؤتمر الإسلامى. وبالطبع كان لديهم عداء كامن، وأحيانًا ظاهر، مع الفكرة العلمانية فى صيغتها التركية التى تقول بضرورة الصدام بين الدين والدولة، وضرورة التخلص من الرموز الدينية - والحجاب فى مقدمتها- باعتبارها تشكل بيانات «سياسية» وليس ممارسات شخصية. وأخيرًا فإنهم مثل غيرهم من الإسلاميين الذين انبثقوا عن جماعة الإخوان المسلمين لم يكونوا ينظرون إلى تركيا باعتبارها جسرًا بين الشرق الأوسط والغرب، بل باعتبارها جزءًا من الشرق الأوسط الإسلامى مع قدم تاريخى فى أوروبا.

ولكن الحركة الإسلامية فى تركيا تغيرت، والأهم تفتت بين التطرف والاعتدال، ومن خلال عملية الفرز الطويلة ولد حزب العدالة والتنمية الذى فاز بالحكومة والرئاسة التركية فى الانتخابات الأخيرة. ولم يحدث ذلك تلقائيًا بل حدث نتيجة مسيرة طويلة من التحديث والتصنيع والنمو خلال العقدين الأخيرين، خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة التى تولى فيها حزب العدالة والتنمية الحكم فى تركيا. فبشكل ما كانت العلاقة جدلية بين هذه النوعية من التطور، ووجود الحزب فى السلطة، ففى الوقت الذى أدى فيه التطور إلى ازدياد ثقة الأتراك فى

أنفسهم بحيث يمكنهم انتخاب حزب له «مرجعية» إسلامية دون أن تهتز علمانية الدولة بمعنى فصل الدين عن الدولة فيها؛ فإن النموذج الذى قدمه الحزب كان كافيًا لكي يجذب أصواتًا جديدة، الغالبية فى الحقيقة كما أثبتت الانتخابات الأخيرة، نحو صيغة جديدة للدولة الديمقراطية تكون بالفعل أكثر قربًا من النموذج الغربى الديمقراطى.

فما كان شائعًا عن الدولة العلمانية فى تركيا لم يكن أبدًا مرادفًا للديمقراطية، بل كان أقرب إلى الصيغة القومية الفاشية أحيانًا التى تعطى للبيروقراطية والعسكر والأجهزة الأمنية صوتًا أساسيًا فى إدارة البلاد. ولم تكن هناك صدفة أن كثيرًا من العسكريين العرب من أمثال جمال عبد الناصر ورفاقه كانوا ينظرون لأتاتورك باعتباره مثلهم الأعلى، وكان كتابه «الذئب الأغبر» هو إلهامهم الأساسى فى الفكرة القومية. وحتى عندما كان على تركيا لأسباب مختلفة - مثل العضوية فى حلف الأطلنطى والرغبة فى العضوية فى الاتحاد الأوروبى - أن تتبنى النظام الديمقراطى، فإنها أبقت للعسكر مكان القوة الحارسة للنظام كله وهو ما فعلته عدة مرات، وبطريقة صريحة أو مستترة.

ولكن كل ذلك تغير خلال السنوات الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية الذى أحضر إلى السياسة التركية عددًا من المخترعات التى لم تعرفها بعد الأحزاب الإسلامية العربية خاصة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر؛ أولها أنه لا توجد غضاضة بل إنه من المحبذ أن تدور السياسة فى إطار علمانى ينفصل فيه الدين عن الدولة، فيزدهر الأول ومعه الأخلاق العامة، وتزدهر الثانية ومعها مصالح البشر. وببساطة عرف الحزب أن الإسلام سوف يجد فرصته الكبرى عندما يتحرك فى نطاق القلوب والعقول، والسياسة سوف تجد مكانتها العظمى عندما تدور ضمن تداول مصالح البشر.

وثانيها أن الديمقراطية هى نظام يقوم من خلال مؤسسات برلمانية وحزبية، وباختصار مدنية، لا مكان فيها لسياسات الإثارة والتهييج والدعاية والإعلام. ومن شاهد العملية السياسية التى دخلها الحزب من أجل حسم واقعة الرئاسة التركية

لمرشحه عبد الله جول سوف يجد صبرًا هائلًا، فقد خاض الحزب كافة الأدوار فى البرلمان الذى يمتلك أغلبيته، وعندما وصل الأمر إلى طريق مسدود، وبعد حكم المحكمة الدستورية، لجأ الحزب إلى الانتخابات العامة، وبعد أن فاز مرة أخرى بنتيجة كاسحة، دخل أيضًا فى العمليات البرلمانية المتوالية من أجل انتخاب الرئيس حتى حصل على ما أراد وفاز جول، وتقدم رئيس الأركان العامة للجيش بتحيته العسكرية.

وبالتأكيد كان ذلك نوعًا من صبر أيوب لم تتحمله جماعة الإخوان المسلمين فى غزة على سبيل المثال، والأكثر أهمية أن حزب العدالة والتنمية أبقى الأمر كله فى إطار المؤسسات بينما خرج من عرفوا بالعلمانيين واليساريين من خلال النزول إلى الشارع فى مظاهرة المليون المشهورة. ولكن حزب العدالة بقى على مؤسسيته، وكان بوسعه أن يعقد مظاهراته المليونية هو الآخر، ولكن ذلك كان سوف يفتح الباب لنوعية أخرى من السياسة يمكنها أن تخرج بسهولة إلى خارج النظام الديمقراطى.

ولكن اللعبة الديمقراطية، وإعادة وضع مفهوم العلمانية فى مكانه الصحيح، لا يمكن أن يحدث إلا عندما يأتى ثالثها وهو تحقيق معدلات عالية من النمو، وكان ذلك تحديدًا هو ما سعى له حزب العدالة والتنمية من خلال تحول حقيقى وواسع نحو اقتصاد السوق، وهو الذى مكن تركيا من أن يكون لديها عملة مستقرة وجاهزة للتعامل والتفاعل مع العملة الأوروبية الموحدة، وهو الذى مكنها من تحقيق معدلات عالية للنمو وصلت إلى أكثر من 7 % سنويًا. وكان معنى ذلك بعد خمس سنوات متراكمة أن تتولد موارد كافية للاستقرار السياسى والاقتصادى. وببساطة كانت التنمية التركية تتسارع، ومعها يتسارع نمو الطبقة الوسطى الصناعية والخدمية التى لا تفكر فى الدين باعتباره طقوسًا ومراسم ونواهى، وإنما باعتباره مقاصد وأخلاقًا.

ورابعها أن التطور التركى كان يحتاج إلى حضانة خارجية تفاعلت مع حزب العدالة والتنمية، وكانت هذه الحضانة هى الجماعة الأوروبية كلها والاتحاد

الأوروبي. فلم يكن قبول التفاوض بين تركيا وأوروبا حول العضوية مجرد إجراء تفاوضي، وإنما هو في حقيقته عملية تطبيقية بالقوانين واللوائح والمؤشرات التي تحقق الملاءمة بين الدولة الطالبة للعضوية- تركيا- وأوروبا. بمعنى آخر كان الاتحاد الأوروبي وأجهزته ومؤسساته تعد تركيا لكي تكون دولة غربية من حيث السياسة والاقتصاد والثقافة السياسية؛ ورغم أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي لا يزال لديها تحفظاتها تجاه السياسة التركية فيما يتعلق بقبرص والأكراد، فإنها شهدت للحزب بالقدرة على الوصول إلى المعدلات الأوروبية. وفي المقابل قدمت أوروبا الحماية، فعندما كان الجيش التركي متحفظًا ومترددًا على مسار الديمقراطية التركية، كانت الإشارات الأوروبية هي التي ردعت العسكر عن التدخل؛ لأنهم لو فعلوا لكان معنى ذلك خروج تركيا من الجماعة الأوروبية إلى الأبد. وفي الحقيقة لم يكن ممكنًا لأوروبا أن تفعل ذلك لولا اعتقادها أن حزب العدالة والتنمية يسير على ضرب الأحزاب المسيحية الديمقراطية، حيث الدين يمثل مرجعية أخلاقية وليس دينًا ودولة وإنجيلًا وسيفًا!.

ماذا يفعل الأصوليون بالمسلمين؟

فى اليوم التاسع من يوليو عام 2007 كان المدرس غائباً فى مدرسة سيدان كالى فى مقاطعة لوجار بوسط أفغانستان عندما ذهبت التلميذات العشر إلى منازلهن مبكرات؛ ولكنهن قبل أن يصلن كان قد تم إطلاق النار عليهن من قبل جماعة من مسلحى طالبان فمات ست وجرح الأربع الباقيات. قبل ذلك بأسبوع كانت جماعات من الإسلاميين المسلحين بأنواع شتى من الأسلحة قد بدأت بالهجوم على المسجد الأحمر فى العاصمة الباكستانية إسلام أباد فى محاولة لفك الحصار عنه من قبل الحكومة الباكستانية التى كانت تحاول إجلاء مجموعة من الأصوليين الذين استولوا على بيت الله. وفى أثناء هذه العملية قتل العشرات من الحكومة والمهاجمين ومن المحتلين للمسجد بينما أعلن عبد الرشيد قاضى نائب مدير المسجد أن المعتصمين بالداخل معهم أسلحة تكفى للقتال لمدة تتراوح بين 25 و30 يوماً، وأنهم يفضلون الموت على الاستسلام.

ولم يمض وقت طويل على هذه الحوادث حتى اقتربت عربة مفخخة بالقنابل والمتفجرات ومحملة بالطوب إلى سوق شعبى فى قرية آمرلى التركمانية الشيعية شمال بغداد، وبعد انفجارها تركت 105 قتلى وأضعافهم من الجرحى، مع تدمير عدد من المنازل القريبة من مركز الانفجار. وفى نفس اليوم دخل انتحارى أصولى إلى واحد من سرادقات العزاء وفجر نفسه ومعه 22 من المعزين الذين يستمعون إلى كلمات الله. وبالطبع فإن كل هذه الحوادث تدفع الناس - العراقيين والباكستانيين والأفغان وغيرهم- إلى الالتزام بمنازلهم، ولكن المنازل لم تعد آمنة هى الأخرى. ففى العراق، ونتيجة درجة الحرارة العالية فى شهور الصيف، ومع توقف الكهرباء التى تشغل المراوح وأجهزة التكييف، لم يعد لدى الناس إلا النوم على

أسطح المنازل؛ ولأن الجماعات الأصولية قد باتت مقتنعة أنه لا ينبغى على الناس الحصول على هذه الراحة، فقد بدءوا يضربون أسطح المنازل بقاذفات الهاون، وفى واحدة من هذه تم قتل أسرة كاملة مكونة من سبعة أفراد.

وبالطبع فإن هذه الحوادث ليست الوحيدة، فهى تجرى كل يوم بل أحيانًا كل ساعة إذا ما تم حسابها على مستوى العالم الإسلامى كله، حيث أصبحت الجماعات الأصولية مصممة على شل كل أنواع الحياة الحديثة حيث المدارس- خاصة للفتيات- والمستشفيات، بل حتى الحياة التقليدية التى يتبادل فيها الناس كلمات العزاء. وقد أصبحت هذه العمليات متنوعة إلى الدرجة التى باتت تتحدى المنطق، فلم تعد المسألة ضربًا من الشيعة للسنة والعكس، كما أنها لم تعد ضربًا للمؤسسات التعليمية لأنها تعلم النساء أو حتى تعلم الرجال تعليمًا لا يليق، كما لا تعد تدميرًا لمؤسسات الدولة الحديثة لأنها لا تعبر عن تقاليدنا وخصوصيتنا، ولكنها باتت تدميرًا للحياة وكفى؛ حيث لا يمكن فهم ضربات مدافع الهاون وسرادقات العزاء إلا ضمن هذا الإطار. فالمهم هو أن كثيرًا من هذه العمليات «الاستشهادية» لا تجرى فقط ضد مسلمين آخرين، أو أنها تجرى ضد بشر عزل، ولكنها فى معظم الأحيان تجرى بدون سبب على الإطلاق اللهم إلا بث أكبر كمية ممكنة من الذعر والخوف.

المدهش أكثر أن كل ذلك يجرى كل يوم، وينشر فى الصحف، ويأتى خبر له فى المحطات التلفزيونية الفضائية وغير الفضائية، ولكنه يأتى ويمر دون تعليق؛ لأن الأخبار دائمًا ترد كما لو كانت جزءًا من المقاومة ضد الاحتلال فى فلسطين أو العراق أو أفغانستان دون تقدير أن الأغلبية الساحقة من هذه الحوادث ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بقوات الاحتلال. ولأنها «تبدو» كذلك فإن هناك حالة من التواطؤ الجماعى والإعلامى على السكوت عليها حتى لا تختلط الأمور ويتم تجاهل قضية الاحتلال. ولكن المشكلة فى ذلك أنها تنسى البشر الذين تحدث لهم كل هذه المصائب، ويعيشون فى ظل كل هذا الذعر، والأخطر أنها تسحب من «المقاومة» أبعادها الأخلاقية وتجعلها حالة من الانتقام.

وفوق ذلك كله فإنه لا يجرى نقاش حقيقى حول هذه الأحداث؛ وبينما

تجتمع نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين والأطباء للتداول حول الفظائع الاستعمارية، وذلك واجب وحق، فإنها تصمت تمامًا عن جرائم يشيب لهولها الولدان وتجرى ضد عرب ومسلمين. ويكون الصمت مدويًا عندما لا تجد أحدًا يهتم بالأصول الفكرية والفلسفية والفقهية لهذه العمليات الإجرامية. فليس سرًا على أحد أن هذه الجماعات ترجع كل ما تقوم به إلى «ما أنزل الله» أو إلى «ما هو معلوم فى الدين بالضرورة»، وعلى هذا الأساس فإنها تجند المقاتلين والقائمين بالعمليات الانتحارية. ولا يمكن تصور قيام إنسان بتفجير نفسه فى سرادق للعزاء، أو فى خيمة امتحانات للطلبة، أو فى غرفة طوارئ فى واحدة من المستشفيات، ما لم يكن مقتنعًا اقتناعًا تامًا بأنه يقوم بعمل نبيل يرفع راية الدين والملة، وأنه بهذا العمل سوف يصبح شهيدًا يذهب إلى الجنة. فبدون هذا الاعتقاد فى القلب والعقل معًا فإنه سوف يستحيل على هذا الشخص القيام بمثل هذه العملية.

وهنا نصل إلى خطورة التجاهل الجارى، فحتى هذه اللحظة فإن هناك عددًا من الدول العربية والإسلامية لا تزال ناجية من هذا التطرف والشطط والغلو، ولكن هذه الدول لا تقوم فقط بالخلط بين الإرهاب والمقاومة، أو أنها تتجاهل الموضوع كله حتى لا يستغل من قبل الدول الاستعمارية، ولكنها تتجاهل انتشار الفكرة العدمية بين الشباب، وتصبح المسألة وقتًا فقط حتى يصل المرض إلى كل الأوطان. فلم يكن هناك أحد يتصور أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه فى العراق، ولكنها وصلت إلى درجات من العنف تفوقت على الحالات اللبنانية والصومالية حيث كانت الأصولية سباقة إلى حالات مبتكرة من العنف.

فى كل ذلك فإن هناك واجبات كثيرة على القوى والمؤسسات السياسية فى بلادنا، ولكن هناك واجبًا خاصًا على الجماعات والحركات السياسية التى تقول صباح مساء إن لها مرجعية إسلامية، فهى ليست مطالبة فقط بأن تشرح لنا كيف يمكن أن نعتمد على هذه المرجعية فى الدفاع ضد هذا النوع من العنف والإرهاب، ولكنها مطالبة أيضًا أن تشرح لنا ما الذى سوف تفعله لكى لا ينحدر استخدام هذه المرجعية إلى أنواع مختلفة من التطرف والغلو الفكرى والمعنوى؟

ما الذى لا نعرفه عن إيران؟!

لا توجد دولة فى العالم نحتاج للمعرفة أكثر عنها مثل إيران، ليس فقط لأنها أصبحت الآن واحدة من الدول «المحورية» فى منطقة الشرق الأوسط والعالم، أو لأنها الدولة التى يحتمل أن تدخل فى مواجهة مع الولايات المتحدة خلال المرحلة المقبلة لأسباب شتى؛ وإنما لأنها الدولة التى اكتمل فيها تطبيق المبادئ الإسلامية فى الحكم على مدى قرابة أربعة عقود. فقد انهارت كافة التجارب «الإسلامية» السابقة فى أفغانستان بسبب الانشقاق الداخلى والحرب الأهلية والغزو الخارجى، كما تراجعت التجربة الإسلامية الإخوانية فى السودان بسبب الحرب الأهلية فى الجنوب والانقسام السياسى فى الشمال وبسبب التدخل الخارجى فى مأساة دارفور. كما لم تعد ذات معنى تجربة الإسلاميين فى الصومال لأن مرحلة سيطرة المحاكم الشرعية على البلاد لم تطل كثيراً، لأن بقية القوى السياسية الصومالية وجدت استئناف الحرب فيما بينها والاحتلال الإثيوبى أكثر رحمة من حكم الإسلاميين.

وهكذا لم يبق سوى إيران التى تقدم النموذج الحى للتجربة الإسلامية، وفى دولة مستقرة بشكل عام رغم انقساماتها العرقية والمذهبية. ورغم أن إيران شيعية المذهب، وأن قادتها يعتقدون فى «ولاية الفقيه»، إلا أن وجود «المرجعية» الإسلامية هو الذى يعنينا لأنها فى النهاية هى التى تقدم نوعًا ما من النموذج الذى يمكن القياس عليه. وفى الحقيقة فإن ما نعرفه عن إيران ظل دومًا قليلًا ومبالغًا فيه حيث تظهر إيران فى إطار فكرة المواجهة بين الغرب والدول والشعوب الإسلامية، ثم تظهر أحيانًا أخرى فى إطار ما يبدو كما لو كان حربًا بين السنة والشيعة على الأرض العراقية وغيرها من الأراضى. ولكن هناك القليل الذى يعرف عنها وعن تجربتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فكما هو معلوم فإن هناك قولًا شائعًا لدى

الجماعات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة يقول ببساطة: لقد جربنا التجربة الشرقية الاشتراكية، وجربنا التجربة الرأسمالية الغربية، وقد فشلت كلتاهما- أو هكذا يقال- وآن الأوان لاتباع التجربة الإسلامية التى لم يجرِّبها أحد.

ولكن إيران جربتها، وكانت النتيجة كما يحدث فى كل البلدان الشمولية أن الدولة تصبح هى المتحكم الرئيسى فى العباد من المهد إلى اللحد، فالدولة الإيرانية هى الموظف الأول، وهى صاحبة المشروعات الأولى، وهى المعلم الأول، وهى مصدر المعلومات الأول، وبعد ذلك كله تصبح الدولة فريسة بيروقراطية هائلة ومعقدة وقادرة على خنق الدولة والمجتمع والأفراد معًا. وكما يحدث عادة عندما تسيطر الدولة على كل أدوات الإنتاج ومنافذ التوزيع فإن قدرتها على التحكم فى رقاب العباد كبيرة، والأهم فى أفكارهم وعقولهم. وللحق فإن الدولة الإيرانية أثبتت قدرة وذكاء على التعامل مع شعبها حينما سمحت بحرية إصدار الصحف، ولكنها فى نفس الوقت سمحت لنفسها بإغلاقها مرة أخرى. وهكذا كلما خرجت صحيفة جديدة فإن واحدة تكون قد التقطت أنفاسها توًّا يتم إغلاقها، وفى كل مرة يتم وضع عدد من الخطوط الحمراء التى تتغير مواقعها باستمرار، وخلال فترة حكم أحمدى نجاد فقد أصبحت هذه الخطوط مرتفعة للغاية بحيث أصبح ما يتم إغلاقه أكبر مما يتم فتحه لأن هناك اعتقادًا- كما قال أحد الوزراء فى الحكومة- بأن الصحافة متورطة فى عملية انقلاب زاحف على السلطة فى إيران!

لو أن مثل ذلك جرى فى مصر لربما أثار الأمر زوبعة كبرى، ليس لأن هناك اعتقادًا كبيرًا فى حرية الرأى والتعبير والصحافة فى العموم، ولكن لأن هامش الحرية المتاح فى مصر قد أصبح مانعًا من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. ولكن المسألة ليست فقط حرية الرأى وإنما أيضًا حسن إدارة الدولة، فمن الثابت وفق كل الدراسات التى يقوم بها الإيرانيون أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء تتزايد رغم سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وأدوات التوزيع والاستهلاك. وبينما قدرت منظمة الشفافية الدولية أن مكانة مصر فى ترتيب الفساد بين الدول هى فى المرتبة السبعين، إلا أن إيران توجد فى المرتبة الخامسة بعد المائة. ويحدث ذلك رغم أن

إيران دولة بترولية بالمعنى الحقيقى، ومن حيث المساحة فإنها تزيد عن مصر بنسبة 60% متنوعة المناخات ومصادر المياه، ومن حيث عدد السكان فإنها تقل ستة ملايين عن مصر.

الأخطر من ذلك كله أن حكومة أحمدى نجاد فعلت فى الاقتصاد ما تفعله كل النظم الشمولية المسيطرة حيث احتقر آراء الاقتصاديين وسخر منها، وراح يعب من الخزانة العامة، حتى ارتفع التضخم إلى مستويات خرافية- وهو عقاب آخر للفقراء- ومن فوقه أصبحت الدولة مهددة بالإفلاس إلى الدرجة التى لم يعد بمقدورها ضخ استثمارات فى مجال النفط وبالتالى المحافظة حتى على المستويات الراهنة لإنتاج النفط. وربما كانت إيران تتميز بأنها حافظت على عملية مستمرة لتداول السلطة بين رؤسائها وبين برلماناتها، وكلاهما تم انتخابه دون تزييف يذكر، ولكن ذلك من الناحية العملية لم يكن يعنى الكثير؛ لأن السلطة الحقيقية فى الأمور العليا ظلت دومًا فى يد فرد واحد غير منتخب وهو المرشد العام للثورة الإيرانية والذى لا يزول عنه المنصب إلا بالموت، وأكثر من ذلك أن «اختيار» المرشحين ظل دومًا يمثل عملية انتقائية محدودة للغاية فى إطار دائرة ضيقة من الأشخاص.

فهل هذا هو النظام «الإسلامى» الذى سيكون فيه «الحل» لمشاكل الدولة والمجتمع، أم أن هناك نظامًا إسلاميًا آخر، وإذا كان هناك نظام آخر فمن سيكون النظام «الإسلامى» الحق، أم أن المسألة كلها تتعلق بالبشر وأهوائهم، والسياسة وتفاعلاتها، والمصالح وتبادلها، وساعتها فإن الناس أعلم بشئون دنياهم!

دروس ما جرى فى غزة!

ما جرى فى غزة، وفى الساحة الفلسطينية عامة، خلال الأيام القليلة الماضية يجب ألا يمر على أنه مجرد عارض آخر للتفكك الذائع فى العالم العربى؛ كما يجب ألا يمضى كما لو كان فصلًا آخر من المؤامرة الغرَبية الأمريكية الصهيونية على العرب والفلسطينيين؛ كما يجب بنفس القدر ألا يسجل فى التاريخ على أنه نوع آخر من أنواع الحماقات وقلة الحيلة وغياب الحكمة. فما حدث لا يزيد ولا يقل عن تلخيص حادّ ومخضب بالدماء للسياسة داخل الوحدات العربية السياسية المختلفة سواء كانت دولة - قوية أو ضعيفة- أو كيانًا لا يزال فى دور التكوين، حيث تتفاعل القوى والأفكار مع الزمن لتنتج تاريخًا لا يشرف أحدًا. وما كان عملية انتهت باستيلاء منظمة حماس الإسلامية على السلطة فى قطعة من أرض فلسطين ممثلة فى قطاع غزة، فإن بداياتها تعود إلى قلب السياسة حيث قضية «الشرعية» وعما إذا كانت أمرًا بشريًا يرد إلى مصالح ومنافع وقيم أو أنه فرض من إرادات عليا فوضت لمن بيدهم الإيمان على الأرض.

هذا التنازع على الشرعية فرض نفسه فور عودة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات لأول مرة إلى الأراضى الفلسطينية منذ النكبة وقيام ما عرف بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى مدى أربعة عشر عاما 1993- إلى 2007 - نازعت منظمة حماس هذه السلطة الشرعية مرتين: مرة منذ قيام السلطة، ومرة منذ الانتخابات الفلسطينية عام 2006. واختلفت أسس المنازعة على الشرعية فى الحالتين، مرة لأن السلطة الوطنية الفلسطينية اعتمدت على اتفاقيات أوسلو «غير المشروعة»، ومرة لأنها خالفت - كما سوف نرى- هذه الاتفاقيات والنتائج المترتبة عليها.

وعلى مدى عقد التسعينيات، ومنذ وصول ياسر عرفات ورفاقه إلى أرض فلسطين بعد منفى طويل تنقلت فيها القيادة الفلسطينية بين عواصم عربية شتى فى القاهرة وعمان وبيروت وصنعاء، وفى بعض الأحيان كان لها محطات فى عواصم أوروبية شرقية واشتراكية. ولكن حماس كان لها رأى آخر، فقد بدأت ليس فقط فى رفض اتفاقيات أوسلو- والتى كانت تعنى عمليًا رفض عودة القيادة الفلسطينية- ولكنها أعلنت عن العزم على تدميرها واعتبار كل من يتعامل بها مفرطًا فى الحقوق الفلسطينية. وكان ذلك نزعًا للشرعية الفلسطينية الجديدة كلية، فقد كان ذلك استعادة جديدة لمرض عضال طال الحركة الوطنية الفلسطينية منذ الستينيات عندما كان كل فصيل فلسطينى يتهم الفصائل الأخرى بـ «التصفوية» وكان ذلك يعنى عزم الفصيل المعنى على تصفية الفصائل الأخرى مع تصفية القضية الفلسطينية فى نفس الوقت.

وقد كان ممكنًا أن يظل موقف حماس موقفًا سياسيًا فكريًا أيدلوجيًا تسعى فيه حماس لكسب الإجماع الفلسطينى إلى جانبها بحيث يحدد الموقف الفلسطينى من خلال صناديق الاقتراع؛ ولكن حماس على العكس اختارت موقفًا ملتبسًا. فهى من ناحية استخدمت الظروف الجديدة لتدعيم مواقعها ونشر كلمتها مستفيدة من الظروف الصعبة، وأحيانًا الأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها قيادة فتح وعرفات، بحيث بدت كما لو كانت هى رمز الطهارة الفلسطينية بينما الآخرون مثلوا رمزًا للمعصية. ومن ناحية أخرى كانت حماس قد تخلت عن كل دور للمشاركة فى المسئولية بل إنها جعلت من هذه المسئولية تفريطًا فى الحقوق الفلسطينية، وكان ذلك المسمار الأول الذى دقته حماس فى قلب الشرعية الفلسطينية الوليدة.

وكأن كل ذلك لم يكن كافيًا، فقد بدأت حماس فى اتباع سياستها الخارجية والعسكرية الخاصة، ليس حسب استراتيجية وطنية فلسطينية ولكن حسب ما تراه ملائماً لإفساد مسيرة التحرير الفلسطينية طالما كانت على طريقة منظمة التحرير الفلسطينية التى مزجت ما بين المقاومة المسلحة والمفاوضات السياسية. ولأول مرة فى التاريخ الفلسطينى كانت هناك أراض فلسطينية محررة فى غزة وأريحا فى مايو

1994، وقبل أن ينتهى عام 1995 كانت إسرائيل قد تركت ست مدن فلسطينية، وجرت انتخابات للرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعى الفلسطينى، وكانت تلك أولى خطوات البناء فى مؤسسات الدولة الفلسطينية. كل ذلك لم يشفع لدى حماس، وما إن قامت إسرائيل باغتيال «المهندس» يحيى عياش فإن حماس لم ترد بعملية انتقامية واحدة وإنما ردت بأربع عمليات سقط فيها 100 من الإسرائيليين، وكان ذلك كافيًا لكى تسقط حكومة العمل التى عقدت اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير ويأتى مكانها حكومة نتنياهو.

القصة بعد ذلك معروفة، وبالتأكيد فإن فيها من الأخطاء والخطايا ما يكفى للتوزيع على جميع الأطراف داخل فلسطين وخارجها، كما أن إسرائيل تتحمل جزءًا غير قليل من المسئولية عندما استخدمت عمليات حماس من أجل وقف عملية السلام ونشر الاستيطان فى الأرض الفلسطينية. ولكن حماس فى نفس الوقت عملت على زعزعة الثقة فى المؤسسات الفلسطينية ومنظمة فتح باعتبارها متواطئة مع إسرائيل فيما تقوم به، وعملت دعايتها فى المساجد والزوايا والصحافة على ترسيخ هذا المفهوم بحيث بدا الأمر كما لو كانت المقاومة واقعة على طرف حماس بينما الاستسلام يجرى على باقى الأطراف الأخرى خاصة فتح. وكان ذلك ظلمًا بيّنًا للحقيقة، فقد كانت فتح هى التى تحملت العبء الأكبر للكفاح المسلح طوال العقود السابقة، وإذا لم تكن هى التى أشعلت الانتفاضة الأولى - وليس حماس أيضًا- فقد كانت هى التى أخذتها وحولتها إلى نتائج سياسية قبل أن تخفت جذوتها. وإذا كان لدى أحد شك فى القدرة النضالية لفتح فقد كانت مؤشراته واضحة فى الانتفاضة الثانية ويشهد عليه عدد الشهداء والأسرى لدى إسرائيل والمواجهة معها خلال غزواتها المتكررة للضفة والقطاع والتى فاقت كل جهود قوى المقاومة الأخرى بما فيها حماس.

ومع ذلك فإن حماس صممت على وصف كل لقاء فلسطينى- إسرائيلى على أنه ليس عملا من أعمال السياسة الضرورية لإدارة عملية معقدة، وإنما اعتبرتها دائمًا ومن خلال دعاية قاسية نوعًا من التفريط والفساد وأحيانًا الخيانة فى الوقت

الذى كانت تتحدث فيه عن الوحدة الوطنية! وبعد وفاة عرفات ظنت حماس أنها يمكنها وراثة القيادة فى الحركة الوطنية الفلسطينية فانقلب موقفها من اتفاق أوسلو رأسًا على عقب، وباتت على استعداد للمشاركة فى الانتخابات الفلسطينية وهو ما رحبت به القيادة الفلسطينية الجديدة للرئيس محمود عباس على أساس أنه يعطى حماس الفرصة لتحمل المسئولية الكاملة إذا ما انتخبها الشعب الفلسطينى. والحقيقة أنه حدث فى فلسطين ما لم يحدث فى بلد عربى آخر، وهو أن السلطة الحاكمة لفتح عقدت انتخابات نزيهة نجحت فيها حماس وسلمتها السلطة كافة الوزارات الفلسطينية ودعتها إلى تحمل المسئولية. وبدلًا أن تقوم حماس بالمهمة الوطنية، وتتعرف على تعقيداتها وإشكالياتها، فإنها مرة أخرى، ومن السلطة هذه المرة، عملت على نزع الشرعية عما بقى من السلطة الوطنية الفلسطينية.

وكانت نقطة البداية هى إنكار ما جرى، وأن فتح قد سلمت السلطة بالفعل، أو ما كان منها موجودًا بعد الضربات الإسرائيلية المتلاحقة؛ وأصبحت الكلمة الذائعة على لسان قيادات حماس أنه طالما نجحت فى انتخابات حرة فإن على الجميع الإذعان لها، فلا باتت مطالبة بالكفاءة، ولا باتت مطالبة بالاضطلاع بطرح استراتيجية للتحرير ولا للتنمية، وما بات عليها أمر سوى الشكوى من الحصار الداخلى والخارجى وانقطاع المعونات والمصادرة على نتائج الانتخابات الفلسطينية. ولم تكن حماس تعرف أن نجاحها فى انتخابات حرة لا يعنى إطلاقًا أن تسلم لها حكومات أخرى نجحت فى انتخابات أخرى حرة أيضًا بما يتعارض مع إرادات دافعى الضرائب فيها. كانت حماس تريد أن تتصرف كما كانت فى المعارضة دون حساب لنتائج أو أثمان لسياسات لم تقد الشعب الفلسطينى إلا قيادته من كارثة إلى أخرى كان آخرها ذلك الانقسام الذى جرى بين الضفة الغربية وغزة. وقد فعلت حماس كل ذلك تحت معادلة لم يسبقها إليها أحد فى حركات التحرر الوطنى وهى أنه طالما كانت تمارس المقاومة فإن ذلك يعطيها الرخصة لكى تلطخ شرف كل الحركات الوطنية الأخرى مهما كان نصيبها أكبر فى المقاومة، والأهم المقاومة الفاعلة القادرة مع السياسة أن تحقق تحريرًا للأرض.

لقد انتهت عملية نزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية إلى وضع مأساوى وفق كل المعايير، وبشكل ما أصبحت غزة رهينة لجماعة تصورت الانتخابات أن تكون وسيلة تستخدم لمرة واحدة من بعدها يصبح الحاصل على الأغلبية له الحق أن يبقى فوق النقد وفوق الحساب والمساءلة. والأخطر أن فكرها كان طبيعيًا أن يولد تيارات أكثر تطرفًا، فلم تعد حماس وحدها هى التى ترفع راية العمل الإسلامى، بل خرج أيضًا جماعة الجهاد الإسلامى التى انتزعت حجج حماس السابقة وأممتها لصالحها اعتراضًا وانكفاء على أوسلو. وكأن ذلك ليس كافيًا فقد ظهرت أيضًا منظمة جيش الإسلام التى بدورها باتت تكفر الجميع وتطعن فى شرعيتهم سواء كانت فى شرعية السلطة أو شرعية الديمقراطية أو شرعية كل ما يكفل تحقيق تحرير للأراضى الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها. على أى الأحوال لقد انتهى فصل من القضية الفلسطينية وبدأ فصل جديد يقوم على تحويل الازدواجية الفلسطينية من الازدواجية فى بلد واحد إلى ازدواجية فى بلدين، ومن المؤكد أن حكم التاريخ سوف يكون قاسيًا على من أساء للدنيا ومن أن أساء للدين!

ضد الفوضى..ودولة حماسستان!

لا يحتاج المرء فى منطقتنا العربية والشرق أوسطية إلى تقليب كثير من الأمور حتى نعرف أنها تتجه نحو الفوضى المزمنة والمنذرة بأن ما هو آتٍ لا يبشر إلا بانفجارات كبرى ونزيف لا ينقطع من الدماء. وفى يوم واحد فقط الأربعاء 13 يونيو2007 اشتعلت ثلاثة حرائق أمنية وسياسية من العراق إلى لبنان وغزة، تهدد بتداعيات خطيرة. ففى غزة استمر القتال بين فتح وحماس لليوم الثالث على التوالى، مع قتلى جدد وصل عددهم إلى 24، وجرى اقتحام للمقرات الأمنية، وبدا أن فتح تفقد السيطرة، بينما بدأ اليوم بتفجير مرقدين فى سامراء للإمام حسن العسكرى - والذى كان قد جرى تفجير قبته الذهبية من قبل- والإمام على الهادى ليزيد الغليان الطائفى فى العراق، وانتهى بجريمة جديدة فى لبنان، تهدد بإشعال الموقف كله مع اغتيال النائب وليد عيدو من الأكثرية النيابية المعارضة لسورية، ليكون الشخصية السياسية السابعة فى قائمة الاغتيالات، التى عصفت بلبنان، وكل هذا ترافقه معارك طاحنة بين الجيش اللبنانى مع جماعة فتح الإسلام فى مخيم نهر البارد متزامنة مع مناوشات فى مخيم عين الحلوة.

المشاهد الثلاثة فى العراق ولبنان وفلسطين لم تحدث فجأة؛ فقد بدأت فى الحقيقة منذ سنوات عندما كان الكل يرى الحرائق قادمة، ولكن التعبير الذائع أيامها بين القوى السياسية المختلفة أن هناك خطوطًا حمراء يحرم عندها الدم العراقى واللبنانى والفلسطينى. ولكن الخطوط الحمراء جرى اختراقها بنذالة عظمى، ووصل الحال إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفى واحد من المشاهد المفجعة دينيًا وأخلاقيًا جرى تقييد شخص - محمد السواركى الطباخ

الخاص للرئيس محمود عباس - فى قدميه وذراعيه ثم جرى إلقاؤه من الدور الخامس عشر من عمارة هى واحدة من علامات السلام الذى كان. وفى كل الحالات لم يجر احتجاج جماعات ومنظمات حقوق الإنسان فقط بل واكبتها عمليات هجرة جماعية للسكان هذه المرة ليس بسبب الإسرائيليين أو الأمريكيين وإنما بسبب العراقيين واللبنانيين والفلسطينيين.

ولم تكن هذه هى الحالة الأولى للفوضى على أى حال، فالفوضى باتت ذائعة من قبل ليس فى هذه البلدان فقط بل أيضًا فى الصومال والسودان، أما فى الجزائر فالفوضى دائمًا على الأبواب. وفى هذه الحالات جميعًا هناك دائمًا قاسم مشترك أعظم يبدأ من وجود حركات أصولية إسلامية متعصبة فى الصورة. وسواء كانت هذه الجماعات هى المنتمية إلى تنظيم القاعدة وأخواتها أو إلى الإمارة الإسلامية وشقيقاتها، فإنها موجودة فى العراق تنسف المراقد الشيعية، وهى موجودة فى لبنان تهز مضاجع دولة هشة أنهكها طوال الشهور الماضية مناورات ومغامرات حزب الله، وهى موجودة فى فلسطين تحت اسم حماس أو أسماء أخرى يلتصق فيها اسم «الإسلام» أو «الإسلامى» أو «الجهاد» وتنويعاته المختلفة.

هذه الجماعات لديها مشكلة أساسية مع الدولة الوطنية المعاصرة فهى تراها نتاج مرحلة استعمارية، وترويجًا لفلسفة غربية غير نابعة من ثقافتنا؛ أما ثقافتنا فهى تراها منتمية إلى حالة هائمة من الخلافة الإسلامية أو الأمة أو التجمع الإسلامى حيث تسيطر فلسفة وأيديولوجية قائمة على هداية العالم بعد تغييره وقلبه رأسًا على عقب تحت شعارات دينية ملتهبة. فالحقيقة أنه لم تكن الولايات المتحدة فقط هى التى هدمت الدولة العراقية، بل إن هذه الجماعات ساهمت ليس فقط فى هدمها بل منعت كل المحاولات بعد ذلك لإقامتها. وفى لبنان فإن حزب الله، والجماعات السنية «الجهادية» الأخرى لم تترك جهدًا أو وقتًا دون العمل على تقويض الدولة اللبنانية، أما السلطة الوطنية الفلسطينية فقد حاربتها حماس **أولًا** لأنها نتاج أوسلو، **وثانيًا**- بعد أن وصلت حماس إليها نتيجة الانتخابات- لأنها فاسدة.

وكان جزءًا هامًا من هذه العملية استغلال الفتن الطائفية لشحن الجماهير ودفعها نحو عمليات انتقامية، واعتمادًا على الخبرة السابقة فى أفغانستان التى جرت فيها الفتنة بين القبائل وبين السنة والشيعة فقد جرت الفتنة بنفس الطريقة فى كل الدول العربية المذكورة أعلاه. كانت البداية فى أفغانستان ويبدو أن العرض مستمر حتى نصل إلى دولة حماسستان فى فلسطين!

ثالثًا: الإخــوان

لو حكم الإخوان المسلمون مصر..!

استمعت إلى الكثير من البرامج التلفزيونية التى تم فيها التعرض لحالة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونًا والمشروعة عمليًا وواقعيًا، وكانت القوة الثانية الفائزة بالمقاعد خلال ما تم من جولات انتخابية حتى الآن. وبينما كانت الفضائيات العربية تأخذ الإخوان بالجدية اللازمة بحيث تدعهم يقولون كلمتهم، فإن التلفزيون المصرى قام بحشد جامع لكل الناقدين - عن حق - للإخوان المسلمين، ولكن دون حضور لأى من ممثليهم ففقد النقد مصداقيته حيث بدا نوعًا من المباريات التى يخوضها طرف واحد بينما مرمى الطرف الآخر عارٍ وخالٍ تمامًا. ولكن لم يكن التلفزيون المصرى يحتاج هذا النوع من المباريات لو أن التركيز قد جرى فى حضور الإخوان ليس على ماضيهم، والتفتيش عن نواياهم، وإنما من خلال النقاش الجدى لما يقولونه بالفعل الآن، ومن خلال البرنامج الانتخابى الذى عرضوه بالفعل على الناخبين، وهو البرنامج الذى للأسف لم يلق ما يستحقه من اهتمام.

وفى أكثر من مقام قمت بتحليل برنامج الإخوان المسلمين، وتبيان كونه برنامجًا بلا تكلفة تقريبًا، فالإخوان سوف يقومون بكل شىء من خلال الدولة ولكنهم لن يفرضوا ضريبة على الإطلاق. ولكن ما كان يستحق التنويه فهو برنامج الإخوان فيما يخص السياسة الخارجية حيث يتكشف الكثير من نظرتهم لأنفسهم وللعالم. فالإخوان - مثلهم مثل كثيرين من الأطراف السياسية المصرية - يتصورون أنفسهم وحدهم فى العالم، بحيث إنهم وحدهم هم القادرون على الحركة والفعل، دون حساب لرد الفعل والكيفية التى سوف يتقبل بها الآخرون حركتهم على الساحة العالمية.

وعلى سبيل المثال فإن برنامج الإخوان يقول بوضوح إنهم سوف يقومون بتعديل ميثاق الجامعة العربية وتفعيلها أيضًا، وهنا لا نعرف أبدًا لماذا التعديل وفى أى اتجاه، وهل ستوافق الأطراف الأخرى على التعديل الإخوانى، ما نعرفه فقط هو أن الإخوان سوف يغيرون الجامعة، وسيكون على الأطراف الأخرى الاستجابة. ثم يقول البرنامج إنه سوف يعطى أولوية «قصوى» للعلاقات مع إفريقيا، ولكننا لن نعرف كيف سيفعل ذلك، أو ما هو الجديد الذى سيقدمه ويختلف عما تقوم به الحكومة المصرية حاليًا. ويستمر الحال ذاته مع الدائرة الإسلامية أو ما يسميه البرنامج «الدائرة العقائدية» وجوهر العمل فيها هو «تحقيق الوحدة الإسلامية». وهو هدف هائل القيمة، ولكن من الناحية العملية لا يوجد لدى الإخوان أكثر من «وضع برنامج وآليات للانفتاح على العالم الإسلامى» ومن بينها يختص إيران وتركيا وماليزيا وإندونيسيا بالذكر والتحديد. وهنا فإن القارئ لبرنامج الإخوان سوف يدهش لوضع هذه الدول معًا، فواحدة منها – إيران –بها ثورة إسلامية شيعية، وواحدة منها – تركيا – علمانية وعضو فى حلف الأطلنطى وتسعى لكى تكون جزءًا من الاتحاد الأوروبى وليس الاتحاد الإسلامى، وواحدة منها – ماليزيا – تخوض تجربة تنموية تعتمد على الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وواحدة منها – إندونيسيا – فيها تركيبة خاصة من الأجناس والأعراق، ومؤخرًا فإنها ليست سعيدة إطلاقًا من الاقتراب من العالم الإسلامى. ومصدر الدهشة من كلمات الإخوان هو أنهم إما لا يعرفون شيئًا عن العالم الإسلامى وبالتالى يصبح ما يقولون به عن الوحدة معه لا قيمة له، وإما أنهم يعلمون ويصبح شعارهم عن «الوحدة الإسلامية» مجرد مداعبة لمشاعر البسطاء حول وحدة لا يغلبها غلاب لا وجود لها فى الواقع.

ولكن الطامة الكبرى تأتى بعد هذه الكلمات العاطفية عن «الدائرة العربية» و«الدائرة الإفريقية» و«الدائرة الإسلامية» عندما يبتكر الإخوان دائرة جديدة هى «الدائرة العالمية»، ويصبح واحدًا من أهدافهم العمل «على خروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى». هنا فإننا لا نعلم تحديدًا الكثير ليس فقط عمن هم القوى

الكبرى المراد التخلص من وصايتهم، كما لا نعلم كيف سيتم ذلك تحديدًا، والأهم من ذلك كله أننا لا نعرف عما إذا كان الإخوان يعرفون ما الذى سوف تفعله القوى الكبرى حينما نسعى إلى تقليص نفوذها. فمن المعروف أن القوى الكبرى فى الأمم المتحدة هى الدول الخمس دائمة العضوية والحاملة لحق الفيتو وهى الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، فهل يريد الإخوان تقليص نفوذ كل هذه القوى أو بعض منها، مع العلم أن هذه القوى الكبرى متناقضة فى مصالحها وبعضها لو تقلص نفوذه فسوف يزيد من نفوذ الآخرين. وربما كان المرجح أن المقصود من تقليص النفوذ يقصد به الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن المشكلة مع كليهما أنهما بسبب ما لديهما من ثروة لهما نفوذ خاص فى منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد حيث يتناسب نفوذهما مع ما لهما من ثقل خاص فى موازنة المنظمة فى الوقت الذى لا يوجد لمصر سوى نصيب ضئيل للغاية.

ما نعلمه من برنامج الإخوان أنهم سوف يقلصون نفوذ الدول الكبرى، ولكنهم بعد سوف يمضون لوقف العلاقات مع إسرائيل ومقاطعة بضائعها ومعها بضائع الولايات المتحدة. هنا لا يوجد أى توقع عما سوف تفعله الولايات المتحدة ساعة مقاطعة بضائعها، والسعى نحو تقليص نفوذها فى المنظمات الدولية، فلا يوجد اعتبار مثلًا لأن الولايات المتحدة تقدم لمصر معونة سنويًا تقترب من مليارين من الدولارات، وأنها المصدر الرئيسى للتسليح المصرى، ولا نجد فى برنامج الإخوان ما يقول لنا كيف سوف نعوض مقاطعة أمريكا الاقتصادية والعسكرية لنا، وتكلفة التحول من نظام للتسليح إلى نظام آخر فى وقت سوف تتوتر فيه العلاقات المصرية الإسرائيلية بفعل إجراءات الإخوان. وهنا فإن المشكلة الرئيسية فى برنامج الإخوان هو أنهم يتصورون أن الولايات المتحدة هى التى تستورد من مصر أكثر مما تصدر لها، وأنها هى التى تعتمد على مصر كمصدر للتكنولوجيا والمال. وحتى لو كان الإخوان يعلمون الحقيقة فإنهم لا يوجد لديهم وسيلة واحدة للتعامل مع النتائج لأن قضية البرنامج بالنسبة لهم ليست وضع سياسة حقيقية وإنما المسألة كلها هى إعلان مواقف تلقى الهوى والتصفيق. وحينما يصل البرنامج إلى العراق والموقف من

سوريا ولبنان، لا نجد سوى حديث عن الوحدة، وعدم الإذعان لواشنطن، وكأنه لا يوجد زرقاوى فى العراق، ولا انقسام عشائرى، ولا مشكلة لبنانية سورية خالصة، فقد تقلصت الساحة وتم اختصارها فيما لا يزيد عن المواجهة المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل ولو تم حلها لاتحد العرب والمسلمون وعاش الجميع فى سعادة غامرة.

وربما كان ذلك هو السبب فى أن أحدًا لم يأخذ برنامج الإخوان بالجدية اللازمة، ولا وضعه أحد موضع التمحيص والتحليل الدقيق خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومى، فالكثيرون يشاركون الإخوان فى لعبة المواقف وليس السياسات، والكثيرون يحبون الحديث عن التمنيات وليس السياسة العملية، والكثيرون يرون فى الحديث عن أمريكا ساحة من ساحات العنتريات والبطولات وليس الحسابات الدقيقة التى تعلى وتعظم مصالح الوطن. وببساطة فإن برنامج الإخوان هو وجه آخر مغلف بالمبادئ الإسلامية لبرامج أخرى جرى تغليفها بمبادئ قومية ويسارية، ولكن الفارق هو أن الإخوان سوف يكونون كتلة برلمانية معتبرة يؤخذ ما تقوله بالجدية البالغة!

مراجعة جماعة الإخوان «المحظورة»!

كان فوز جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة» شرعيًّا والمعترف بها عمليًّا بعدد كبير من المقاعد واحدًا من أهم ظواهر الانتخابات النيابية. ولم يكن ذلك الفوز لافتًا للنظر لأنه فارق تقاليد سابقة وممتدة منذ نشأت الجماعة عام 1928 لم يحصل فيها الإخوان إلا على أعداد أقل بكثير من المقاعد، ولكن - ويا للدهشة - فإن فوز الإخوان كان هو الدليل الوحيد على أن هذه الانتخابات اختلفت عن سابقتها من حيث النزاهة والنظافة. فقد جرى في هذه الانتخابات ما جرى في كل الانتخابات السابقة من اتهامات بالتزوير حتى قبل أن يذهب المواطنون إلى صناديق الاقتراع، وزاد عليها هذه المرة أن القضاء - أو جزءًا من القضاء على الأقل - راح يقرع الطبول تحذيرًا ونذيرًا من تدخل السلطة مرة، وعدم تدخلها مرات. وجرى ما جرى في كل الانتخابات السابقة من رشاوى انتخابية، واستخدام كثيف للعنف، وبالطبع زاد على ذلك ارتفاع الأسعار للصوت الانتخابي، وفوقها كان هناك من خرج شاهرًا السيوف والسنج والجنازير، والعصى بأنواع وأطوال مختلفة. ومع ذلك كله خرجت هذه الانتخابات مختلفة ومتميزة عن سابقاتها لأنها لم تعبر فقط عن حالة من الحراك السياسي، أو عن حالة ممتدة من التطور الديموقراطي الذى تصاعد منذ تعديل المادة 76 من الدستور، وإنما لأن جماعة «محظورة» حصلت على ما حصلت عليه من المقاعد.

والأخطر من ذلك أن الجماعة حصلت على ما حصلت عليه وهى تحت ضغط بالغ من الأجهزة الأمنية التى راحت تحاسب الجماعة على مخالفتها للحظر بينما كانت هى تحصد أصوات الناس، وتحت ضغط لا يقل وطأة من الأجهزة الإعلامية «القومية» وغير «القومية» التى راحت تفند حالة الإخوان فى جميع جوانبها فى

حضور الإخوان أو فى غيابهم. وربما كان أهم ما حققه الإخوان فى هذه الانتخابات أنهم نجحوا فى وضع القاعدة الأخلاقية والدينية للمعركة الانتخابية حينما جعلوا فوزهم فى الانتخابات هو الدليل الوحيد على الديمقراطية، فإذا ما هزموا فى واحد من المقاعد، كان معنى ذلك أن الديمقراطية قد غابت، أما إذا فازوا فقد كان معنى ذلك أنهم «انتزعوا» الديمقراطية من براثن الاستبداد. وعندما وقفت جموعهم الغفيرة تهتف حتى عنان السماء أمام اللجان الانتخابية «يا قضاة يا قضاة لا تخشوا إلا الله» كان المعنى الوحيد لها ليس عدالة القضاة، وقدرتهم على ممارسة دورهم فى الإشراف على العملية الانتخابية، وإنما إعلانهم عن فوز الإخوان المسلمين!. ولأول مرة فى الحياة السياسية وغير السياسية صارت خشية الله والخوف منه ومراعاته لا يستدل عليها بمراعاة الحق والضمير وأصوات الناخبين، ولكن بمدى نجاح الإخوان.

وعندما تتمكن جماعة سياسية مهما كانت، وخاصة عندما تكون محظورة ومطاردة، من جعل تواجدها ونجاحها دليلا على الديمقراطية وخشية الله معًا، فإننا نصبح أمام ظاهرة خطرة على كليهما تستحق المراجعة من قبل الناس ومن قبل الجماعة ذاتها. فعندما تفقد الديمقراطية صلتها بالواقع الفعلى لممارسات الناس وتصبح رهنًا لآلة دعائية ضخمة لطرف واحد، إذا نجح نجحت وإذا فشل فشلت، فإنه لا توجد طريقة واقعية مهما كانت لحساب الأصوات وعقد انتخابات نظيفة. وعندما تصبح خشية الله العظيم لا تقع فى نظر الناس إلا إذا أصبحت الوقائع سائرة فى اتجاه واحد، فإننا نصبح أمام خطيئة عظمى سوف يحاسب عليها أطراف عدة أمام التاريخ وأمام الواحد القهار.

وإذا كان ما حدث خلال الأسابيع الماضية هو جزءًا من مسيرة طويلة فإن استخلاص الدروس منها والبناء عليها هو الطريق الوحيد والمؤسسى للتطور والتقدم فى هذا البلد. وكما فعلنا عند مراجعة الحزب الوطنى ورصد مسئوليته عن غياب المصداقية عن العملية الانتخابية بل والبناء الديمقراطى كله، فإن الواجب يلح علينا عند مراجعة الإخوان رصد الطريق الخطر الذى يأخذون له النظام

السياسى للبلاد. فرغم أن قادة الإخوان لا يكفون أبدًا عن الحديث عن كونهم يعملون بالسياسة المدنية، وأنهم يريدون حزبًا مدنيًا، فإن حركتهم السياسية خلال الأسابيع القليلة لم يكن فيها إلا القليل الذى يدعم هذا الاتجاه، وهو ما يجعلنا نتشكك فى ولائهم للفكرة من الأصل أو فى فهمهم لها من الأساس. فلا يوجد حزب مدنى لا يكاد يعرف إلا مادة واحدة من الدستور وهى المادة الثانية، ولا ينفك يأخذ هذه المادة ويقطع صلاتها بديباجة الدستور ومواده الأولى والثالثة والسابعة والثامنة، ويرتب على ذلك نتائج أقلها استبعاد طائفة من المواطنين الذين لهم كل الحقوق المتساوية من وظيفة رئاسة الجمهورية، وبعد ذلك يفرض خطابًا أخويًا دينيًا تاريخيًا باعتباره أساس العلاقة بين الجميع وليس على أساس من القانون والدستور اللذين تتساوى عندهما الرءوس.

وقد أصابت الدكتورة منى مكرم عبيد كبد الحقيقة تمامًا عندما قالت إن المسلمين والأقباط ليسوا إخوة وإنما مواطنون، فبين الإخوة قد يجور الكبير على الصغير، والقوى على الضعيف، أما بين المواطنين فلا يوجد إلا علاقات المساواة أمام القانون فى الحقوق والواجبات. ولعل ما يوضحه هذا الخلاف، هو ما تقوم به جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة» من تغيير للخطاب السياسى فى البلاد بحيث يفقد طابعه المدنى تمامًا، وتعلو فيه الأقداس التى تجعل السياسة لا وجود لها. فلا يقوم المجتمع المدنى، وما فيه من أحزاب وجماعات مدنية، ما لم يكن ما تقوم به قابلا للنقاش وللنقض والمراجعة والمداولة؛ ومنذ رفعت الجماعة شعار «الإسلام هو الحل». ورفعت المصاحف فى المظاهرات، وهتفت النساء بأن الله عز وجل قد قال بأن الإسلام هو الحل، فقد رفعت الأقلام وجفت الصحف ولم يعد هناك ما يقال.

وللحق فإن مثل هذا الخطاب الإخوانى لا يتعلق بالإخوان فقط، ولا يتحمل مسئوليته الإخوان فقط، بل إن قطاعات واسعة فى أحزاب وجماعات استعارته منذ وقت طويل. ومنذ الميلاد الرسمى للدولة المصرية المستقلة عام 1923 لم يحدث أن كانت الدولة معتمدة فى أمور كثيرة على «الفتوى» - الرأى المستند إلى تفسير

نص سابق – وليس على «التشريع»– أى القانون الناجم عن المداولة والتدبر من قبل ممثلى الأمة – كما هو الحال الآن. ولكن ما يهمنا هو أن نجاح الإخوان فى الانتخابات التشريعية، وطريقتهم التى أداروا بها المعركة الانتخابية، قد أدى إلى انحرافات خطيرة فى مسار التحول الديمقراطى المصرى لا يصلحه إلا مراجعة جذرية من جانب الجماعة لمنهجها السياسى خطابًا وممارسة.

إن مثل هذا النجاح لا يبرر ما تقول به الجماعة الآن، فقد نجح من قبلها الأحزاب الفاشية والنازية فى انتخابات عامة كانت الأولى على طريق وضع نهاية للفكرة الديمقراطية كلها، وكانت هى الأخيرة فى مثل هذه النوعية من الانتخابات بالمعنى الحرفى للكلمات. ولحسن الحظ هذه المرة أن النظام السياسى قد أعطى الإخوان بالنجاح ثقة للمراجعة، وبعدم الحصول على الأغلبية ضمانًا لاستمرار عملية التطور الديمقراطى. ومرة أخرى فإن الطريق الذى قطعته جماعات الإخوان المسلمين فى تركيا والمغرب، وحتى فى الجزائر، يشير بالفعل إلى وجود إمكانية لمدينة كل جماعة وإدراجها فى الحياة العامة على أساس من الدستور والقانون باعتبارهما أصحاب المرجعية الأساسية.

ولكن القضية ليست المنهج وحده، وإنما أيضًا قضية التنظيم، فلا يوجد تنظيم مدنى يقوم على قواعد السمع والطاعة، وإنما تقوم التنظيمات المدنية على حرية الأفراد، وعندما ترغب جماعة مدنية فى الوصول إلى السلطة فإن ذلك حقها، ولكن ما ليس من حقها فهو اعتبار ذلك نوعًا من «فتح مصر» لأن مثل هذا القول لا يجوز إلا فى المليشيات السياسية المهددة لأمن البلاد واستقرارها. ولن أعود لتلك الوثيقة التى نشرتها مجلة المصور الغراء عن «اختراق» مصر، واستغلال إعلامها، والحركة شبه العسكرية القائمة على «الغلبة» والتى تنطلق من مرحلة إلى أخرى. ولكن ما هو واجب التأكيد أن طريق المراجعة هو التحول من حالة المليشيات إلى حالة التجمع المدنى، صاحب السياسات المدنية – أى القابلة للرفض والقبول والمداولة والتعديل – حتى لو كانت المرجعية للاجتهاد فيها هو الإسلام.

وربما تبدو هناك معقولية فى قول الإخوان فى أنهم يحتاجون للتحول إلى حزب سياسى شرعى حتى يكتسبوا الطبيعة المدنية. ولكن ذلك يعد قلبًا للأوضاع، ووضعًا للعربة أمام الحصان وليس خلفه حتى تستقيم الأمور، فالمطلوب من الجماعة مراجعة ما فعلته خلال المعركة الانتخابية على أرضية الديمقراطية الحقة التى يتساوى فيها الإخوان مع غيرهم أمام الله وأمام القانون، ومع مراجعة المنهج مراجعة التنظيم، وبعد أن تصبحَ مدنية تمامًا، فإن أبواب العلاقة مع النظام السياسى ينبغى أن تفك أقفالها ومتاريسها. وكان ذلك هو ما جرى فى تركيا وفى بلدان أخرى. أما إذا رفض الإخوان ذلك، ووجدوا أن حال الميليشيات السياسية هى الصيغة التى لا يمكن استبدالها، فإن مصر كلها تصبح فى خطر عظيم، ومأزق هائل!!

مرة أخرى.. مع فكر الإخوان!

وقت كتابة هذا المقال، كان الإخوان المسلمون قد فازوا بأربعة وثلاثين مقعدًا من مقاعد مجلس الشعب فى الجولة الأولى من الانتخابات المصرية النيابية وهو ما يجعلهم قوة المعارضة الرئيسية فى البلاد. هذه الحقيقة، وأيا كان الوضع القانونى للجماعة، تجعل أخذهم بجدية بالغة أمرًا جوهريًا فى حياتنا السياسية، وربما كان الأهم هو قدرتهم ذاتها على أخذ أنفسهم بالجدية اللازمة. وحتى كتابة هذه السطور كان الإخوان واقعين ضمن التراث التاريخى المعاصر للعلاقة بين المعارضة والحكومة، فتبكى الأولى حظها، أما الثانية فتهز أكتافها استهتارًا وسخرية. ولكن نتيجة الانتخابات غيرت هذه الحقيقة، ولأول مرة بات ممكنًا الفوز، وتكوين تكتل برلمانى معارض كبير نسبيًا وقادر على المراجعة والمناقشة والتقييم. ولذلك، ولأن ما حدث لم يكن خارجًا عن توقعاتنا، فإننا أخذنا الإخوان المسلمين بالجدية اللازمة والتى يستحقونها من خلال مناقشة برنامجهم الانتخابى سواء ما جاء فيه من مفاهيم أو أفكار تطبيقية.

ومن الثابت أن الفكرة الجوهرية فى البرنامج تقوم على «بناء الإنسان المؤمن». بمعنى إعادة صياغة وصناعة الإنسان من خلال عمليات عقلية بحيث يصبح مترجمًا لفكر الإخوان، أو فكر قيادات الإخوان، كما هو الحال فى البلدان الفاشية المعروفة سواء تلك التى جاءت فى العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين، أو البلاد الشمولية المعروفة أيضًا والتى عرفها العالم خلال النصف الثانى من ذلك القرن. ولعل ذلك هو أكثر أجزاء البرنامج الانتخابى غموضًا، حيث لا تخرج بعد ذلك بنود الإصلاح السياسى والقضائى ونظام الانتخابات عن الأفكار الذائعة بين الليبراليين المصريين بشكل عام والمحددة فى برنامج الحركة الوطنية من

أجل التغيير، وبرنامج نادى القضاة لإصلاح السلطة القضائية، وكلها تسعى إلى قيام جمهورية برلمانية دون محاولة لبناء الإنسان الجديد.

ولكن البرنامج الاقتصادى يعيد الموضوع كله مرة أخرى للظهور عندما نكتشف أن حجر الزاوية فى الإصلاح هو عملية مقاومة الفساد التى يتم حلها عن طريق «التربية» و«إيقاظ الضمائر» وقيام المواطنين بكشف الفساد ومقاومته. هنا نجد لنا أسلوبًا عصريًا واحدًا للكشف عن الفساد، ولا نظرة على قائمة القوانين الحالية والبحث فى سبب فشلها، ولا إعلان عن نية تحدد قوانين جديدة أو مؤسسات جديدة للكشف عن الفساد، وكل ما لدينا هو قدرة الأفراد الذين تمت تربيتهم على التلصص والكشف عمن يعتقدونه من الفاسدين. ويستمر الحال هكذا مع الخصخصة وتحرير رأس المال والقضاء على تعقيدات الروتين والبيروقراطية. ومرة أخرى لا نجد تقييمًا لما هو حادث، ولا تحديدًا لما سيحدث، ولا نظرة على الجهاز الحكومى كله، فلا نحن نعرف عما إذا كانت البيروقراطية المصرية الحالية وقوامها ستة ملايين موظف تكفى للمهام الإخوانية، أم أنها ليست كافية وأن الأمر سوف يحتاج المزيد من التعيينات فى الجهاز الحكومى. ورغم أنه لا توجد إجابة صريحة على هذا السؤال، فإن الإجابة ربما تتضمن مزيدًا من التضخم الوظيفى حيث يؤكد البيان الانتخابى للإخوان على «ضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى (تمامًا كما يفعل الحزب الوطنى الديموقرطى)، شريطة دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية والتمويلية والفنية (تمامًا كما يعد الحزب الوطنى الديموقراطى). والتركيز على المشروعات التى تمثل ضرورات مثل مشروعات الإنتاج الغذائى والمساكن والملابس ومستلزمات الإنتاج، والطرق والنقل أولًا، ثم المشروعات التى تمثل الحاجيات ثم الكماليات حسب تطور الأوضاع الاقتصادية للمجتمع».

وهنا تحديدًا نصل إلى بيت القصيد فى الإصلاح الاقتصادى، ففى الوقت الذى سوف تحدث فيه الخصخصة على الطريقة الإخوانية، سوف تحدث عملية قيام الحكومة بالمشروعات الكبرى التى تسعى نحو الاكتفاء الذاتى فى السلع الضرورية على الأقل. وهكذا يصير حتمية الحل الإسلامى وكون الإسلام هو الحل إلى أن

يكون هو ذاته حتمية الحل الاشتراكى لكل المشكلات عن طريق الحكومة التى تربى الفرد وتبنى المشروعات العامة فى نفس الوقت. هذه النوعية من الحكومة ذات الحجم الهائل من الموظفين المطحونين لا ينفع معهم كثيراً توصيات الإخوان الخاصة بالتشجيع على الادخار وبقية التوصيات الخاصة بالإصلاح فى المجال الإنتاجى، وكلها تمثل عبارات عامة غير محددة تفتقد التحديد والإجراءات والموازنات الكفيلة بتحقيقها. ولكن صورة الدولة التى سوف نصل إليها فى النهاية هى صورة الدولة التدخلية فى حياة الأفراد والمجتمع، وهو ما يظهر من سياسات التعليم والبحث العلمى. وببساطة فإن الدولة التى تعيد تصنيع الإنسان سوف تعيد تصنيف المجتمع بطريقة لا توجد فيها تكلفة من أية نوع، فلا يوجد إجراء للتنمية، أو مقاومة للبطالة، أو للاستثمار، له تكلفة مالية أو مادية يمكن تحديدها ورصدها. وكل ذلك يجعل إمكانيات سد العجز فى الموازنة العامة من المحال تحقيقه طالما أن المهمة الرئيسية للدولة سوف تكون المزيد من الإنفاق فى مجالات لا تنتهى مع الحفاظ على «عدالة» الضريبة فى نفس الوقت.

ولكن ما هو أعقد من كل ذلك هو أن برنامج الإخوان على كثرة تركيزه على تدخل الدولة وزيادة الإنفاق العام إلى حدود اشتراكية، فإنه فى نفس الوقت يشرع فى سياسة خارجية نشطة تتطلب إنفاقاً عسكرياً وأمنياً كبيراً. وهو دفتر يحتاج إلى مناقشة خاصة!

حكم جماعة الإخوان المسلمين

انتشرت وتكاثرت جماعات الإسلام السياسى فى العالمين العربى والإسلامى، وعمل بعضها على المستوى «الوطنى» لدولة بعينها، بينما عمل بعضها الآخر حيث يوجد المسلمون كأغلبية أو أقلية فى بلد ما، وعمل بعضهم الثالث على مستوى العالم كله. وفى كل من هذه المستويات كان من بين هذه الجماعات من استخدم الكلمة والموعظة الحسنة، ومن استخدم أدوات السياسة السلمية والآليات الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة، ومن استخدم آليات العنف الفردى والجماعى حتى وصل أحيانًا إلى الإرهاب الشامل. وفى بعض الأحيان اختلطت قضية هذه الأحزاب بالقضايا الوطنية الخاصة بتقرير المصير كما هو الحال فى فلسطين وإقليم الشيشان فى روسيا، وفى أحيان أخرى بالدور العالمى للدين الإسلامى مثل تنظيم الإخوان المسلمين الدولى وجماعة القاعدة. وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 فى الولايات المتحدة أصبح لهذه الجماعات المختلفة دور متزايد فى السياسة العالمية، حيث أعيد تعريف القضايا والمشكلات العالمية تعريفًا جديدًا تقلص فيها العامل «القومى» وحل محله تدريجيًا العامل «الدينى».

ولكن مهما تعددت التنظيمات والقضايا والمستويات التى تعمل عندها جميع المنظمات والجماعات والحركات، فإن جماعة الإخوان المسلمين تظل هى الجماعة الأم التى أنشئت عام 1928 على يد حسن البنا لكى تخرج بدور الدين من داخل المؤسسات الدينية التقليدية مثل الأزهر إلى الشارع السياسى. وعلى مدى ما يقرب من ثمانية عقود تقريبًا قدمت الجماعة تراثًا كبيرًا من الحركة السياسية قامت كلها على أساس أن تصورها للإسلام باعتباره دينًا ودولة، كتابًا وسيفًا، يقدم أرقى أنواع الحكم الذى عرفته الإنسانية. وفى كثير من الأحيان ذكرت الجماعة بإلحاح أن واحدًا من أسباب «الفشل» فى المجتمعات الإسلامية أنها أخذت من تجارب

رأسمالية واشتراكية لأن كليهما لا يعبر عن «الهوية» و«الخصوصية» الإسلامية للمجتمعات العربية والإسلامية. ولما كان ذلك كذلك فقد آن الأوان لتجربة «الحل» الإسلامي للمعضلات العربية والإسلامية المعاصرة.

ولكن وحتى وقت قريب لم يقل لنا أحد ما الذى سوف تقوم به الجماعة من سياسات محددة إذا ما تولت الحكم، وفى كل الأوقات تجاهلت الجماعة تمامًا أن الحكم «الإسلامى» كان هو الأساس فى المجتمعات العربية حتى مطلع القرن العشرين، وبمعنى من المعانى وبالنظر لنظم الحكم القائمة فإنها أيضًا تشكل بعض أشكال التطبيق الإسلامى للحكم. وأكثر من ذلك تجاهلت الجماعة تمامًا تجارب للحكم «الإسلامى» ليس فقط مثل حكم طالبان فى أفغانستان، بل حتى الحكم الذى قامت به جماعة نورالدين ربانى فى نفس البلد قبل وصول طالبان إلى الحكم لكى تقيم حكمًا إسلاميًا آخر، وكذلك كان الحال صمتت الجماعة إزاء تجارب حكم الإخوان فى السودان تحت قيادة الترابى أو المحاكم الشرعية خلال الفترة القصيرة التى حكمت فيها الصومال.

وبشكل ما فإن الجماعة ظلت تنظر إلى كل هذه التجارب الحديثة على أنها جميعًا تمت من خلال ظروف استثنائية، ولكن عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى تركيا فإن الإخوان المسلمين احتفوا بذلك من ناحية باعتباره رفعًا لراية «الحكم الإسلامى» من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى خلقت مسافة عظمى مع الحزب لأنه يعلن بصراحة وإصرار على أنه يعمل فى إطار دولة مدنية وعلمانية، وأكثر من ذلك يسعى بكد وإصرار على اللحاق بالغرب والاتحاد الأوروبى. وسواء كان الأمر فى السابق أو فى اللاحق فإن الجماعة تجنبت فى معظم الأحوال البحث فى السياسات العامة وتحديد ما هو إسلامى من غيره.

ولكن الأوضاع السياسية ذاتها باتت تضغط على الإخوان لكى يخرجوا من العموميات التى تقوم على نقد الحكم فى البلدان العربية واتهامها بالديكتاتورية والفساد والعمالة للولايات المتحدة إلى خصوصيات التعامل مع الحكم ومكافحة الفساد والعلاقات الدولية. وبعد أن تمكن الإخوان من الحصول على 20 % من مقاعد مجلس الشعب المصرى أصبح عليهم وضع إجابات على أسئلة صعبة. وخلال الشهور القليلة

الماضية كان على الإخوان فى مصر أن يقدموا ردًا على بيان الحكومة فى مطلع العام بما فيه من سياسات وبرامج، وأن يقدموا برنامجًا لانتخابات مجلس الشورى يتناول أمورًا شتى فى السياسات الداخلية والخارجية. وخلال الأسبوع الثالث من شهر أغسطس2007 نشرت صحيفة «المصرى اليوم» القاهرية نص «برنامج» حزب الإخوان المسلمين، ولكن قيادات الجماعة انقسمت بشأنه بين قائل إن البرنامج ليس له علاقة بالجماعة، ومتحدث قال إن ما نشر لا يزيد عن كونه «مسودة» أولية لا تزال فى دور التطوير والمناقشة، بينما كان هناك من صرح أن الأمر لا يعدو كونه أفكارا متداولة داخل الجماعة ولا ترقى أن تكون برنامجًا حزبيًا.

إلى هنا تبدو جماعة الإخوان وكأنها لا تختلف عن جماعات وحركات سياسية أخرى، فهى ليست عاجزة فقط عن الوصول إلى برنامج رغم ادعائها أنها لديها ما يكفى من أصول فكرية للتوصل إلى هذا البرنامج، بل أيضًا إنها منقسمة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا إزاء ما فيه. وعندما تم فحص هذا البرنامج مع ما قدمته الجماعة فى الرد على بيان الحكومة المصرية وفى الحملة الانتخابية لمجلس الشورى لم يكن أىٌّ منهما «إسلاميًا» فى شىء بل كان برنامجًا اشتراكيًا ناصريًا يقوم على دولة مهيمنة ومسيطرة على الدولة وحياة المواطنين، ولو تم رفع كلمة «الإسلام» المذكورة عدة مرات فى هذه الوثائق، فإن القراءة تقول إنها تمثل خليطًا بين برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى والحزب الناصرى فى مصر. ولعل ذلك يفسر بعضًا من البرود الموجود لدى جماعة الإخوان فى مصر إزاء حزب العدالة والتنمية التركى الذى يتبع منهجًا وبرنامجًا رأسماليًا واضحًا على عكس الحالة «الاشتراكية» لجماعة الإخوان المصرية.

وربما لا يحتاج الأمر فى معرفة ماذا يفعل الإخوان عندما يصلون إلى السلطة أكثر من مراقبة المنهج والأساليب التى تتبعها حماس فى حكم إمارة غزة الإسلامية الصغيرة وما تفعله حماس فى إطار القطاع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وكيف تدير العلاقات مع إسرائيل من ناحية والجماعات الإسلامية الأخرى من ناحية أخرى، ناهيك عن جماعات المعارضة المتنوعة الأخرى. فربما كانت غزة فى النهاية هى المعمل العربى والإسلامى الذى نعرف منه الكثير عن حكم الإخوان المسلمين!

حكومة الإخوان المسلمين!

من يُرِد معرفة الأوضاع فى مصر إذا ما حكم الإخوان المسلمون عليه أن يراقب الأوضاع فى غزة وليس فى تركيا؛ فجماعة حماس ليست فقط الأقرب فكريًا إلى جماعتنا، بل إنها أيضًا تتحرك ضمن الإطار الثقافى والسياسى العربى الذى لا يختلف كثيرًا عنا. وعلى أى الأحوال فإن موقف قيادات الإخوان لدينا لا يزال غالبا عليه الصمت على ما يجرى فى الساحة القريبة إما لأن الموافقة غلبت، أو لأن اعتبارات النضال والمقاومة ضد الاستعمار والصهاينة تحتم النظر إلى الناحية الأخرى.

وذلك هو تمامًا بيت القصيد فكل النظم الديكتاتورية العربية حكمت بالديكتاتورية وفى يمينها النضال ضد الاستعمار والصهيونية، وفى يسارها الدفاع عن الفقراء ومحدودى الدخل. ومع الزمن يبقى الفقر واحتلال الصهيونية وهيمنة الاستعمار، وتستمر الديكتاتورية؛ والفارق هذه المرة أن منظمة حماس تضيف إلى ديكتاتوريتها تمثيلها للدين الإسلامى فتقطع قوتها التنفيذية شواطئ غزة ذهابا وإيابا بحثا عمن يتجاوزون فى رأيها قواعد الفضيلة حيث يتم الزجر والتعنيف والضرب إذا لزم الأمر. وتعالوا نتخيل الأحوال فى مصر فى وقت الصيف الذى نعيش فيه ونراقب الحال إذا ما حكم الإخوان فى الشواطئ الممتدة على سواحل سيناء والبحر الأحمر والأبيض حيث تجوب ميليشيات خاصة تحكم وتقرر ما حكمته وقررته الأسرة المحافظة المصرية على مدى السنين.

وقبل أن نستمر فى العرض فربما وجب تحديد بعض الأمور أولها أننى ضد أية إجراءات غير قانونية أو غير شرعية أو استثنائية تتخذ من قبل الحكومة ضد الإخوان المسلمين فى مصر. وقبل ذلك وبعده، فإننى أرى أن المعركة مع الإخوان هى معركة سياسية تضرها المحاكم العسكرية؛ وبالتأكيد فإن التعذيب هو عار على الحكومة والمصريين جميعًا. ولكن على الجانب الآخر فإن ما يجرى ضد الإخوان

لا ينبغى له أن يجعلنا نتجاهل رسالتهم السياسية والتجارب السياسية التى يخوضونها كما حدث مع حكم ربانى فى أفغانستان، وحكم الترابى فى السودان، وحكم المحاكم الشرعية فى الصومال، وحكم حماس فى فلسطين، والتجارب القريبة منهم أو المستمدة من أصولهم الفكرية القائمة على دولة دينية تقوم على الإفتاء وليس التشريع مثل حكم طالبان فى أفغانستان، والجمهورية الإسلامية فى إيران.

وتبدو حكومة حماس فى غزة تجربة خاصة لأنها جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات حرة تستند إلى شرعية – أسلو– لم تكن حماس توافق عليها؛ وبحكم هذا الوضع الديمقراطى فإن حماس ينبغى مساءلتها وتقييم أدائها فى مقامات متعددة تخص تحرير فلسطين من ناحية، والحكم الرشيد من ناحية أخرى. وبالنسبة لنا فإن حكم حماس يمثل لنا «بروفة» سياسية لكيفية حكم المعارضة عندما تصير حكماً، والمناضلين عندما يصيرون حكاماً. ولو تجاوزنا المشاهد الافتتاحية لاستيلاء حماس على السلطة فى غزة والتى امتلأت بالعنف والدماء، ولو تجاهلنا شرعية النظام القائم بقيادة إسماعيل هنية وخالد مشعل، وراقبنا الحكم فى إمارة غزة المستقلة لوجدنا حالة نقية من الديكتاتورية والعنف تقصف فيها الأقلام، ويُعتقل فيها المناضلون، ويراقب الإعلام، وتمنع حرية الصحافة خاصة تلك المنتمية إلى الفضائيات التلفزيونية العربية – مثل قناة عربية وأبوظبى – التى طالما استغلتها حركة حماس فى إدانة السلطة الوطنية الفلسطينية تحت قيادة عرفات أو محمود عباس.

والتفاصيل كلها موجودة فى الصحف والنشرات، وكما هى العادة فى كل الأنظمة الحاكمة فإن العذر قابع فى النضال، وإذا ما تساءلت عن النضال فلن تجد شيئا وإنما نيات معلقة على الزمن القادم حيث تحتشد الحكمة والفضيلة والحقيقة المطلقة لدى جماعة لا يأتيها الباطل من أى اتجاه. وحتى عندما حاولت جماعة «الجهاد الإسلامى» القيام بما كانت تقوم تحت حكم «فتح»– تحت الرعاية السياسية والدعائية من حماس– من مقاومة، فإن الحكم هذه المرة لم يقبل مشاركات «إسلامية» فى الكفاح. وعلى أى الأحوال فإن تجربة حماس تخص الشعب الفلسطينى، أما تجربتنا نحن فهى قائمة على جماعة الإخوان الذين بات عليهم أن يقولوا رأيهم بصراحة فى حكم الإخوان فى غزة؟!

دولة الإخوان الاشتراكية الإسلامية!

قلنا من قبل فى مقالة نشرت فى صحيفة نهضة مصر يوم 2007/10/30 إن هناك ثلاث آليات للسيطرة السياسية فى برنامج الإخوان المسلمين الأخير: آلية ثيوقراطية تقوم على «ولاية الفقهاء»، وتدخل الدولة فى حياة الناس، وزيادة حدة التهديدات الخارجية. هذه المرة سوف نركز على شكل دولة الإخوان المقترحة، فمنذ البداية تضع الدولة على عاتقها أنها سوف توفر الحياة الكريمة للمواطن وتأمين الاحتياجات الأساسية له. وهو هدف نبيل بلا شك لكل الدول، ولكن لا يوجد ما يقطع بأن الإجراءات المقترحة للإخوان سوف تحققه لأنها تعيد مرة أخرى نفس التجربة الفاشلة لدول العالم الثالث بما فيها التجربة المصرية خلال الستينيات القائمة على دولة «التنين» الهائلة الحجم والكبيرة البيروقراطية وذات اليد الطولى الأمنية والفكرية.

فيقول البرنامج (ص 41) «ويهدف برنامجنا لتطوير القطاعات التنموية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى في كافة المتطلبات الحيوية، كالغذاء، والدواء، والسلاح، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطن من مأكل وملبس ومسكن وغيرها من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل والاتصالات وتحسين البيئة والمحافظة على سلامتها». لاحظ هنا أن ترجمة ذلك عملياً يكون «بزيادة حجم الاستثمارات الحكومية خاصة فى القطاعات الخدمية مثل الصحة والتعليم، حيث تؤدى هذه الاستثمارات إلى رفع مستوى الخدمات وزيادة معدلات التوظيف» (ص 91).

ولا يكتفى البرنامج بهذه المهمة على عاتق الدولة بل إنه يضيف لها «إقامة المشروعات القومية ذات البعد الجغرافى (تنمية سيناء، والوادى الجديد، والساحل الغربى، والصحراء الشرقية)، والبرامج القومية المتخصصة (البرنامج النووى

وبرنامج الفضاء والطيران وبرامج التقنية الحيوية والمجهرية والضوئية وبرنامج تعميق التصميم والتصنيع المحلى)» (ص 42). وفى ص 52 يضيف برنامج مشروع جنوب الوادى وشرق العوينات إلى قائمة المشروعات «القومية العملاقة»، وكل ذلك سوف تقوم به الدولة المصرية، وبغض النظر عما إذا كانت هذه المشروعات موجودة بالفعل على قائمة أعمال الحزب الوطنى الديمقراطى، إلا أن برنامج الإخوان يتذكر القطاع الخاص فجأة حينما يقال «تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص لإنشاء قاعدة صناعية متكاملة للصناعات الاستراتيجية، وتعظيم الفائدة من هذه القاعدة فى إنتاج مدخلات الصناعات الاقتصادية» (ص 56) وهى صورة معدلة قليلًا لفكرة الصناعات الحربية القائمة، لولا أنه فى الواقع العملى لا يمكن توقع دخول القطاع الخاص الدخول فى شراكة مع الدولة فى مثل هذه الصناعات الاستراتيجية؛ خاصة وأن البرنامج يعلن بوضوح «وقف عمليات الخصخصة بالنسبة للشركات الرابحة التى يتم تسريح جزء من العمالة بها» (ص 90)، وهو اختيار يعنى أن الإخوان على استعداد لإدارة المشروعات الاقتصادية على أسس اجتماعية وليس كفاءة وتنافسية المشروع.

لاحظ هنا أن جميع هذه السياسات تم تجريبها من قبل فى مصر الناصرية وفى مصر الحالية وفى كثير من دول العالم الثالث، وكلها لم تنجح فى حل مشاكل التنمية، وفى النهاية قادت إلى ضعف تنافسية الاقتصاد القومى ككل وعجزه عن التفاعل مع الاقتصاديات العالمية فينتهى الأمر إلى عجز هائل فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وزيادة المديونية الداخلية وانهيار الاحتياطيات القومية وقيمة العملة المحلية. ففى مثل هذا الاقتصاد المهيمن يصاب القطاع الخاص بتصلب المفاصل، وضعف الدورة الدموية، وفى أغلب الأحوال فإنه يحمل رأسماله ويرحل إلى الخارج.

ولاحظ أيضًا أن مثل هذا التوجه الاقتصادى يقوم على دولة متضخمة بالفعل بشكل هائل، ويبلغ عدد الموظفين فيها ما يزيد على سبعة ملايين نسمة، وتعد فى كافة التقارير الدولية من دول الاقتصاد المقيد. وهكذا فإن ما يقول به الإخوان سوف يعنى

انتقال مصر من دولة اقتصاد مقيد إلى دولة اقتصاد متحكم قريب من الاقتصاد الإيرانى الذى يتمتع بقدر هائل من عدم الكفاءة وانتشار الفساد الذى لم يقلل منه النزعة الدينية للدولة حتى أصبحت إيران فى المرتبة 105 من حيث الشفافية أو فى عداد الدول الفاسدة، بينما موقع مصر الآن فى تقرير الشفافية الدولية هو المكانة 70.

ولاحظ ثالثًا أن مثل هذا التوسع الهائل فى جهاز الدولة سوف يحدث فى الوقت الذى تقوم فيه السياسة الخارجية على درجة غير قليلة من الصراع سواء مع إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كلاهما، وهو ما يعنى تكلفة كبرى للسياسة الدفاعية، وبالتالى يتكون وضع مشابه لذلك الوضع الذى عرفته مصر خلال الستينيات وبعد تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، والتى كانت الأخيرة فى العهد الناصرى حيث أدت الضغوط الدولية ثم العدوان الإسرائيلى إلى وضع مصر فى ظل أوضاع اقتصادية مؤلمة.

هذه الأمور الثلاثة – ضعف كفاءة وتنافسية النظام الاقتصادى، والتضخم الحالى فى جهاز الدولة، والسياسة الخارجية القائمة على المواجهة- سوف ترتب فورًا كما حدث فى حالات سابقة داخل مصر وخارجها زيادة قبضة الدولة على المواطنين المتذمرين الفقراء المنهكين. وفى دولة تتحكم تمامًا فى لقمة عيش المواطنين وتوظيفهم، فإنها فى النهاية تترجم ذلك إلى إجراءات للتحكم السياسى والفكرى والأيديولوجى. وهو ما يظهر من البرنامج الاقتصادى للجماعة حيث تبقى الدولة جميع أجهزة الإذاعة والتلفزيون «القومية» فى يدها، ومعها «إصلاح هيكل المؤسسات الصحفية» وإبقاؤها فى يد الدولة الدينية لكى تستغلها بنفس القدر الذى استغلتها فيه الدولة الناصرية الاشتراكية من قبل.

وهكذا تكتمل صورة دولة الإخوان كما أراد لها واضعوها، فهى دولة دينية تقوم على سيطرة رجال الدين المختارين من قبل الحركات السياسية، وعلى سيطرة النصوص حتى تلغى الفتوى عملية التشريع، وعلى إلغاء المساواة بين المواطنين حيث تصير المرأة فتنة مكانها المنزل، ولها تعليم خاص يراعى الفروق بينها وبين الرجل، وغير المسلم ذمى لا تصح له الخدمة العسكرية طالما أنها ليست من واجباته الشرعية. وهى دولة تدخلية تسيطر على القدر الأعظم من الاقتصاد، وهى المعلم

الأول، والموظف الأول، والإعلامى الأول، والمنتج الأول، والمستهلك الأول.

وهى دولة صراعية تقوم على الكفاح والنضال ومراعاة وحماية مصالح دول وأمم ممتدة من المحيط الباسفيكى حتى المحيط الأطلنطي، ومشغولة طوال الوقت بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر. فإذا كانت هذه الصورة تذكرك بدولة أخرى عرفناها من قبل، أو بدولة أخرى موجودة فى المنطقة، فإن تخميناتك صحيحة تماماً!

معنى الدولة المدنية لدى الإخوان المسلمين!

يتحدث كثير من أصدقائى فى جماعة الإخوان المسلمين عن أنهم يريدون دولة مدنية وليست دينية؛ وهى نقط توافق لا بأس بها مع باقى الطوائف السياسية الأخرى للبلاد حيث تبدو القضية قاصرة على الاتفاق على تعريف المقصود بهذه الدولة. ولكن أصدقائى يقدمون تعريفًا ضيقًا للغاية عندما يتحدثون فى الموضوع، فالدولة المدنية هى فقط الدولة التى لا يحكمها رجال الدين، أما أن يحكم الدين الدولة باسم تطبيق الشريعة فتلك نقرة أخرى. وبالطبع فإن الدين لا يحكم بلدًا وإنما الذى يحكم البلاد بشر، وعندما يحكم هؤلاء باسم الدين فإنهم يكونون رجال دين حتى ولو لم يلبسوا العمامة مرة واحدة فى حياتهم. وهكذا فإن تعريف الدولة المدنية لدى الإخوان يصير هى الدولة التى لا يحكمها رجال الدين من خريجى المدارس الدينية أو المشايخ أو لابسى القفطان والعمامة.

وبنفس الطريقة من الالتفاف تجد أن أصدقائى من الإخوان المسلمين يقولون بقبول قاعدة المواطنة كأساس للدولة المدنية، وهى لا تعنى لديهم ما تعنيه المسألة فى الدول «المدنية» الأخرى، وإنما تعنى أن العلاقة مع الغير - الأقباط والملل الأخرى -تقوم على قاعدة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، وهو ما يعنى أننا - المسلمين السنة وحدهم- سوف يقررون أولًا ثم بعد ذلك يعممون ما يرونه على أساس من قاعدة المساواة التى تقول إن المساواة حتى فى الظلم عدل وهى القاعدة الشائعة فى الدول الظالمة حتى قيل إن صدام حسين كان رجلًا عادلًا لأنه لم يفرق فى ظلمه بين شيعى وسنى ومسيحى. وبالطبع سوف يهمس لك الأصدقاء بأن قاعدة المساواة سوف تعطى الأقباط والمرأة مساواة كاملة فى تولى كافة المناصب العامة ما عدا أمرًا واحدًا

هو «الولاية العظمى». فإذا فغرت فاهك سائلًا وهل يوجد فى الدولة المدنية «ولاية عظمى» أم رئيس للجمهورية؟ سوف تجد أننا أمام منصب أسمى يقوم بقيادة السلطة الدينية والمدنية فى البلاد، وهو أمير المؤمنين وخليفة رسول الله ﷺ على الأمة.

وذات مرة كتبت مقالًا عن ظاهرة «النقاب» وقلت فيه إنه يتعارض صراحة مع الدولة «المدنية» التى تقوم على أفكار أساسية تقتضى أن تكون المرأة كاشفة لوجهها، فهى تسجل فى الوثائق الرسمية بصورتها وليس بنقابها، سواء كانت هذه الوثائق متعلقة بالشهادات المدرسية، أو بالحصول على بطاقة الهوية وجواز السفر ورخصة القيادة. ولكن أحدًا من أصدقائى لم يعلق على الموضوع إلا بالهمس قائلًا إن الإخوان لا يشجعون النقاب، ومعظم زوجاتهم وبناتهم من المحجبات وقلة فقط هى التى تتبنى النقاب. وكان أفضل ما سمعته أن الإخوان مثلهم مثل غيرهم يحتاجون إلى الاجتهاد، ولكن الاجتهاد لم يأت أبدًا؛ لأن الإخوان مثلهم أيضًا مثل غيرهم يخافون من الاجتهاد خوفًا من الانقسام، ويبقى النقاب تحديًا لما هو معلوم بالضرورة العملية فى الدولة المدنية. ولن تعرف أبدًا ماذا سوف يفعل الإخوان بمصلحة الأحوال المدنية التى ستصدر بطاقات الهوية إذا ما تولوا السلطة يومًا وهل سيصدرون بطاقات للنساء المنقبات أم أنهم سيكتفون ببطاقات خاصة لعائل المرأة أو راعيها، وساعتها لا تسأل عن قاعدة المساواة حتى ولو على طريقة لهم ما لنا وعليهم ما علينا لأنها قاصرة على الرجال فقط.

ولكن كل هذه الأسئلة تصبح أكثر تعقيدًا كلما توغلنا فى شئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومثالها ما جرى مؤخرًا بالنسبة لبنك فيصل الإسلامى الذى دخل إلى البورصة مؤخرًا مبشرًا باندماج الاقتصاد «الإسلامى» مع الاقتصاد الوطنى. فقد وجد البنك أن نص المادة 11 من لائحته التى يقوم عليها منذ عام 1975 يقول إنه لا بد أن يكون المتعامل مع أسهم البنك «مسلمًا ملتزمًا بالشريعة الإسلامية»، وعندما تقدم مسيحى لشراء الأسهم وقف البنك بالمرصاد وأصبحت القضية كلها موضعًا للتحقيق والقضاء. هنا فى الدولة المدنية فإن كافة المواطنين سواء أمام القانون والبنوك، وحتى وفقًا للتعريف الذى لا يوجد مثله فى العالم والقائل بأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا

فإن من حق المسيحى وغير المسيحى أن يتعامل مع أسهم البنك، ولكن البنك كان له رأى آخر بينما التزم الإخوان الصمت إزاء الحالة. والأخطر فى الموضوع أن المادة المذكورة تقول إنه لا يكتفي بأن يكون عميل البنك «مسلمًا» - أى ناطقًا بالشهادتين - بل أن يكون أيضًا ملتزمًا بالشريعة الإسلامية، وهى مسألة لا أدرى كيف كان البنك يقوم بها، لأن فكرة الالتزام هذه لا يمكن إثباتها والتأكد منها إلا بالتفتيش فى الضمائر والجيوب والسلوك. وإذا كان ذلك هو الحال فى «بنك إسلامى» فكيف يكون فى دولة «مدنية» و«إسلامية» أيضًا. ولكن الأخطر من الخطورة السابقة فقد كان أن مثل هذه القاعدة كانت موجودة فى الدولة «المدنية» الحالية - أو التى يفترض أنها كذلك- وسكتت عليها كل هذه المدة أو تغاضت عنها، أو أنها ببساطة لا تعلم، وفى هذه الحالة سوف تكون المصيبة أعظم. وسيبقى السؤال الأساسى هو كم من المؤسسات فى مصر فيها مادة مثل المادة 11 التى تستبعد صراحة بعض مواطنى الدولة من المعاملات، وفوق ذلك تقع فى معضلة إما أنها تأخذ مكان «الملتزم» الذى يبحث فى الالتزام بالشريعة أو أنها لا تقول الحقيقة لأنها لم تفعل ما تقول به؟!

لماذا نثير هذه القضية الآن بينما ينبغى أن تكون الأولوية للنظر فى موضوع التعديلات الدستورية، والبحث فى مصداقية الحزب الوطنى الديمقراطى وقدرته على تحقيق الإصلاح السياسى فى البلاد؟ والرد هو أننى كتبت وسوف أكتب فى الموضوع مقالات وكتبًا، ولكن الإصلاح السياسى يتعدى بكثير ما يفعله أو لا يفعله الحزب الوطنى فهو ممتد لكل الطبقة السياسية فى البلاد سواء كان فى المعارضة أو فى الحكم أو خارجهما فى النقابات والمجتمع المدنى. ووسط كل هؤلاء يوجد الإخوان المسلمون يحتلون مساحة كبيرة من المسرح وبقدر مساحتهم، فإنهم يتحملون جزءًا من المسئولية عن مستقبل البلاد. ونقطة التوافق معهم، أو مع الأصدقاء منهم فهى الرغبة فى إقامة الدولة المدنية، وآن لكى نسمع ردودًا مباشرة، واجتهادًا سياسيًا ودينيًا، يتناسب مع هذه الدولة، وهذه المرجعية!!

دولة الإخوان الدينية فى مصر!

لسنوات طويلة كان موقفى أن صلاح الأحـوال فى مصر سوف يحدث عندما ينجح الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى التخلص من تراث الاتحاد الاشتراكى العربى داخله وهو الذى كان حزبًا بيروقراطيًا أمنيًا سلطويًا؛ وعندما يتمكن الليبراليون المصريون فى كافة صورهم الحزبية - مثل الوفد والغد والجبهة الديمقراطية- أو الفكرية فى المجتمع المدنى والصحافة والفكر من الاقتراب من الناس؛ وعندما تتخلى جماعة الإخـوان عن فكرة الدولة الدينية التى تدمج بين الدين والدولة فيفسد كلاهما ويصير الأمر كله فاشية من نوع جديد. وأعترف أنه خلال نفس الفترة فقد تعرضت لخيبات أمل كثيرة؛ وبينما كان الحزب الوطنى على استعداد للتحرك نحو اقتصاد السوق الحرة، فإنه كان أكثر بطئًا عندما يتعلق الأمر بتداول السلطة فى السوق السياسية؛ أما الجماعة الليبرالية فقد مزقتها الخلافات على الأصول والهوامش، وبقيت الليبرالية طوال الوقت أفكارًا محلقة يتبناها الجميع فى الشكل، أما المضمون فكان منتهكًا على الدوام.

أما آخر خيبات الأمل فقد جاءت مع برنامج جماعة الإخوان المسلمين الذى مزق إربًا كل المفاهيم المتعلقة بالدولة المدنية التى كان يتحدث عنها ممثلوا الجماعة، ثم بعد ذلك وبلا مواربة أقاموا مكانها دولة دينية صريحة. وربما لا يثير ذلك انزعاج أحد، فما أكثر البرامج السياسية التى تطرحها أحزاب وجماعات وفرق، ولكن الحال مع الإخوان مختلف، فلديهم القوة السياسية، ولديهم الفكرة الدينية، ولديهم تجارب ودول منتشرة فى الجوار، وبلادنا ومنطقتنا يشيع فيها النزق وسوء الحساب والتقدير!

وقد أتى برنامج الإخوان فى 128 صفحة، وفيه الكثير عن المبادئ والسياسات، ولكن ما يهمنا فى المقام مفهوم الجماعة للدولة وأصول الحكم فيها. ورغم أن البرنامج يقول بوضوح إن «الدولة الإسلامية هى دولة مدنية بالضرورة» (ص14) فإنه يعرف هذه الدولة المدنية بأنها تلك الدولة التى تكون الوظائف فيها على أساس «الكفاءة والخبرة الفنية المتخصصة والأدوار السياسية يقوم بها مواطنون منتخبون، تحقيقًا للإرادة الشعبية الحقيقية، والشعب مصدر السلطات». ولكن هذا النص لا يمكن فهمه فى برنامج الإخوان إلا على ضوء ما سبقه (ص ص 11–12) من أن الدستور ليس هو أساس أو مصدر التشريع وإنما الشريعة الإسلامية التى تصبح وظيفة الهيئات المنتخبة –المعبرة عن الشعب مصدر السلطات– مجرد تفسيرها، أى تنتفى الوظيفة التشريعية للمجالس النيابية ويحل محلها وظيفة الفتوى. ولا يترك برنامج الإخوان فيما سبق مجالًا للشك حينما يقول فى (ص 10): «تطبق مرجعية الشريعة الإسلامية بالرؤية التى تتوافق عليها الأمة من خلال الأغلبية البرلمانية فى السلطة التشريعية المنتخبة انتخابًا حرًّا بنزاهة وشفافية حقيقية. . . . ويجب على السلطة التشريعية أن تطلب رأى هيئة من كبار علماء الدين فى الأمة على أن تكون منتخبة أيضًا انتخابًا حرًّا ومباشرًا من علماء الدين ومستقلة استقلالًا تامًّا وحقيقيًّا عن السلطة التنفيذية فى كل شئونها الفنية والمالية والإدارية، ويعاونها لجان ومستشارون من ذوى الخبرة وأهل العلم الأكفاء فى سائر التخصصات العلمية والدنيوية الموثوق بحيدتهم وأمانتهم، ويسرى ذلك على رئيس الجمهورية عند إصداره قرارات بقوة القانون فى غيبة السلطة التشريعية ورأى هذه الهيئة يمثل الرأى الراجح المتفق مع المصلحة العامة فى الظروف المحيطة بالموضوع، ويكون للسلطة التشريعية فى غير الأحكام الشرعية القطعية المستندة إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة، القرار النهائى بالتصويت بالأغلبية المطلقة على رأى الهيئة، ولها أن تراجع الهيئة الدينية بإبداء وجهة نظرها فيما تراه أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة، قبل قرارها النهائى ويتم، بقانون، تحديد مواصفات علماء الدين الذين يحق لهم انتخاب هيئة كبار العلماء والشروط التى يجب أن تتوافر فى أعضاء الهيئة».

هنا فإن لدينا هيئة دينية تكون لها المرجعية العليا فى القرار على الأقل فى الأمور قطعية الثبوت والدلالة، وهى هيئة تقف ضد مبدأ المساواة الذى هو قلب مفاهيم الدولة المدنية، حيث لا تنتخب الهيئة من عموم المواطنين، وبالتأكيد فإنها تستبعد عمدًا كل أصحاب الديانات الأخرى بعد أن قصرت حقوقهم على حق العبادة والمشاركة السياسية فى بعض الأمور دون غيرها. والحقيقة أن برنامج الإخوان ينهى تمامًا مفهوم الدولة المدنية، ويطرح فكرة الدولة الدينية التى تستبعد غير المسلمين من تولى وظائف عامة سواء على أساس من الكفاءة أو الجدارة أو حتى رغبة المواطنين حينما يقرر (ص15) أن للدولة «وظائف دينية أساسية» و«تلك الوظائف الدينية تتمثل فى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقًا للنظام السياسى القائم، ولهذا ترى أن رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقًا للنظام السياسى القائم عليه واجبات تتعارض مع عقيدة غير المسلم. مما يجعل غير المسلم معفى من القيام بهذه المهمة، طبقًا للشريعة الإسلامية، والتى لا تلزم غير المسلم بواجب يتعارض مع عقيدته».

وهكذا فإن البرنامج يكون قد أخل فورًا بالقاعدة التى التزم بها فى (ص 10) حينما قال بالقاعدة «الإسلامية» التى «تقرر أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وهو ما يمثل أسمى قواعد العدل والإنصاف، والمساواة بين المواطنين جميعًا دون استثناء». فقد أصبحت هناك وظائف مثل رئيس الدولة ورئيس الوزراء- ومن الجائز ما هو على شاكلة هذه الوظائف- ما لا يستطيع المسيحى أو غير المسلم فى العموم – توليه. ويكاد البرنامج أن يستبعد غير المسلم من حق الدفاع عن الوطن، وهو ما يفتح الباب ربما لعودة فكرة الجزية مرة أخرى حيث يشير البرنامج بوضوح إلى «أهمية التنويه إلى أن قرار الحرب يمثل قرارًا شرعيًا، أى يجب أن يقوم على المقاصد والأسس التى حددتها الشريعة الإسلامية، مما يجعل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقًا للنظام السياسى القائم، إذا اتخذ بنفسه قرار الحرب مساءلًا عن استيفاء الجانب الشرعى لقيام الحرب، وهو بهذا عليه واجب شرعى يلتزم به». فطالما أن قرار الحرب قد صار قرارًا شرعيًا إسلاميًا، فإنه بهذه الصفة لا يكون قرارًا ممثلًا للأمة كلها، ويصبح تجنيد غير المسلمين غير واجب تحت رداء الإعفاء من

الواجبات الشرعية الإسلامية، وفى هذه الحالة يكون مقبولًا الحديث عن الجزية مقابل الحماية.

كل ذلك يمثل ردة هائلة إلى الوراء فى فكر الإخوان المسلمين الشائع، والذى حاول أن يقنعنا خلال السنوات القليلة الماضية أن فكرة المساواة أصبحت من الأفكار الأساسية لدى الإخوان، وأن الديمقراطية أصبحت هى فلسفتهم الرسمية، بل وأن «الدولة المدنية» هى أساس الدولة التى يريدون إقامتها، وأن «المواطنة» بكل ما تعنيه فى الفكر السياسى الحديث هى جوهر السياسة الإخوانية. وجاءت هذه الردة فى الوقت الذى بدا فيه أن التجربة التركية، ومن بعدها التجربة المغربية، تمثل معملًا جيدًا لاستخدام المرجعية الإسلامية فى دولة حديثة وعصرية ومتصالحة مع عالمها ومحيطها. ولكن ما حدث لدى الإخوان المسلمين فى مصر كان خطوة واسعة إلى الوراء إلى أفكار كانت الجماعة قد أعلنت بأشكال مختلفة تخليها عنها. وإذا كان الدكتور مأمون فندى قد فسر الأمر فى مقال له نشره منذ أسابيع على هذه الصفحة بأن كل بلد يفرز إخوانا مسلمين على شاكلته، فإن مصر بما لها من تاريخ فى الدولة المدنية الحديثة كانت تستحق إخوانًا أفضل بكثير مما حصلت عليه!

دولة الإخوان الدينية مرة أخرى!

حينما كتبت مقالة «دولة الإخوان الدينية فى مصر» كانت نقطة البداية فى المقال هى الشعور بخيبة الأمل الشديدة فى البرنامج الحزبى الذى طرحة الإخوان على الرأى العام لأن الانتظار الذى طال للبرنامج صحبه التمنى أن ينتهى قرار الإخوان إلى اقتراب من النموذج التركى، ولكن ما جرى كان التصاقا بالنموذج الإيرانى. وعند مراجعة ما كتبه بعض الإخوان، أو المتعاطفين معهم فى الصحافة المصرية والعربية، بما فيها ما كتب على هذه الصفحة، جعل ما طرحه الإخوان فى برنامجهم أمرًا إيجابيًا يشهد لهم بالصدق والشجاعة وطرحًا للاعتقاد السائد والأصيل داخل الجماعة، وليس جزءًا من رطانة المتلاعبين بأفكار الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان لملاعبة الرأى العام فى الداخل والخارج. فقد جاء النقد الأساسى للجماعة -حتى ظلمت نفسها- من هؤلاء الذين شعروا بأن المحافظين قد تغلبوا على «الساسة» داخل حركة الإخوان فجرى النطق بما لا ينبغى النطق به قبل حلول ساعة التمكين والسيطرة.

ومع ذلك فإن جماعة «الساسة» والمعبرين عنهم حاولوا إنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال تغيير مضمون ما نص عليه فى البرنامج، بالزعم أن الهيئة الدينية المقترحة فى عملية التشريع ليست «بالتعاسة» التى جرى بها الوصف حيث لا تزيد عن كونها هيئة «استشارية» بينما بقى القرار النهائى للهيئة المنتخبة من الشعب. ولكن الحقيقة ليست كذلك فى النص الصريح للبرنامج حيث يقول إن رأى الهيئة وليس المجلس المنتخب هو النهائى فيما يتعلق بأمور بعينها بينما تركت أمور أخرى للمجلس حيث يقول النص بلا مواربة «ورأى هذه الهيئة يمثل الرأى الراجح المتفق مع المصلحة العامة فى الظروف المحيطة بالموضوع، ويكون للسلطة التشريعية فى

غير الأحكام الشرعية القطعية المستندة إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة القرار النهائى بالتصويت بالأغلبية المطلقة على رأى الهيئة». ومعنى ذلك أنه جرت قسمة العملية التشريعية إلى عمليتين، عملية لها علاقة بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة، وهذه فيها مذاهب وتفسيرات وتوجهات وفى كل الأحوال تحتاج إلى تحديد تسير فيه الهيئة الدينية؛ وعملية أخرى يترك فيها القرار للمجلس التشريعى. ولكن ذلك بدوره يخلق إشكالية أخرى عندما يختلف رأى المجلس مع رأى هيئة كبار العلماء فيكون الأول ممالئا للدنيا، بينما الثانى واقفٌ فى صف الآخرة، أو هكذا يعتقدون، فتفتح الأبواب على مصراعيها للفتنة الكبرى حيث لن يعرف الناس أين يكون الحق الواجب الاتباع.

تجاهل هذا النص الصريح من قبل «ساسة» الإخوان كان نوعًا من البهلوانيات السياسية، والتدليس المتعمد على المواطنين، وهو ما يمتد إلى قضية مشاركة الأقباط والمرأة فى الحكم، فالقضية لم تكن مقصورة على منصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، بل هى ممتدة إلى الهيئة التشريعية لكبار العلماء المنتخبين من علماء الدين حيث لا مكان لامرأة أو لقبطى لا بين الناخبين ولا بين المنتخبين بحكم ما هو معلوم من طبيعة رجال الدين بالضرورة. ولا يحل المشكلة ذلك التعريف للدولة المدنية التى تقوم على أساس الكفاءة والجدارة حيث يرد التعريف هكذا فقط عندما تنعقد النية على التمييز لأنها فى الأصل من طبيعة الأشياء التى لا تذكر. وهو ما يظهر فورًا عند التأكيد على مراجعة عمل المرأة خاصة فيما يتعلق بعملها فى القضاء، بل ويصل فورًا إلى برامج تعليمية خاصة بالفتيات لا تقام من باب الاختيار، وإنما من باب التأكيد على الفوارق والتمايزات. أما بالنسبة للأقباط، فالقضية ليست أن ملكة بريطانيا ينبغى لها أن تنتمى إلى الكنيسة الإنجليكانية، أو أن ملكة الدنمارك تنتمى إلى الكنيسة اللوثرية، وإنما أن الدولة الإخوانية لها «وظائف دينية» يضرب لها مثال قرار الحرب الذى لا بد أن يكون قرارًا شرعيًا يحاسب عليه رئيس الدولة من هذه الزاوية. فإذا كان ذلك كذلك فما هو مكان المسيحى فى هذه الحرب الدينية وهو الذى جمعه مع المسلم الدفاع عن الوطن ومصالحه الاستراتيجية العليا؟؛ وإذا مد

المنطق على استقامته، وخرج المسيحيون من جيش الحروب الدينية، ألا تكون هذه هى المناسبة التى يطبق فيها رأى مرشد الإخوان السابق مصطفى مشهور فى منع تجنيد المسيحيين مع فرض الجزية عليهم مقابل الحماية!

هذا القول الأخير ليس موجودًا بهذه الصراحة في برنامج الإخوان، ولكنه هو الاستنتاج الوحيد من جعل قرار الحرب قرارًا شرعياً وليس قرارًا وطنياً. وحتى لا يقفز أحد ويقول بانعدام التناقض بين ما هو شرعى وما هو وطنى تعالوا نتعامل مع حالة محددة تتعلق بقرار مصر بالمشاركة فى حرب تحرير الكويت. ففى دولة الإخوان فإن مثل هذا القرار لا بد من عرضه على المجلس التشريعى، وعلى هيئة كبار العلماء، من أجل استيفاء الضوابط الشرعية لقرار الحرب. وهنا سوف يظهر رأى يرى أن الحرب غير واجبة شرعًا لأنها سوف تجرى ضد مسلمين، كما أنها سوف تكون تحالفًا مع الولايات المتحدة الغاشمة والظالمة معًا؛ كما سوف يظهر رأى آخر، له شرعيته الدينية هو الآخر وهو أن دخول الحرب ضرورى لأنه وقوف ضد الظلم ونصرة للشعب الكويتى المسلم، وكما هو الحال فى مثل هذه الأحوال سوف يظهر رأى ثالث يرفض دوافع ومبررات الرأيين الآخرين. حل مثل هذه القضية لا يمكن أن يكون بالتصويت بين رأى الأغلبية والأقلية، لأنه لا توجد أغلبية وأقلية فيما يخص شرع الله وإنما يوجد حق وباطل. ولو جرى ذلك على أى الأحوال، وجاء قرار برفض المشاركة فى الحرب، وقرر المجلس التشريعى أن مصالح مصر الاستراتيجية العليا، وعلاقتها الاقتصادية والسياسية بدول الخليج، وخشيتها من تغيير توازن القوى فى المنطقة، كل ذلك يحتم مشاركة مصر فى الحرب، فكيف يكون القرار ساعتها، وما هو موقف الجماعة القبطية من نقاش دينى يجرى داخل الجماعة المسلمة؟!.

ولكن القضية ليست التمسح بملكة انجلترا أو ملكة الدنمارك، بذات الدرجة التى تتمسح فيها الحكومات العربية عندما ينتشر فيها الإرهاب فإنها تقول إن الإرهاب قضية عالمية، وعندما تزيد البطالة يتم الاستشهاد بعشر دول تزخر بالبطالة، وهكذا الحال مع التضخم والفساد. وإنما القضية هى هل لدينا قبول بالنظم السياسية التى

تفرزها هذه الدول؟ أم أن «الأصولى» يصير ديمقراطيًا حسب المقاس السياسى، واللحظة المواتية. وعلى أى الأحوال فإن الدولة الثيوقراطية ذات القرارات الدينية والوظائف الشرعية ليست هى كل جوهر برنامج الإخوان أو برامجهم السابقة منذ عام 2005 وحتى الآن. فكافة وثائق الإخوان تضيف لدولتهم الشمولية عملية كبرى لإعادة «بناء الإنسان المؤمن» تمامًا كما كان أهل إسبرطة يبنون الإنسان المحارب، والنازية السوبرمان، والشيوعيون الإنسان الجديد، والناصرية إعادة بناء الإنسان المصرى؛ حيث تجرى عملية قسرية لقولبة الإنسان والتحكم فى عقله. وكل هذه الوثائق تقول بدولة تدخلية تضاعف البيروقراطية المصرية الحالية وتجعل الدولة متحكمة فى أرزاق المواطنين؛ وكل ذلك بينما تجرى مواجهة عظمى مع إسرائيل والولايات المتحدة والأساطيل الأجنبية فى الخليج والبحر الأحمر ولبنان التى تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومى المصرى والأمن العربى وأمن الدول الإسلامية المجاورة، ولا يظن أن المقصود هنا تركيا العضو فى حلف الأطلنطى وإنما إيران!. ومن الجائز بالطبع أن يكون كل ذلك نوعًا من الكلمات، والضجيج غير المقصود، ولكن فى العلاقات الدولية فإن مثل هذا الكلام يؤخذ بجدية كاملة، كما أن نتائجه الداخلية على الأرجح هى خلق حالة من الهستيريا القومية والدينية التى عندها يتم بناء الدولة الفاشية فى أنقى صورها!

الوجوه الخمسة لدولة الإخوان الدينية فى مصر!

الأخبار المفرحة فى منطقتنا قليلة، ولكن واحدًا منها جاء مؤخرًا وهو أن جماعة الإخوان المسلمين فى مصر قررت تشكيل لجنة لمراجعة برنامج الحزب المقترح للجماعة بعد الثورة التى قامت على البرنامج من جانب المثقفين والكتاب، وحتى من داخل عناصر معتدلة وليبرالية داخل الجماعة نفسها. والخبر مفرح مرتين، مرة لأن هناك من يؤمن بفضيلة المراجعة، ولو أن كافة التيارات السياسية المصرية والعربية آمنت بهذه الفضيلة لربما صلحت أحوالنا كثيرًا. ومرة لأن الرأى العام والمثقفين أصبح لهم وزن فى العملية السياسية بحيث باتت تقييماتهم وآراؤهم أكثر وعيًا مما كان عليه الحال فى الماضى، ورغم الشعبية الكبيرة لحركة الإخوان فى مصر، فإن أحدًا ليس على استعداد لإعطائها، أو أى تيار سياسى آخر، شيكات على بياض. ومهما كانت العواطف الدينية طاغية، فإن الناس تعرف عن يقين أن الدولة الدينية وحكم رجال الدين هى أقصر الطرق نحو الاستبداد والفاشية على الطريقة الطالبانية السنية الأفغانية أو الطريقة الخومينية الشيعية الإيرانية.

ولكن المراجعة لبرنامج الإخوان لن تكون حقيقية ما لم يتعدَ الوجه الشائع للدولة الدينية والمتعلق بهيئة علماء الدين الذين تم إعطاؤهم سلطة فوق السلطة التشريعية فيما يتعلق بالأمور قطعية الثبوت والدلالة، وهى أمور مختلف عليها بين العلماء فى مدى اتساعها وضيقها بين الفقه الشيعى والسنى، وحتى داخل الأخير فإن هناك ظلالًا وتنويعات شتى. فحتى لو تم تقنين هذا الوضع دستوريًا فإن الفتنة الكبرى سوف تقوم فى كل مرة يختلف فيها ممثلو الشعب مع علماء الدين الذين سوف

يعبرون عن السلطة الإلهية فى هذه الحالة بينما ممثلو الشعب يمثلون سلطة دنيوية أقل شأنا لأنها محكومة بالبشر أهواء ومصالح!.

هذا الوجه الأول للدولة الدينية الإخوانية، على أى الأحوال، قد بات مستنكرًا ومرفوضًا من جماعة معتبرة داخل الإخوان سواء استنادًا إلى الانتهازية السياسية التى ترى أن الحالة السياسية لا تسمح بمثل ذلك، أو بسبب التطور الديمقراطى والحكمة الليبرالية داخل الجماعة والتى تعرف تمامًا معنى أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن الدولة المصرية دولة تقوم على أساس المواطنة منذ أن عرفت عند نشأتها العصرية أن الدين لله والوطن للجميع. وهنا على وجه التحديد نصل إلى الوجه الثانى للدولة الدينية داخل حركة الإخوان والذى ينبغى على لجنة المراجعة أن تنظر إليه بإمعان وتدقيق. فما حدث خلال الأعوام الماضية هو أن الجماعة قامت بتجزئة الدستور المصرى إلى جانبين: جانب توجد فيه المادة الثانية للدستور التى تقول إن الدين الإسلامى هو دين الدولة، وإن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع. وجانب آخر توجد فيه بقية مواد الدستور والبالغة 214 مادة. وجرى العرف داخل الجماعة على البدء بالجانب الأول ثم الانطلاق منه إلى الشريعة ونصوصها مع الإسقاط التام لكل ما هو موجود فى الدستور بعد ذلك. وقد ظهر ذلك بشكل واضح عندما أقاموا هيئة العلماء لأنهم أسقطوا المادة الثالثة من الدستور التى تقول إن الشعب هو مصدر السلطات؛ وعندما وقفوا ضد حقوق البهائيين فى حرية الاعتقاد، وضد المسلمين الذين يتحولون إلى الديانة المسيحية، فى مخالفة واضحة لما جاء فى المادتين 40 و46 من الدستور المصرى، وكلتاهما تكفل بلا لبس حرية الاعتقاد، كما تميز ما بين الحرية الدينية وحرية المعتقد.

الوجه الثالث للدولة الدينية الإخوانية يأتى فورًا كنتيجة منطقية للوجه الثانى، فلا تصير عملية التشريع غير واقعة بين بشر أعلم بشئون دنياهم، يتبادلون المصالح ويبحثون عن الحكمة على أساس من الأغلبية والأقلية وكلتاهما قابلة للتغيير والتبديل مع الزمن والمصلحة والحجة؛ وإنما تصير عملية للإفتاء والفتوى والتفسير بين مذاهب ومدارس كلٍّ منها يعتقد أن الداخل فيها مؤمن والخارج عليها كافر. ويظهر

ذلك فورًا فى الباب الخاص بتطبيق الحدود فى برنامج الحزب المقترح. ولا أظن شخصيًا أن هناك خلافًا مع الإخوان على ضرورة تقوية الوازع الشخصى، ولا على وضع القوانين العادلة، أو زيادة كفاءة أجهزة الأمن، أو تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى يقف سدًّا أمام الجريمة؛ ولكن كل ذلك أمر وتطبيق الحدود أمر آخر. وما جاء فى برنامج الإخوان فيه قدر غير قليل من المراوحة فى هذه القضية. فالبرنامج يقول على سبيل الحكمة «إنه كلما اشتدت العقوبة اشتدت إجراءات إثباتها مما يتيح الفرصة للمتهم للإفلات من العقاب»، كما يستشهد البرنامج بأن الرسول -ﷺ- كان يلتمس أبسط الأعذار لعدم تطبيق العقوبة حتى إنها لم تطبق كثيرًا. ولكن المعضلة هنا أن المجتمعات الحديثة لا تريد لمجرم أن يفلت من العقوبة لأن ذلك جزء من النظام العام والحفاظ عليه وعلى أمنه، وربما كان ذلك هو ما دفع واضعى البرنامج مرة أخرى للبحث عن أسباب- لا مصادر لها سوى الإخوان أنفسهم- فى التاريخ الإسلامى، وفى الدراسات الاجتماعية الحديثة- بما فيها الغربية- والتى تقول بضرورة تطبيق الحدود. هنا فإن الأمر يحتاج إلى اجتهاد حقيقى لأن الأمر لم يعد متعلقا بنا وبتاريخنا فقط، وإنما بات متعلقا بوضعنا فى العالم وما تواضع عليه من ضرورة حماية الجسد الإنسانى، فلا أظن أن أحدًا سوف يكون على استعداد للتجارة معنا، أو الاستثمار فى أراضينا إذا ما تم تطبيق هذه العقوبات.

الوجه الرابع للدولة الدينية يظهر فورًا مما جاء فى البرنامج عن «وظائف الدولة الدينية»، ومن المدهش أن المثال الذى ذكر في هذا الصدد فى برنامج الحزب المقترح قام على قرار الحرب باعتباره قرارًا شرعيًا، وهو ما أشرنا إلى خطورته الدينية والعملية فى مقالين سابقين، إلا أن المسكوت عنه فى البرنامج هو القرارات الدينية الأخرى التى على الدولة القيام بها. هنا فإن «الشيطان» وليس «الإيمان» هو الذى يكمن فى التفاصيل، فالدولة الدينية التى ترى أن هدفها الأول هو خلق «الإنسان المؤمن» يعنى أن الدولة لن تكون معنية بوضع النظم والمؤسسات والقواعد، وإنما ستكون معنية بعملية قولبة الإنسان وإعادة صبه فى صورة ملائكية. وفى التاريخ القديم، كما فى التاريخ المعاصر، فإن مثل هذه الدولة تصبح فى النهاية هى التجسيد

الحى للفاشية والدولة الشمولية التى تقوم بقولبة الإنسان وصبه بطريقة لا تكفل له أبدًا حرية للاختيار.

الوجه الخامس الذى على لجنة المراجعة إعادة النظر فيه، ويتعلق بمجموعة الرموز والشعارات التى ترفعها الجماعة فى الحياة المدنية، والتى تبدأ من شعار «الإسلام هو الحل» ولا تنتهى بالسيوف المشهرة التى تحتضن القرآن وتقول للمؤمنين- أى الناخبين والمجتمع السياسى- أن يعدوا كل عناصر القوة كى يحاربوا أعداءهم. القضية الأساسية هنا فى الدولة المدنية هى أن كل الأمور قابلة للسجال السياسى، والمخالفة الموضوعية، وهى موضوع للرفض والقبول؛ وكل ذلك يستحيل ممارسته مع هذه الشعارات الموضوعة؛ لأنها تضع إيمان الإنسان فى حالة من التعارض مع السلوك السياسى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعرض الكتب المقدسة إلى أهواء الدنيا وانحيازاتها، أما الناحية الثالثة فهى أن السياسة فى المجتمعات تستبعد أول ما تستبعد السيوف وتضع مكانها الكلمة والحجة والمصالح العامة للمجتمع والدولة.

السياسة الخارجية للإخوان المسلمين

سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين محظورة أو غير محظورة، مصرحًا بها قانونًا أو غير مصرح بها قانونا، فإنها بما حققته فى الانتخابات التشريعية الحالية، وما كسبته من مقاعد، قد باتت من حقائق الحياة السياسية المصرية المعاصرة. وعندما تكون جماعة أو حزب أو حركة جزءًا من الحياة السياسية، فإنه من الضرورى أخذ كل ما تقول به بالجدية اللازمة، فهى ليست فقاعة إعلامية تطرح الشعارات وتزايد السياسات، وتلاعب السلطة هجومًا ودفاعًا، وإنما هى طرف أصيل فى العملية التشريعية فى البلاد، وهى واحدة من التعبيرات عن الشعب الذى هو مصدر السلطات.

وبغض النظر عما جرى فى الجولة الأولى والثانية من الانتخابات، وما سوف يجرى فى الجولة الثالثة، فإن جميع الأطراف الدولية فى العالم قد قرأت بدقة ما كتبه الإخوان المسلمون فى برنامجهم الانتخابى. وذلك ما يجب أن نفعله فى مصر، خاصة وأن مقولات الإخوان فى السياسة الخارجية كثيرة وغزيرة من حيث المواقف، ولكنها فقيرة تمامًا فى شرح الوسائل وتبيان الإمكانيات والقدرات. وربما يشرح ذلك ملاحظة عامة على البيان الانتخابى للإخوان وهى تعبر عن دولة تدخلية فهى تشرف على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعى، وهى رغم قبولها المتحفظ على «الخصخصة» فإنها سوف تقيم المشروعات الكبرى. وببساطة فإن كل ذلك فى مجموعه يعنى مزيدًا من إنفاق الدولة عن المستويات الحالية من الإنفاق، وهو ما يتناقض تمامًا مع النقد الشديد فى البرنامج الانتخابى للعجز الكبير فى الموازنة المصرية الحالية، خاصة وأن البرنامج لا ينص على فرض ضرائب جديدة من أى نوع، ولا يشير إلى مصدر إضافى للدخل. وكل ما لدينا هو إصرار على محاربة الفساد وتقليل الفاقد،

وكلاهما غير معروف كيف يوفر موارد إضافية مباشرة للموازنة العامة وخلال أية فترة زمنية، خاصة لو تمت الحرب من خلال زيادة إمكانيات وزارة الداخلية والنيابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات وغيرها من الأجهزة المنوط بها محاربة الفساد. ومعنى ذلك كله أنه خلال المدى القصير والمتوسط فإن السياسات العامة للإخوان المسلمين تؤدى إلى زيادة هائلة فى العجز الحالى للموازنة العامة لا يمكن سدها إلا من خلال زيادة كبيرة فى الضرائب أو الاقتراض من العالم الخارجى أو بالمزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفى.

ولكن الأخطر من ذلك هو علاقة ذلك كله بالسياسة الخارجية للإخوان، فمن الناحية العامة نجد أن جماعة الإخوان المسلمين حرصت على تحديد دوائر السياسة الخارجية على أنها العربية، والإفريقية، والإسلامية، وهى الدوائر التى حددها الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه عن فلسفة الثورة فى الخمسينيات. ومع ذلك يضيف الإخوان دائرة إضافية وهى الدائرة العالمية حيث تسعى مصر «لتأكيد واحترام القوانين والأعراف والمواثيق الدولية» والأهم من ذلك «تعمل على خروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى». وهنا نعلم منذ البداية أن مصر سوف تبدأ سياستها الخارجية فى المنظمات الدولية بالمواجهة مع القوى الكبرى التى تقع هذه المنظمات تحت وصايتها، وهى مواجهة سوف يكون لها ثمن مدفوع لم يتعرض له الإخوان من قريب أو بعيد، فلم يحدث فى تاريخ البشرية أن تخلت قوة كبرى عن وصايتها طواعية وهو ما يستدعى مزيدًا من الاستعدادات وبناء القدرات حتى يمكن مواجهتها. فهذه القوى الكبرى لا بد وأن تحاول أيضًا استخدام هذه المنظمات الدولية للسيطرة علينا، أو حرماننا من فوائد ومنح ومعونات، خاصة وقد علمت بصريح العبارة أننا بصدد تقليص نفوذها كواحد من أهدافنا القومية العليا.

ولكن هذه النقطة العامة من مواقف الإخوان فى السياسة الخارجية تتضاعف قيمتها حينما ننتقل إلى القضايا المتعلقة بفلسطين والعراق حيث نجد أن برنامج الإخوان لا يكتفى بتقليص وصاية القوى الكبرى على المنظمات الدولية، وإنما إلى تكييف علاقاتها مع مصر على أساس من العداء. فهنا لا ينظر البرنامج إطلاقًا للعلاقات

التجارية والاستثمارية بين مصر والولايات المتحدة، ولا للعلاقات العسكرية والتسليحية، ولا حتى الضمانات الأمريكية الخاصة المتعلقة بسيناء، ولا للمنح الأمريكية المقدمة لمصر، ولا للتعاون المصرى الأمريكى فيما يتعلق بقضايا كثيرة فى الشرق الأوسط والعالم. ومع ذلك، فإن البرنامج يحدد فورًا «أن المشروع الأمريكى يستهدف تركيع الأمة العربية والإسلامية وإخضاعها لسيطرته ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا»، وكذلك «تفتيت المنطقة». وفوق ذلك إعادة رسم خريطتها (المنطقة) من جديد بما يتفق ومصالح الإدارة الأمريكية والكيان الصهيونى من جانب، وبما يهدد أمن واستقرار دول المنطقة من جانب آخر». وفى العرف الدولى فإن قول هذه الكلمات يعنى إعلان حالة من الحرب على الدولة المهددة - بكسر الدال وفتحها - ولكن ما يفعله برنامج الإخوان هو المطالبة بتحقيق التكافل والتكامل مع الدول العربية والإسلامية. هنا لا نجد تقييمًا لبرامج التكافل والتضامن الحالى، ولا لمواقف الدول العربية والإسلامية منه، فالإخوان يطرحون برنامجهم فى مصر، وسوف يحصلون على المقاعد فى البرلمان المصرى، ولا يوجد فى برنامجهم ما يوضح الكيفية التى سوف يقنعون بها باكستان أو إندونيسيا بهذا البرنامج القائم على المواجهة مع الولايات المتحدة. الأخطر من ذلك هو أنه لا يوجد فى هذا التكافل والتكامل ما يقطع أن الأمة سوف تحقق تكافؤًا استراتيجيًا مع الولايات المتحدة يمنعها من تحقيق أهدافها المشار إليها فى برنامج الإخوان. وفى كل الأحوال، وسواء حدث التكامل والتكافل أو لم يحدث، فإن هناك حاجة بالغة لزيادة الموازنة الدفاعية المصرية حتى نتمكن من مواجهة المخططات الأمريكية المهددة للأمن الوطنى والقومى.

ومما يضاعف الحاجة إلى زيادة الميزانية العسكرية زيادة هائلة، تلك الرابطة التى يقيمها البرنامج بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فالإخوان لا يرفضون فقط المشروع الصهيونى فيما يخص القضية الفلسطينية وإنما يرون أن «القوة» هى اللغة الوحيدة التى يفهمها «العدو الصهيونى». ومن ثم يطالبنا البرنامج بمد يد العون للمقاومة الفلسطينية، والسعى من أجل إبقائها على سلاحها. وفوق ذلك وقف كافة أنواع التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيونى، ومقاطعة بضائعه والبضائع

الأمريكية أيضًا». هنا فى برنامج الإخـوان لا توجد التزامات دولية لمصر، ولا معاهدة سلام مع إسرائيل، ولا عملية سلام تشارك فيها مصر مع اللجنة الرباعية، ولا دور مصرى فى غزة، ولا علاقات اقتصادية من أى نوع، ولا نفوذ دولى لإسرائيل. كل ذلك لا ترد عنه كلمة واحدة فى برنامج انتخابى للإخوان المسلمين لا يطالب إلا بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عام 1967.

مثل هذا الوضع، ومع تقديم مصر العون للمقاومة الفلسطينية، يعنى ضرورة الاستعداد للحرب مع إسرائيل التى سوف تقرأ خطاب الإخوان جيدًا على أنه عودة لعقارب الساعة إلى الوراء أو عودة الصراع لما كان عليه قبل حرب يونيو 1967. وبدون الدخول فى تفاصيل هذه السياسة ومدى رجاحتها من حيث خدمتها للمصالح المصرية والأمن القومى المصرى، فإنها سوف تطلب استعدادات دفاعية أكبر بكثير مما هو عليه الحال الآن خاصة لو أضيفت لها نفس المواقف من الولايات المتحدة فيما يخص العراق، حتى لا تؤخذ مصر على غرة، أو تتعرض لمعركة مفاجئة، أو ضربات انتقامية، ليست مستعدة للرد عليها وردعها والانتصار فيها.

وهكذا فإن السياسة الخارجية لحركة الإخوان لو تم تجميع أجزائها فسوف تؤدى إلى حرمان مصر من موارد تأتى لها من المنظمات الدولية، ومن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وهى موارد واستثمارات لا تقل عن خمسة مليارات من الدولارات؛ وفى نفس الوقت تقوم بزيادة موازنتها العسكرية فترفعها من حوالى 7 % من الناتج المحلى الإجمالى حاليا إلى ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر 1973 حيث كانت 35 % أى خمسة أمثال ما هى عليه الآن. بالطبع، ومن الجائز تمامًا أن تتبنى حركة الإخوان المسلمين منهجًا آخر للسياسة الدفاعية يقوم على الاعتماد على العمليات الاستشهادية فى الدفاع عن مصر حيث إنها أقل تكلفة من الأساليب والأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. وهكذا فإن الاختيار الدفاعى لجماعة الإخوان المسلمين سوف ينحصر فى أن يكون المصريون شعبًا يموت جوعًا أو شعبًا يموت استشهادا!

الأمن القومى والسياسة الخارجية للإخـــوان المســـلمين

برنامج الإخوان المسلمين الذى أصدروه مؤخرًا من أجل تكوين حزب للجماعة يتضمن ثلاث آليات للهيمنة السياسية، والسيطرة الشمولية على الدولة: أولها أن تكون الدولة ثيوقراطية غير مدنية تحكم من خلال «ولاية الفقهاء» ومن خلال النصوص الدينية التى تفسرها جماعة خاصة لم يرد بها نص فى الكتب السماوية، ولا كان لها أصول فى التاريخ الإسلامى كله. وثانيها أن تكون الدولة تدخلية فى حياة الناس ومسيطرة عليها بحيث تحتكر الدولة، أو تسيطر على القدر الأكبر من النشاط الاقتصادى، والمجال الاجتماعى، والحركة السياسية. وثالثها، وجود سياسات خارجية تحقق حالة من التعبئة العامة للمجتمع وحشده وراء أهداف تفتح الباب لخلق حالة من التوتر السياسى التى تجعل كل من يخالفها يصبح فى عداد الخونة والمأجورين.

هذا المقال سوف يركز على الجانب الأخير حيث نجد برنامجًا قائمًا على المواجهة مع العالم، ومع الغرب، ومع إسرائيل، وهى السمات الرئيسية لسياسات الأمن القومى والسياسة الخارجية للدول الشمولية فى المنطقة مثل إيران وسوريا والعراق فى عهد صدام حسين والسودان فى عهد الترابى وأفغانستان فى زمن طالبان. فرغم الحديث المطول للإخوان عن الأمراض الموجودة فى المجتمع المصرى ونظمه السياسية والاقتصادية، ورغم الحديث المطول عن ضرورة الإصلاح «الشامل»، فإن هدف سياسات الأمن القومى لحزب الإخوان المنتظر لا يكون هدفها «حماية المصالح الوطنية» فقط، وإنما وضعها فى «نطاق مصالح الأمة العربية والإسلامية». هنا فإن الإخوان يضعون مصر أمام تحديات لا قبل

لها به، حيث مصالح العالمين العربى والإسلامى ليست فقط غير متفق عليها، مما يفتح الباب لصراعات جديدة كما فعلت النظم العربية والإسلامية الشمولية من قبل، ولكنها أيضًا من الكبر والاتساع بحيث يستحيل أن تتحملها دولة لا تزال فى دور الإصلاح والتغيير.

ومن المدهش أن الإخوان يدركون بالفعل أن هناك تهديدات داخلية للأمن القومى مثل الفساد والفقر والفجوة الغذائية والضعف الاقتصادى والاجتماعى فى العموم (ص 25)؛ ولكنهم فى كل ذلك لا يجدون تهديدًا إطلاقًا من ظاهرة «الإرهاب» فى مصر، وهو ما يعنى إما أن الإخوان اعتبروا الحركات والعمليات الإرهابية فى مصر واحدة من حالات المقاومة والجهاد، أو أنهم لا يدركون أن هناك حركات إسلامية متطرفة مثل القاعدة ومثيلاتها من التنظيمات المتطرفة قامت بعمليات إرهابية فى مصر وقالت بصراحة إنها تريد المزيد، أو أن هناك اعتقادًا لدى الإخوان أنه سوف يكون هناك ما يكفى من التراضى والتعاون بينهم وهذه التنظيمات حيث لا يوجد مجال للصراع.

ولكن الأكثر مدعاة للدهشة أنه مع كل هذا الرصد للتحديات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، فإن جماعة الإخوان تنطلق فورًا لسحب الاعتراف من إسرائيل حينما تطلق عليها «الكيان الصهيونى» (ص 25)، ثم تنطلق إلى تقديم وعد «بذل كافة الجهود للوصول إلى حل جذرى وعادل للقضية الفلسطينية، يضمن لجميع الفلسطينيين داخل وخارج الأرض المحتلة حقهم فى إقامة دولتهم وعاصمتها القدس على كامل تراب فلسطين التاريخية» (ص 27). هذا الوعد يعنى مباشرة إزالة دولة إسرائيل من الوجود، وهو ما يعنى فورًا استئناف الصراع والحرب بين مصر والدولة العبرية، وهو ما يعنى أيضًا التركيز على الحشد والتعبئة وتوفير شروط المواجهة فى ظل توازنات قوى غير متكافئة يعترف بها برنامج الجماعة.

هنا فإن القضية ليست أن جماعة الإخوان عندما تضع فى برنامج حزبها ليس فقط مراجعة معاهدة السلام مع إسرائيل، وإنما العودة بالصراع إلى نقطته الأولى، فإن معنى ذلك الدخول فى صراع طويل لا يكون فيه صوت يعلو على

صوت المعركة. وتكتمل هذه الصورة التقليدية عندما لا يكون العداء فقط لإسرائيل، وإنما معها «المشروعات والخطط الأمريكية المتتالية للشرق الأوسط» (ص25)؛ وفوقها اعتبار تمركز القوات الأجنبية فى مناطق الخليج والبحر الأحمر(حيث توجد أساطيل لكل الدول الغربية تقريبا) والعراق(حيث توجد قوات تحالف لأكثر من عشرين دولة منها اليابان وأستراليا والمملكة المتحدة وإيطاليا) ولبنان (حيث توجد قوات دولية)؛ وكل ذلك «يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومى المصرى وانتهاكًا للأمن العربى، وتهديدًا لأمن دول الجوار الإسلامية (أى إيران لأن تركيا عضو فى حلف الأطلنطى) (ص 26). وعندما تضع دول تحديات بعينها على أنها تمثل تهديدًا مباشرًا، وانتهاكًا للأمن، فإن معنى ذلك أنها إزاء وضع يدعو إلى استخدام القوة المسلحة خاصة وأن تطبيق برنامج الإخوان سوف يبدأ بإلغاء أوضاع قائمة على السلام مع إسرائيل والتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية ثم بعد ذلك تبدأ المواجهة. وكان حريًا بالإخوان أن يكونوا صرحاء مع الشعب المصرى حتى يكون على بينة من الأمر فى هذه النقطة لأن التكلفة سوف تكون غالية للغاية.

وفى التاريخ العربى المعاصر، وحتى الإسلامى فى حالات أفغانستان وإيران، تم استخدام الصراع مع إسرائيل لفرض دولة فاشية على المجتمع. ومما يؤكد على هذه النقطة أن الإخوان يبدءون مبكرين للغاية فى التحذير من تدخل المجتمع الدولى تحت شعارات «حرية السوق والديمقراطية» أو «حقوق الإنسان» باعتبارها «أوجه التعبير عن الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية» (ص 28). وفى الوقت الذى ينادون فيه بمجتمع دولى يقوم على التعاون، فإنهم فى ذات الوقت يرون أن الأمم المتحدة قد تم توظيفها من جانب القوى الدولية «خاصة أمريكا»؛ وطالما كان الحال كذلك، فإنه لا يحق للأمم المتحدة التدخل فى شئون الدول «لأن الديمقراطية تخص الشئون الداخلية للدول» وهى ذات الحجة التى تطرحها دول مثل الصين وكوريا الشمالية وسوريا وإيران حينما يتم فضح الأوضاع الشمولية فيها وانتهاك حقوق الإنسان. إنه تحضير للدولة الإسلامية المنتظرة، القائمة على تطبيق الشريعة الإسلامية والحدود القائمة فيها.

كل هذه السياسات الطموحة للأمن القومى والسياسة الخارجية تقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى أنه سوف يتم إصلاح جذرى داخلى يؤدى إلى زيادة كل عناصر القوة الشاملة للدولة المعتمدة على ذاتها والمتخلصة من التبعية للدول الغربية الصناعية ومن ثم تكون قادرة على القيام بالمهام الصعبة المنوه عنها أعلاه. والثانية هى تحقيق نوع من التحالف العربى والإسلامى والعالم الثالث ضد الهيمنة الغربية، وهو تحالف لا يقوم فقط على أسس أمنية، وإنما على تفضيلات اقتصادية وتجارية واستثمارية وثقافية ووحدوية للدول العربية والإسلامية (ص 113، 71، 64، 42، 15). هذان البعدان يعبران عن نفس الحلم الناصرى القديم فى الستينيات، وحلم معظم دول العالم الثالث التى دعت خلال الخمسينيات والستينيات إلى نوع من فك الارتباط مع العالم المعاصر، وكان حصاد التجربة ليس فقط المزيد من التخلف، وإنما كان مزيداً من تدخل الدولة فى حياة الناس لضبط الفقر وتوزيعه بالتساوى ومعه قدر غير قليل من الاستبداد، وفى النهاية إما تحقيق الاحتلال مرة أخرى، أو تفكيك البلاد ذاتها، وفى الحالتين كان الأمر كارثة، وعلى المحتجين مراجعة أحوال العراق والسودان وأفغانستان.

اختبار جماعة الإخوان المسلمين!

قلت مرارًا وتكرارًا إن الإصلاح السياسى الحق فى مصر لن يتحقق ما لم يتخل الحزب الوطنى الديمقراطى عن احتكاره البيروقراطى للساحة السياسية، وما لم تقم جماعة سياسية ليبرالية فاعلة فى الواقع الفكرى والقيمى، وما لم تصبح جماعة الإخوان المسلمين مدنية بحق خاضعة لمساءلة البشر فى الدنيا أما حساب الآخرة فهو مما لا يخضع لإرادة البشر وأهوائهم. وفى مقالات ومجالات أخرى تناولت مواقف للحزب الحاكم، كما انتقدت توجهات للجماعة الليبرالية، ولم تسلم جماعة الإخوان من التقييم خلال الانتخابات التشريعية فى العام الماضى عندما رفعت شعارات ورموزًا من أول شعار «الإسلام هو الحل» وحتى رفع المصاحف على أسنة السياسة وشهرت السيوف أمام مدنيين عزل. وببساطة ووفقًا لكل المعايير المعروفة فإن الجماعة لم تتصرف كما تدعى كجماعة «مدنية» ساعية لإقامة نظام سياسى «مدنى» وإنما تصرفت كجماعة واقفة فى مكان ما بين الأرض والسماء، وما بين البشر والملائكة. وللحق فإن الملاحقة المستمرة للجماعة أمنيًا -خاصة بين عناصرها الأكثر اعتدالًا- لم يساعد كثيرًا فى إنضاج عملية التطور الطبيعية التى حدثت للجماعة فى مجتمعات أخرى فى تركيا وإندونيسيا وماليزيا والمغرب حيث تكون المشاركة السياسية على أساس من المصالح والتفاهمات والمفاوضات الإنسانية مهما كانت المنطلقات الدينية والأخلاقية.

ولكن الملاحقة الأمنية لا ينبغى لها أن تعفى الجماعة من مسئولياتها السياسية خاصة وقد أصبحت مهما كانت الأوضاع القانونية جزءًا من الساحة السياسية سواء بتواجدها اليومى فى الإعلام أو بتواجدها الفعلى فى مجلس الشعب حيث تشكل الكتلة الرئيسة فى المعارضة المصرية أو حتى بتواجدها فى موائد إفطار رمضان.

ولا يمكن الآن إعفاء الجماعة من موقف معين إزاء قضية النقاب فى مصر والتى لا يمكن توصيفها أو تصنيفها فى إطار الحريات الشخصية، وإنما توجد فى قلب الحقوق المدنية للدولة والمجتمع. فالأصل المدنى للجماعة السياسية هو تجمع مواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعرف على «المواطن» شكلًا واسمًا وعنوانًا وهو ما تحدده بطاقة الهوية وجوازات السفر. ويصبح المجتمع عسكريًّا وليس مدنيًّا إذا ما أتاح لجماعات فيه أن تضع أقنعة على وجوهها، أو عندما تسير فيه طوابير الملثمين سواء كانوا رجالا أو نساء.

وببساطة فإن القضية هذه المرة تختلف عما كان عليه النقاش المجتمعى حول الحجاب ومبرراته الدينية والأخلاقية، وبالنسبة لى كان موقفى أن ذلك جزء لا يتجزأ من الحرية الشخصية للمرأة طالما لا يجبرها عليه أحد أو يبتزها به أحد؛ فلا أحد يعلم فى الحقيقة ما الذى يحقق السلام الروحى والأخلاقى للإنسان. وبناء على ذلك فقد كتبت معترضًا على طرد محجبة تركية من البرلمان التركى ورأيت فى ذلك نوعًا من «الأصولية» العلمانية الليبرالية التى تعبث بحقوق الفرد والإنسان وبالتأكيد المرأة حتى ولو كان الحجاب فى هذه الحالة نوعًا من البيان السياسى أكثر منه موقفًا روحيًّا وأخلاقيًّا، فالله أعلم دائمًا بما تخفى الصدور.

ولكن النقاب قضية مختلفة تمامًا لأنها تعنى تجهيل الفرد وإلغاء وجوده وفض المعرفة عنه، وهى الأمور الأساسية فى دولة مدنية تقوم على التعريف والتحديد والمعلومات التى لا تتخفى تحت قناع أو نقاب. ومن المؤكد أن القضية هنا ليست أمنية فقط فذلك يختزلها إلى حد كبير، كما أن القضية ليست فقهية يصبح فيها الوجه الإنسانى تبشيرًا بالفتنة، ولكن ما هو أخطر؛ فهو إخراج نصف المجتمع من المشاركة بالوجود الصريح فى مجتمع مدنى لا يخرج فيه أحد ولا يستبعد. وفى المجتمعات التى فرضت النقاب فرضًا بحكم القانون، أو فرضته بعملية للابتزاز الاجتماعى والأخلاقى، فإن الأمر انتهى باستبعاد المرأة من التعليم ومن الإعلام ومن ساحات العمل السياسى والاقتصادى كله. وأكثر من ذلك فإن المجتمع تحول من الحالة المدنية إلى الحالة الدينية المذهبية التى يحكمها أمراء المؤمنين المنفردين بتفسير أحادى وله

بعد واحد للدين والملة. ولمن يريد التعرف على الحالة فى تفاصيلها فما عليه إلا أن يفتح كتابًا عن الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية فى أفغانستان فى عهد طالبان. ولا يحتاج أحد فى جماعة الإخوان المسلمين أكثر من قراءة كتاب «طالبان» للأستاذ فهمى هويدى لكى يلم بالصورة على أصولها.

هذا الحديث ربما يخص المجتمع وقواه السياسية كلها، فبقدر إجماعها على ضرورة الإصلاح السياسى والدستورى لإقامة دولة مدنية عصرية- ولا يعنى ذلك إطلاقًا أن تكون إباحية - ولكن جماعة الإخوان المسلمين لها دور خاص فى المسألة لأنها من حيث قوتها السياسية، ومن حيث مرجعيتها الأخلاقية، ومن حيث دعواها الصريحة إلى دولة مدنية، فإن دورها فى هذه المسألة تحديدًا أكبر من باقى القوى السياسية الأخرى. وليس سرًا على أحد أن الجماعة كانت فاعلًا أساسيًا فى عملية حجاب المرأة المصرية مستندة فى ذلك إلى اعتبارات فقهية وأخرى مدنية ترتبط -عن حق- بالحرية الشخصية. ولكن الأمر هذه المرة مختلف كما أشرنا، وإذا كانت هناك أية مصداقية لادعاءات الإخوان عن الدولة المدنية فإن هذا وقتها، فإما أن نوقف هذا المد للنقاب الآن باعتباره مخالفة أصيلة للمجتمع المدنى والدولة المدنية، وبالنسبة لكثيرين مناقضًا لصحيح الدين الذى طلب كشف الوجه فى الحج والعمرة، أو ننتظر قيام مجتمع قائم على الأقنعة والملثمين حيث تنتهى كل دواعى «المدنية» فى المجتمع ويحل محلها دواعى مجتمعات آخرى لا أرانا الله مثلها.

عن دستورية شعار «الإسلام هو الحل»!

لا تكاد تفتح باب النقد لاستخدام جماعة الإخوان المسلمين لشعار «الإسلام هو الحل» حتى تجد الرد جاهزا فورًا، وهو أن الشعار مشتق من الدستور؛ لأن المادة الثانية منه تقول «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع». ومن وجهة نظر الجماعة فإن هذا النص يمكن ترجمته فورًا إلى أن «الإسلام هو الحل». فطالما أن التشريع هو وسيلة المجتمع لحل مشاكله، فإن وجود الشريعة كمصدر رئيسى له، يجعل الإسلام فورًا هو الحل.

ولكن المسألة ليست كذلك بالضبط، ولو أخذنا بها على هذا الوجه فإننا لا نكون قد تجاوزنا كثيرًا ذلك الذى أخذ عبارة «لا تقربوا الصلاة» من سياقها لتحريم الصلاة. فالمادة الثانية من الدستور لا ينبغى أبدًا أن تؤخذ من خارج سياقها الدستورى، والذى يجعل الدستور كله وحدة واحدة لا تتجزأ ومتكاملة الأركان، وربما كان أهم ما فيها أنها فى النهاية ليست مطلقة كما يأتى فى عبارة «الإسلام هو الحل». بل إنها مثل كل الدساتير والقوانين والقواعد البشرية قابلة للتعديل والتبديل والتغيير على عكس الكتب المقدسة التى لا يجرى عليها أىٌّ من ذلك. فمن ناحية، فإن المادة الثانية من الدستور لا تنفصل عن مقدمة الدستور المعنونة «استناد» بمعنى الروح أو الفلسفة التى يستند إليها الدستور وتحدد مبادئه الجوهرية. فهى تبدأ بالقول «نحن جماهير شعب مصر العامل»، و«نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن إلى إيمانه العميق». ولا يوجد فى هذا الاستناد ما يقول إن الدستور هو فى النهاية يعبر ويحدد علاقات «المسلمين» فقط على أرض مصر، وإنما هو ينظر للمواطنين على أساس من «العمل» و«الإيمان» دون تحديد أو إعلاء لدين

على غيره. ومما يؤكد على هذه الحقيقة أن الأهداف الكبرى المحددة للمجتمع المصرى من الدستور هى «السلام لعالمنا» و «الوحدة» للأمة العربية، و«التطوير المستمر للحياة فى وطننا» وأخيرًا «الحرية لإنسانية المصرى». وكل ذلك يرسى الحقيقة الفلسفية الأولى وهى أننا أمام وثيقة دنيوية بحتة، وأنها جاءت لكى تعبر عن علاقات بين مواطنين يعملون على ترقية وطنهم، وذلك هو الأساس لكل الدول المدنية فى العالم.

وفى مثل هذه الدولة فإن المادة الثانية من الدستور تصبح مقبولة، ولكنها لا تفهم فقط بما جاء فيها، وإنما أيضًا ضمن سياق الدستور كله وما فيه من مقدمة ومواد أخرى. وكما هو واضح فإن المادة الثانية تقول إن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى - وليس الوحيد - للتشريع، على عكس ما توحى به العبارة أن «الإسلام هو الحل» التى لا تسمح بمصادر أخرى قد تكون ثانوية أو قائمة على اجتهاد، وبالتأكيد على عدم المساس ممن لا يشاطرون الأغلبية الديانة نفسها. ولذلك فإن المادة الثانية لا تؤخذ بمعزل عن المادة الثالثة من الدستور والتى تقول بوضوح إن «السيادة للشعب (بمسلميه ومسيحييه) وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها (أى أن الحل لمعضلات البلاد لا يتم التوصل إليه ليس من خلال تصورات مسبقة ولكن من خلال الممارسة التى تقوم على التشاور والتداول)، ويصون الوحدة الوطنية (التى بالتأكيد لا يخدمها تصور طرف من أطراف الوحدة أن لديه الحل) على الوجه المبين فى الدستور».

إن النظر إلى المادة الثانية من الدستور على ضوء مقدمة الدستور والاستناد الذى قام عليه، وعلى ضوء المادة الثالثة أيضًا يجعلنا نصل إلى وجهة نظر مخالفة تمامًا لما اعتبره الإخوان المسلمون نوعًا من المقاربة الدستورية، فإذا بها فى الحقيقة نوعًا من المفارقة مع الدستور. فالقول بأن الإسلام هو الحل ينكر المساحة المتروكة فى الدستور لمصادر أخرى للتشريع، والأهم أن كل هذه المصادر ليست مطلقة فى حد ذاتها ولكنها تكتسب قيمتها فى الحل من عملية الممارسة التشريعية التى يقوم بها ممثلو المجتمع، بما فيهم مسلمون ومسيحيون. ومما يؤكد على هذا الفهم للدستور

أن المادة السابعة من الدستور تقول «يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى (بما فيه بين المسلمين والمسيحيين)»، والمادة الثامنة التى تقول «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (المسلمين والمسيحيين)»، والمادة الأربعين من الدستور والتى تقول إن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

معنى ذلك أن الشريعة هى المصدر الرئيسى - وليس الوحيد - للتشريع، ليس لأنها أقامت الحل فى حد ذاتها كما يقول الشعار، وإنما لأن الحل سوف يتم التوصل إليه من خلال عملية ممارسة يشارك فيها المواطنون من خلال ممثليهم ويجرى فيها البحث بشكل رئيسى فى الشريعة، وفى غيرها إذا لزم الأمر لحل مشاكل المجتمع المختلفة. ولو أن الحل قد تم التوصل إليه مسبقا من قبل جماعة من الجماعات لكانت هذه هى الفاشية بعينها حيث يوضع الحل ممثلا فى أيدلوجية أو تفسير لدين أو معتقد كبديل لعملية «الممارسة» التى تتساوى فيها الرءوس وتتعادل من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع.

قراءة فى مقدمة الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح «الإخوان المسلمون».. من يحرم الآخر من الديمقراطية؟

حينما قدم الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح، عضو مجلس الإرشاد بجماعة «الإخوان المسلمين»، لمداخلته فى «مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح فى العالم العربى»، المنعقد فى القاهرة فى 5 - 7 يوليو 2004، بالحديث عن التجربة الديمقراطية الأمريكية، من خلال مجموعة كتابات يسارية أمريكية وغربية، كان فى الحقيقة يقدم فاصلًا بين التجربة العالمية فى الديمقراطية والإصلاح، ونموذجًا آخر مختلفًا يحقق ما أسماه «الديمقراطية الإنسانية»، يمثل جوهر «المفهوم الإسلامى للإصلاح الشامل».

ولا أدرى شخصيًا، لماذا ينحو الفكر الإخوانى لهذا الانفصال، ويحرم التجربة الإسلامية من التعرف على ما فعله الآخرون فى الغرب خلال القرنين الماضيين، من أجل الحريات العامة وتوازن السلطات، والتواصل مع فكر إنسانى كانت له تطبيقاته المختلفة للتعامل مع إشكاليات متعددة، مثل الدين والدولة، والأغلبية والأقلية، والفرد والجماعة.

ولكن، ربما جاءنا التفسير من أن المفهوم الإسلامى للإصلاح الشامل، أكثر رقيا فى التعامل مع كل هذه الإشكاليات من الناحية الإنسانية، التى يبدو أنه تم سحقها بأدوات المال وأدوات الدعاية. ومع ذلك فإن القراءة اللصيقة لما جاء به الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح، تجعلنا أمام نوع من الفكر السائد فى العالم الثالث على وجه العموم، والذى يبدأ برفض ما فعله الغرب، زاعمًا أنه سوف يقدم ما هو

أرقى، وإذا بنا فى النهاية أمام أشكال جديدة من الفكر الاستبدادى المعروف. وربما كان مفتاح الموضوع موضحًا عندما تركز الأطروحة الإخوانية، على أن مفهوم الإصلاح الذى ينشده التيار الإسلامى، «وفى القلب منه الإخوان المسلمون»!، «يدور حول معنى التنمية المستديمة الذى يشمل الإنسان والدولة والمجتمع، ويتغلغل فى جميع نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية...». هنا فإن الإخوان لا يأخذون بالمعنى المتواتر عالميًا عن التنمية المستديمة، والتى تعنى أن يكون المجتمع قادرًا باستمرار، على إعادة خلق عملية التنمية، بعد وصوله إلى درجة بعينها من التقدم، فإن التنمية تعيد توليد نفسها، تمامًا كما يفعل جهاز تكييف الهواء حينما يعيد تشغيل نفسه إذا ما وصلت حرارة المكان إلى درجة معينة، إنها اللحظة التى يعبر فيها كيان اجتماعى لحظة الانطلاق. وعلى خلاف مع ذلك، فإن المفهوم الإسلامى للتنمية المستديمة يعنى الفعل الشامل لأبعاد مختلفة، فهو لا يعنى تكامل مجموعة من الشروط فى الواقع، ولكنه سلسلة من الإجراءات التى يتخذها طرف ما لا نعرفه وغير محدد، ولكننا يمكن أن نستنتج أنه السلطة السياسية ـ الإخوانية ـ على الأرجح التى سوف تقوم بهذا العمل الشامل.

وعند هذه اللحظة تمامًا، نجد أنفسنا وجهًا لوجه مع نفس الفلسفة التى قادت العالم الثالث كله، خلال النصف قرن الماضى، تحت أردية وطنية وقومية وحتى ماركسية، ففى كل هذه الفلسفات كان الوعد هو «التنمية الشاملة» التى ستغير كل شىء. فى كل ذلك لا توجد دعوة لكى يقرر الأفراد والجماعات ويشاركون فى صياغة عمليات التغيير فى المجتمع، ولكن لدينا قدرة مثالية على تحديد رغبات المجتمع وتوجهاته. صحيح أن أطروحة الأستاذ أبو الفتوح، تقدم لنا ما يثلج الصدر فى مجال الحرية، باعتبارها الدائرة الأساسية حول الإنسان، الذى هو جوهر التنمية، والذى بغيابها يحل بالبشر أعظم كارثة، وأكثر من ذلك فإنه يطرح «حرية المشيئة» باعتبارها المفهوم الإسلامى للحرية.

ولكن كما هو معروف دومًا، فإن الشيطان يكمن فى التفاصيل. فبعد أن أعطى للإنسان مشيئته الحرة فى الاختيار، نجد أنفسنا فجأة أمام مجموعة من الحقائق حول

«الحرية»، تبدأ بما هو معروف عن قدرة الإنسان على الرفض والقبول. نجد أنفسنا فجأة أمام «ليس هناك مجال للحرية بالمعنى المطلق، فلا بد أن تنتظم تلك الحرية مع قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه». هذه القاعدة متوافرة فى كل المجتمعات الديمقراطية الغربية، فلا توجد حرية مطلقة بالفعل، ولكن القيود المقررة على الحرية يقررها المجتمع نفسه من خلال آليات ديمقراطية، ولا تقررها له السلطة السياسية أو هذا التيار السياسى أو ذاك. الأهم من ذلك، أنه حتى مع الثبات النسبى لقيم المجتمع ومبادئه وأعرافه، فإن هذه القيم قابلة للتغير والتبدل حسب درجة نمو المجتمع وتأثره بالتطور الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى فى العالم. ومرة أخرى فإننا هنا نشتَم - وقد نكون على خطأ - أن قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه قد تم تحديدها مسبقًا من قبل وجود النظام السياسى، من قبل اتجاه سياسى بعينه، حدد ما يراه تجسيدًا «للثوابت» التى لا يجوز الحيدة عنها. وربما كان الأخطر هنا، أن تكون المرجعية الخاصة بقيم المجتمع ومبادئه وأعرافه ليست القانون والدستور - أى توافق عليه المجتمع من خلال «حرية المشيئة» - ولكن من خلال تفسيرات فقهية لنصوص دينية لم تتعرض لاختيارات المشيئة.

هنا على وجه التحديد، يكمن التحدى، الذى على الإخوان المسلمين أن يواجهوه فى المجتمع السياسى الذى يقوم على «حرية المشيئة»، حيث يكون للفرد فيه قيمة، وصوت سياسى وانتخابى، بل وصوت اجتماعى وثقافى. ولعل ما قال به عبد المنعم أبو الفتوح، من أن الخطاب الإسلامى خطاب بشرى، وليس خطابًا مقدسًا، يمثل خطوة متقدمة فى الفكر الإسلامى الذى يسمح بتعدد الاجتهادات فى فهم نصوص الإسلام. ولكن القضية فى الدولة التى تقوم على «الحرية»، أنها تقرر سياساتها وفقًا للقانون والدستور وليس وفقًا للنصوص الفقهية، اللهم إلا إذا كان النص الدينى هو دستور الدولة، التى تتنازع وتختلف فيه الاجتهادات. وإذا كان الأمر كذلك، فإن القاعدة التى قال لنا بها عبد المنعم أبو الفتوح، أن هناك مساواة بين الناس أجمعين فى ممارسة الحقوق، تصبح لا وجود لها، على الأقل بالنسبة لغير المنتمين لذات النصوص الدينية، وأكثر من ذلك، بالنسبة لمن يرون ضرورة ممارسة العلم بشئون الدنيا، وكذلك ممارسة حرية المشيئة فى تقرير مصير البشر والأمة.

هنا، فإننا تدريجياً، رغم نقاط متقدمة هنا أو هناك، خاصة مع استنكار العمل المسلح فى مرحلة الدولة الوطنية، فإننا نواجه الفلسفة السائدة فى كثير من دول العالم الثالث التى تسبق فيها الفكر مشاركة الإنسان وممارسته لحريته ومشيئته. وعندما يقول لنا الفكر الإخوانى الإصلاحى، إن «ميدان (صناعة الإنسان) وصياغته الربانية السليمة هو أهم ميدان فى حركتنا نحو الإصلاح»، يعيد إلى الأذهان فوراً، ما كان يقال فى ظل نظم عربية عديدة عن ضرورة «إعادة بناء الإنسان». هنا تختفى تماماً مشيئة الإنسان التى يكتسبها من خلال المجتمع والتعليم والاشتباك مع اختيارات سياسية واجتماعية واقتصادية متنوعة، تقدمها له قوى سياسية مختلفة تمارس الحرية فى المناقشة والحوار، وفى النهاية الاختيار. ويصبح لدينا عملية «صناعة» وعندما تكون هذه «الصناعة» ربانية، وسليمة، فإننا نصبح أمام محاولة لا تختلف كثيراً عن محاولات النظم النازية والشيوعية والفاشية والاشتراكية التى تحاول صب الإنسان فى قالب لا يعرف المشيئة، ولا حريتها.

وسط سيل الحديث عن الإصلاح فى العالم العربى، وسواء جاء الحديث من داخله أو من خارجه، فإنه لا توجد قضية تقع فى قلب الموضوع قدر العلاقة بين الدين والدولة، ولا يوجد فى مركز هذه العلاقة أمر أكثر من موقف الإخوان المسلمين من الإصلاح ومن الديمقراطية.

ولوقت طويل فقد جرى استبعاد الإخوان الحديث مع الإخوان فى الموضوع رغم معرفة الجميع أنهم أكثر القوى السياسية تنظيماً فى الدول العربية والإسلامية. وكان ذلك راجعًا أحيانًا لاستبعاد الدولة المدنية لجماعة سياسية تضع نفسها فى موقع دينى، وراجعًا فى أحيان أخرى إلى استبعاد الإخوان لأنفسهم بتقديم أدب محدود وبالغ العمومية وكثيراً ما يتجاهل النقاط الحاكمة فى القضية بين العقل والنقل، والتشريع والفتوى، وسيادة الله وسيادة البشر.

بعض من ذلك يتغير الآن لأسباب شتى ليس هذا موضع التعرض لها، ولكن أهمها بروز أجيال جديدة من الإخوان المسلمين أكثر اقتراباً من أحوال العصر، واستمدوا تجربتهم السياسية ليس من داخل التنظيم وحده، أو من داخل السجون

وحدها، وإنما أيضًا من خلال عمليات تفاعل كبرى داخل النقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية وحتى البرلمانات الوطنية.

وقبل وبعد كل ذلك، جاء دور أجهزة الإعلام المختلفة من فضائيات تلفزيونية وإذاعية لكى تضع الفكر الإخوانى على المحك، فأصبح لدينا أدب سياسى مكتوب يمكن التفاعل معه بالرأى والحوار، والاختبار والفحص.

وربما كان أكثر ما مثل هذه الحالة، الأطروحة التى طرحها الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح عن «المفهوم الإسلامى للإصلاح الشامل» فى مؤتمر عقد مؤخرًا فى القاهرة عن أولويات «الإصلاح فى العالم العربى»، ونشره موقع «إسلام أون لاين» فى العاشر من يوليو الجارى.

والحقيقة أن الوثيقة المنشورة تبدأ بمقدمة مثيرة للغاية فهى تبدأ بعرض لمفهوم «الديمقراطية الأمريكية» قبل الحديث عن «المفهوم الإسلامى للإصلاح الشامل».

وليس مفهومًا على الإطلاق لماذا أصبح واحدًا من تقاليد الأدب السياسى العربى أن يبدأ بالتعرض لأمر أمريكى ما، فقد كان من الطبيعى أن تكون بداية الحديث عن تاريخ الديمقراطية. وإذا كان لا بد من التخصيص فإن التجربة البريطانية سابقة على التجربة الأمريكية وربما كانت أحق بالتعقيب. وربما كان من الطبيعى أكثر أن تكون البداية بالتعرض للحالة الإسلامية كما حدثت تاريخيًا عبر أطوار دولة الخلافة، وخلال فترات النهوض والسقوط معًا.

ولكن يبدو أن التعرض للولايات المتحدة فى مقدمة الخطاب السياسى أصبح نوعًا من الفضيلة السياسية التى لا يصح بها حديث، ولا تصدق قبلها رؤية! وعندما يريد كثير من العرب الحديث عن مؤسسة العبودية فإنهم يتحدثون عنها كما حدثت فى أمريكا، ويأخذون منها الدليل على فساد المجتمع الأمريكى وقسوته، ولكن مؤسسة العبودية فى العالم العربى والإسلامى يتم تجاهلها تمامًا ليس لأنها لم تكن موجودة، ولكن لأن نقد الأمريكيين هو فرض عين، أما نقد المجتمعات العربية فهو فرض كفاية!

ومن المؤكد أن الإخوان المسلمين ليسوا وحدهم فى هذا التقليد، فهو مما تأصل فى الأدب السياسى الشعبى خلال العقود الماضية، وربما يكون فيه حكمة خفية وهو أنه طالما تم التعرض، والتعريض، بالدولة العظمى فى العالم، فإن حديث السياسى سوف يكون أكثر مصداقية. ومن المؤكد أكثر أن الإخوان ليسوا وحدهم فيما جاء به الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح عندما افتتح خطابه بعرض عدد من الكتب مثل كتاب «كريستوفر لاش» ثقافة نرجسية، وكتاب «بول كنيدى» سقوط القوى الكبرى، وكتاب «كور نول ويست» عن قضايا العرق، وكتاب «أنياسو رامونيه» أمريكا فى العقول والذى جاء فيه تحت عنوان صناعة الانتخابات «أن من يوقِّع الشيكات يصنع القانون».

وربما كان الفارق بين عضو مجلس الإرشاد وغيره من المتحدثين العرب من القوميين واليساريين هو أن ناعوم شومسكى سوف يكون فى العادة جزءًا هامًّا من هذه القائمة. ولكن أيًّا كان الفارق فإن النتيجة واحدة وهى ما وصل إليه محدثنا من ضرورة أن نقف «بحذر» أمام الصيحات الديمقراطية التى تأتينا من الغرب والتى «بدأت عيوبها الثقيلة تنكشف شيئًا فشيئًا أمام كبار المفكرين والمثقفين الغربيين، ويجعلنا نتطلع بشغف إلى نموذج آخر مختلف يحقق الديمقراطية الإنسانية الحقة التى يختفى فيها التأثير السيئ للمال وإغراءاته، والإعلام وإلحاحاته».

هنا، ومن خلال الأدب السياسى الأمريكى والغربى، نصل إلى قضية بالغة الجدية وهى العلاقة بين المال والثروة من جانب، والنفوذ والتأثير السياسى من جانب آخر. ومن خلال ذلك نصل إلى قضية أخرى لا تقل جدية وهى الخاصة بتأثير أجهزة الإعلام على عقل الإنسان واختياراته. ومنذ بداية الفكر الديمقراطى والليبرالى، فإن واحدًا من المعضلات الكبرى هى كيف يمكن قيام عملية للتعامل مع الشئون العامة يشارك فيها جميع المواطنين بشكل يقوم على المساواة الكاملة، بينما الحقيقة أنهم ليسوا متساوين لا فى الثروة، ولا فى الذكاء، ولا فى التعليم، ولا فى الصحة، إلى آخر ما يشكل فوارق فى القدرة بين البشر.

ولكن هذه القضية بالغة الجدية ضاعت فور تمام فضيلة التعريض بالولايات المتحدة وديمقراطيتها، فلا نعرف عما إذا كانت هذه الانتقادات للديمقراطية

الأمريكية لها ردود داخل الساحة الفكرية الأمريكية أم لا، ولا نعرف إذا كان الإخوان المسلمون يعرفون ماذا فعل الأمريكيون أمام هذه الإشكالية العظمى، مثل وضع سقف للتبرعات الخاصة بالحملات الانتخابية سواء فيما يتعلق بالأفراد، والشركات، والهيئات.

والأخطر من ذلك دور الأجهزة الأمريكية المختلفة فى محاسبة المرشحين، وارتباطاتهم المالية والاقتصادية، من أول الكونجرس وحتى أجهزة الإعلام بالغة الشراسة والتعقيد والتركيب.

وبقدر ما كان كل ذلك يحل بدرجات متنوعة معضلات المال فى الديمقراطية، فإن التعددية الحزبية، والتعليم الراقى للمواطنين، والتعددية الثقافية والإعلامية تحد من تأثيرات الإعلام على الاختيار الفردى وتقلل إلى أدنى حد من عمليات غسيل المخ التى لا يرغب فيها أحد.

ولكن القضية بالتأكيد ليست أمريكية، وإذا كان الموضوع هو علاقة المال بالديمقراطية، فإن الأحرى هو أن نعرف هذه العلاقة فى إطار التاريخ الإسلامى، فقد فعل اليساريون بهذا التاريخ ما فعلوه بالولايات المتحدة، وقالوا إن دولة المدينة النبوية كانت تعبيرًا عن برجوازية قريش وبرجوازية الأنصار. وبالطبع قيل ما هو أكثر فى دول الخلافة الإسلامية المتعاقبة، ولكن ربما كان ذلك جزءًا من التاريخ، وبالنسبة للحاضر، فإنه لا توجد كلمة واحدة فى بقية الأطروحة المقدمة من قبل الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح ما يقول لنا كيف سيتم حل هذه المعضلة الشائكة فى إطار المفهوم الإسلامى للإصلاح. ولم يأت فى الوثيقة ما يقول لنا كيف سيتم حل معضلة الإعلام الكثيف، ولا يوجد للحق ما يشير إلى رغبة فى إغلاق وسائل الإعلام والصحافة أو تقييدها فى مجتمع حر.

وربما كانت هذه هى البداية الصحيحة للموضوع، فإشكاليات الإصلاح، وإشكاليات الديمقراطية، معروفة عالميًا، وبقى للفكر الحر أن يحاول الإجابة عليها فى إطار المجتمعات التى يوجد فيها. فكيف كانت إجابة الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح؟!

على من يشهر الإخوان السيوف؟

فى الفيلم الأمريكى الشهير «الساموراى الأخير» هناك مشهد يستحق الذكر وهو ذلك المشهد الذى كان ينعقد فيه مجلس الوزراء اليابانى وجاء للمشاركة الساموراى - بطل الفيلم - لابسًا اللباس اليابانى التقليدى ومسلحًا بسيفيه الطويل والقصير معًا لكى يشارك فى الاجتماع ، فما كان على حرس المجلس إلا أن طلب منه نزع سلاحه أولًا قبل الدخول إلى الاجتماع . وفى سياق الفيلم فقد كان هذا المشهد هو ذروة المواجهة ليس فقط بين المجتمع التقليدى اليابانى بما فيه من قدسية لحمل المحاربين للسلاح ، والمجتمع الحديث الذى لا يحمل فيه أحد من المواطنين السلاح على وجه الإطلاق؛ وإنما أيضًا بين المجتمع العسكرى الذى يكون فيه السلاح جزءًا من الشرف الخاص ، والمجتمع المدنى الذى يكون فيه نزع السلاح نوعًا من الشرف العام. فالدولة الحديثة المدنية هى الدولة التى يحتكم فيها الناس للقانون ، وتوجد فيها سلطة واحدة تمارس شرعية حمل السلاح واستخدامه، وإذا كانت هذه الدولة ديمقراطية فإنها تمارس هذا الحق استنادًا إلى تفويض شعبى تحصل عليه فى انتخابات حرة. وعندما يجتمع مجلس الوزراء، أو مجلس الشعب، أو أىٌّ من المؤسسات العامة فى دولة مدنية فإنه لا يجوز أن يكون واحد من الأطراف السياسية حاملًا للسلاح أو مهددًا باستخدامه، أو ملوحًا أنه فى حوزته. ولذلك كان هذا المشهد واقعًا فى الفيلم الشهير، والذى كان بداية للمواجهة العظمى بين الساموراى والدولة والتى أدت إلى نوع من الحرب الأهلية، كتب فيها نهاية الساموراى وعصره أيضًا ولكن بعد أن دفعت اليابان ثمنًا فادحًا.

مناسبة هذا الحديث هى الشعارات المرفوعة من قبل مرشحى جماعة الإخوان المسلمين فى الانتخابات النيابية، والتى لم تكتف برفع الشعار «الإسلام هو الحل» بل إنها أضافت له سيفًا طويلًا فوقه عبارة «لا إله إلا الله» وتحته كلمة و«أعدوا».

وحتى وقت الانتخابات فإن قيادات الإخوان كانت قد راحت تؤكد للقاصي والداني أن الحركة تريد السير في المسار الديموقراطي، وأنها تؤمن بالدولة المدنية، بل وأن الشعب هو مصدر السلطات. هذه الشعارات المرفوعة من قبل الجماعة تتناقض تمامًا مع كل ما جرى الادعاء به من قبل، ففي الدولة المدنية التي يكون فيها الشعب هو مصدر السلطات لا تكون فيها الشعارات المرفوعة ذات طبيعة دينية، وتختلف الدولة المدنية عن الدولة الدينية في أنه لا يرفع أحد مصاحف على الرماح، ولا يمتشق أحد حسامًا في الحوارات والانتخابات العامة. ولا يجوز لواحد من أعضاء مجلس الشعب، أو مجلس الوزراء، يمثل تيارًا سياسيًا أن يدخل ساحة المداولة والأخذ والعطاء وهو يضع شعار السيف فوق رأسه لما فيه من تهديد ووعيد. وليس سرًا على أحد أن البيانات المختلفة لجماعة القاعدة، والتي يتم فيها إعدام من ترى إعدامهم تجرى كلها تحت لافتة مكتوب عليها «لا إله إلا الله» ويوجد في أسفلها صورة السيف البتار، وبعدها يقف سيفًا حقيقيًا مشرعًا فوق رقبة الضحية المعصب العينين لا يلبث أن ينزل عليها فتقطع الرأس، وفي العراق تلقى أحيانًا في الطريق العام.

ولكن ربما كان الأهم من صورة السيف وما توحى به من تهديدات في لحظة منافسة سياسية، عملية التصوير للانتخابات كما لو كانت واقعة حربية. ولا يجوز هنا الاعتبار بما قد يقال إن هذه الشعارات، بما فيها السيوف والدعوة إلى إعداد القوة، ما هي إلا موجهة لأعداء البلاد من الصهاينة ومن والاهم. فالمشكلة في مثل هذا المنطق أنه لا يوجد مرشحون للصهاينة ومن والاهم ينافسون الجماعة وإنما جماعة أخرى من المصريين المسالمين والراغبين في الخدمة العامة والذين يحتاجون لإعداد عدة المنطق والحجة والسياسة الملائمة التي يختلف عليها الناس، فإذا أصابوا كان لهم أجران، أما إذا أخطئوا فإن لهم أجرًا واحدًا على الأقل. وفي هذه الحالة، كما في كل أحوال الدولة المدنية، فإنه لا توجد مقولة مطروحة سياسيًا لا يمكن القول بخطئها وعدم رجاحتها؛ ومن ثم فإن قول الإخوان بأن «الإسلام هو الحل»- وهو ما لا يمكن لأسباب معلومة القول بأنه ليس صحيحًا أو مناسبًا - ثم بعد ذلك مصاحبة ذلك بسيف مشهور فإنهم يطعنون الدولة المدنية في مقتل.

ولا ينكر أحد أن عبارة «الإسلام هو الحل» مع عبارة «لا إله إلا الله» والسيف هى من العلامات المميزة لحركة الإخوان المسلمين منذ نشأتها، وببساطة فإن هذه العبارات والشعارات والعلامات هى نوع مما يسمى «اسم الشهرة أو Brand Name» التى ارتبطت بحركة الإخوان تاريخياً. ولكن بعضًا من هذه العبارات والكلمات والشعارات كانت مرتبطة تماماً بفترة مقاومة الاحتلال الإنجليزى لمصر، وفى إطار تعبئة الحركة الوطنية من أجل المقاومة. أما الآن فقد تغيرت الصورة تماماً، فنحن نعبئ المجتمع المصرى من أجل اللحاق بالعالم والفوز فى المنافسة العالمية التى لا ترحم، كما أننا فى مرحلة بناء دولة ديمقراطية حقة يعيش فيها مواطن حر لا يخشى ولا يخاف. ولا يوجد فى دولة ديمقراطية واحدة فى العالم من يتخذ سيفاً أو مسدساً كنوع من الشعار الذى يقوم على أساسه الحوار السياسى، وإلا لبات ممكنًا السماح لجماعات سياسية بحق ابتزاز القوى الأخرى. مثل ذلك ينبغى له أن يكون مرفوضًا من حركة الإخوان المسلمين كما ينبغى أن يكون مرفوضًا من جماعات أخرى، خاصة وأن الجماعة لديها ما يكفى من الثقة بالنفس بحيث لا تشهر سيفاً، وإنما تشهر حجة وسياسة!

ولايـــة الفقـهـــاء...!

بعد طول انتظار خرجت جماعة الإخوان المسلمين ببرنامجها السياسى على الناس، وجاء مخيبًا للآمال بأكثر مما كان متوقعًا. وفى البداية أقول إنه من الجيد أن يخرج الإخوان إلى الساحة السياسية ببرنامج حتى ولو كان سيئًا لأنه من الأفضل دائمًا أن يتكلم الإخوان حتى نراهم ويوجد لدينا ما نناقشهم فيه سياسيًا. وأكثر من ذلك فإن البرنامج على كل سوءاته التى سوف نناقشها فى حينه، فيه بعض النقاط التى تدعو إلى التنويه؛ منها الشجاعة فى تناول موضوع مجانية التعليم بعد الجامعى والتى يرفضها البرنامج ويقصر مجانية التعليم على التعليم ما قبل الجامعى. ورغم اختلافى مع هذه النقطة فإن تحية الشجاعة فى تناول الموضوع واجبة؛ لأن الأحزاب والجماعات السياسية إما تجنبت هذا الموضوع أو أنها قبلت الأوضاع الراهنة على ما هى عليه.

ولكن خيبة الأمل فى البرنامج جاءت من أسباب شتى: **أولها** أن البرنامج جاء بعد أن صدعنا الإخوة فى الجماعة بأنهم يريدون دولة مدنية، وكان تعريفهم للدولة الدينية هى الدولة التى يحكمها رجال الدين فقط. ورغم اختلافنا مع هذا التعريف فإن التصور كان هو أن الإخوان سوف يحترمون التعريف الذى وضعوه. **وثانيًا**، أن برنامج الإخوان جاء بعد فوز حزب العدالة والتنمية التركى بالأغلبية البرلمانية وفوقها رئاسة الجمهورية وتم ذلك فى إطار دولة علمانية مدنية حتى لو كانت مرجعية الحزب الحاكم «إسلامية» مما يفتح الباب واسعًا لمزيد من تطوير رؤية الإخوان لشكل الدولة المدنية فى مصر. **وثالثها** أنه خلال الفترة الماضية جرت حوارات ومناقشات كثيرة بين جماعة الإخوان والجماعات السياسية الأخرى سواء كان ذلك فى الفضائيات التلفزيونية أو خلال المؤتمرات التى انعقدت فى الجامعات أو مراكز البحوث، وفيها

كلها كان المعبرون عن الإخوان يقولون إنهم يمثلون الاعتدال فى الساحة السياسية وإن مطالبهم الإصلاحية تتمشى مع الحداثة والعالم المعاصر.

كل ذلك اختفى فى برنامج الحزب، وسوف نعود إلى تفاصيل ذلك فى مقالات أخرى، ولكن الصاعقة التى جاءت فى وثيقة الإخوان هى التى تتعلق بطبيعة الدولة المصرية ونظام الحكم فيها، فإذا هى دولة دينية كاملة الأركان. فالإخوان لم يكتفوا بما جاء فى المادة الثانية من الدستور وأن الإسلام دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، بل أرادوا خلق آلية دينية للتشريع تقوم على خلق هيئة منتخبة دينية جديدة تنافس، وتفوق سلطتها أحيانًا كما سوف نرى، سلطة البرلمان المنتخب. ففى الصفحة العاشرة من برنامج الجماعة جاء فيه: «تطبق مرجعية الشريعة الإسلامية بالرؤية التى تتوافق عليها الأمة من خلال الأغلبية البرلمانية فى السلطة التشريعية المنتخبة انتخابًا حرًا بنزاهة وشفافية حقيقية.... ويجب على السلطة التشريعية أن تطلب رأى هيئة من كبار علماء الدين فى الأمة على أن تكون منتخبة أيضًا انتخابًا حرًا ومباشرًا من علماء الدين ومستقلة استقلالًا تامًّا وحقيقيًا عن السلطة التنفيذية فى كل شئونها الفنية والمالية والإدارية، ويعاونها لجان ومستشارون من ذوى الخبرة وأهل العلم الأكفاء فى سائر التخصصات العلمية والدنيوية الموثوق بحيدتهم وأمانتهم، ويسرى ذلك على رئيس الجمهورية عند إصداره قرارات بقوة القانون فى غيبة السلطة التشريعية. ورأى هذه الهيئة يمثل الرأى الراجح المتفق مع المصلحة العامة فى الظروف المحيطة بالموضوع، ويكون للسلطة التشريعية فى غير الأحكام الشرعية القطعية المستندة إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة ـ القرار النهائى بالتصويت بالأغلبية المطلقة على رأى الهيئة، ولها أن تراجع الهيئة الدينية بإبداء وجهة نظرها فيما تراه أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة قبل قرارها النهائى، ويتم ـ بقانون ـ تحديد مواصفات علماء الدين الذين يحق لهم انتخاب هيئة كبار العلماء والشروط التى يجب أن تتوافر فى أعضاء الهيئة».

لاحظ هنا أن الفارق الذى حدده الإخوان بين الدولة الدينية والمدنية هى أن الأولى يحكمها علماء الدين والثانية تحكم عن طريق بشر منتخبين يمثلون الأمة ويشرعون لها،

وكان جزءًا من دفاع الإخوان أن مفهوم «رجال الدين» هو مفهوم غربى مسيحى، فلا «كهنوت» فى الدين. هنا فإن النص يقول بصراحة على وجود هيئة «دينية» تقوم بالدور الذى تقوم به «ولاية الفقيه» فى إيران فهى المرجعية الأساسية للمشرعين فى الأمور المستندة إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة، وهى تعبيرات يمكنها أن تمتد لكل ما يتعلق بالقرآن والسنة حسب المذهب وحسب الفقيه. هنا فإن وجود المؤسسات الدينية مثل الأزهر ودار الإفتاء والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لا وجود له ولا مقام، وإنما قيام علماء للدين بانتخاب هيئة عليا يكون لديها من الأجهزة الاستشارية والفنية ما يعادل تلك الموجودة الآن فى مجلسى الشعب والشورى معًا. وتعالوا نتصور حالة اختلف فيها المجلس التشريعى مع هيئة كبار العلماء، فهل يكون للتصويت بالأغلبية المطلقة فى هذه الحالة قيمة إذا ما قررت الهيئة أن القانون معارض للشريعة الإسلامية أم أن ذلك يفتح الطريق إلى الفتن الكبرى التى ترفع فيها جماعة راية الدين، وترفع فيها جماعة أخرى راية المصلحة. وماذا يكون الحال لو أن الهيئة ذاتها انقسمت، وادعى كل طرف أن لديه النصوص قطعية الثبوت والدلالة، فتصبح الفتنة فتنًا!

ولكن الكارثة العظمى سوف تجرى على مفهوم المواطنة التى يتشدق بها البرنامج فى كافة صفحاته، فمن المستحيل أن يشارك المسيحيون، أو المصريون من غير الديانات الأخرى، فى انتخاب هذه الهيئة، ولا أظن أن برنامج الإخوان يقضى بذلك. وهكذا فإن واحدة من المؤسسات القائمة، والمشاركة فى عملية التشريع، تصبح محرمة تمامًا على ملايين من المصريين، فتنتهى قاعدة المساواة القانونية والسياسية، وحتى قاعدة لهم ما لنا وعليهم ما علينا التى تمثل تعريف المساواة لدى جماعة الإخوان، والذى هو فى الأصل تعريف ناقص!

ولكن الحقيقة أشمل، والكارثة أكبر، فما يريده الإخوان دولة دينية كاملة الأركان مشتقة من النظام الإيرانى القائم على ولاية الفقيه، والفارق بينهما أن النظام فى إيران يقوم على «ولاية فقيه» واحد، أما لدى الإخوان فإن الولاية سوف تكون لجماعة كاملة من الفقهاء، وفى الأولى قاد النظام إلى الاستبداد الدينى، والثانى يقود إلى الفوضى الدينية والسياسية معًا!!

ملاحظات على برنامج الإخوان المسلمين!

يقال فى الحياة: «تحدث حتى أراك» بمعنى أنه لا يمكن التعرف حقًا على شخص ما دون أن يعبر عن نفسه، وفى السياسة يقال: «ما برنامجك حتى أعرفك؟». فلا يمكن التعرف على هوية جماعة سياسية ما لم تعبر عن نفسها فى برنامج سياسى تقول فيه بوضوح ما الذى سوف تفعله إذا وصلت إلى السلطة. ولفترة طويلة كانت جماعة الإخوان المسلمين موجودة على الساحة السياسية بتعبيرات شتى، ولكنها كانت من ناحية «محظورة» من جانب الدولة، ومن ناحية أخرى كانت «غامضة» من جانبها؛ فهى لم تكن ـ مثلها مثل الجماعات والأحزاب الأخرى ـ تعتمد رؤية سياسية تقوم على المصالح والمنفعة العامة، وإنما أضافت إلى ذلك الدين الإسلامى باعتباره «المرجعية» التى تحدد ما هو صالح ونافع. وخلال الشهور والأعوام الأخيرة خرجت الجماعة بمجموعة من الوثائق السياسية المعبرة عنها أخذت أشكالاً مثل البرنامج الإصلاحى، والرد على بيان الحكومة، وأخيرًا برنامج الإخوان فى الانتخابات وآخرها انتخابات مجلس الشورى. هذه الوثيقة الأخيرة هى موضوعنا حيث يرد عليها مجموعة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى هى أن البرنامج خرج بذات الشعار ـ «الإسلام هو الحل» ـ الذى يعلم الإخوان أنه مثير للجدل فى الساحة السياسية ليس فقط من جانب الحكومة، وإنما من قبل الأحزاب الأخرى فى الساحة السياسية. وقام تبرير استخدام الشعار على حجج قانونية مفادها أحكام محكمة القضاء الإدارى التى قضت بمشروعية الشعار؛ ولكن القضية ليست ولم تكن أبدًا قانونية وإنما سياسية، فالشعار بحكم التعريف السياسى يستبعد قسمًا من الأمة، ويضفى قداسة على ما هو دنيوى بالضرورة. وإذا كان الإخوان يسعون إلى تقديم أنفسهم باعتبارهم جزءًا من

الأحزاب الإسلامية المعتدلة فى تركيا والمغرب، فإن أيًا منهم لا يرفع هذا الشعار لأنه يعرف بالمدى الذى يأخذ فيه السياسية إلى حيث تصعب- إن لم يستحل- المعارضة.

والملاحظة الثانية، وهى مرتبطة بالأولى، أنه لا يوجد ما يجزم بأن برنامج الإخوان يقوم على مرجعية إسلامية بالفعل، فإذا كانت هذه المرجعية مشتقة من القرآن والسنة ومن التاريخ الإسلامى كله، حيث جرى تطبيق هذه المرجعية، فإنه لا يوجد دليل واحد على أن ما قدمه الإخوان من مقترحات وسياسات هو «إسلامى» فعلًا. فمن يقرأ البرنامج بدقة سوف يجده تعبيرًا عن دولة ناصرية اشتراكية تقوم على التوسع فى دور الدولة، ولا تثق كثيرًا فى المبادرة الفردية، وكلاهما لا يتفق الفقهاء على أنه الصورة «الإسلامية» للدولة نصًا أو تاريخًا. فلا النص الإسلامى قال بهذا الحجم من القطاع العام والبيروقراطية الحكومية، ولا التاريخ الإسلامى - خاصة فى فترات الازدهار- قال منذ الخلفاء الراشدين وحتى الخلافة العثمانية بذلك الاحتكار للسلطة. والأهم من هذا وذاك أن مصر خرجت توًا من هذه الحالة من الدول، وسبقتها عشرات الدول الأخرى التى أدركت فساد مثل هذه النوعية من النظم الاقتصادية وعجزها عن تحقيق التقدم والتنمية «المتسارعة والمستدامة».

والملاحظة الثالثة أن قول الإخوان بأن «الإسلام هو الحل» كان يقتضى تحديد المشكلة - أو المشاكل- المراد حلها، والتأكيد على أن الحل المقدم هو حل إسلامى بالفعل. صحيح أن البرنامج يطرح فى ثناياه مشاكل الفقر والفساد والسلطوية السياسية ولكنه لا يطرح أبعادها وإشكالياتها مقدمًا حتى يتم إدراك «الطريقة الإسلامية» فى الحل. ومن الملاحظ أن البرنامج يعتمد فى مقاومة الفساد ومكافحة الفقر على مجموعة من الإجراءات والنظم المشتقة من الديمقراطيات الغربية مثل الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحرية الصحافة، وكلها لا يوجد لها أصول فى التاريخ الإسلامى، وكان واجبًا للصدق ردها إلى أصولها بحيث يظهر بوضوح أن الديمقراطية على الطريقة الغربية هى أيضًا الحل.

الملاحظة الرابعة أن وثيقة البرنامج الانتخابى والواقعة فى 73 صفحة تشكل امتدادًا من ناحية لوثائق سابقة مثل الرد على بيان الحكومة، ولكن من ناحية

أخرى تختلف فى عدد من المواقع أو النقاط. فالموقف من الإعلام مثلًا يقوم الآن فى البرنامج الانتخابى الحالى على إصلاح ما هو موجود، أما فى وثيقة الرد على بيان الحكومة فكان يقوم على توسع هائل فى المحطات التلفزيونية والإذاعية وبلغات متعددة من أجل نشر كلمة الإسلام فى العالم. كما توجد خلافات أيضًا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومى، حيث لم يبق من مواجهة «العدو الصهيونى» سوى المقاطعة ووقف التطبيع بينما كان فى الرد على بيان الحكومة متضمنًا إجراءات أكثر حدة وراديكالية. وذلك يرد عليه أولًا أن الإخوان لا يرون خطأ فى الهيمنة الإعلامية للدولة، بل إنه لا يوجه سياسة من أى نوع - إسلامية أو غير إسلامية - بالنسبة للقطاع الخاص الإعلامى الذى توسع ونما خلال الأعوام الأخيرة. كما يرد عليه ثانيًا أن عملية الحذف لم يرد ما يبررها لا فى مجال الإعلام ولا فى مجال السياسة الخارجية اللهم إلا أن الإخوان لا يحبذون إظهار كل سياساتهم الآن. كما يرد عليها ثالثًا أن الإخوان قد غيروا مواقفهم وهو ما كان واجبًا عليهم – سياسيًا وإسلاميًا أيضًا– بإعلام الجمهور بهذا التغيير.

والملاحظة الخامسة، والمدهشة أيضًا، أنه من حيث الجوهر فإن سياسات الإخوان لا تختلف جوهريًا عن سياسات الحكومة، فكلاهما يريد الخروج من الوادى الضيق، وكلاهما يريد عددًا هائلًا من المشروعات القومية، وكلاهما يعتقد فى إمكانية إصلاح البيروقراطية البالغة سبعة ملايين نسمة وهى غير قابلة للإصلاح. وربما يبدو هناك عدد من الاختلافات تتعلق بمسألة الخصخصة مثلًا، ولكن هذه الاختلافات تقوم على تجاهل – أو عدم معرفة – الإخوان لما يحدث فعلًا فى هذا المجال. فبرنامج الخصخصة المصرى هو الأفقر والأكثر بطئًا بين دول العالم حيث تجرى خصخصة 18 % فقط من الاقتصاد العام فى مصر، وعلى مدى عشرين عامًا تم خصخصة نصف هذه الكمية، وسوف يجرى خصخصة المتبقى خلال العشرين عامًا المقبلة، أى أن ما فعلته دول العالم الأخرى فى خمس سنوات سوف يحدث فى مصر فى أربعين عامًا. وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة خصخصت الحكومة سبعة مشروعات، ولكنها فى نفس الوقت أعادت ستة إلى الملكية العامة!

والملاحظة السادسة - والأخيرة- أنه لا يجوز فى برنامج سياسى يرفع شعار «الإسلام هو الحل» ألا يكون صادقًا مع نفسه ومع المواطنين؛ فالبرنامج يكاد يكون خاليًا من الأرقام، أو الإشارة لما تقوم به الحكومة فعلًا، وحينما تحدث الإشارة نجدها مخالفة للواقع. فالبرنامج يصر على أن الصادرات المصرية تراجعت، بينما الحقيقة أنها قفزت قفزات ملموسة خلال الأعوام الأخيرة مما أدى إلى خفض العجز فى الميزان التجارى الذى عندما يضاف له الفائض فى مجال الخدمات يجعل الموقف الاقتصادى المصرى أفضل كثيرًا مما يظهر فى البرنامج. وينطبق الأمر نفسه على إحصاءات الفقر الواردة فى البيان حيث لا وجود لها فى بيانات البنك الدولى. والحديث على أية حال متصل.

لماذا يكذب الإخوان؟

لم أفهم لماذا سكتت الصحف القومية والحزبية على الكذب الذى جاء فى برنامج المرشحين باسم الإخوان المسلمين؛ ولم أصدق ما نشرته الجماعة فى برنامجها وهى تصر صباح مساء أن ما يفرقها عن غيرها من الجماعات السياسية هو أن لها رؤية أخلاقية و«إيمانية» للسياسة، تختلف عن تلك التى تتحرك على أساسها الجماعات والأحزاب «العلمانية» الأخرى. وإذا كانت العادة جرت فى معظم الأحوال على تجاهل البرامج السياسية فإن الأمر هذه المرة مختلف ليس لأنه البرنامج السياسى لجماعة الإخوان المحظورة من ناحية ولكن لأن لها 88 عضوًا فى البرلمان يتحركون بشرعية ومشروعية هائلة من ناحية أخرى.

وبالنسبة للحزب الوطنى خاصة فإن برنامج الإخوان وما فيه من أرقام وادعاءات كان يحتاج فحصًا وتقييمًا وردًا من الحزب ليس فقط لأن ما يقوله الإخوان يقوله آخرون، وإنما أيضًا لأن ذلك فرصة للدفاع عن إنجازات الحزب وشرحها للرأى العام. وهناك مجموعة من الادعاءات التى يعكسها الواقع؛ مثل القول بأن الاستثمارات تتوجه للاستهلاك، وأنها ترسخ ثقافة الربح السريع، وأن الإصلاحات الاقتصادية هى نتاج اتباع سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. كل هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، ولكن هناك بعض الأمور الواضحة مثل قول برنامج الإخوان بتراجع الصادرات المصرية وزيادة الواردات مما أدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى. فالثابت أن إجمالى الصادرات المصرية إلى العالم بلغ 13.7 مليار دولار عام 2006 بعد أن كان 4.7 مليار عام 2000، أى بنسبة ارتفاع بين العامين قدرها 191.5 % بينما ارتفعت الواردات من العالم إلى 20.6 مليار دولار مقابل 14 مليارًا بمعدل ارتفاع نسبته 47.1 %. ومعنى ذلك أولًا أن التجارة

المصرية – صادرات وواردات – قفزت قفزة ضخمة خلال السنوات الماضية حتى إنها باتت تساهم بنسبة 15 % من النمو فى الناتج المحلى؛ وثانيًا أن معدل ارتفاع الصادرات أعلى من معدل ارتفاع الواردات؛ وثالثًا أن العجز فى الميزان التجارى قد انخفض ولم يرتفع من حوالى 10 مليارات دولار إلى 7 مليارات دولار تقريبًا؛ ورابعًا أن ذلك كان عاكسًا لقوة الاقتصاد المصرى فى العموم؛ لأن العجز واقع عند مستوى أعلى من التبادل التجارى. هذه أرقام واضحة ولا تخطئ، وهى أيضًا شائعة فى الوثائق الحكومية المتاحة كما أنها واردة فى إحصاءات المنظمات الدولية، بل إن ادعاءات الإخوان حولها لا يوجد لها رقم واحد يؤيدها.

وبالتأكيد فإن هناك أمورًا مطروحة فى برنامج الإخوان تحتمل النقاش حيث تتناقض الأرقام الواردة فى برنامج الإخوان حول الفقر فى مصر والمستندة إلى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مع تقارير دولية أخرى خاصة تلك التى صدرت من البنك الدولى نفسه حول تحقيق مصر لأهداف الألفية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والذى قال إن الفقراء فى مصر – معرفون بالذين يحصلون على دولارين فى اليوم – عام 2002 نسبتهم 17٪ وليس 43٪ كما يقول البرنامج المنشور، ووفقًا لذات التقرير فقد ارتفعت نسبة الفرد مؤخرًا إلى 19٪ بسبب فترة الركود التى عاشها الاقتصاد المصرى فى مطلع الألفية.

ولكن ما لا يحتمل النقاش، أو تقتضيه الأمانة السياسية، أنه لا يمكن الاستخدام الانتقائى للتقارير الدولية، وكلها تناقض ما يقول به الإخوان فيما يتعلق بدرجة الانفتاح فى الاقتصاد المصرى، ومدى الخصخصة التى جرت فيه، وعما إذا كانت قد تخلت عن القطاع العام أم لا. فمعظم التقارير الدولية تقول إن برنامج الخصخصة المصرى ليس محدودًا فقط، بل إنه من أكثرها بطئًا فى العالم. وفى النهاية فإنه لا يوجد تقرير دولى واحد يقول بأن مصر قد صارت دولة من دول اقتصاد السوق الحر حسب التعاريف المتفق عليها عالميًا بل إن آخر التقارير يضعها فى المكان 165 من بين 175 دولة فى حسن استقبال الاستثمارات الأجنبية. فالقضية ليست أن مصر مغرقة فى «الخصخصة»، ولكنها مقلة فيها، فعلينا أن نضع الحقائق أولًا وبعد ذلك نختلف عليها!!

رد الجماعة على بيان الحكومة

تحدثت وكتبت كثيرًا عن أن خلاص مصر وتقدمها سوف يحدث عندما نتخلص من الأوضاع الاستثنائية سواء كانت تلك الأوضاع فى القوانين أو المؤسسات أو الممارسات، ونعود إلى الأوضاع الطبيعية حيث تمارس النخبة والناس السياسة دون عصبية وسخونة تحول ممارسات البشر إلى معارك حربية ومواقع جهادية. وقد كان هذا هو المبدأ العام الذى طبقته على مناقشات التعديلات الدستورية الراهنة، وعلى ممارسات الحزب الوطنى الديمقراطى التى تستخدم الأمن بدلًا من السياسة فتحبط مناخ الاستثمار الذى تسعى له من ناحية، وتسمم المناخ الإصلاحى من ناحية أخرى.

ووفقًا لهذا المنطق فقد كان بيان الحكومة الذى عرضته على مجلس الشعب فرصة لكى يخرج الجميع - حكومة ومعارضة - عن تلك الحالة من العصاب السياسى ويركزوا على المشكلات الواقعية والعملية للوطن مادامت القضايا الكبرى - الدستور والهوية وما شابههما- موضع خلاف فلسفى عميق. وفى دول العالم جميعها فإن القضايا الكبرى تفرق بين الناس خاصة فى مراحل النشأة والتحول من حال إلى حال، أما القضايا الخاصة بحياة الناس وممارستهم اليومية ومستوى معيشتهم فإن المناقشة فيها عادة ما تكون أقل حدة وأكثر عمقًا، بل إنه فى كثير من الأحيان يجد الناس أرضية مشتركة من خلال إدراك الصعوبات والعقبات الحقيقية على أرض الواقع.

وبالنسبة لمصر تحديدًا، وسواء كانت جماعة الإخوان المسلمين محظورة قانونًا أو مشروعة بحكم التواجد فى المجلس التشريعى والحياة العامة فإنها ـ تيارًا أو جماعة أو حزبًا ـ تمثل المعارضة الرئيسية بعد تراجع الفصائل السياسية الأخرى لأسباب

متنوعة بعضها يخصهم وبعضها الآخر يخص النظام السياسى كله. وفى دول العالم «الطبيعية» الأخرى فإن كلمة المعارضة الرئيسية فى بيان الحكومة يصبح لها وزنها من حيث إنها تمثل البديل المطروح للسياسات القائمة؛ وفى حالتنا فإنها تكتسب قيمة مضاعفة خاصة مع الغموض العام فى موقف التيار الدينى إزاء كثير من القضايا التى تخص البلاد وحاجة هذا التيار إلى مباشرة الاحتكاك مع الرأى العام. فليس صحيحا ما يعتقده الكثيرون منا أن الديمقراطية هدفها هو ترشيد عمل الحكومة وحدها، بل إن جزءًا لا يتجزأ منها ترشيد قول المعارضة ووضعه موضع المساءلة والنقد والتقييم.

ومن هنا فإن تجاهل «رد الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين على بيان الحكومة» الواقع فى 44 صفحة ـ لأن الجماعة محظورة ـ يفقد الواقع السياسى القدرة على التطور والنضج خاصة مع ما فى هذا الرد من تهافت وضعف فى المضمون وركاكة فى التعبير. فالقضية فى النهاية ليست الحكومة والمعارضة وإنما هى قضية النخبة السياسية فى البلاد وقدرتها على التفكير فى مشكلات البلاد ومعضلاتها. وبوسع المؤرخين تقييم التاريخ المصرى قبل ثورة يوليو «المباركة» ما شاء لهم التقييم، كما أن بوسعهم التعاطف مع هذا الطرف من السياسة المصرية أو ذاك، وبقدرتهم الحماس للوفد أو الأحرار الدستوريين، ولسعد زغلول أو لإسماعيل صدقى؛ ولكن أيًا منهم لن يغفل فى تقييمه قدرة هؤلاء جميعًا على التعبير والتشخيص والتقدير عن آرائهم من خلال منطق وفلسفة متكاملة بلسان عربى فصيح ومبين.

حالة «رد الكتلة» مفجعة؛ لأنها تشبهت بالأشكال الصحفية الذائعة هذه الأيام والتى لا تعرف ردًا سياسيًا أو قانونيًا رصينًا على قضايا محددة معروفة فى بيان الحكومة إلا من خلال إغراقها أولًا فى مقدمة متوترة عن المصائب الإقليمية والمحلية و«أبواق الفتنة التى يحملها دعاة الهيمنة الصهيوأمريكية». وبعد أن تتعب من لطم الخدود على أحوالنا، وربما تيأس من قدرة حكومة الدكتور أحمد نظيف أو أية حكومة أخرى على حلها، سوف يأتيك الخلاص «بحق» أن «الإسلام هو الحل». ولكن المشكلة بعد ذلك أنه بعد أن تقرأ الوثيقة كلها بدقة

لن تجد الإسلام يقدم حلًا واحدًا لمشكلات مصر، بل إن «المرجعية الإسلامية» لا تظهر فى الوثيقة كلها إلا مرة واحدة (ص35) عندما دعا الرد الحكومة إلى ما تفعله بالفعل وهو الخروج من الوادى الضيق على أساس «أن الانتشار قيمة إسلامية وقد أمرنا الله عز وجل بالانتشار فى الأرض». وفيما عدا هذه النقطة التى تتعدد عندها المرجعيات الإنسانية والوضعية- ولا بأس من إضافة الإسلامية أيضًا- فإنه لا يوجد حل «إسلامى» واحد تقدمه الوثيقة للمشكلات المصرية التى أسهبت فى عرضها، بل إن ما قيل فيها لا يتعدى كثيرًا الأقوال العامة التى يرددها من هم من غير أهل الاختصاص، وبالتأكيد الساسة، فى الصحف السيارة والبرامج الفضائية.

ومن المدهش أن واحدًا من الاتهامات الأساسية التى يقدمها «رد الكتلة» لبيان الحكومة أنه غارق فى «العمومية» (ص1) ولكن القارئ لن يجد بعد ذلك إلا «العمومية» فى الأفكار حتى لا تجد بعد ذلك إلا سلسلة من العناوين غير المترابطة التى يجرى تكرارها أحيانًا بنفس ألفاظها، وكأن القائمين على الرد لديهم واجب مدرسى بالتقليل من شأن عمل الحكومة فى عدد محدد من الصفحات. أما إذا أخذت بجدية النقد للحكومة بالقول «غياب الربط بين الأهداف المطروحة فى المجالات المختلفة والتكلفة المالية» (ص3) فسوف تتعجب من قراءة الرد عن الكيفية «الإسلامية» التى سيتم بها تغطية تكلفة المشروعات والسياسات التى تدعو لها الجماعة. فالحقيقة الواضحة من العناوين المطروحة -حيث لا يوجد شىء آخر غير العناوين- أن شكل الدولة المقترحة له نفس الصفات التى كانت للدولة المصرية خلال الستينيات -بعد نزع شعاراتها الاشتراكية- حينما تحملت كل أعباء التنمية والتعليم والإعلام والإرشاد الزراعى والدينى.

وقد كان ذلك هو الحل فى الوقت الذى يدرك فيه الإخوان - عن حق- أن جوهر المشكلة الاقتصادية فى مصر يتمثل فى عجز القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية عن إنتاج السلع والخدمات كمًّا وكيفًا بما يشبع احتياجات المواطنين (ص6)، وهو تحديد للقضية ربما لن يختلف عليه لا الدكتور أحمد نظيف ولا الدكتور يوسف

بطرس غالي. ولكن حل هذه القضية لدى الإخوان، ولا أدرى عما إذا كان ذلك حلًّا إسلاميًا أم علمانيًا، يقوم على زيادة الاستثمارات الحكومية فى الوقت الذى يتم فيه اتهام الحكومة بالمبالغة فى الاقتراض العام. ولا أعرف شخصيًا عما إذا كانت دولة الخلافة الإسلامية تقوم على التدخل الشامل فى حياة المواطنين إنتاجًا واستهلاكًا وتوزيعًا وإسكانًا وتعليمًا كما يقترح رد الإخوان، ولكنه يمكن المعرفة الدقيقة بما يجرى فى سنغافورة وماليزيا التى يشير لها «رد الكتلة» فى مواضع شتى عندما تكون الأرقام المصرية مبشرة مثل السياحة والاستثمارات الأجنبية فيقال فورًا ولكنها لا تصل إلى المعدلات المحققة فى هذه الدول.

ومثل هذه الحالة يمكن وصفها «بالغش السياسى» الذى يشبه «الغش التجارى»، فلو أن الجماعة تتبنى النموذج السنغافورى العلمانى الرأسمالى أو الماليزى المدنى التوافقى الرأسمالى فى التنمية والسياسة لما كان هناك حرج فى استخدامهما، أو أن الجماعة تتبنى موقفيهما من الاستثمارات الأجنبية ولا تنتقد «الإفراط» فى بيع الأصول المصرية للأجانب لما كانت هناك مشكلة فى الاعتماد عليهما فى نقد الحكومة، ولكن إذا كان للجماعة موقف آخر من هذه الدول فإن الأحرى بها هو المقارنة مع نموذج دولة أخرى تستخدم منهج الإخوان فى الحكم مثل إيران أو السودان فساعتها فإن المقارنة سوف توضع فى إطارها السياسى الصحيح.

ويكون كل ذلك مؤكدًا عندما ننظر إلى السياسة الخارجية فى «رد الكتلة»، فالواضح أن الإخوان يريدون لمصر نشاطًا سياسيًا أكبر مما عليه الحال الآن وموضوعه هو «نقد ومهاجمة السياسة الأمريكية» (ص17)، والحقيقة أنه لا بأس فى ذلك إذا ما كان الإخوان لديهم الشجاعة والصراحة لكى يناقشوا فكرة «التكلفة» التى رفعوها من قبل. فإذا كان المطلوب منا هو مساندة السودان ولبنان وسوريا وفلسطين والصومال ورفض أية محاولة أمريكية أو صهيونية لتهديد الاستقرار السورى فإن ذلك يتطلب فورًا زيادة الإمكانيات الدفاعية والأمنية المصرية بمعدلات أكبر كثيرًا من معدلاتها الحالية. فالقضية بالتأكيد ليست – كما قد يستشف البعض من «الرد» –مجرد تسجيل المواقف، أو استخدام أساليب جديدة للاستنكار

والرفض والشجب، وإنما تحركات سياسية واقتصادية وعسكرية - إذا لزم الأمر - لتغيير الموقف الإقليمى.

وعلى أية حال إذا كان الأمر بهذه الجدية فإن الموقف يستدعى مواقف أكثر وضوحًا فى «رد الكتلة» من حزب الله فى لبنان ومن إيران أيضًا. ففى (ص18) يقول الرد: «ولم يتطرق البيان للوضع السياسي لإيران، ولا للموقف من برنامج إيران النووى، والتهديدات الأمريكية لإيران، بالرغم من أن ذلك يمثل أحد عناصر التأثير على المستوى الإقليمى، وهو ما يحتم علينا اتخاذ موقف إيجابى، بالإضافة إلى قضية الانتشار النووى بشكل عام». وبالطبع فإن الجماعة تستحق الشكر لأنها نبهت الحكومة والشعب إلى أن إيران أحد عناصر التأثير على المستوى الإقليمى! ولكن السؤال المطروح هو عن موقف الإخوان من القضية، وما الذى يقترحونه تحديدًا، وما هى عناصر الموقف الإيجابى الذى يدعون إليه؟ فالمعضلة الإيرانية واقعة بالنسبة للحكومة والمعارضة معًا، ولكنها ليست المعضلة الوحيدة فهناك فى بيان «رد الكتلة» ما هو أكثر، ولكن حسبه أنه يوضح لنا حال السياسة فى مصر، وهى حالة لا تسر عدوًا ولا حبيبًا!

مراجعة الإخوان المسلمين!

سعدت كثيرًا أثناء وجودى فى الولايات المتحدة -لمهامٍّ علمية وأكاديمية- بخروج الدكتور عصام العريان من السجن، ليس فقط لأن فك الحبس عن إنسان هو من الأمور التى تثلج الصدر، ولكن من ناحية أخرى لأننى أعتقد أن صاحبنا ممن ينعقد عليهم الأمل فى تحول حقيقى لدى الإخوان من مفهوم الدولة الدينية إلى الدولة المدنية التى كثيرًا ما تحدث عنها بعواطف قوية عندما تزاملنا فى برامج تلفزيونية. بمعنى أن للدولة المدنية معنى تم التعارف عليه فى العالم، أما المعنى الذى جرى استخدامه فى معامل الإخوان المسلمين فهو يماثل كثيرًا معنى الديمقراطية الذى أنتجته الدولة المصرية فى معاملها وخرجت به على العالم قائلة إن لكل دولة ديمقراطيتها. وهكذا فإنه على عصام العريان وأمثاله من رجال الإخوان الذين أتيح لهم الاطلاع على بعض مما يجرى فى العالم من تقدم فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ أن يراجعوا بالفعل برنامج الإخوان الأخير، والذى قال رجلنا إنه سوف تجرى مراجعته من خلال لجنة يرأسها نائب المرشد العام السيد محمد حبيب.

وفى الحقيقة أننى شعرت ببعض الانزعاج من هذه اللجنة لأن السيد محمد حبيب ليس من المعروفين بالاعتدال، وما جاء فى البرنامج يقول إنه كانت له يد طولى فيه. ومن ناحية أخرى، وهى الأهم، أنه جرى تركيز كبير على نقطتين فقط فى مراجعة البرنامج؛ واحدة منها تتعلق بهيئة رجال العلماء، والأخرى تتعلق بالتمييز بين الرجل والمرأة من ناحية، والمسلمين والأقباط من ناحية أخرى. وهما بالفعل نقطتان هامتان ولكنهما ليستا فقط مناط التعديلات المنتظرة؛ لأن فى البرنامج ما يحتاج إلى ما هو أكثر من تعديل.

أولها أن البرنامج لا بد أن يكون برنامجًا بالفعل وليس بيانًا سياسيًا، فالبرنامج يواجه حالة واقعة بالفعل يرغب فى علاجها والتعامل معها، أما البيان فهو تحقيق موقف مبدئى أو أخلاقى أو سياسى من قضية. وعلى سبيل المثال فإن البيان يكون بيانًا عندما ترفض الفساد، وعندما تدينه فى عمليات بعينها لخصخصة القطاع العام مثلًا، ولكن البيان يصير برنامجا عندما تتحول الإدانة أو الاستحسان إلى خطوات للتعامل مع الموقف، فيقترح إضافة مواد جديدة إلى قانون العقوبات يعتقد أنها سوف تكون ذات فعالية فى ردع من تسول له نفسه استغلال المال العام فى أغراض خاصة، أو تعديلًا فى قانون الجهاز المركزى للمحاسبات حتى يكون أكثر كفاءة، أو اقتراح مؤسسة إضافية للتعامل مع الموقف. وفى مثل هذه الأمور فإن البرنامج يصير برنامجًا وليس بيانًا عندما يرتبط الاقتراح بالتكلفة، فإذا كانت هناك مؤسسات جديدة فلا بد من تحديد مصدر أو مصادر تمويلها، أما إذا كان إجراء فلا بد من تحديد من سيشرف على تطبيقه، وهكذا.

وثانيها أن يكون البرنامج بالمعنى المشار إليه ترجمة للمرجعية الإسلامية وليس حديثًا عنها، وفى هذه الحالة لا بد أن يكون لدى الإخوان من المصداقية والصدق ما يجعلهم يقولون بوضوح ما الذى يستند فى برنامجهم إلى الشريعة، وما لا يستند، فإقامة مشروعات وبرامج قومية على سبيل المثال موجود فى برامج أحزاب أخرى ولا يوجد ما يقول إنها أكثر إسلامية من الاعتماد على القطاع الخاص، أو تشجيع المبادرة الفردية، بل إنه فى حدود العلم أن الإسلام انتشر فى العالم عن طريق التجار وليس عن طريق الهيئة القومية للتوزيع أو شركة النصر لصناعات السيارات العربية الإسلامية!

وثالثها أن الإخوان فى حاجة لمراجعة أحوال الدولة الإسلامية فى جميع عصورها لاستخلاص الدروس والحلول السياسية، وليس فقط الاعتماد على فترات قليلة للازدهار والتى اعتمدت أساسًا على ثروات البلاد المفتوحة. وهنا فلابد للإخوان أن يراجعوا مراجعة دقيقة تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامى حتى قيام الدولة المصرية الحديثة فى عام 1922، لأنه حتى ذلك التاريخ كانت مصر خاضعة

لنظام إسلامى شامل ولها علاقة بدولة الخلافة العثمانية وغيرها من دول خلافة أخرى أموية وعباسية وفاطمية وحتى نهاية عصور المماليك مع مطلع القرن التاسع عشر. وهذه كانت فيها الفترات الصعبة على مصر أكثر بكثير من فترات الازدهار حتى إن عدد سكان مصر تناقصوا وتراجعت إنجازاتهم الحضارية، ولم يعرف فيها للمصريين كثير من المشاركة فى الوفرة الاقتصادية والعسكرية للدولة الإسلامية، فلم يكن للمصريين شىء أكثر من دفع الضرائب الكثيرة، وتوفير الغذاء للدولة الإسلامية، بينما كانوا بعيدين عن الجيوش الإسلامية وقيادتها. وهذه النوعية من البحث ضرورية لأنها تعطى للإخوان أول دروس التعامل مع استخدام المرجعية الإسلامية فى الحكم وإدارة الدولة.

ورابعها، أن الإخوان كثيراً ما يتحدثون عن الدولة المدنية، كما يتحدثون أكثر عن الديمقراطية، وأصبح لكثيرين منهم باع طويل فى مجال حقوق الإنسان، ومنذ فترة طويلة أصبحت لهم صلة بالمؤسسات الدولية ذات الصلة بالحريات العامة ورفض التعذيب وامتهان الجسد الإنسانى. ولكل ذلك، فإن الإبقاء على التوصيات الخاصة بتطبيق «الحدود» يحتاج إلى مراجعة. ولا أظن شخصياً أن هناك خلافاً مع الإخوان على ضرورة تقوية الوازع الشخصى، ولا على وضع القوانين العادلة، أو زيادة كفاءة أجهزة الأمن، أو تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى يقف سداً أمام الجريمة؛ ولكن كل ذلك أمر وتطبيق الحدود أمر آخر. وما جاء فى برنامج الإخوان فيه قدر غير قليل من المراوحة فى هذه القضية. فالبرنامج يقول على سبيل الحكمة «أنه كلما اشتدت العقوبة اشتدت إجراءات إثباتها مما يتيح الفرصة للمتهم للإفلات من العقاب»، كما يستشهد البرنامج بأن الرسول -ﷺ- كان يلتمس أبسط الأعذار لعدم تطبيق العقوبة حتى إنها لم تطبق كثيراً. ولكن المعضلة هنا أن المجتمعات الحديثة لا تريد لمجرم أن يفلت من العقوبة؛ لأن ذلك جزء من النظام العام والحفاظ عليه وعلى أمنه، وربما كان ذلك هو ما دفع واضعى البرنامج مرة أخرى للبحث عن أسباب- لا مصادر سوى الإخوان أنفسهم- فى التاريخ الإسلامى، وفى الدراسات الاجتماعية الحديثة- بما فيها الغربية- والتى تقول بضرورة تطبيق الحدود. هنا

فإن الأمر يحتاج إلى اجتهاد حقيقى؛ لأن الأمر لم يعد متعلقًا بنا وبتاريخنا فقط، وإنما بات متعلقًا بوضعنا فى العالم، فلا أظن أن أحدًا سوف يكون على استعداد للتجارة معنا، أو الاستثمار فى أراضينا إذا ما تم تطبيق هذه الحدود.

وخامسها أن البرنامج يضع آمالًا مبالغًا فيها، ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على العالمين العربى والإسلامى ويضيف لهما الدائرة الإفريقية على الطريقة الناصرية القديمة، وكلها أمور لا بأس بها على أساس من الأحلام والطموحات. ولكن الواقع العملى يقول أشياء أخرى، فالدول الإسلامية التى تقدمت (ماليزيا وتركيا) اعتمدت فى تقدمها على الدول الغربية والآسيوية وشركاتها متعددة الجنسية، والدول العربية التى اغتنت فى الخليج اعتمدت على التكنولوجيات والشركات الغربية فى استخراج بترولها واستهلاكه. وفى الواقع الراهن فى مصر فإن أغلبية تجارتنا استيرادًا وتصديرًا تجرى مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وأغلب السفن التى تمر فى قناة السويس هى سفن غربية، والمعونات والتكنولوجيا التى تأتى لنا غربية هى الأخرى. ولم يكن ذلك لأن مصر تضع العوائق فى وجه الدول العربية والإسلامية والإفريقية، فالحقيقة أنه بيننا وبينها نفس النظم والقوانين الموجودة مع الدول الغربية، ولكن دولنا التى يتحدث عنها الإخوان لا يوجد لديها سوى القليل الذى تعطيه لمصر، وما لديها من تجارة وسياحة واستثمارات نأخذه بالفعل.

كل ذلك يحتاج إلى مراجعة فى برنامج الإخوان، وهناك ما هو أكثر يستحق المراجعة!!

بناء الدولة الوهمية!

يمكنك أن تقول أشياء كثيرة عن برنامج جماعة الإخوان المسلمين الذى نشروه وطلبوا النصح بشأنه؛ فيمكنك القول إنه اغتيال للدولة المدنية، ونقيض المساواة بين شركاء الوطن، وإقامة للدولة الدينية بامتياز ليس من خلال «ولاية فقيه» واحد، وإنما من خلال كتيبة كاملة من الفقهاء. كل ذلك ممكن، فهو ما كان متوقعًا على الأقل من جماعات سياسية رأت أن الحديث عن إمكانية تطور الإخوان فى مصر على الطريقة التركية كما يعتقد الدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتور عمرو حمزاوى هو من قبيل الأمنيات والرغائب التى لا يوجد لها أصل فى جماعة سيطر عليها السلفيون والمتشددون أو «الدعويون» على حد تعبير زميلنا وصديقنا ضياء رشوان. ولكن ما لا يمكن غفرانه أبدًا لبرنامج الجماعة أمران: أولهما أن الجماعة امتهنت وقهرت ومزقت كل التعريفات المعروفة للمفاهيم فى الحياة السياسية من أول تعريف المساواة حتى المجتمع المدنى والدولة المدنية. وبعد كل ما جاء فى برنامج الجماعة مما هو معلوم عن الدولة الدينية بالضرورة، فإن الجماعة لا تجد مشكلة فى التأكيد على أن «الشعب مصدر السلطات» (ص 14) بعد أن كانت قد أعطت السلطات والتشريعات لـ «أحكام الشريعة الإسلامية المتفق عليها من جمهور الفقهاء المعاصرين المعتد بآرائهم» (ص 12).

وثانيهما أن الجماعة أقامت برنامجها على دولة وهمية لا وجود لها، فالأصل فى برامج الأحزاب السياسية أنها تبدأ من نظرة على الواقع كما هو، ثم بعد ذلك تحدد ما تريد تغييره فى هذا الواقع، وكيفية هذا التغيير. ولكن ما تجده فى برنامج الجماعة فإنه لا يعرف واقعًا اقتصاديًا وسياسيًا جاريًا، وإنما يبدأ بالإدانة العامة، ثم بعد ذلك يقيم دولته على الرمال. وقد يعود ذلك إلى أن الإخوان لا يعترفون بالدولة المصرية المعاصرة وأسسها من الأصل، وقد يكون لأنهم لا يعترفون بالنظام

العالمى المعاصر، ولكن أيًا كانت الدولة التى سوف يسعون لإقامتها فإنها لن تقوم فى فراغ وإنما استنادًا لما هو قائم مصريًا وعالميًا. فالجماعة لا ترضى عن معدلات الصادرات المصرية الحالية وتراها «متواضعة»- وهو تقدير أفضل من تقديرات الجماعة السابقة التى كانت مصممة على أن الصادرات المصرية تتراجع- ولكن هذه الصادرات تزيد الآن بمعدلات تتراوح بين 30 و40 % سنويًا خاصة فى الصادرات غير البترولية، فما الذى سوف يفعله الإخوان أكثر من ذلك. والجماعة لا تعلمك شيئًا عن الجهاز الحكومى المصرى الذى يصل عدده إلى سبعة ملايين، ومع ذلك فإن الجماعة التى تصرّ أنها سوف تقوم بالمهمة السياسية والاقتصادية بكفاءة تقترح سلسلة من المجالس العليا والمشاريع القومية التى تضاعف هذا العدد ولا تنقص منه. والجماعة تتصور أن السياحة تأتى إلى مصر فقط لأسباب ثقافية، ومن ثم فإن ما تريده يسير فقط فى هذا الاتجاه بينما الواقع غير ذلك تمامًا حيث السياحة الترفيهية هى الأساس، ومع ذلك فإن الجماعة مصممة على أن تصبح مصر دولة سياحية بحجم إسبانيا وفرنسا بعد أن يسمع السائحون فى بلدان العالم بمجلس الفقهاء فى مصر الذى يشرع فيها على أساس من الحدود (ص 94).

ولكن أكثر ما يعبر عن وهم الجماعة هو تأكيدها المستمر على الهوية العربية والإسلامية التى تجعلنا نقيم اتحادًا إسلاميًا وآخر عربيًا، ونعطى الأولوية التجارية والاقتصادية للعرب والمسلمين، ومن هؤلاء وهؤلاء نطلب الاستثمار والوصال. ولكن كل ذلك واقع بالفعل فى اتفاقيات ومعاهدات ولكنها لا تفرز الكثير؛ لأن الإخوة والأخوات ليس لديهم الكثير من التكنولوجيا ولا الكثير من البضائع، فنحن لا نتاجر ولا نطلب الاستثمار من الدول الغربية والصين والهند واليابان لأننا نحبها، ولكن لأن اليمن والسودان وليبيا ليس لديهم الكثير، وبعضهم يعيش فى حروب أهلية مستمرة، وبعضهم الآخر يجد لذة فائقة فى صفع المصريين لأنه لا يستطيع صفع أحد آخر.

بقى سؤال أخير حول برنامج الإخوان عن الدولة الوهمية، لماذا لم ترد فيه كلمة «الإرهاب» مرة واحدة أم أن الإرهاب فى مصر لا وجود له؟!!

بيان جماعة الإخوان المسلمين

لا أدرى كم من الناس قد قرءوا «رد الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين على بيان الحكومة»، بل إننى لا أدرى كم من الإخوان المسلمين أنفسهم قد قرءوا هذا الرد، ولكن المؤكد أنه لم يلق ما يستحقه من النقاش العام داخل الجماعة ولا خارجها. ويرجع ذلك عادة إلى نوع من التكاسل عن قراءة البيانات والإعلانات باعتبارها نوعًا من تحصيل الحاصل الذى لا يقدم ولا يؤخر، أو أن الضجيج الجارى بصدد العديد من القضايا القومية والوطنية يحجب مناقشة الأحوال الوطنية. مثل ذلك ينبغى له أن يتغير، فمهما كان الموقف من الجماعة رفضًا أو قبولًا فإن ما تقول به خاصة إذا ما تعلق بالسياسات العامة يحتاج دومًا إلى المراجعة والتقييم.

وربما يهم كثيرين فى هذه المرحلة موقف الجماعة من القضية الديمقراطية فى البلاد، والتى كررها البيان فى أكثر من موضع باعتبارها نقدًا أساسيًا لما تقوم به الحكومة بالفعل وتجاهلته وأهملته فى بيانها المقدم إلى مجلس الشعب. ولكن الملاحظ أن رد الجماعة بدوره ظل ديمقراطيًا فى حدود ما يكفى من وجهة نظر الجماعة للوصول إلى السلطة وليس إقامة نظام ديمقراطى حقيقى كذلك الذى تعرفه الدول الديمقراطية بالفعل. فالإجراءات العشرة المقترحة فى البيان (ص ص 13-15) تدور كلها حول سلامة ونزاهة إجراءات الوصول إلى السلطة وضمانات ممارستها السليمة. وتلك ولا شك أبعاد هامة للممارسة الديمقراطية، ولكنها ليست كل المسألة الديمقراطية التى لو كان الإخلاص لها حقًا لتعرضت فورًا لمناقشة المادة الثانية من الدستور التى تخل بمبدأ تكافؤ الفرص والتساوى فى الحقوق والواجبات وتحقيق الحريات لجميع المواطنين لأنها تعتمد على دين واحد هو الإسلام، وعلى شريعة واحدة هى الشريعة الإسلامية.

ولكن بيان الجماعة لا يتعرض لها إطلاقًا، وأكثر من ذلك فإنه لا يتعرض لباقى المسائل المتعلقة بسلطات رئيس الجمهورية والتوازن بين السلطات؛ وحتى عندما يتعرض لاستقلال السلطة القضائية فإن ذلك يتم وسط الخلفية الخاصة بإشراف الانتخابات على القضاء وليس باعتبار السلطة القضائية عنصرًا موازنًا وثقلًا مضادًا للسلطات الأخرى. وببساطة فإن الإخوان المسلمين يريدون من الديمقراطية ما يكفى فقط لكى يحملهم إلى السلطة، أما بعد ذلك فإن الإخوان يرغبون فى الحصول على نفس السلطات التى تحصل عليها السلطة الحالية. والأخطر من ذلك فإنه يتم وسط ظرفين هامين: أولهما وجود دولة تدخلية فى الاقتصاد والمجتمع والثقافة- وهو جوهر السياسات العامة المقترحة والمشار لها فى البيان- ومن ثم لا يستبعد معها أن تكون جولة مهيمنة فى السياسة أيضًا. وثانيهما أن السياسة الخارجية المقترحة تقوم على مواجهة مشروع «الهيمنة الصهيو- أمريكية»، وهى فى العادة تكون الخطوة الأولى لقهر كل الآراء؛ لأنه لا صوت يعلو على صوت المعركة، أو لأن صاحب الرأى المخالف ربما يكون متحالفًا مع الأعداء أو مفرقًا لشأن الأمة أو أيًا من هذه الاتهامات التى استخدمها ويستخدمها كل الطغاة فى المنطقة.

وعندما يكون لديك وثيقة للرد على بيان الحكومة تقع فى 44 صفحة، ومعبرة عن جماعة سياسية تستحوذ على 20 % من مقاعد البرلمان، وما هو أكبر فى الساحة السياسية والإعلامية، ولا توجد فيها كلمات المسيحية والمسيحيين مرة واحدة فى بلد يقدر فيه عدد هؤلاء بثمانية ملايين، فإن معنى ذلك يعتبر تخلِّيًا عن تمثيل جزء هام من عناصر الأمة. وعندما يفرد بيان لجماعة سياسية جزءًا هامًّا للقطاع الدينى يطالب فيه الدولة بتفعيل- أى استخدام الضرائب العامة التى يدفعها المسلمون والمسيحيون- دور الأزهر الشريف، ورفع المستوى الثقافى والعلمى لأئمة المساجد، وزيادة المساحة الزمنية لوسائل الإعلام المختلفة لبرامج التثقيف الدينى الإسلامى، وتفعيل - بنفس المعنى المشار إليه من قبل- المؤسسات الدينية الإسلامية، وإنشاء قنوات فضائية إسلامية ناطقة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية، والتوسع فى إنشاء المراكز الإسلامية فى الخارج؛ وكل ذلك دون اعتبار أو ذكر للجانب المسيحى

من الدولة ووجود كنيسة مصرية قديمة ولها مكانتها العالمية، فإن ما يقال عن تكافؤ وتطبيق قاعدة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» يصبح له من المصداقية ما لا يزيد كثيراً عن تلك التى تقدمها حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات العامة!

ولكن الرسالة الهامة فى هذا الموضوع ليس فقط المحتوى الدينى لأجهزة الإعلام والمؤسسات العامة، وإنما أن الإعلام فى ظل الدولة «الديمقراطية» لجماعة الإخوان المسلمين سوف يظل فى يد الدولة؛ ومن ثم سوف تحدد الجرعات والبرامج الدينية الواجب اتباعها. وهنا تكتمل الصورة التى أشرنا لها مسبقًا وهى أن ديمقراطية الجماعة موجودة فقط بالقدر الذى يوصلها للسلطة؛ لأنها فى النهاية سوف تحتفظ بالأعمدة الرئيسية لها سواء كان من حيث السلطات أو من حيث أجهزة الإعلام.

ولكن الفارق بين الدولة الحالية والدولة الإخوانية المطروحة فى الرد على بيان الحكومة هو أن الدولة الحالية آخذة فى الانكماش بينما الدولة المدعو لها سوف تكون آخذة فى الاتساع والتمدد داخليًا وخارجيًا، والدولة الحالية قانعة بمكانتها الإقليمية والدولية، ولكن الدولة الإخوانية سوف تعمل على إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية من جديد. ولكن ربما كان أهم ما ورد فى بيان الرد على الحكومة هو ما لم يرد فيه أصلًا، حيث إن المسكوت عنه كثير، وتلك قصة أخرى!!

لم أكن أبدًا من بين الذين انزعجوا عند إعلان جماعة الإخوان المسلمين عن نيتها لإعلان حزب مدنى يضاف إلى الأحزاب المدنية المصرية الأخرى.

وعلى العكس فإننى شعرت بالسعادة لأن الأمر ينسجم مع رؤية طرحتها مسبقًا وهو أن صلاح مصر، وديمقراطية نظامها، لن تستقيم ما لم يتخل الحزب الوطنى الديمقراطى عن تقاليد الاتحاد الاشتراكى العربى الاحتكارية والسلطوية داخله، وما لم تتخل الأحزاب الليبرالية واليسارية عن نخبويتها وتجد طريقها إلى الشارع السياسى، وما لم تعرف حركة الإخوان المسلمين الطريق إلى الدولة المدنية حقًا وليس الدولة الدينية مهما كانت القشرة التى سوف توضع عليها. وبالنسبة لى فقد سعدت يوم أن تولى قيادة حزب الوفد جماعة جديدة أكثر شبابًا وتمنيت أن تكون أيضًا أكثر تأثيرًا، أما يوم أن تخلى الحزب الوطنى الديمقراطى عن اعتقاده فى تحريم «النظر» فى الدستور وأبدى استعداده مرة لتعديل مادة واحدة وأعقبها بالاستعداد لتعديل 34 مادة مرة واحدة فقد كان ذلك يوم عرس، أما وقد قررت جماعة الإخوان المسلمين تكوين حزب مدنى فإن ذلك ينبغى أن يكون مصدر فرح كبير.

ويوم أن تعرف بقية الأحزاب والجماعات المصرية تغيرات مماثلة قائمة على مراجعة مواقفها أو تغيير أجيالها فإننا سوف نمضى خطوة أو خطوات إلى الهدف المرتقب. وعندما يعرف الحزب العربى الناصرى شجاعة نقد التجربة الناصرية، والبحث عن قيادة تعرف ما هو أكثر من تقاليد اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى، ويذهب حزب التجمع إلى عالم جديد لم يعد فيه دولة التخطيط المركزى ولا يوجد فيه الاتحاد السوفيتى، فإننا سوف نكون أقرب إلى الديمقراطية من أى وقت آخر. فالحقيقة هى أن ما نقول عنه حراكًا سياسيًا فى البلاد بدأ مع تعديل المادة

76 من الدستور لن يكون له معنى ما لم يدفع جميع الأطراف فى الطبقة السياسية لمراجعة مواقفها ولن يكون إلا نوعًا من الضجيج واللغط الذى يسخن رءوس الجميع دون أن يدفعها إلى التفكير والحركة السياسية بطريقة تدعم الديمقراطية أكثر مما تكون نوعًا من المراوحة فى المكان، وطحنا كثيرًا بلا طحين.

ولن يحل المسألة فيما يخص الإخوان المسلمين عملية التشكيك فى النوايا وعما إذا كان ما أعلنوه مناورة أو غطاء لرؤى لا تتغير، وخداعًا من جماعة استقرت على إقامة دولة دينية مهمتها الأولى القضاء على المساواة والحريات العامة وتقليد ما جرى فى أفغانستان وما يجرى فى إيران. فالواضح أن جميع الأطراف فى الساحة السياسية المصرية لديها ما تشكك به فى نوايا الأطراف الأخرى، فالتغير فى حزب الوفد يحسب كما لو كان انتقالًا من شلة إلى شلة أخرى، وخطة الإصلاح الدستورى التى يطرحها الحزب الوطنى الديمقراطى تحسب على أنها غطاء آخر لاستمرار احتكار السلطة. وفى مجتمعات أخرى سارت على طريق الديمقراطية بالفعل كان أول ما فعلته هو مراجعة الأطراف المشاركة ليس على أساس من نواياها المضمرة أو المشهرة، وإنما على أساس من المواقف التى تتخذها، والأقوال المحددة التى تعلنها فى مواقف رسمية، والتصويت الذى تقوم به فى الانتخابات العامة وفى المجالس التشريعية إلى آخر أشكال التعبير المختلفة، وأخيرًا- وليس آخرًا- مدى التزامها بالقوانين العامة التى يحددها المجتمع لحركة الأطراف السياسية المختلفة.

مثل هذه المعايير المطبقة على كافة الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ينبغى أن تكون هى المعيار الذى يحدد الموقف من إعلان الإخوان عن رغبتهم فى تكوين حزب مدنى. فالقضية ليست نوايا الإخوان لأن الطريق إلى جهنم يكون أحيانًا مفروشًا بالنوايا الطيبة، وكما هو معلوم فإن «الشيطان يكمن فى التفاصيل»؛ ومن ثم فإن السؤال المطروح هو أى حزب مدنى يريدون فى الجماعة؟ فمن ناحية فإن الإخوان مثل غيرهم من المواطنين لهم الحق وفقًا للدستور والقانون فى تكوين الأحزاب السياسية، وهم مثلهم مثل غيرهم لديهم اعتراض على قانون الأحزاب الحالى، ولكنهم مثلهم مثل غيرهم عليهم الالتزام بهذا القانون طالما كان

باقيًا وحتى يتم تغييره بالطرق الشرعية. فطريق مصر إلى الإصلاح السياسى سوف يتم فقط من خلال المؤسسات الشرعية والقانون. ومن ناحية أخرى فإن هناك واقعًا سياسيًا فى مصر من الممكن تجاهله لفترة مهما طالت فإنها لا تلغيه ولا تجعله خيالًا أو سرابًا، فلمن لا يعلم فإن الجماعة كان لها تمثيلها البرلمانى طوال العقود الأربعة الماضية سواء كان ممثلوها فى المجلس التشريعى مشاركين مع أحزاب أخرى- الوفد والأحرار والعمل - أو مستقلين كما كان الحال فى برلمان عام 2000 والبرلمان الحالى.

القضية إذن ليس قبول الإخوان وفق الصورة التى أعلنوا بها عن أنفسهم حتى هذه اللحظة لأنها ظلت فى جوهرها تدور حول حزب دينى مغلف بشعارات مدنية، وحددناها فى مقال الأسبوع الماضى «معنى الدولة المدنية لدى جماعة الإخوان المسلمين»، وإنما البحث فيما إذا كان الإخوان على استعداد لطرح صيغة جديدة تتطابق حقًا وقولًا مع ما يدعونه من الدعوة إلى حزب مدنى. ومرة أخرى فإن الحزب المدنى هو حزب علنى، خاضع فى تمويله لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، وغير مرتبط بمنظمات دولية أو أطراف خارجية، وله كشوف وإجراءات عضوية واضحة، ولا يشهر سيوفًا ولا يرفع مصاحف، ومفتوح لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو المذهب أو الجنس ويعتقد فى أن النظام الديمقراطى يقوم على التشريع وليس الفتوى، والتشريع يقوم على عملية تفاوض بين مصالح «وطنية» مختلفة، كما يقوم النظام على قاعدة المواطنة التى تكفل المساواة لجميع المواطنين وليس على قاعدة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» التى تعطى لطرف واحد فى المجتمع أن يقرر- أو يفتى- وبعد ذلك ينطبق ما يقرره على الجميع على أساس أن المساواة حتى فى الظلم هو أيضًا نوع من أنواع العدالة!. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يكون للإخوان موقف صلب من الممارسات السلفية المضادة للدولة المدنية - النقاب على سبيل المثال- والإرهاب المتشح بعباءات إسلامية، فلا يكتفى ببيانات الإدانة، وإنما بالوقوف أمام الفكر المؤدى إليه، والنظم السياسية التى تعبر عنه وتؤدى إلى الحجر على المرأة والأقليات المختلفة.

القائمة بعد ذلك طويلة، ولكن بعيدًا عن التفاصيل، فإن التزام الإخوان بها يعنى تغييرًا جوهريًا فى المواقف التى اتخذها الإخوان حتى الآن، وآخرها ذلك الموقف غير المدنى الذى قال به نائب المرشد العام السيد محمد حبيب حول الضرائب الإضافية المفروضة على المسيحيين. هذا الموقف الأخير كان داعيًا للأسى من جانب، ولكنه من جانب آخر ربما كان داعيًا للإخوان لكى يفتحوا حوارًا داخليًا حول معنى الدولة المدنية التى يريدونها، وهو الحوار الذى جرى على سبيل المثال فى تركيا وإندونيسيا والمغرب وعدد من الدول الإسلامية الأخرى التى أفرزت فى النهاية أحزابًا مدنية قادرة على التعايش المدنى أيضًا مع بقية الفصائل السياسية فى إطار المصلحة الوطنية. فربما كانت هناك حاجة ملحة قبل أن يقبل النظام السياسى فتح الأبواب على الإخوان أن يبدأ الإخوان فى فتح أبوابهم السياسية على بعضهم البعض بحيث يحددون ماذا يريدون، وإلى أى طريق يتجهون، فإذا كان الأمر حزبًا مدنيًا وفق ما هو موضح فسوف يكون ذلك إضافة جوهرية للتطور والتقدم السياسى المصرى. أما إذا كان الحزب المدنى المطروح وفق صيغة نائب المرشد العام فإننا لا نكون قد خطونا خطوة واحدة إلى الأمام وإنما بقينا حيث نقف فى نقطة لا تبعث على السعادة!

«الفزّاعـة» حقيقـيـة للغايـة!

لسنوات طويلة عمد كثير من القوى السياسية فى مصر، وحتى فى خارجها، إلى اعتماد نظرية تقول إن التحذير من الإخوان المسلمين، والقوى الأصولية والراديكالية المختلفة، هو نوع من «الفزّاعات» التى يخترعها «النظام» من أجل تجنب الديمقراطية واحترام الحريات العامة. وربما كان الدكتور سعد الدين إبراهيم، ومن بعده تلاميذ كثر، فى داخل مصر وخارجها، هم أول من صكوا هذه النظرية وعملوا على ترويجها فى مراكز البحوث والجامعات الأجنبية عامة والأمريكية خاصة. وخلال السنوات الأخيرة أصبحت النظرية المعتمدة فى معاهد البحوث حول السياسة فى مصر تقوم على جانبين: واحد منها فيه الدولة وسطوتها ويدها الثقيلة؛ والجانب الآخر يوجد فيه الإخوان المسلمون المعتدلون الراغبون فى المشاركة السياسية الديمقراطية، والمتمتعون بنوع من الحيوية النادرة، والإخلاص السياسى لقضايا المواطنين.

ولا أدرى شخصياً ما هو رد فعل هذه الجماعات المختلفة فى الجامعات ومراكز البحوث حول برنامج الإخوان المسلمين لإقامة حزب سياسى والتى كشفوا فيها لحسن الحظ الوجه الحقيقى للدولة التى يريدون قيامها. فالإخوان ليسوا مثل بقية القوى السياسية التى تريد للنظام السياسى فى مصر أن يكون أكثر انفتاحًا وأكثر مشاركة وأكثر استعدادًا لتداول السلطة، وهى مطالب كلها لها وجاهتها ومشروعيتها؛ وإنما الإخوان يريدون دولة أخرى تختلف كلية عن الدولة المصرية المعاصرة. هذه الدولة التى تمت إقامتها فى صورتها الحديثة عام 1922 عندما تخلصت مصر من الحماية البريطانية والخلافة العثمانية معا، تغيرت فى كثير من الأمور بين العصر الملكى والعصر الجمهورى، وما بين العهد الليبرالى والعهد الاشتراكى، وما بين ملكين

وثلاثة رؤساء للجمهورية، وما بين عهود الاستعمار والحرب الباردة والعولمة، ولكنها فى كل الأحوال ظلت ذات جوهر واحد وهى أنها دولة مدنية يحكمها بشر يتداولون فى مصالحها الوطنية بين من يحكمون ومن يعارضون.

ولكن الإخوان الذين لم يكونوا أبدًا فى الحكم لم يكونوا أبدًا أيضًا فى المعارضة، لأن تغيير الدولة وليس تغيير الحكم هو هدف الجماعة، بل إن تغيير الإنسان المصرى هو الغرض الأسمى للعملية السياسية. فالإخوان لأسباب غير معروفة غير مقتنعين بالإيمان الخاص للمصريين الذى عرفوا الوحدانية والحساب والعقاب فى الآخرة حتى جاءتهم الرسالات السماوية فآمنوا بها واعتقدوا فيها وحافظوا عليها ودافعوا عنها. ومع ذلك فإن الهدف الأول الذى يضعه الإخوان فى وثائقهم هو صناعة «الإنسان المؤمن» وهو تعبير مماثل لتعبيرات أخرى صدرت فى نظم سياسية فاشية عمدت كلها إلى قولبة الإنسان فى قوالب أيديولوچية جعلته آلة صماء تتحرك وفق قواعد السمع والطاعة بعد أن تم نزع القدرة على الاختيار والإبداع منها.

الدولة الإخوانية طبقًا للبرنامج المعلن الآن هى دولة شمولية ثيوقراطية من الطراز الأول، تكون فيها الكلمة العليا لرجال الدين، وتتحول فيها عملية التشريع إلى فتوى، وتصبح فيها قرارات الدولة قرارات شرعية. وتعالوا نتخيل كم اختلف رجال الدين بشدة حول عما إذا كانت الزكاة يمكنها أن تكون نقدًا أم لا بد أن تكون تمرًا وشعيرًا، كما لم يصلوا إلى كلمة سواء عما إذا كان زواج المسلسلات يعد زواجًا حقيقيًا تجب بعده شهور العدة أم أن المسألة كلها لا تزيد عن كونها نوعًا من الفن والتمثيل. فكيف يكون الحال إذا ما توالت على الأمة قرارات مصيرية لها علاقة بالحرب والسلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان كل ذلك لا يعد «فزاعة» حقيقية فماذا سوف تكون الفزاعات خاصة وأن الخطة الإخوانية هى أن تتحول مصر إلى حالة من التعبئة والحشد استعدادًا لمواجهات مع دول وأمم شتى لا يستطيع أحد ساعتها أن يتنفس بكلمة لأن المعركة حالّة والحروب جاهزة. ولمن لا يعرف عن الدولة القادمة الكثير فعليه أن يقرأ كثيرًا عن إيران هذه الأيام، وماذا يجرى فيها ليس فقط لليبراليين واليساريين، بل حتى للمصلحين الإسلاميين أنفسهم!

ماذا نفعل مع الإخوان المسلمين؟

موقفى من جماعة الإخـوان المسلمين معروف، كما أن موقفى من الفكر الأصولى عامة معروف أيضًا، كما أن موقفى من الحركة السياسية للجماعة فى مصر والعالم وتعبيراتها الفكرية معروف أيضًا. وربما لن تسمح المساحة بتعداد جوانب الموقف، ولكنه يمكن تلخيصه فى جمل قاصرة تقوم على أن خلط الدين بالسياسة خاصة على الطريقة الإخوانية يؤدى إلى فساد الدين والسياسة معًا، ويفتح الطريق لنوعية جديدة من المجتمعات الشمولية. وما طرحته الجماعة حتى الآن فيما يتعلق بالدولة المدنية والحزب المدنى لا يزيد عن كونه غلالة رقيقة لدولة دينية وحزب دينى مهما كانت المهارة فى اللعب بالألفاظ والكلمات.

ولكن هذه المواقف الشخصية شىء، والواقع السياسى شىء آخر، فسواء كانت جماعة الإخـوان محظورة أم مشروعة، فإنها سوف تظل موجودة فى المجال السياسى، وسواء كانت مقبولة أم غير مقبولة فإنها سوف تظل جزءًا من الفضاء الاجتماعى والاقتصادى، وسواء كانت ممثلة فى مجلس الشعب أو غير ممثلة فإنها سوف تظل مستحوذة على تأييد الكثير من المصريين. وربما كانت المعضلة الكبرى فى الموضوع هو أنه لا أحد، لا الإخوان ولا معارضيهم، يصدق أن الإخوان فى النهاية يمثلون حركة سياسية، ومن ثم فإن التعاون معها، أو معارضتها، لا بد وأن يتم بأدوات وأساليب سياسية وفكرية. وعلى مدى ثمانية عقود من وجود الجماعة فإن كافة الأساليب غير السياسية لم تنجح فى التعامل مع الإخوان، ومن المؤكد أنهم لم يكونوا فقط الخاسرين فى المواجهات بينهم وبين الدولة.

ومن المدهش أن يوجد للحزب الوطنى الديمقراطى كل هذا الكم من الأعضاء والأصدقاء والخـلان، وكل هذا الجمع من أجهزة الإعـلام القومية، وكل هذا

القدر من الأحزاب المدنية الصديقة والمتعاونة واللطيفة، وبعد ذلك لا يجد سوى التعامل الأمنى مع الحركة كما تم الاعتياد عليه خلال العقود الماضية. والمشكلة مع التعامل الأمنى بالإضافة إلى أبعاده الإنسانية والقانونية السلبية أنه يعرض الأهداف السياسية والاقتصادية للحزب الوطنى للخطر. فإذا كان هدف الحزب الأساسى هو تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادى الممكنة، وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، ونجح الحزب بالفعل فى الوصول إلى معدل نمو 7 % وبدأ يتحدث بشجاعة بإمكانية الوصول إلى 10 %، كما أنه وصل بحجم الاستثمارات إلى 6.1 مليار دولار ويرغب فى مضاعفتها خلال الأعوام المقبلة، فإن ما فعله إزاء الإخوان لا يخدم هذا الهدف. فالقضية لم تكن فى حجم استثمارات الإخوان ووضعها خارج الخدمة الاقتصادية فهذه محدودة بالنسبة لحجم الاقتصاد المصرى، وإنما فى الإشارة التى توجهها إجراءات الإغلاق والمصادرة للرأسمالية المصرية، ومن بعدها الرأسمالية العالمية. وبصراحة فإن الحديث عن قضاء عسكرى فى قضايا ليس فيها استخدام مباشر للسلاح والعنف لا يعد أبدًا من المحفزات التنموية أو الاستثمارية، بل إنها تضرب استراتيجية الحزب الوطنى الاقتصادية فى الصميم. ولمن لا يعلم حتى الآن فإن العالم صار بالفعل قرية واحدة، ولا يوجد مستثمر جاد فى العالم الآن لا يقوم بعمليات كبيرة للتحليل السياسى فى البلاد التى يريد الاستثمار فيها. ولمن يعرف المهنة جيدا فإن ما جرى لدينا خلال الأيام القليلة الماضية سوف يشطب اسم مصر من قائمة شركات عالمية إما لأنها تعتقد أن الأحوال فى مصر خطرة بدليل أن الدولة تستخدم إجراءات استثنائية، أو أن السلطة فى مصر متعسفة بدليل أنها تستخدم إجراءات استثنائية فى أوضاع مصرية مزدهرة ويحقق فيها الاقتصاد المصرى معدلات نمو لم يحققها منذ فترة طويلة.

وكما هو معروف فإن استراتيجية الحزب الوطنى الاقتصادية لها أهدافها السياسية الجوهرية التى ترى أن تحقيق إصلاح اقتصادى جوهرى وسريع هو الأساس للإصلاح السياسى والانفتاح الديمقراطى والتوصل فى النهاية إلى دولة مدنية ديمقراطية تقوم على قيم المواطنة والتقدم والحداثة. كل ذلك سوف يتعرض

لخطر كبير إذا ما استمرت على ما هى عليه، والأخطر من ذلك أنها سوف تمنع التطور الطبيعى لحركة الإخوان فى اتجاه أن تكون حزبًا ديمقراطيًا مدنيًا يعمل فى النور بدلًا من الظلمات.

فالجماعة ولأسباب كثيرة لا تحتوى على اتجاه واحد وإنما على اتجاهات متعددة نرصد منهم ثلاثة: أولها الاتجاه المعتدل الأقرب إلى الاتجاهات المدنية فى مصر، والقادم فى معظمه من تجربة النقابات المهنية والطبقة الوسطى بأجنحتها من رجال الأعمال والمثقفين والمهنيين وهؤلاء يوجد لديهم ميول للالتقاء مع بقية القوى السياسية فى مصر فى منتصف الطريق، بل إن منهم من ينظر إلى التجربة التركية باعتبارها الدليل والمرشد. وثانيها الاتجاه السلفى وهو اتجاه تقليدى تأثر كثيرًا بتجربة أعضائه بالعمل فى السعودية ودول الخليج، وهو تيار محافظ فى العموم يركز على الأمور الاجتماعية والأخلاقية وتأتى السياسة بالنسبة له فى مرتبة تالية لعملية تجنب الفتنة. وثالثها الاتجاه الراديكالى ومعظمه من صغار السن والشباب الذين يريدون المشاركة فى الحياة السياسية من منطلقات دينية ويتأرجحون ما بين الجماعة والجماعات السياسية الأكثر راديكالية الأخرى.

والحقيقة أن الإجراءات الأمنية الأخيرة، بغض النظر عن دوافعها القانونية الصحيحة أو غير الصحيحة، فإنها من الناحية السياسية تضرب الجناح الملتقى بالفعل مع الحزب الوطنى الديمقراطى فى أهمية الاستقرار السياسى وفى أهمية دعم اقتصاد السوق والتوسع الرأسمالى فى العموم. فمن يملك مالًا ومشروعًا ويشغل عمالًا ويحصل على أرباح، لا يفرط فى كل ذلك بسهولة فى مغامرات سياسية غير محمودة، بل إنه على الأغلب سوف يكون دائمًا مستعدًا للتعامل السياسى البناء. لقد آن الأوان لنظرة سياسية للموضوع، وتعامل سياسى مع القضية التى باتت تقوض أهداف الحزب الوطنى الديمقراطى كما يفهمها عضو مثلى!

المحتويات

مقدمة 3
ببليوجرافيا 7

أولا: الفكر

مراجعات فقهية هامة! 13
حديث «الديمقراطية الإنسانية»! 17
سباق الإصلاح.. بين البيروقراطية والحركات الإسلامية! 21
الإنسان الليبرالى! 25
دولة «الهوية».. ودولة «القيم»! 28
الحاجة إلى فكر جديد فعلًا! 32
التفتيش عن الأصولية! 37
التفتيش عن الأصولية مرة أخرى! 41
البحث عن الفكر الأصولى! 45
عندما يصبح «الأصولى» ديمقراطيًا! 48
مأزق المناضل الأصولى! 53
عن الإسلام السياسى: محاولة لفك الالتباس عن الناس! 57
المناظرة مع الإخوان المسلمين! 61
الاجتهاد هو الحل! 66
لماذا لا نعيش أحرارًا؟ 70
ماذا جرى لحرية الاعتقاد؟ 74

أسبوع المادة الثانية من الدستور 77
الشعب مصدر السلطات! 82
السنة والشيعة والمرجعية الديمقراطية! 84
صور المستقبل المصرى 89
مجتمعات للفتوى وأخرى للتشريع! 94
هكذا ستكون الدولة الدينية! 98

ثانيًا: السياسة

تقرير عن الانتخابات المصرية 103
تقرير آخر عن الانتخابات المصرية! 107
ليس بالطوارئ وحدها تحمى البلاد! 111
مصر فى مفترق الطرق! 114
اكتشاف الإيمان فى مصر! 119
رسالة من مسيحى مصرى 122
«الحق».. طائفى! 126
نهاية الدولة المدنية فى مصر! 128
حوار لم يضل الطريق! 132
أحزاب قوية وعفية 135
تصحيح أوضاع مصر! 138
الخطوط الفاصلة! 142
بناء المصداقية أولًا! 147
الوصول إلى التقدم فى مصر! 152
مستقبل مصر بين الداخل والخارج 157
ألم أقل لكم أيها السادة؟! 162
الفتاوى الشرعية: هكذا ستكون الدولة الدينية 165
أحوال مصرية مقلقة جدًّا 167

الظهور السياسى الأول للجماعة الإسلامية!! 170
أيمن نور وعصام العريان! 174
خرافة المعتدلين والمتطرفين! 176
أمريكا المفترى عليها! 179
إخوان الحزب الوطنى الديمقراطى! 181
خواطر أخرى حول أسلمة الصراع! 186
لماذا اختلف الإسلاميون فى تركيا؟ 191
ماذا يفعل الأصوليون بالمسلمين؟ 195
ما الذى لا نعرفه عن إيران؟! 198
دروس ما جرى فى غزة! 201
ضد الفوضى... ودولة حماسستان! 206

ثالثًا: الإخـــوان

لو حكم الإخوان المسلمون مصر! 211
مراجعة جماعة الإخوان «المحظورة»! 215
مرة أخرى... مع فكر الإخوان! 220
حكم جماعة الإخوان المسلمين! 223
حكومة الإخوان المسلمين! 226
دولة الإخوان الاشتراكية الإسلامية! 228
معنى الدولة المدنية لدى الإخوان المسلمين! 232
دولة الإخوان الدينية فى مصر! 235
دولة الإخوان الدينية مرة أخرى! 239
الوجوه الخمسة لدولة الإخوان الدينية فى مصر! 243
السياسة الخارجية للإخوان المسلمين 247
الأمن القومى والسياسة الخارجية للإخوان المسلمين 251
اختبار جماعة الإخوان المسلمين! 255

عن دستورية شعار «الإسلام هو الحل»! 258
قراءة فى مقدمة الأستاذ عبد المنعم أبو الفتوح 261
على من يشهر الإخوان السيوف؟ 268
ولاية الفقهاء! 271
ملاحظات على برنامج الإخوان المسلمين! 274
لماذا يكذب الإخوان؟ 278
رد الجماعة على بيان الحكومة 280
مراجعة الإخوان المسلمين! 285
بناء الدولة الوهمية! 289
بيان جماعة الإخوان المسلمين 291
حزب الإخوان المدنى 294
«الفزّاعة» حقيقية للغاية! 298
ماذا نفعل مع الإخوان المسلمين؟ 300

أحـــدث إصــــدارات

الأستاذ الدكتور

عبــدالمنعـم ســعـيد

1- أمريكا والعالم.. الحرب الباردة وما بعدها.

2- العالم على حافة الهاوية.

3- الكارثة.. العرب وأصول المسألة العراقية.

4- ثمن الإصلاح.. أهمية التفكير الجاد فى مستقبل مصر.

5- الدين والدولة فى مصر.. الفكر والسياسة والإخوان المسلمون.


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع



الدين والدولة
في مصر



د. عبد المنعم سعيد

- ولد في عام 1948 بمحافظة المنوفية.
- حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في عام 1984 من جامعة نورث ألينوي الأمريكية.
- يعمل مديرًا لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منذ عام 1994.
- عضو بمجلس الشورى منذ عام 2006.

- له الكثير من المؤلفات أبرزها:

- العرب ومستقبل النظام العالمي.
- العرب ودول الجوار الجغرافي.
- الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة.
- مصر دولة متقدمة.
- العرب وأحداث 11 سبتمبر.
- الكارثة: العرب وأصول المسألة الع
- أمريكا والعالم: الحرب الباردة وم
- ثمن الإصلاح: أهمية التفكير الجا

هذا الكتاب

ظلت ثنائية الدين والدولة في مصر على رأس قضايا الجدل العام خلال القرن المنصرم. وقد جرى العرف من قبل أن تتعامل التيارات الفكرية المختلفة وعموم المصريين مع تلك الثنائية بقدر من الغموض البناء، الذي مكن الأطراف المختلفة في الساحة السياسية من تفسيرها بالطريقة التي تيسر لها قبول الدولة والتعامل معها.

و الحالة المصرية في هذا السياق فريدة ليس من حيث حركيتها الداخلية فحسب، وإنما من زاوية انعكاساتها -فكرًا وممارسة- على العالمين العربي والإسلامي. فمصر التي شهدت تجديد الفكر على يدي الإمام محمد عبده، هي ذاتها التي خرجت منها جماعة الإخوان المسلمين عام 1928، وهي كذلك التي خرجت منها الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد في سبعينيات القرن العشرين، والتي تفرع منها حركات وتنظيمات مماثلة على مستوى العالم.

ومع إعادة فتح باب الحوار خلال السنوات القليلة الماضية حول قضية الدين والدولة، بدت حالة الغموض البناء تتكشف عن قضايا خلافية أكثر وضوحًا وتحديدًا حول شكل وطبيعة الدولة المصرية من زاوية الفكر والسياسة وحركية وشرعية القوى السياسية ذات المرجعية الدينية.

وهذا الكتاب هو جزء من عملية النقاش هذه، حيث يحتوي على المقالات التي كتبها المؤلف مشاركًا ومحاورًا في تلك القضية المحورية من قضايا النقاش العام في مصر.

الناشر





